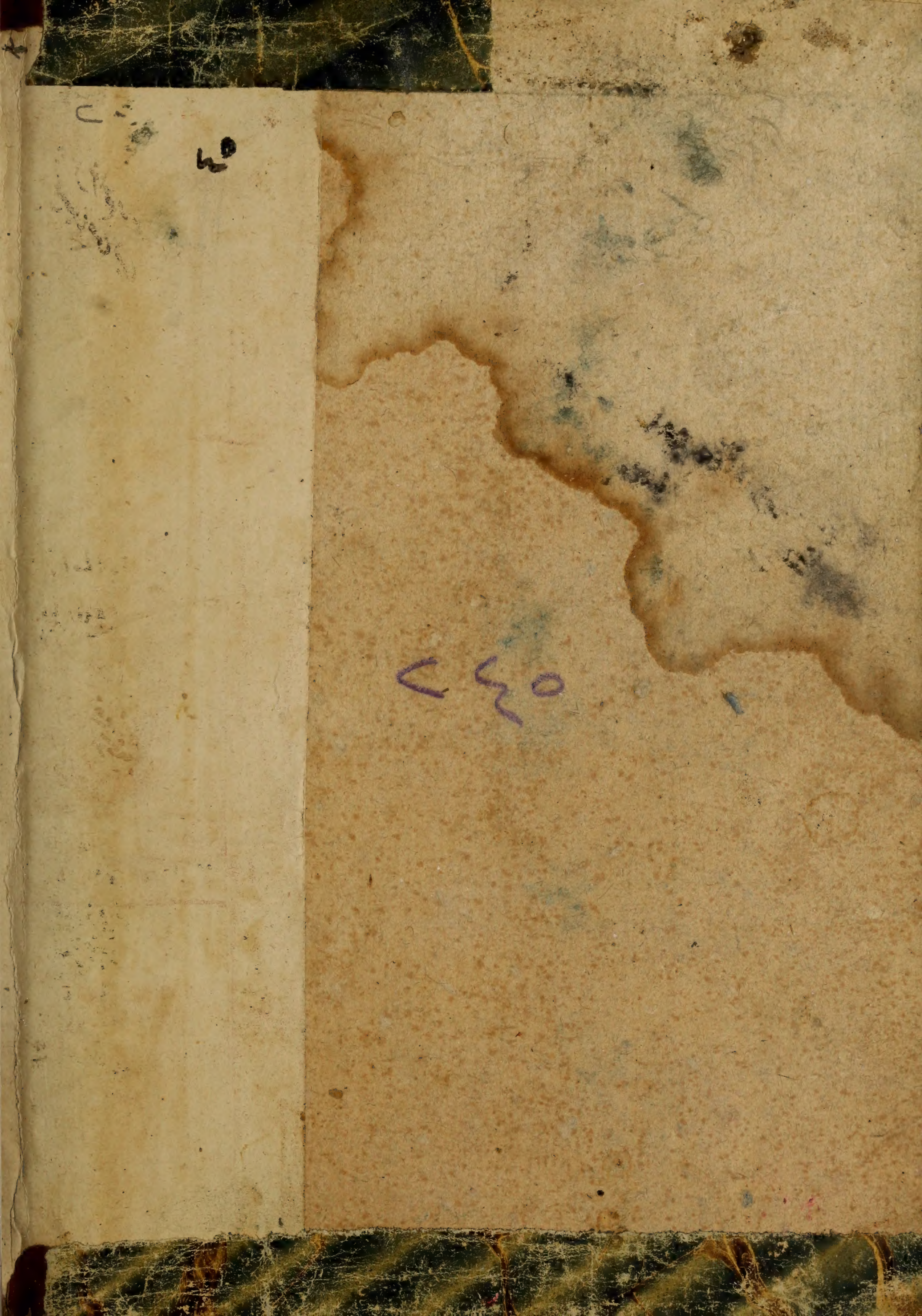




هذه اعرابية اولي الالباب الي موصل الطلاب الي قواعد الاعراب

جمع علامة زمانه وفريد دهره واوانه الشيخ ابي بكر اسمعيل الشنواني نفعنا الله بعلومه الزاهرة في الدنيا والاخرة

امين

سنة ٩١٠

امين امين

اذا اسما امرؤا او ابن ... مثنى ... على ... لفظ ... بصرف التعارب

الحمد لله تعالى

في ملك افقر الورى الى الكريم المعطي الحنبلي القادري عبد السلام الشطي

حرر سنة ١٢٨٠

للشيخ الخيتي

اذا اسم ... الرسم ... المراد سواء ... او رسم ... ورسم بالعربي ... الغلط ... من ... اخذ

... العكا

يا ليت شعري ... بالسيف ... ما انت ...

... والاحرام ... ما ابا ... فاركا

... بعيد ... يراد ...

... قبلنا ... ولم ... خلف ...

وقال ... من ... او ...

... وكا

محمد ... عبد الله ... في ذي القعدة ...

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم الحمد لله المنعم بالهام الحمد لعبيده حمدًا موافيا لنعمه ومكافئا
لنقمه وكافيا لمزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله صاحب
الحوض المورود واللواء المعقود والشفاعة العظمى لامته يوم الحشر
في فصل القضاء ومن النار ذات الوقود وعلى اله وازواجه وذرياته
واصحابه اصحاب الصدود والورود صلاة وسلاما دايمين متلازمين
الى يوم الدين الموعود وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني به
عما سواه غفر الله له ولذريته وازواجه ولوالديه واحسن اليهم
واليه ابو بكر بن اسمعيل الشنواني اسعده الله تعالى بفوز الاماني هذه
حواشي وضعتها على موصل الطلاب الى قواعد الاعراب للعلامة
الشيخ خالد الازهري الشهير بالوقاد ذي الطبع المنقاد تغمده الله
برحمته واسكنه بحبوحة جنته امين سالني بها بعض اماثل الاصحاب
تفتح منه مقفله وتبين مجمله وتبرز ما اهمله مع بيان ما يرد
عليه والجواب عنه ان امكن وقد انقرض فيها كلام العلامة المصنف
رحمه الله تعالى لا بضاح او غيره سميتها هداية اولي الالباب الى موصل
الطلاب الى قواعد الاعراب والله اسال ان يعينني على اتمامها وان يجعلها
خالصة لاجابة ولديه الزلفى واليه الانابة وان وقعت فيها مني
هفوة بل هفوات او صدرت فيها عني كبوات فعلى الاخوان اولي الصلاح
ان يتعهدوها بيد الاصلاح او يغضوا عنها ويصفحوا صفحا جميلا لينالوا
بذلك عند الرب الغفور اجرا جزيلا فان من تفرد في سلوك السبيل
لا بد من ان يناله امور المصاعب واياك والاكتفاء بالظواهر والعدول
عنها ايضا بلا موجب باهر وعليك بعلو الهمة في كل امر وان لا تقنع
فيما ينتفع في العقبى بالقليل وان لا تترك المسئلة الا بعد الغور بحططها
واعتقد ان الجهل عار يجب السعي في رفعه وعدم التساهل في
دفعه اما بكد الفكر او سهر طويل في مطالعة ما في بطون كتب المحققين
المدققين

[illegible]

للمرتقين او علازمة عالم شديد الشفقة سديد الراي والتفحص منه عن الحقايق والدقايق لا الاكتفا بالمراد ولكن النية في كمال الخلوص ليظهر احسن النتايج في اسرع وقت فان عليها المراد وبها الاعتبار عند اولي الابصار والى الله اضرع ان يعصم القلم عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل انه قريب مجيب عليه توكلت واليه انيب قوله بسم الله الرحمن الرحيم الباء فيه للمصاحبة او للاستعانة اي متلبسا متبركا او مستعينا باسم مسمى هذا اللفظ المبالغ في الرحمة بمعنى ارادة الانعام والانعام اضوءا وافتتح لا باسم غيره كالمشرك المتبدي باسم غيره ايضا ففيه قصر افراد والظرف متعلق بالفعل الموخر وهو اولى من جعله خبرا والتبرك مستفاد من المقام بمعنى ان الملابسة التي هي معنى الباء محمولة على التبرك به كما يحمل العام على الخاص فلا يتوجه ان التبرك لم يعهد من معاني البا وقدم الرحمن لمناسبة اسم الذات في الاختصاص وعظمة المعنى وتقدمه في التحقق ولايثار مسلك التتميم وهو نية الجليل اولا لجلالته ثم تتمة بالحقير كيلا يتوهم خلافه والجملة تحتمل الخبرية والانشائية وفيها اشكال على كلا التقديرين يبينه في قرة عيون ذوي الافهام بشرح مقدمة شيخ الاسلام ولعل تعقيب اسم الذات بهذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها وغلبتها على اضدادها وعدم انقطاعها رافة ورحمة وذلك لان كونها صفة لاسم الذات دل على السبق وانها بمنزلة الذات وتكررها دل على الغلبة وعدم الانقطاع ولعل وجه ايراد البسملة محتملة للاسمية والفعلية حصول المقصود بكل منهما او قصد الاختصار بحذف المتعلق او مجرد التيمن قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا او باطنا وهو متوقف على خمسة امور الاول المحمود به وهو ما يظهر اتصاف شي به على وجه مخصوص ويجب ان يكون جميلا اي صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي عن موانع ادراك الحقايق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم وكل ما قبحه الشرع فهو قبيح عند العقل السليم

مطلب في شرح بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب في الحمدلة

ويكفي فيه ان يكون جميلا عند الحامد او عند المحمود بل او عند غيرهما في احتمال
بعيد الامر الثاني المحمود عليه وهو ما كان الوصف بجميل باظهاره ومقابله
يعني ان الموصوف لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله واظهر كماله فهو لاجل حصوله
له ولولاه لم يوصف اي لم يتحقق ذلك الوصف فهو كالعلة الباعثة للواصف
او هو العلة ويجب ان يكون كمالا فان غير الكمال لا يكون سببا لاظهار
الكمال والتعظيم ويجب ان يكون جميلا عند الحامد ولا يكفي ان يكون جميلا
عند غيره مع نقصه عنده لانه لا يصير سببا للتعظيم ويجب ان يكون فعلا
كما صرح به العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف ووافقه النحرير
الدواني في حواشي الاصول يد الامام الرازي وكفى ذلك سندا او دليلا
بسماته النقليات والمراد فعل صادر عن المحمود كما صرح به الامام
فقال لا نحمد الا الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار ويجب
ان يكون ثنا اللولوة على صفائها حمدا وبتعميم الاختيار يندفع الاشكال
بثنا الله تعالى على الصفات الذاتية فانها ليست مسبوقة بالاختيار
وفاقا ويبقى الاشكال به من حيث انها ليست بافعال والاوجه
ان التعميم المذكور بالنظر الى الفعل ايضا لئلا ينتقض بالثناء على ذاته
المقدسة وقد بين السيد وجه الحكمة بوجهين احدهما
استقلال الذات في تحققه كما انه يستقل في ما بالاختيار يعني
انه ان اراد فعل وان اراد ترك وثانيهما وهو الاحسن الاظهر
الاقرب ان يترتب عليه امور اختيارية فالشيء اذا حصل منه
اثار اختيارية جعل في حكم الاختياري والحاصل ان المراد بما كان
اختياريا بنفسه او اثره الامر الثالث الحامد وهو من يتحقق
الحمد منه ويجب ان يكون معظما بشانه المحمود ظاهرا او باطنا والمراد
من التعظيم الظاهري ان لا يكون في اقواله وجوارحه ما يدل على
التحقير والهزو فلا يصدر ما يدل على خلاف ما دل عليه الوصف
بالكمال من التعظيم والعظمة فالمراد بالتعظيم هنا عدم التحقير والهزو

وعدم

وعدم مخالفتها الفعل القول والمراد من التعظيم الباطن ان يعتقد
اتصاف المحمود بالمحمود به كما اقتضاه كلام السيد وغيره والاظهر ان
المراد به ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر كما قاله جمع محققون
فدخل الوصف بالجميل المعلوم الانتفاء اذا قارنه التعظيم كالقصايد
المشتملة على وصف الممدوح بما يعلم انتفاؤه فان الجمهور يعدونه
حمدا او مدحا لا استهزاء وسخرية لعلمهم بمقارنة التعظيم الامر
الرابع المحمود ويجب كما عرف ان يكون فاعلا مختارا اي حقيقة
او حكما اي صادرا منه المحمود عليه بالاختيار وما هو من اثاره الامر
الخامس ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به والمشهور اختصاص
الحمد بجارحة اللسان فيخرج كلام من تنزه عنها والاظهر عند المحققين
انه قيد غالبي وانه من مقولة القول فكلام الله ورسوله
على الحقيقة والمسامحة في كلام غيرهما اولى بالاختيار وجملة الحمد لله
لانشاء الحمد اما لانها من صيغ الحمد شرعا او لدلالتها على الاتصاف
بجميل بحملا ولو عرفا لكن بطريق اللزوم اذ من لازم الاخبار عن
الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق
له ذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله
مراد من دل كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار والمعنى
ان جنس الحمد او جميع افراده مختص بالله تعالى والمشهور ان الاختصاص
على وجه الانحصار والاظهر انه مستفاد من اللام بمعونة المقام
بحمل الاختصاص الذي هو مدلوله على الفرد الكامل والاختصاص ادل
على المبالغة تنزيلا الحمد غير الله تعالى منزلة العدم او منزلة حمده
تعالى لانه مبدأ كل جميل او على الحقيقة لان المحمود عليه يجب
ان يكون صادرا بالاختيار ولا اختيار لغيره تعالى بالحقيقة
عند اهل السنة لان الانسان مضطر في صورة مختار كما قاله بعض
المحققين وهذا بناء على حمد الاختيار على الحقيقة والاول بناء على

حمله علي العرفي وكل وجه وجيه واختار الحمد على الشكر مع ان
المتبادر من العبادة ان المحمود عليه هنا نعمة الالهام الحمد وقد
قال الله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم لان ديباجة القران المجيد موشحة
بغرة التحميد ولان الظاهر ان افتتاح المقال بحمد الله الملك المتعال
للعمل بموجب الحديث المأثور عن سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام
اعني قوله كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم وروي عنه
ايضا ما شكر الله عبد لم يحمده ولما كان الحمد من المصادر التي تنتصب
بافعال مضمرة والاحداث المتعلقة بالمحل المقتضية لانتسابها اليه لم الفعل
ثم الفعل ثم انه عدل عن حقه واختيار الجملة الاسمية لتفيد الدوام
والثبات بتقدير اسم الفاعل عن الثبوت اجابة بمناسبة
المقام كما صرح به العلامة التفتازاني في دامان الظرفية اختصار
الفعلية فهو عند عدم الداعي فان قيل الفعل المضارع يفيد الاستمرار
التجددي فلم اختير عليه مع اصالته قلت اجيب بانه اختير عليه
ليمكن ادخال اللام فيفيد العموم والانحصار مع الاختصار ولان الا
ستمرار انما هو بالنسبة الى مفاد المضارع من الاستقبال كما يستفاد
من كلام سيد المحققين والدوام الاسمي يعم الازمنة كما ذكره بعض
المحققين ولان الاستفادة الدوام من الاسم اقرب مما في الفعل ثابتا
فيه ظاهرا وهو الحدوث دون الاسم والله اسم للذات الواجب
الوجود المستجمع لجميع المحامد ولم لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض
لنعمة الالهام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان
كان ذكر الله اهم في نفسه لا يقال ان الاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
والاهتمام بالحمد عارض فالاولى ان يقدم في الاعتناء على الثاني فا
لتساوي لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى

الحال

الحال سوى كان بواسطة الاهتمام الذاتي والعرضي لانا نقول يرجح كل
منهما بقصد المتكلم الا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ
الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متقارضة كما قد حذف لفظ المسند
اليه للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه بقي امر
اخر وهو ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه لان تحصل معنى الحمد
والثناء لله لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع
على ما سواه **والجواب** ان لفظة الحمد من بين اللفظين
انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا
المعنى كذا ذكره بعض المحققين **قوله** الملهم لحمده بيان للفعل
المحمود عليه وفي الجمع بين بالذات والصفات على الاشهر **والظاهر**
انه قصد بذكر الوصف الحمد التفصيلي ثانيا جمعا بين نوعي الحمد كما في
القران والالهام القا المعنى في الروع وهو بضم الراء القلب وعن الراغب
تخصيصه بما كان منه تعالى او من الملاء الاعلى ولحصول مطلوب خفي
بخير لا كسب فيه والمعنى مردك عكن التعبير عنه بلفظ في الملهم تجوز
وفي القاموس الهمه خيرا لقنه اياه فلا تجوز وهو استعمال اللفظ
في بعض ما وضع له واللام في لحمده لتقوية العامل **واضافة** حمد الى ضمير
الله من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف اي لحمدي اياه

قوله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده **اقول** لما حمد الله
تعالى اردفه بتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ثبت في الخطب اداء لبعض ما يجب
وتوسلا اليه في قبول الحمد وتوفيق غاية المراد لانه واسطة كل كمال واتباعا له تعالى
في تعقيب اسمه والحديث لا اذكر الا وتذكر معي واحسن الطرق ما امرنا به وهو
الصلاة للحديث من صلى علي في كتاب لم تزل وطلب الرحمة والتعظيم والسلامة
وان كانت في صورة الخبر وجعلها خبرا معنى لانشاء الدعاء قياسا على الحمد لله
خطاء لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم حمدا كالامر والاخبار بثبوت الدعاء لا
يستلزم الدعاء بخلاف قول بعضهم انها خبرية معنى والمقصود الثناء فانه صحيح

مطلب

مطلب في الصلاة على النبي

لكنه بعيد والمطلوب امره ابدا على ما حصل له في كل وقت فانه نعمة تعالت لانها في نهاية فيه حذف او استعمال العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انه امر تعبدي لا كمال الطالب وتعظيم للمطلوب ولسو بقصد معناه وهو تكلف نعم ان ادرج خبر به جملة الحمد فيلزم عطف الانشاء على الخبر فيما لا محل له من الاعراب والجمهور على منعه فالوجه ان تجعل جملة الحمد انشائية او يقدر القول والتاويلات البعيدة لا تخفى والصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعا على المشهور والسلام بمعنى السلامة من النقايص والتسليم والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة ونبين ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب والفرس ويقال ساد القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون مهذب النفس قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد قال النووي في الاذكار ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى المالك انتهى واطلاق السيد على نبينا صلى الله عليه وسلم يوافق ما ثبت في الحديث انه قال انا سيد ولد ادم ولا فخر ولكن هذا في مقام الاخبار عن نفسه بمرتبته ليعتقد انه كذلك واما في ذكره والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فقد علمهم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لما سالوه عن كيفيتها بقوله اللهم صل على محمد الى اخره فلم يذكر لفظ السيد وقد تردد نظر الشيخ عز الدين في الافضل ذكر السيد مراعاة للادب او عدم ذكره رعاية للوارد نقله عنه الشيخ جمال الدين الاسنوي قال وفي حفظي ان الشيخ عز الدين بناه على ان الافضل مراعاة سلوك الادب او امتثال الامر فعلى الاول يستحب ودون الثاني انتهى وافتى ابن تيمية بترك زيادة سيدنا قبل محمد والمال بعض الشافعية والحنفية في رده وتزييفه ومحمد بدل من سيدنا لا يقال جعل بدلا يقتضي ان يكون المبدل منه في حكم الطرح فيلزم ان يكون اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم غير مقصود اصلا

مع

مع انه ليس كذلك لان المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح انه
غير مقصود بالذات بل ذكر توطية وهيهنا الامر كذلك ان المقصود
بالذات الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم **ويجوز** اذ يكون عطف
بيان جريه للمدح نظرا الى ان اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم
صراحة مقصود وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف
سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم تفاولا بانه يكثر حمد الخلق له كما روي
في السير انه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لم سميت
ابنك محمدا وليس من اسماء ابائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد في
السماء والارض وقد حقق الله رجاه كما سبق في علمه **والاضافة**
في رسوله وعبده لتشريف المضاف اي تشريفا وتنبيها على ان منشا
هذا اللطف الخاص انما هو كمال الاختصاص وهي في سيدنا ورسوله
وعبده لتعريف العهد الخارجي اي السيد المعني المعلوم عند اهل
الملة وكذا الباقي **ولم يقدم** عبده على رسوله امتثالا لما في الحديث
الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله رعاية للسجع **والرسول**
لغة المرشد ومن العرب من يثنيه ويجمعه ومنه انا رسولا رب
اي موسى وهارون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم ومنهم من يوحده مطلقا
ومنه انا رسول رب العالمين وحده لانه في معنى الرسال ومن مجيئه بمعنى
الرسالة **قول الشاعر** الا بلغا ابا عمرو رسولا باني عن فتاكم غير وان
فعول يستوي فيه المذكر والمفرد وفرعهما وشرعا انسان اوحي
اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه
وقيل في الفرق غير ذلك وقيل بترادفهما لقوله تعالى وما ارسلنا من
قبلك من رسول ولا نبي **فقد** اثبت لهما معنى الارسال وقد يطلق
الرسول على اعم من ذلك **قال النووي** رحمه الله تعالى في شرح مسلم
ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الادميين والملائكة
قال الله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى

مطلب

الملك نبياً انتهى فصل هذا بينهما عموم من وجه وعلى الاول بينهما عموم مطلق
والعبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وهو احب الاسماء الى الله
تعالى وارفعها اليه قال ابو علي الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا اشرف
من العبودية والذا اطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم
في اشرف المقامات كمقام الاسرا وتنزيل الوحي قال تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب فاوحى الى عبده
ما اوحى ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى ومما زادني شوقاً
وتيهاً وكدت باخمصي اطاء الثريا دخولي تحت قولك عبادي وان صيرت
احمد لي نبيا ويقال على اضرب الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان
الذي يصح بيعه وابتياعه الثاني عبد بالايجاد وذلك ليس الا لله
تعالى واياه قصد بقوله ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن
عبداً الثالث عبد بالعبادة وهو المقصود بقوله واذكر عبدنا
ايوب فوجدا عبدا من عبادنا ومنه قوله سبحان الذي اسرى بعبده
الرابع عبد الدنيا واغراضها وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها واياه
قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعس عبد الدينار والعبودية
اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل والخضوع ولا
يستحقها الا من له غاية الافضال ومن كون غاية التذلل والخضوع
معنى العبادة كانت العبادة دليلاً على الوحدانية اذ لو كان اله اخر لم
يمكن حصول غاية الخضوع اذ لو تساويا لم يكن لاحدهما غاية
الخضوع او كان احدهما اقل فليس له غاية الخضوع واثر الفصل
بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيهاً على استقلال كلي بالمقصود به الثنائية
والوصل في جملتي الصلاة تنبيهاً على تمييز ما يتعلق به تعالى بالتبعية
والمقصود بنه الذاتيه فان قلت ما سببه اشرفيه وصف العبودية
قلت سببه ان الالوهية والسيادة والربوبية انما هي بالحقيقة
لله تعالى لا غير والعبودية بالحقيقة لمن دونه ففي الوصف بها اشارة

اي

اي اشارة الي غاية كماله تعالى وتعاليه واحتياج غيره اليه في شأ
احواله والعبود به في الرسول لكونه انصرافا من الخلق الي الحق الحمد
من الرسالة لكونها بالعكس ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شأنه
والرسول يتكفل باصلاح شان الامة وكم بينهما قوله وعلى اله وصحبه
وصحبه اعاد كلمة علي ردا على الشيعة انجمع الال مع النبي في شأن
الصلاة بكلمة على لا تجوز وتجب ترك الفصل بينه وبين اله وينقلو
في ذلك حديثا والمشهور ان اصل ال اهل قلبت الهاء الفا ذي القا
موس همزة ثم الفا قيل فلا يلزم شذوذ وفيه نظر لتصريح بعض المحققين
بشذوذ ماء من موه وتصغيره على اهيل دليل على ما مر لما تقرر
ان التصغير يرد الاشيا الي اصولها وقيل اصله اول ويصغر على اويل
ولذا ذكره الجوهري في الالف والواو وفي القاموس يصغر على اويل
واهيل وخص بعد القلب او مطلقا بان لا يضاف الا الي ذوي الخطر
من ذوي العقول وذا الابنا في التصغير لانه في المضاف مع ان الخطر
متفاوت فيقبل التصغير والصحب قال سيبويه اسم جمع لصاحب والا
خفش جمع له وبه جزم الجوهري وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام
الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد والجند كما قال الجوهري
في اللغة هم الانصار والاعوان وقال ودمشق وحمص وقنسرين والاردن
وفلسطين كل منها يسمى جند الا انه الانصار والاعوان بها في ذلك البلاد
دون غيرها من بلاد الشام انتهى وقضية كلامه انه اسم اجمع الجند
كما اقتضاه كلامه وصرح به الزمخشري في اساس البلاغة منسوب
الي احدى هذه البلاد ثم اطلق على كل مقاتل والاضافة فيما ذكر للتشريع
المتضاد اي تشريق قوله وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم
من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر وهو بتقدير اقول
ونحوه والفا بعدها زايدة على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها
لما قبلها وقد يقال الاصل اما بعد كما هو المشهور فعوضت الواو

مطلب في الال

مطلب وبعد

عن اما تخفيفا لدلالة الفا عليها وعلى هذا الاجمال التوهم الجميع بين الواو
واما على ان الجمع بحسب التقدير غير مضر كما صرح به نجم الائمة الرضي لكن
يتبادر من كلامه ان اما انما تحذف اذا كان الجزا امرا او نهيا فلا يقال
زيدا فضربت فلا تفعل وحين جعل السابق انشا فيه عطف الجز
عليه على ضامر وجوز الزمخشري في مثل عطف القصه على القصه
بادنى جامع فليتدبر ومنهم من قال الواو عوض عن اما وليس بعام
وقد يقال المعطوف يحتمل الانشا لان الغرض منه مدح الشرح
واذا فقرا ما فتقديره مهما وان مايكن من شي بعد ما تقدم فهذ
الى اخره قائم اما مقام الشرط والجملة عاملة في الظرف وهذا
مما جوزه سيبويه بل الجمهور كما في المغني وذكره العلامة التفتازاني
في المختصر وذهب ابن الحاجب الى ان الظرف معمول الجزاي
مهما يكن من شي فهذا الخ بعد ما تقدم فانه ما في خبر الجزا مقام الشرط
ليفيد مع الاختصار انه ملزوم الحكم كما ان الشرط ملزومه والزم
الفا في الجزا دلالة على الشرط وجوز اعمالها ما بعدها فيما قبلها بل
تغيير الفاعن صدر الصلة في نحو اما زيد فمنطلق لا فيما تحز فيه
على ما للغرض السابق وعليه يشير العلامة التفتازاني في موضع واما
هذه مجردة عن معنى التفصيل لمجرد اللزوم ولم يجي لذكرا ما معها
وفي القاموس واما للتاكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه
لا محالة ذاهب والمقصود لزوم تحقيق مدخول الفا بعد
ما تقدم فان المعنى لزوم وجوده بعد ما تقدم لوجود شي
ما ولزوم وجوده لوجود شي ما بعده ووجود شي ما مطلقا
وبعده معلوم ضرورة فكرا الجزا وتقييد اللزوم بالبعدية
يحصل المقصود الا ان تقييد الجزا اصرح فافهم فان قلت
مضمون الجزا ثابت وجد ما تقدم او لم يوجد فما المراد بكونه
بعده قلت اجيب بانه قيد للاخبار والاعلام فان القيود قد

تتعلق

تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول اوما علم
هذا والبعدية رتبته فلا تقدير وقيل العبادة مستعملة
لمجرد غرض فلا تباع مع كثيرة الانتفاع قوله فيقول العبد
الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري القول
ما يشتق منه لحكاته الجمل المفيدة والمحكي ههنا هذا شرح
لطيف وما يتعلق به ويجوز ان يكون المحكي جميع الخطبة وان
يكون جميع الكتاب وصل يقول يقول بسكون القاف وضم الواو ونقلت
ضمة الواو الى ما قبلها والمحكي محله النصب على المفعولية كما سياتي
والفقير المحتاج في ذاته لغيره وصيغة احدا من قوله تعالى يا ايها
الناس انتم الفقراء الى الله قال في الكشاف لان الفقر مما يتبع الضعف
فكلما كان الفقير اضعف كان افقر وقد شهد الله سبحانه على الا
نسان بالضعف في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا وقال
الذي خلقكم من ضعف اي الداع الفقير والحاجة فيكون ضعف
مشبها او الكثير الفقر فهو صيغة مبالغة واسم المولى يقع على
معان كثيرة هو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر
والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد
والمنعم عليه والمصنف وفي تنبيهات القاضي عياض انه يطلق
على العاصب والقايم بالامر وناظر اليتيم وقال صاحب الوجوه
والنظائر انه يطلق على الشريك والنديم والغني الذي لا يحتاج
له بذلك ما سواه محتاج اليه وفيه من البديع المطابقة وهي
في مقابلة العبد بالمولى والفقير بالغني وخالد هو اسم الشارح وهو
بدل من فاعل يقول وابن عبد الله نعت له ويجوز جعله
خبر المبتدا محذوف والجملة مستانفة وكانه قيل من خالد فقال
هو ابن عبد الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف
وصفته وفايدة الاعتراض تمييز المصنف عن غيره ممن وافقه

سميه حين

مطلب في معنى المولى

اسمه من الاشتراك **ويصح** جعلها نعت لخالد بتقدير تنكيره
والازهري نسبته الى الازهر لانه كان مستغرقا فيه وكان شافعي
المذهب صعيدي بالجرجي البلد والازهر هو الجامع الذي هو اول بيت
وضع للناس بالقاهره وقد اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة
واستعقاب السعادة فيا له من جامع ما ازهره وبوضع ما انوره ولو
فيه بعض العلماء ان الجالس فيه يجد راحة من جهته الرحمن ولا ينكر ذلك
الا من هو من اهل الحرمان **وقد** انتشر في الافاق علماؤه ونفع الشرق
والغرب صلحاؤه ولا عباده يتسره في مثله ولا اعلم اكثر مما بين اهله وهذه
نبذة يسيرة والا فقضله شايع وبحره دايع والله الفضل المنه
اذ جعل عمل اهل الجنه **قوله هذا** الاشارة به ان كانت قبل التاليف فالى
ما في الذهن **وفيه** اشكال لان الحاضر في الذهن حقيقة ليس الا الجمل
والجمل ليس هو المسمى الكتاب وانما مسماه المفصل وهو غير حاضر في
الذهن حقيقة المشار اليه بحسب حضوره **وجوابه** انه على حذف مضاف
اي مفصل هذا الجمل فالمشار اليه الجمل الحاضر في الذهن ومسمى اللفظ المخبر عنه
بالاخبار الاتية هو المفصل **واسم** الاشارة وان كان وضع للامور المبصرة
في مرات المخاطب قد يستعمل في الامور المعقولة لكن لا بد من نكتة والنكتة
هنا اما الاشارة الى انفاقه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها
مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها **واما** الاشارة الى كمال فطانة الطالب
الى ان بلغ محلا صارت المعاني منه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار
اليه الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل
المعاني واما المبالغة في كمال تعينها وتميزها اعتنا بشان الحكم واما الاشارة
الى انها سهلة التناول وقريبة الماخذ كالامور المحسوسة وان كانت الاشارة
به بعد التاليف **فاما الى** ما من الذهن وقد علم ما فيه **واما الى** ما في الخارج
انا جعل مسمى الكتاب امرا خارجيا كالنقوش المخصوصة والالفاظ المخصوصة
وهي العادرة من الشارح في الوقت المخصوص على الوجه المخصوص وهما
من جملة الاحتمالات فيه وفيه ايضا اشكال لان الموجود

مطلب

لان الموجود في الخارج منها ليس الا الشخص ومن المعلوم ان ليس الغرض
تسمية ذلك الشخص ولا وصفه بالاوصاف الاتية وانما الغرض تسمية
نوعه ووصفه وجوابه انه ايضا على حذف مضاف اي نوع هذه
اللفظ او النقش فان قيل اذا جعل مسمى الكتاب المسايل المخصوصة
هل يرد الاشكال على تقدير كون المشار اليه في الذهن وكونه ما في
الخارج فجوابه لا بل يختص بالاول لان المسايل المتحصلة الخارجية
لا تختلف بحسب الاشخاص وغيرها بخلاف النقوش والالفاظ
قوله شرح لطيف اي الفاظ مرتبة خاصا باعتبار دلالتها على معان
مخصوصة على ما اختاره سيد المحققين وغيره والشرح الكشف من
شرحت الغامض اذا فسرته واللطيف من اللطافة وهي في الاصطلاح
دقة الفوائد او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه
وينبغي ان يكون المراد به هنا تبيين الحجم وبديع الصنع سالكين به
بعض اصحاب السواد لغة المطلب واصطلاحا طلب الادنى من
الاعلى فائدة قال الراغب السؤال اذا كان للتعريف تعدى الى
المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بعن وهو اكثر نحو ويسالونك
عن الروح واذا كان لاستدعا مال فانه يتعدى بنفسه او بمن
وبنفسه اكثر نحو واذا سالتموهن متاعا فاسئلوهن من ورا حجاب
واسالوا ما انفقتم واسالوا الله من فضله والاصحاب قال الدواني جمع
صاحب او جمع صحب تخفيف صحب بمعنى صاحب وقال في المطول
كالزمخشري انه جمع صاحب واورد عليه ان الزمخشري منع جمع فاعل
على افعال ولهذا قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف الحق
عدم ثبوته حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف
صاحب ولك ان تقول ان افعالا كما لا يكون جمعا لفاعل كذلك لا

بحسب

صحب با

يكون جمعا لفعل الذي لم يعتل الفاء نحو ثوب وثواب وبيت وبيات
كما قال في التوضيح كما يجيء اي فعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح
العين لساكنها انتهى لا فعال كل فعل المراد انه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا
لا قياسا ولا شذوذا لانهم صرحوا بان افعالا مما حفظ في فاعل نحو
جاهل واجهال ... ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فذلك
ولا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول تحكم وليتأمل
والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة وان قلت وعرفا
التابع لغيره لاخذ مذهبه ... يحل المباني ويبين المعاني حل
المباني فك التراكيب ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمائر ونحو
ذلك وفي قوله يحل المباني استعارة بالكناية بان شبهت الالفاظ
الكتاب بعقد يصاح دلالتها على المعنى وذكر ما يحتاج اليه فيه بشيء كان
معقودا على المطلوب اذيل عقده عنه وتوصل بذلك اليه فعلى
طريق صاحب التلخيص يكون الاستعارة هي التشبيه المضمر في النفس
ولم يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه كما هو الواجب فيها ويكون
اثبات الحل الذي هو من خواص المشبه به قرينة الاستعارة وعلى
طريق صاحب المفتاح يجعل الالفاظ استعارة بالكناية عن ذلك
الشيء ويجعل نسبة الحل اليها قرينة الاستعارة ولا ترشيح هنا
لان اعتبار الترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة
المكنية ترشيحا واقرب من هذا جعل ذلك من الاستعارة التبعية
بان شبه تبيين معاني الالفاظ بازالة العقد عن الشيء المعقود على
المطلوب بوجه الشبه لظهار المطلوب ثم استعير للتبيين لفظ الحل
ثم اشتق منه الفعل فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل
تبعية وقرينتها تعليق الفعل بالمباني التي هي الالفاظ ويجوز ان يطلق

فتحصل في التبيين باعتبار التشبيه بل باعتبار انه لازم للحمل
فيكون مجازا مرسلا باعتبار العلاقة من وقوله ويبين مراده يحتمل
انه من عطف العام على الخاص وقد يقال ان بينهما عموما وخصوصا
من وجه لان حل المباني قد لا يتبين بمجرده المراد وبيان المعنى المراد
قد يكون بدون حل التركيب كان يقتصر على نحو المراد كذا والمباني
جمع مبنى والمعاني جمع معنى فان قلت هل المعنى اسم مكان او مصدر
ميمي مخفف بمعنى بالتشديد وما معناه لغة واصطلاحا قلت قال السيد
في حواشي شرح التمسية المعنى اما مفعل كما هو الظاهر اي المقصد
واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه اي المقصود قال السيد
علي الصفوي استاد شيخنا شيخ قوله اما مفعل اي مفعل هو اسم
مكان او مصدر ميمي كلامه يحتملهما تامل انتهى وفي حواشي شرح التمسية
للسيد ايضا بعد كلام قرره للمعنى ما نصه فهذان معنيان اصطلاحيان
احدهما ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد من اللفظ
انتهى قال استاذي شيخنا المذكور وهو في اللغة بمعنى المقصود من
عنى اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل او القوة قال وذكر
الجامي معنى آخر يحتاج فيه الي نقل وهو المقصود من الشي انتهى [illegible]
توصل الطلاب الى قواعد الاعراب يجوز فيه ضم توصل على الحكاية
ويجوز نصبه والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب وسماه بذلك ليطابق
اسمه معناه اي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا ومناسبا لمعناه
الاصلي لا يقال معناه الاصلي اجنبي عن الكتاب فلا مناسبة في هذه
التسمية لانا نمنع الاجنبية بل المعنى الاصلي من اوصاف الكتاب القائمة
به فصار الاسم مناسبا لوصف الكتاب او نقل للكتاب باعتبار وصفه
ففي التسمية مناسبة قوله نافع ان شا الله تعالى في مفردات

الوجه المتقدم ما يستعان به في الوصول الى الشيء وما يتوصل به الى [illegible] فالنفع والضر [illegible] قال الله تعالى لا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا [illegible] لتوقف النفع به على تعلق مشية الله تعالى به كسائر الكائنات فيجوز عوده إن شاء الله إلى جميع [illegible] قوله الباء متعلقة بفعل محذوف ما ذكره من إن الباء متعلقه هو المشهور وقول [illegible] فلا يتعلق ومن ان المتعلق المحذوف فعل هو [illegible] المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل موخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدا له [illegible] تقديره افتتح او اؤلف او اصنف لانه يدل على تلبس التاليف كله بالبسملة على وجه التبرك او الاستعانة بخلاف ه تقديره عاما كافتتح فانه انما يفيد تلبس ابتدا التاليف بها خاصة فان قلت قد سوى بعضهم بين تقدير اؤلف وتقدير افتتح محتجا بان في كل منهما مزية اذ في الاول عموم التبرك والاستعانة وعدم اختصاصها بالبداية وفي الثاني جعل الاسم فاتحة متضمنة لجميع الكتاب اذ فاتحة الشي متضمنة [illegible] في التسوية نظر [illegible] ذلك لان هذا انما يأتي على جعل الباء للتعدية والمعنى ابدا او افتتح باسم الله اي اجعله بداية التسمية وهو خلاف المشهور مع انه نفسه مع ذكره هذا مشى على المشهور ولان الافتتاح هنا ليس الا بمعنى الابتدا فليس اللازم على الثاني الا جعل الاسم فاتحة الكتاب بمعنى انه بداية له ومجرد ذلك لا يقتضي كونه فاتحة له بمعنى تضمنه لجميع ما فيه غاية الامر انه قد توهم ذلك لمجرد اشتراك اللفظ فعلى تقدير ان اي في افتتح مزية من هذا الوجه انما يكون على سبيل الايهام في الجملة وذلك لا يقاوم عموم التبرك والاستعانة ولانه لا

وقيل

فان قلت حذف ما تعلقت به البسملة أواجب ام جائز قلت
الظاهر انه جائز فقد قال المولى سعد الدين في المطول ولا يبعد
عن المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله انتهى وجوز بعضهم
في البسملة اول الفاتحة تعلقها بالحمد صح

نطرح

يطّرد في جميع المواضع لانه لا يعقل كون الاسم فاتحة معتمدا لجميع السور
ونحوه من افعال الابتداء التعسف اللهم الا ان يجاب عن هذا بان
دعوى التسوية ممنوعة بمنع الثاني فتدبر كان كلام الامام مطرحا
في اطراد التقادير المذكورة يقدر موخرا لافادة الحصر عند
البيانيين وللاهتمام عند النحويين ظاهره ان التقديم عند البيانيين
لا يكون الا لافادة الحصر وعند النحويين لا يكون الا للاهتمام وليس
كذلك ففي المطول عقب قول التلخيص والتخصيص لازم للتقديم
غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه
التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما ان تحرك الفك
الاسفل لازم للمضغ غالبا بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة
الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع
مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح
به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك
نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على
حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه
المصنف بقوله وهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه
نخصك بالعبادة والاستعانة وكنى لا الى الله تحشرون معناه اليه

لا الى غيره انتهى ما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نستعين بعيد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعني قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فيه في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبما كان اهم انتهى وكان الشارح اعتمد فيما نسبه النحويين الى ما نقله عن ابن الحاجب وابي حيان ومن وافقهما وقد علمت رده بمخالفته للذوق السليم والاستعمال المستقيم ورأي الائمة الاعلام وقد يقال ان الشارح اضاف لكل قوم ما اشتهر عنهم حرف فيه معنى الشرط ما دل عليه كلامه من ان اما حرف فيه معنى الشرط وليس بحرف شرط صرح به غير واحد من النحاة قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطا صرح بذلك شيخنا ابو حيان ونقل عنه بعض اصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط اقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية

ولكونها

ولكونها تدل على الشرط لم ... ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه ذاهب
في المستقبل لا ان زيدا ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا
هذا كلامه ونقل بعضهم عن ابي حيان انه قال لو كانت شرطا لكان ما
بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالما فعالم فهو عالم ذكرته
انت او لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على
قيام زيد واجيب بانه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف
عليه كقوله من يكن ذا بت فهذا بتي وقوله من يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب
الا ترى ان المعنى من يك ذا بت فاني لا احسده وسببه لك ان لي ما
بتا وكذلك ان يكن احد من اهل المدينة فانا لا اعينه فاني غريب
وقولهم اما عالما فعالم فالمعنى مهما تذكره عالما فهو كذلك لانه عالم
ولا يكون ذكره حقا حتى يذكره وليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا ينافي
انه حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد قال الرضي
اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل المجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى اخر ما تقصد ولاستلزام شيء لشيء
اي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام
لازم لها في جميع مواقع استعمالها انتهى وذكر المص في المغني معنى اخر لها
وهو التوكيد قال وقل من يذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري
فانه قال فايدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانت منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه
في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين
بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط انتهى ولم يرد سيبويه انه معنى

[illegible] مقام شرطه ... أمّا الحرف لتفصيل بمعنى ان يكون بمعنى الشرط وفعل
وليها الجزاء ... صالح لما هو ... مقامها ... معنى الشرط له
قوله بدليل لزوم الفاء في جوابها قال الشيخ ابو حيان من ...
... الخارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة
... قولي ... يعني بن مالك لزوم الفاء بعدها ويليها
بما ... غير جيد لان جواب مهما يكن من شي لا يلزم فيه الفا اذا كان
صالحا لاداة الشرط والفا لازمة بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا اما
لانه ... لكن لا نعني انه يجوز مهما يكن من شي لم ابال به فدل
ذلك على ان ... ليست لاجل ان اولت بمهما يكن انتهى
اقول ... الفا بعد اما ولم يلزم بعد غيرها من الشروط لان اما
لما كانت دالة على الشرط بنيابتها عن مهما يكن ضعفت فاحتاجت
الى ... على الشرطية بالاصالة فيجب حذف هذه الفا ان
دخلت على قول ... استغني عنه بالمقول نحو فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وتحذف في غير ذلك الا في
ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او ندور نحو ما خرج
البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله **قوله** على الظرفية الزمانية هكذا قاله
الشارح هنا وقال في شرح التوضيح بعد ظرف زمان كثيرا ومكان
قليلا تقول في الزمان جا زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار
عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم
قوله والاصل عنده الخ عبارة سيبويه اما زيد فمنطلق معناه مهما
يكن من شي فزيد منطلق والخلف في تفسير كلامه فقال الجمهور مراده
انه في الاصل كان كذلك ثم حذف مهما يكن من شي واتى باما بدل

ذلك

ذلك وقال بعضهم بل مراده بيان المعنى البحت وان اما تفيد لزوم
ما بعد فائها لما قبلها لانه في الاصل كان لذلك بل الاصل ان يكن من
شي فحذف الشرط وهو يكن وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت
همزة حرف الشرط انتهى هذان الوجهان جاريان في اما بعد فنقول
تفريعا على كلام الجمهور اصله في كلام المص مهما يكن من شي بعد ما ذكر
فهذه فوائد جليلة الى اخر ما ياتي فمهما مبتدا ومعناه ما لا يعقل
غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجزا
وحده او مجموعهما على الخلاف في ذلك ويكن تامة بمعنى يوجد وفا
ضمير يعود على مهما ومن شي بيان له وفائدة هذا البيان بيان عموم
مهما وانه ليس عبارة عن حصول زمان او مكان او غيرهما وقيل
شي فاعل يكن على ان من زائدة في قول من على ورد بلزوم خلو
خبر المبتدا من عائد ثم حذف مهما ويكن واقيمت اما مقامها تخفيفا
وفائدتها الاختصار و[illegible] وتفصيل ه
المجمل الواقع في الشرط وتضمنت معناهما لزمتها لصوق الاسم
والفا وعملت في الظرف فصار نحو ما كان وابقاؤه بعدها لها
وما بعد اما ان لم يكن ظرفا ونحوه معمول من تتمة الجزا قدم على
الفا ليدل على انه ملزوم كالشرط وان كان ظرفا لبعد ففي المغني
عن الجمهور جواز ان يكون معمولا لاما وللجزا مدخول الفا لكن ما
يكون من الجزا الا اذا كان مانع كان فيتعين الاول عند الاكثر
فالتقدير على الاول مهما يكن من شي بعد ما تقدم فهذه فوائد الخ
وعلى الثاني مهما يكن من شي فهذه فوائد بعد ما تقدم فاقيم ما هو
ما في حيز الجزا مقام الشرط ليفيد مع الاختصار انه ملزوم الحكم
كما ان الشرط ملزومه والزم الفا في الجزا دلالة على الشرط وجوز

عله

في الاشارة لتسهيل الفهم بما فيه مبالغة في تفهيم المقاصد من كلام العرب الى حال
من يعلم ان لم يطلق فيما عن فيه الا على ما هو مختص الغرض للثنا بل وعليه
ينبني الاجمل الملائمة للنفي اذ اى لئن خلط الخطا وقع في ليس فان ذلك
منحصر الا بانه وجد ما تقدم ولم يوجد ما المراد بكونه بعد
خبر ان جملة الابتداء والاعلام فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه
ابن الحاجب فقال كما تقول انما خبرا وقا علم هذا او البعدية
بالمرتبة وقيل العبارة مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها
مسبوقا بمثل ما تقدم كل ذلك قوله حمد الله مصدر مضاف الى المفعول
في الفاعل مرفوع الى الاصل حمد الله حق حمده بداية كتابه بالحمد
ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن كونه
حمدا حق الحمد فيه طلب يمكن الجواب بانه حمد باللازم لانه دال على
ان الحمد لله ولو لا انه على انه حمد الله يلزم منه الحمد وايضا حمد الله
نقول هو الثنا عليه بصيغة الفعل الحمد او غيره فالثنا على حمده
بالذي هو الحمد ثنا عليه فهو حمد له قوله بدا بالحمد اى بداءة عرفية
وهى ذكر التى قبل ذكر المقصود وهذا ان اريد بدا المص كتابه فان
اريد مسايل الكتاب لانه فالبداءة حقيقية قوله نادية الخ
يرد عليه ان النادية المذكورة تحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب
فلا يظهر وجه البداءة بها ربط القيد الذى هو لكات النعما وجلب المزيد
الذى هو الثالث وهما حاصلان بالنادية المذكورة فهو مقصود
في ضمن مقصود هما وهذا قال من شكر نعمائه مع ما تقدم الحمد ايما الى
قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك
كان تقديم الحمد على المجلوب الذى هو الثالث واجبا فعلل البدوّ
بالحمد بالنادية المذكورة ايما الى هذه النكتة على ان الاطراد

والاسماك

والانعكاس غير لازم في المفصليات بتعليل البدء بالحمد بالتادية لا يخرج
منه حصول اثر هذه الطريقة وبانه تعليل لبدا بالحمد باعتبار
ما لا يشتمل عليه من الاتيان بالحمد لان معنى ابدا بالحمد اي بالحمد في البدا
وبانه تعليل الحمد وفيه ان المقصود بالبيان البدء بالحمد فما يعوقه بلا
علة وجعل العلة للقيد مما يعجم الذوق السليم والطبع السليم
المستقيم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد فلعوده الحمد رأس
الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده لكن لو احقه لا يحصل الا بتقديم
الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب من شكر النعم تسليم
نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط فالجنس داخلهما لا لاجل كونه
حق الشكر على ان معنى الحق مثله فيما شكرنا حق شكرك كما سياتي ويجوز
ان يريد عما وجب الشكر وعن التبعيض والبيان اي حق شيء هو اي ما
ذلك الشيء بعض الشكر الواجب ثم يجوز ان تكون اضافة الحق لما
بيانية اي حق هو شيء وذلك الشيء بعض الشكر الواجب ويجوز ان
لا تكون بيانية فيراد بحق الشكر صدوره بالاخلاص نية وحسن
طوية والحق الامر اللائق المناسب للشيء وبابه وعبارة شيخنا
فيما كتبه لطلب من نسخته تامل في معناه فلا يخلو عن الصعوبة لانه
ان اراد بالحق الحمد المحمود عليه كالانعام الا يوصف بالوجوب
الا ان يراد بالوجوب الثبوت اي ما ثبت وحصل يعني مما انعم
الله وان اراد بالشيء المضاف اليه الحمد ففيه انه كان المناسب
ان يقال ادا الشيء مما وجب لان الذي يودى هو الحمد لا شيء اخر
هو حقه الا ان يقال المراد بحقه فعله في ايجاده فان ايجاد الحمد
وفعله غير نفس الحمد كما ان الاتيان بالصلاة غير الصلاة [illegible]
ولهذا يقال اتى بالصلاة ولم يات بالصلاة والمعنى ان الحمد واجب

على المقامات ومن حق الواجب ان يؤدى بالفعل والمراد بوجوب الحمد
انه لولا كان فعله فرح ولجناه انه يجب ابتداء ايقاعه فليتامل والمراد
من ذلك كله ان يحمل قوله مما يجب بيان للحق ومن تبعيضية اي هو بعض
الحق بعض الواجبات وهو الحمد انتهى وكتب ايضا اي اداء ما يجب الشكر
كما يدل عليه كلام المطول اي حق شيء هو بعض الشكر الواجب والمراد
بالحق صدوره مع اخلاص نيته وحسن طويته كما اشار اليه الفنري ويجوز
ان يكون اضافة الحق بيانية وانما قال شيء ولم يقل حق مما يجب فالتي
لتعيينه التنكير الذي يدل على التقليل تنبيها على ان العباد لا يؤدون
الا حقيرا يسيرا مما يجب عليهم من شكر النعمة فليتامل قوله
اسم للذات المستجمع لسائر الصفات قيل ليس هذا تعريفا بل
بيان للموضوع له فلا اعتراض بالالفاظ المترادفة من اللغات
الفارسية وغيرها انتهى وكان المراد قوله اسم الخ لو كان تعريفا
لقول الله تعالى لورد عليه انه غير مانع لانه يدخل فيه حينئذ
غير لفظ الله من مرادفاته الفارسية وغيرها اذ يصدق عليها
انها اسم للذات ثم ذكر الوصف ليس باعتبار انه داخل في الموضوع
له بل للاشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال ولبيان سبب
حصر الجنس المستفاد من الحمد لله والظاهر ان السين في المستجمع
ليست للطلب بل للتاكيد قوله حق حمده اي كامل حمده وتفسيره
بواجب حمده غير متعين والحق اصله المطابقة والموافقة وهو يقال
على اوجه الاول لموجد الشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل
في الله تعالى حق الثاني للموجد بحسب مقتضى الحكمة ولذلك يقال
فعل الله تعالى كله حق الثالث للاعتقاد في الشيء المطابق لما عليه ذلك
الشيء في نفسه كقولنا اعتقاد فلان في البعث والثواب والعقاب

والجنة

والحمد والثناء وحق [illegible] للمتوكل بالفضل الواقع بحكمة ما يجب له عقلا وما
يجب في الوقت الذي يجب كقولك حق وحقك حق ثم يستعمل بمعنى الواجب
والجائز واللازم [illegible] اضافة الحق الى الحمد من اضافة الصفة الى
الموصوف وقال الزمخشري في قوله تعالى والذين جاهدوا فينا وفي الله حق
جهاده يقال هو حق عالم وجد عالم اي عالم حقا وجدا ومنه حق جهاده
فان قلت وجه هذه الصفة للاضافة وكان القياس حق الجهاد فيه
او حق جهادكم فيه كما قال الله تعالى وجاهدوا في الله قلت لان الاضافة تكون
بادنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصا بالله تعالى من حيث
انه مفعول لوجهه ومن اجله صحت الاضافة اليه في يجوز ان يتسع في الظرف
كقوله ولوم شهدناه سليما وعامرا انتهى كلامه فان قلت اذا كان حق
حمده من باب حق جهاده فقد اضيفت الصفة الى موصوفها وهو ممتنع
عندهم قلت مؤول كما اول قولهم جرد قطيفة بان المعنى قطيفة جرد
اي بالية ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسه للتبيين لان
الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من
والقطيفة دثار مخمل كما كان حق حمده يحتمل ان يكون من الحمد
ومن غيرها **قوله** الذي يتعين له تفسير لواجب حمده **قوله**
ويستحقه تفسير ليتعين له **قوله** كمال ذاته وقدم صفاته وتقدس
اسمائه وعموم الايه الاضافة في كل ذلك من اضافة الصفة للموصوف
اي ذاته الكاملة وصفاته القديمة اي التي لا ابتداء لوجودها وهي
صفاته الذاتية واسماؤه العامة كاملة لكل موجود **قوله** والنصب
على المفعولية العامل فيه حمد لان المصدر قد ينصبه مصدر مثله
قوله والصلاة والسلام اي وبعد دعاي بالصلاة لان التعدية
لا تتعدى على الله فالكلام على الصلاة والخلاف فيها وفي وجوبها

الآوه ح

لا يصفه بصفة عطوفه اكالا خوع عام ٢٣٤

مشهور وقد ذكر ابن القيم في كتابه جلاء الافهام في فضل الصلاة
والسلام مسألة لفظية وهي ان السلام هل حكمه حكم الصلاة
عليه في جميع ما ذكر فيه ام لا على قولين نقلهما عن الجويني قوله
باجراء اما وجوب الجزم الخ مبني على الوقع من الفصل بين اما والفا بجملة
غير شرطية ولكن رايت في المغني عن بعضهم في قوله تعالى فاما الذين
اسودت لا انه ان جواب اما محذوف وقوله فذوقوا اكفرتم اعتراض وعليه
لا يمتنع هنا وقوع رفع الصلاة والسلام وليت غيره صرح بانه يفصل
بين اما والفا بجملة تامة ان كانت دعا بشرط ان يتقدم الجملة فاصل
نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا قوله عطف على حمد الله اي على
حمد من حمد الله لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولا واحدا والسلام
اما معطوف على الصلاة او معطوف عليه ايضا كما قاله الشارح او على الصلاة على
القولين المشهورين ذكرها الشيخ ابو حيان وغيره قوله متعلق
بالكلام الخ هذا مبني على ان الصلاة والسلام عاملان تنازعا
للظرف الواقع بعدهما فان قلت هذا ينافي ما نقله عن بعض النحاة
في شرح التوضيح مما قرره من انه لا تنازع بين مصدرين قلت يري
في موضع على قول وفي آخر على مختاره ويحتمل ان تكون مستقرا
في محل نصب على الحال منهما اي وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما
على سيدنا محمد فان قلت انى يصح هذا وهما مضافان اليهما والحال من
المضاف اليه انما تجي في الصور الثلاث المشهورة التي ذكرها ابن مالك
في قوله ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان
جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا وليس هذا منها قلت لما كانا
بمعنى ما ليس بمضاف اليه جاءت الحال منهما اذ المعنى مهما يكن من شيء تأخر
عن الحمد والصلاة والسلام والصلاة اسم يوضع موضع المصدر

تقول

نقول صليت صلاة ولا تقول تصلية كذا في الصحاح وفيه ايضا ان السلام
اسم من التسليم وهو في اللغة الدعاء بخير والتحية وقيل بمعنى الصلاة معنى
العطف وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان قوله
وفيه من انواع البديع المطابقة البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والمطابقة هي الجمع بين معنيين متقابلين
في الجملة وهي هنا الجمع بين السيد والعبد قوله بدل من سيدنا فيكون
مقصودا بالذات والاول توطئة وهو بعد المنحى في حكم الطرح لا مطلقا
ويجوز ان يكون عطف بيان نظرا الى ان الثاني اشهر ولعل المصنف رحمه
مقصود قيل جي به للمدح كما يجي النعت لذلك وبما قررناه يندفع اشكال
وهو ان يكون اثبات السيادة له غير مقصود اصلا مع انه ليس
كذلك وجوابه كما علمت ان المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير
مقصود بالذات اذ المقصود بالذات الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه
وسلم ولا يجوز ان يكون نعتا لسيد لما تقرر عندهم بان العلم ينعت ولا ينعت
به وما ذكره الزمخشري في الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم من انه يجوز فيه بحكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا مما يصح بناء على تاويله بالمعرف
باللام كالمستحق للعبادة والا فيجوز نعت الاسم اسم الاشارة بما ليس معرفا
باللام وبما ليس موصوفا بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو
ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف
بان هذا الاسم لا يوصف واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان
جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود
الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة قوله لتسنده على العكس
ويجوز ان يكون فائدة عطف البيان هنا المدح كما تقدم فقد ذكر الزمخشري

المبدل منه في حكم الطرح
بل لا يلزم ان يكون

في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت عطف بيان
في الشرح [illegible] لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل
واعربت المعرفة بدلا قيد بالمعرفة لان علاقته هنا فيها وفان لفظ النكرة
اذا تقدم لا يجب ان يعرب بحسب العوامل بل قد يكون حالا نحوه
لمية موحشا طلل قال الرضي واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة
العامل اياه كالظاهر فيما مر في ابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمومن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع
سود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني فان لم يصلح لمباشرة العامل اياه
لم يتقدم الا ضرورة وينوى به التاخير كما تقول فيه ان رجلا ضربك
في الدار ان ضربك رجلا انتهى والحاصل ان بعضهم اوجب الحال
في نعت النكرة وجعله بعضهم اولى ويجب ان يشترط لصحة
[illegible] اقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف
في قوله المومنون وهو تغليب كما لا يخفى والمراد بهما ما يشمل المومنات
مومنات هاشم والذي ينبغي ان يحمل عليه الاول في كلام المص
البالغة اذ هو احد معنى الال فلا يلزم الاهمال بل فيه ايهام حسن
لا يخفى على ارباب الكمال وقد ذكرنا في الدرر البهية على شرح ه
[illegible] الخلاف في معنى الال وخبر ال محمد كل تقي سنده واه جدا
وقد روي عن جابر من قوله بسند ضعيف وافتى ابن عبد السلام
بان الاولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الال والازواج والذرية
دون الاصحاب وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التشهد اما الصلاة
خارج الصلاة فالاولى ذكر الصحب فيها لانها اذا طلبت على جميع
الال ومنهم من ليس بصحابي فعلى الصحابي اولى **قوله** من بعدهم حال

اي

لو يجا له كونه الصلاة على الآل من لعد محمد اي بعد الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم قوله وبالبهة نتشبر لما قبله الى
لهذه فوايد الاشارة بقوله هذه ان كانت قبل التاليف فالى ما
في الذهن وفيه اشكال لان الحاضر في الذهن حقيقة ليس الا
المجمل والمجمل ليس هو مسمى الكتاب وانما مسماه المفصل وهو غير
حاضر في الذهن حقيقة والمشار اليه يجب حضوره وجوابه
انه على حذف المضاف اي مفصل هذا المجمل فالمشار اليه المجمل
الحاضر في الذهن ومسمى الكتاب الموصوف بالاوصاف الاتية هو
المفصل وان كانت بعد التاليف فاما الى ما في الذهن وقد علم
ما فيه واما الى ما في الخارج ان جعل مسمى الكتاب امرا خارجيا كالنقوش
المخصوصة او الالفاظ المخصوصة وهي الصادرة من المصنف في الوقت
المخصوص وهما من جملة الاحتمالات فيه وفيه ايضا اشكال لان الموجود
في الخارج منهما ليس الا الشخص وهو ليس بمسمى الكتاب والا لاحصر فيه
وليس كذلك وانما مسماه النوع وجوابه ايضا انه على حذف المضاف
اي انه نوع هذه النقوش والالفاظ فان قلت اذا جعل مسمى الكتاب
المسايل المخصوصة هل يرد الاشكال على تقديري كون المشار اليه
في الذهن وكونه ما في الخارج قلت قال شيخنا لا بل يختص بالاول
لان المسايل المشخصة الخارجية لا تختلف بحسب الاشخاص او غيرها
بخلاف النقوش والالفاظ وعلى جعل مسمى الكتاب المسايل المخصوصة
فيكون المص قد استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال
واورد اسم الاشارة لبيانها واسما الاشارة ربما تستعمل في
الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في
مرأى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى

البلغا ثم لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده وتقدر على الاشارة التام واما الاشارة الى كمال فطنة الطالب الذين يتوسلها صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة حسنة في حث الطالب على تحصيل المعاني وقد يقال عبر بهذه لينزلها منزلة المحسوس المشاهد مبالغة في كمال تعيينها وتميزها اعتنا بشان الحكا ورمزا بانها سهلة التناول قريبة المأخذ كالامور المحسوسة هذا وقال بعضهم يجوز ان يراد بها الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة ويكون لفظ في قوله في قواعد الاعراب استعارة من الظرفية للدلالة فالمعنى هذه في غاية الوضوح وهو ان هذه الالفاظ المخصوصة دالة على تلك القواعد واما اذا اريد بالفوايد المعاني كما هو الظاهر فيشكل ويحتاج لتكلف التفرقة من الفوايد والقواعد فان المغايرة بينهما مشكلة فليحرر المستنبط القواعد ومفرزها وليعرف احكام الجزيات بالنسبة لغيره فليتامل

قوله مستحضرة في ذهنه اي حاضرة فالسين ليست للطلب

قوله وهي اي اصطلاحا ما يكون الشيء به احسن حالا منه بغيره وعبارة بعضهم والفايدة لغة ما استفدته من علم او مال او جاه واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كان كذلك سوال لكن ما لاجله الاقدام عليه او كان ما لاجله الاقدام عليه والغرض ما يترتب عليه من المصلحة فهي منتهى منه وقد يطلق عليه

قوله جليلة اي عظيمة وقال الكافيجي فيحتمل عظيمة كثيرة يقال فلان جل اي عظم قدره ويقال ما اجلني وما ادفني اي ما اعطاني كثيرا ولا قليلا انتهى فان قلت كان

تعرض هنا الى ... [illegible]

من حيث الصفة ان يجمع كما ان موصوفها يجمع لوجوب التطابق بينهما قلت قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت هلا جائت الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما لغتان فصيحتان يقال النسا فعلن وهن فاعلات وفواعل والنسا فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة

واذا العذارى بالدخان تقنعت ۝ واستعجلت نصب القدور فملت

والمعنى وجماعة ازواج مطهرة قوله وهي قضية كلية اي محكوم فيها على كل فرد فرد يتعرف منها احكام جزئياتها اي جزئيات موضوعها وخرج بقوله يتعرف الخ القضية البديهية فمقتضاه له تخصيص القاعدة بالقضية النظرية وقال السيد عيسى الصفوي استاذ شيخنا ان البديهية قاعدة وقال ان كلام السيد الجرجاني دال على ذلك حيث لم يذكر القيد المخرج للبديهية وفي المقام اشكال لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا التقدير للزوم الدور اذ مقتضى اثبات القواعد بالشواهد توقف القواعد على الشواهد ومقتضى تعرف احكام الجزئيات من القواعد العكس فيلزم توقف كل على الاخر فيلزم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق به فيقال هذا سمع من الموثوق به وكل ما سمع من الموثوق به الظاهر انه كذلك يحصل المطلوب والتعليل ان يقول لا حاجة لذلك لان الاستشهاد بالجزئيات بالنسبة قوله الاعراب هو في اللغة الافصاح يقال اعرب الرجل بحجته اي افصح عنها وفي الاصطلاح قيل نفس الحركات او الحروف اللاحقة اخر المعربات من الاسماء والافعال فعلى هذا يكون امرا لفظيا وهو اختيار ابن خروف والاسناد الى علي وابن الحاجب

وبين مالك وقيل هو تغير في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعامل
دخل عليها والحركات علامات ودلائل عليه فعلى هذا يكون أمراً معنوياً
وهو ظاهر قول سيبويه والزمخشري والأعلم والمراد بالإعراب هنا
الإعراب الاصطلاحي والمراد به علم النحو أخذاً مما سيأتي قوله من القفو
وهو الاتباع منه الكلام المقفى وسميت قوافي الشعر لأن بعضها يتبع
أثر بعض قوله يقال قفوت فلاناً إذا تبعت أثره بفتح تا تبعت
قال في المغني وإذا وقعت أي أي التفسيرية بعد تقول وقبل فعل
مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه
يقال ذلك بضم التا ولو جئت بإذا مكان أي فتحت فقلت إذا سألته
لأن إذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم

إذا كنيت بأي فعلاً تفسره ۰ فضم تاءك فيه ضم معترف
وإن تكن بإذا يوماً تفسره ۰ ففتحة التا أمر غير مختلف

كنيت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى وقوله بأي متعلق بمحذوف
يدل عليه تفسيره أي إذا كنت حالة كونك مفسراً بأي فعلاً ولا يجوز
أن يكون فعلاً منصوباً بكنيت وبأي متعلق بتفسره لما يلزم عليه من
الفصل بالأجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور
والبا من قوله وإن تكن بإذا للمصاحبة لأن إذا ليست المفسرة وإنما
المفسرة ما بعدها أو أن تكن مفسراً له مع إذا إنما يذكر بعدها قوله
وضمنه معنى تسلك قال والحامل على التضمين تعديه بالبا مع أنه متعد
بنفسه وقلت أن تقول معنى الاتباع يتعدى بمثل هذه البا المعنى له
السلوك فلا حاجة إلى التضمين إلا أن يقال تعلق السلوك بالجادة
أنسب فإن قولك سلكت الطريق أي دخلت فيه أنسب من اتبعته
وأقعد في المعنى فليتأمل قال في المغني القاعدة الثالثة تضميناً وفائدته

اي

ان

ان توقد في كلمها سودي كلتني [illegible] عن [illegible] من [illegible] معنى
[illegible] عيان [illegible] الي [illegible] [illegible]
فقلنا [illegible] اموالهم الي اموالكم اي ولا تضموها اليها [illegible] ومن
مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضا
فعدي بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى
بالبا يقال ارفث فلان بامراته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه اي فلن تحرموه اي فلن ~~تحرموه~~ اي فلن تحرموا ثوابه وهذا عدي الى
اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا
وهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى اي
لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في الاولى
بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون
الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز فلهذا اعدي
بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يولون من نسائهم اي يمتنعون من
وطي نسائهم بالحلف فلهذا اعدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في
الاية وراي انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة
بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقها الى من امراته
فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الاية وقال ابو كبير الهذلي
حملت به في ليلة مزؤودة كرها ، وعقد نطاقها لم يحلل ،
وقال قبله ، ممن حملن به وهن عواقد ، حبك النطاق فشب غير مهبل
مزؤودة اى مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا [illegible]
وبالنصب حالا من المراة وليس بقوي مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة
حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل على معنى علق
ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق ~~قوله~~

[illegible] ترانى قايلا عنى ... قد قتل الشمر يوما على
ابن ... عنى بالقتل وقد كثر ... قال ابو الفتح ... التمام حسنه
لو ... منه لجاكما يكون ... اوفا الى هنا كلام المغني قال الدماميني
الظاهر ... ذلك على راى من يجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها
الا ترى الى ان الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم بمعنى
يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله
في الامتناع من وطء المراة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق اسم السبب
على المسبب فاطلق فعل الايلاء واريد به ذلك المعنيان جميعا على ما يقتضيه
قوله وفايدته ان تؤدي كلمة مؤدي كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة
والمجاز بلا شك وفي حاشية الكشاف وحقيقة التضمين ان يقصد
بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب
حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل
الفعل المذكور ان كان في معناه المجازي فلا دلالة على معناه
الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في
معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة
اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمد منهيا اليك حمده ويقلب
كفيه على كذا اي نادما على كذا وقد يعكس على ما يشعر به قوله اي
يعترفون به يعني قول الزمخشري في الايمان واما تعديته بالبا
فلتضمينه معنا اقر واعترف اي يعترفون به ثم قال التفتازاني
ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به مومنين والا لكان مجازا
محضا لا تضمينا وبما تقاد ان اصله المتروك يدل على زيادة القصد
اليه فجعل اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى وبحاصـــــــان ذكر صلته
بدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد اليه اولا دلالة بدونه

فتنبيه

فتعين جعل [illegible] المقري [illegible] بحث
تقديم المسند وهو نكتة [illegible] وهي ان الاصل في
صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر [illegible]
اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كي لا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة
بالعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف
لم يكن فيه ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في
ضمنه هذا ولقائل ان يقول معنى الاتباع يتعدى بمثله هذه البا كمعنى
السلوك فلا حاجة الى التضمين الا ان يقال تعلق السلوك بالجادة
انسب فان قولك سلكت الطريق اى دخلت فيه انسب من اتبعته
واقعد في المعنى فليتامل كذا قال شيخنا واعلم ان مثل هذا
الفعل وهو المعدى بالبا يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل
للمفعول به لان البا التي للتعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه
لا يجب فيه المصاحبة لان البا في مثل ذهبت به كالهمزة والتضعيف
بمعنى ذهبت به اذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها وعليه فمعنى
تقتفي بمتاملها جادة الصواب انها تصير متاملها سالكا طريق
الصواب فلا دلالة في كلام المص على انها تصاحب متاملها في سلوك
طريق الصواب قوله بمتاملها اى بالناظر فيها جادة الصواب
المراد بالناظر فيها الناظر بالبصيرة والفكر اى المتفكر فيها والجادة
مفعول تقتفي لتعديه اليه بنفسه وقوله بمتاملها تعدى اليه ايضا
بالحرف والمعنى ان هذه الفوايد تجعل متاملها تابعا وسالكا
طريق الصواب اي الحكم المطابق للصواب كما تقول مررت بزيد عمرا

اي جعلت زيدا اماما او عمرا وهذا الشان كل فعل يتعدى بنفسه تعدى
لاخر بالباء ونحوها يكون هذا معناه وفي تعلق لا فتقا بالمتامل اشعار
بان ما يجعل متاملها ثابتا وسالكا لطريق الصواب في حالة المصادفة
هذه النقد ومصاحبته لها حتى لو لم يراعها لم تفده ذلك واعلم
ان اسناد تقتفي الى الفوايد مجاز عقلي طرفاه حقيقيان لان الاقتفا
والفوائد مستعملان في معناهما الحقيقي انما هي للمتامل فيهما اي تقتفي
متاملها بسببها جادة الصواب ومن ثم قال بعضهم ان في العبارة
قلبا وان اصلها يقتفي المتامل لها اي بسببها جادة الصواب قوله
اي معظم طريق الصواب الظاهر ان المراد بالجادة الطريق لما هو واضح
من ان الناظر فيها لا يصير بذلك سالكا معظم طريق الصواب وقد
يقال ان هذا دعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون وجمع الجادة جواد
قوله ضد الخطا هو الحكم المطابق للواقع وكان المراد بالصواب
الاستقامة من قولك صاب السهم اذا قصد ولم يحد عن الغرض
قوله توقفه اي تجعله واقفا على تلك النكت الكثيرة اي مشاهدا
لها ولاجل هذا اختار تطلعه على ان يقول تعلمه قوله الامد هو مدة
لها حد مجهول اذا اطلق وقد يخصص بحوان يقال زمان كذا والفرق
بين الزمان والامد ان الامد يقال باعتبار الغاية والزمان عام
في المبدا والغاية ولذلك قال بعضهم والامد متقاربان وعبارة
الغرر بن جماعة عقب قوله في الامد اي الغاية كالمدى يقال ما امدك
اي منتهى عمرك والامد ايضا الغضب وقد امد عليه بالكسر وابد
اي غضب قوله القصير اي في نفسه او بالنسبة الى وقت تحصيل
غير هذا الكتاب والجمع فصار قوله علي نكت فان قلت ما معنى
اطلاع الفوائد على النكت فانها عينها قلت الفرق بينهما جلي فان

المدى صح

قوله فان قلت الى قوله
اسمعه كلام الكافيجي رحمه الله

فان المراد

المراد من الفوائد قواعد علم النحو على سبيل الضبط والاختصار ٥
والمراد من النكت الدقائق التي استنبطها بجودة قريحته فيكون غيرها
ويجوز ان يكون الامر الواحد معنونا بعبارات مختلفة بحسب اختلاف
الاعتبارات كالقضية بعنون تارة بالخبر واخرى بالنتيجة فسمي المعاني
بالفوائد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى بالنكت لانها استنبطت
بدقة النظر العقل انتهى قال شيخنا ويجوز ان يراد بالنكت الفروع
المستفادة بواسطة تلك ~~القواعد~~ القواعد فالمغايرة في الفروع
غاية الوضوح ويجوز ان يراد بالابواب في قوله من الالفاظ الدالة
على المعاني المخصوصة وهو بيان للكثير فتكون اضافة النكت
للكثير من اضافة المدلول الى الدال في الجملة والمسائل انتهى
ويجوز ان يراد بالفوائد الالفاظ المخصوصة كما تقدم وبالنكت
اما المسائل او الفروع التي استخرجها المصنف بحسن استخراجه
وبالابواب فروع تلك المسائل فالمغايرة حينئذ بين الثلاثة
ظاهرة **قوله** وهي الدقيقة من الدقيق خلاف الغليظ استعير
لما لا يدرك الا بالنظر وحذق الفهم لان ما غلظ يرى بسرعة وقيل من
دق اذا صغر بحيث لا يدرك الا بالنظر الحاد وعليه النقل وهي ٥
اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر من نكت الارض اذا اثرت بقضيب
ونحوه فلان دقيق الكلام وخفيفه يفتقر الى تأثير النفس من
الفكر او لتأثر النفس منه لشدة القبول والتمكين والنكتة من
الكلام الجملة المنقحة المحذوفة الفضول واضافها الى قوله كثير
وهو مقابل القليل من النوع الذي يقابل به الكثرة للوحدة واعلم
ان التقابل بين الوحدة والكثرة وكذا الواحد والكثير ضروري
وانما الكلام في جهة تلك المقابلة فاعلم ان الكثرة لا تقابل الوحدة

لذا لهنا اذ ليس احدهما عدم الاخري و لاضدها و لا مضايفه للعموم
الكثرة لها بل لكونها مثال الكثرة و هو اضافة عرضت لهما ولعله
انما ضبط بالاضافة لان كثير وصفا في المعنى للابواب لان قوله
من الابواب بيان لكثير و يجوز ان تكون من فيه للتبعيض هذا اذ
و قال المولى التفتازاني النكتة كل نقطة من بياض في سواد و عكسه
و نكت الكلام لطايفه و دقايقه التي يحتاج الى تفكر قوله من الابواب
اي الابواب التي يحتاج اليها المريد و الباب لغة ما يدخل منه و يتوصل
منه الى غيره لذا قيل وهو يشمل الطريق في الصحرا الموصل الى
محل اخر و الظاهر انه ليس بالغة فيسمي مبتدا كل كلام مفصول
بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا
للوصول منه الى المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوب ما
الكتب لان القاري اذا ختم بابا و شرع في اخر كان انشط
في البعث كالمسافر اذا قطع فرسخا و لذا كان القران سورا انتهى
و لانه اسهل في وجدان المسايل و الرجوع اليها و ادعى لحسن الترتيب
و النظم و الا لربما تذكر المسايل منتشرة فافهم و قد تطلق الابواب
و تركها الانواع قوله عمله فايدة تغيير الاسلوب و ترك العاطف
التنبيه على ان هذا العمل على هذا النسخ المقبول متقدم على
الاوصاف المذكورة لكنه قدمها عليه لكونه انسب بالمقام
قوله عمل بكسر الميم و اما عمل بالفتح فاسم رجل يقال رجل
عمل بالكسر و عمول اذا كان مطبوعا على العمل قوله عمل
من طب لمن حب قال المص في بعض ما علق عنه يقال طب يطب
الماضي عالما ماهرا و حب يحب اي احب و قرا بعضهم فاتبعوني
يحببكم الله بفتح اليا لان الماضي ثلاثي و بفتح البا لالتقا الساكنين

لانه

ان مجزوم في جواب الامر فهمكن والحرف المغير ساكن تقول
العرب افعلنه فعل من طب لمن حب اي انه فعل فعل من هو ماهر بالتي
حاذق فيه وقد فعل شبل من احب فانه اذا كان كذلك يجاوز بالعمل
الى غاية من الاتقان والحسن وطب ماخوذ من الطبيب وهو معالج
الدا فيكون اطلاق المطبوب على المسحور من باب اطلاق السليم
على اللديغ وقال ابن الانباري الطب من الاضداد يقال لعلاج الدا
طب وللسحر طب فالطبيب هو العالم بالطب وكل حاذق طبيب
عند العرب وقال السيوطي في حاشيته على البخاري الطب لغة
الاصطلاح والسحر والعادة وفي الاصطلاح علم يعرف به
لها احوال الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلة
وتحصل غير حاصلة ما امكن انتهى واللام في قوله لمن حب
متعلق بعمل ويجوز بطب كما جا في المثل ان كنت ذا طب فطب لعينيك
قوله لغة احب قال الكافيجي واما حب فيجوز ان يكون ماخوذا
من قولهم حبه يحبه بالكسر فهو محبوب قال الشاعر
احب ابا مروان من اجل تمره • فيكون العائد الى الموصول او
الموصوف محذوفا والضمير المستتر فيه عائد الى الموصول الاول
~~او الموصوف محذوفا والضمير المستتر فيه عائد الى الموصول الاول~~
ويجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حب يحب بالضم فيكون لازما
فالضمير المستتر فيه راجع الى الثاني انتهى **قوله** والاصل كعمل من
طب لمن احب اي فهو من التشبيه البليغ بحذف اداة التشبيه فقصد
المبالغة فيه مع الاختصار قال الكافيجي واعلم ان المحبة تتضمن
معنى العشق والشوق فلاجل هذا اختياره ههنا على ان في ذلك
صنعة التجنيس كما في قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة انتهى والحب المحبة

وكذلك بالكسر والحب ايضا الحبيب مثل خدن وخدين وفي [illegible]
التفرقة بين الحب والعشق والشوق قال الشيخ عز الدين بن عبد
السلام السلمي في فتاويه والفرق بين العشق والمحبة ان العشق
فساد التخيل اوصاف المعشوق فوق ما هو عليه ولا يتصور مثل
هذا في حق الاله الذي يرى الاشيا ويعلمها على ما هي عليه وكذلك
لا يطلق على حب العبد للرب لاشعاره بان يتخيل العاشق فوق حال
المعشوق والله تعالى لا يقف احد على كماله فضلا عن ان يتخيل
انه فوق كماله وكما علم ولذلك لا يجوز ان ينسب الى الله يعشق
ويعشق لان المعشوق فساد في الطبع يتخيل لما لا وجود له قال
الاطبا هو مرض سوداوي وسواسي يجلبه صاحبه الى نفسه بالفكر
في حسن الصور والشمايل فمن اطلق هذا على محبة الله عز وجل واطلاقه
على محبة الله اياه اقبح واعظم فيعزر تعزيرا اعظم من تعزير من
اطلق هذا اللفظ على محبته لربه اذ لا يوصف الاله الا باوصاف
الكمال ونعوت الجلال التي ورد استعمالها فيه الشرع واختلف
العلما فيما كان دليلا على الكمال ولم يرد به الشرع فقال بعضهم
لا يعبر عن ذاته ولا عن صفاته الا بما عبر به عنهما فقال الاخرون
بل يجوز ذلك اذ لم يثبت المنع منه في كتاب ولا سنة ومثال ذلك
ان يقول الله يعرف ويدري مكان قوله الله يعلم انتهى وقال
الازهري سيل احمد بن يحيى عن الحب والعشق ايهما احمد فقال
الحب لان العشق افراط قال قال ابن الاعرابي والعشق اللباب
واحدها عشقة الا وطيه قال ابو عبيد امراة عاشق لانه يذبل
من شدة الهوى كما يذبل العشقة اذا قطعت قال ابو عبيد امراة
عاشق بلاها وحكاه عن الكسائي قال الليث عشق يعشق عشقا

ان

وعشقا

وعشقا العشق الاسم والعشق المصدر قال غيره العشق
في العشق ثابت بين والتسبق اللزوم للشي لا يفارقه ولذلك
قيل للكلف عاشق للزومه هواه والمعشق العشق هذا
كلام الازهري وقال الليث في العين بعد ذكره ما نقله
الازهري عنه يقال للفاعل عاشق وعاشقة والمفعول
معشوق ومعشوقة وقال صاحب المحكم عجب الحب بالحب
يكون في عفاف الحب ودعارته عشقه عشقا وعشقا
ويعشقه وقيل العشق الاسم والعشق المصدر ورجل
عاشق من عشاق وعشق كثير العشق وامراة عاشق
وعاشقة والعشقة شجرة تخضر ثم تدق وتصفر قاله
الزجاجي وزعم ان اشتقاق العاشق من ذلك وللناس في
رسم العشق وحده كلام بعضه متباين من جملته الشافية
ورسومه الصحيحة قول فيثاغورس الذي اخذ عن
اصحاب سليمان بن داوود عليهما الصلاة والسلام فيما ذكره
صاعد في كتاب الطبقات العشق طمع يتولد في القلب ويتحرك
وينمي ثم يتربى ويجتمع اليه مواد من الحرص وكلما قوي
ازداد صاحبه في الاهتياج واللجاج والتمادي في الطلب
والطمع والفكر في الاماني حتى يوديه ذلك الى الغم المقلق ويكون
احتراق الدم عند ذلك باستحالته السودا والتهاب الصفرا
وانقلابها اليها ومن طبع السودا افساد الفكر ومع فساد
الفكر يكون زوال العقل فيتطلب ما لا يكون ويتمنى ما لا
يتم حتى يودي ذلك الى الجنون فحينئذ ربما قتل العاشق
نفسه وربما مات غما وربما نظر الى معشوقه فمات فرحا

الي م

وربما شهق شهقة فتختنق روحه فيبقى ازلعه ويعرق
ساعة فيظنون انه قد مات فيدفنونه وهو حي وربما
تنفس الصعدا فتختنق نفسه في تابوت قلبه وينضم
عليه القلب ولا ينفرج حتى يموت وتراه اذا ذكر من يهواه
هرب دمه واستحال لونه ومنها قول افلاطون الاخذ
للحكمة عن فيثاغورس ~~كونه~~ العشق قوة غريزية
متولدة من وساوس الطمع واشباح التخييل تام بتصال
الهيكل الطبيعي يحدث للشجاع جبنا وللجبان شجاعة
يكسو كل انسان عكس طباعه حتى يبلغ به المرض النفساني
والجنون السوداوي فيؤديانه الى الداء العضال ومنها قول
ارسطوطاليس الاخذ للحكمة عن افلاطون العشق عمى
العاشق عن عيوب المعشوق وهذا لقول النبي صلى
الله عليه وسلم حبك للشي يعمي ويصم وقول الشاعر

وليست ترا عيبا في الود كله ولا بعض ما فيه اذا كنت راضيا

وقول الاخر

وعين السخط تبصر كل عيب وعين اخي الرضا عن ذاك عميا

ومنها ما عليه ابو علي بن سينا وغيره من الاطبا العشق
مرض وسواسي شبيه بالماليخوليا يجلبه المري الى نفسه
بتسلط فكرته على استحسان بعض الصور والشمايل وقد
يكون معه شهوة جماع وقد لا يكون وقال بعض الادبا الظرفا
العشق عبارة عن طلب ذلك الفعل من شخص مخصوص
وهذا ظريف وقال الجنيد العشق الفة رحمانية والهام
شوقي اوجبهما كرم الله تعالى على كل ذي روح لتحصل به

اللذة العظمى التي لا يقدر عليها الا بملكات الالفة وهي موجودة
في الانفس موثرة اثرها عند ارباطها فما احد الا عاشق لامر
يستدل به على قدر طبيعته من الخلق والاحوال ولذلك كان
اشرف المراتب في الدنيا من اسباب الذين زهدوا فيها مع كونها
معاينة ومالوا الى الاخرى مع كونها محجوبا عنهم عنها بصورة
لفظ وقال الاصمعي سالت اعرابية عن العشق فقالت جل
والله عن ان يرى وخفي عن ابصار الورى فهو في الصدر كامن
كمون النار في الحجر ان قدحته اورى وان تركته توارى
وقال بعضهم الجنون فنون والعشق فن من فنونه واحتج
بقول قيس

قالوا جننت بمن تهواه قلت لهم ... العشق اعظم مما بالمجانين
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه ... وانما يصرع المجنون في الحين

وقيل لابي زهير المديني ما العشق فقال الجنون والذل
وهو داء اهل الظرف وقيل لابي وايل وايل الاوضاحي ما
تقول في العشق فقال ان لم يكن طرفا من الجنون فهو عصارة
من السحر وقالت اعرابية هو تحريك الساكن وتحريك تسكين
المتحرك وقال المامون ليحيى بن اكثم ما العشق فقال سوانح
تسنح للمرء فيهيم بها قلبه وتوثرها نفسه فقال له ثمامة
اسكت يا يحيى انما عليك ان تجيب في مسيلة طلاق او محرم
صاد صيدا واما هذه فمن مسايلنا نحن فقال له المامون قل
يا ثمامة فقال العشق جليس ممتنع والف مونس وصاحب
ملك مسالكه لطيفة ومذاهبه غامضة واحكامه جارية
ملكت الابدان وارواحها والقلوب وخواطرها والعقول ه

وارادوها فقد اعطى عنان طاعتها وقوة نظرها وتوارى عن
الابصار سكرة فقال المامون احسنت يا ثامة وامر له
بالف دينار قال في الصحاح العشق فرط الحب وهو عند الاطبا
من جملة انواع الماليخوليا والمراد بالماليخوليا تغير الظنون والفكر
عن المجرى الطبيعي الى الفساد وقال ابن سيدة العشق عجب
المحب بالمحبوب ويكون في عفاف الحب ودعاعته وهذا القدر
كاف في معرفة العشق ورسمه اذا علمت ذلك علمت ان ما
تقدم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام انما هو باعتبار بعض
معانيه والشوق سفر القلب الى المحبوب قال في الصحاح الشوق
والاشتياق نزاع النفس الى الشي وقد جاوا اسلك النظر الى وجهك
والشوق الى لقائك واختلف في الشوق هل يزول بالوصال
او يزيد فقالت طائفة يزول لانه سفر القلب الى المحبوب
فاذا وصل اليه انتهى السفر
والقت عصاها واستقر بها النوى ❊ كما قر عينا بالاياب المسافر
وقالت طائفة بل يزيد واستدل بقول الشاعر
واعظم ما يكون الشوق يوما ❊ اذا دنت الخيام من الخيام
قالوا لان الشوق هو حرقة المحبة والتهاب نارها في قلب المحب
وذلك مما يزيده القرب والمواصلة والصواب ان الشوق الحادث
عند اللقاء والمواصلة غير النوع الذي كان عند الغيبة عن
قال ابن الرومي
اعانقها والنفس بعد مشوقة ❊ اليها وهل بعد العناق تداني
والثم فاها كي تزول صبابتي ❊ فيزداد ما القى من الهيمان
كان فؤادي ليس يشفي غليله ❊ سوى ان يرى الجسمين يمتزجان

والمحبة ام باب هذه الاسما كلها من العشق والشوق وغير
ذلك وقيل الشوق جنس والمحبة نوع منه الا ترى
ان كل محبة شوق وليس كل شوق محبة وخالف ذلك
صاحب المنظوم والمنثور بعقاد بن عمرو ان العشق هو
الهوى والهوى ان يهوى الشي فيتبعه عيا كان او رشدا
والحب حرف تنتظم هذه الثلثة فيه وقد يقال للعاشق
والواجد والذي تهوى الا محب وللناس في حد المحبة
كلام كثير فقيل هي الميل الدايم بالقلب الهايم وقيل
هي قيامك لمحبوبك على عدد الانفاس وقيل هي مصاحبة
المحبوب على الدوام كما قيل

ومن عجبي اني احن اليهم ❊ واسال عنهم من لقيت وهم معي
وتطلبهم عيني وهم في سوادها ❊ ويشتاقهم قلبي وهم بين اضلعي

وقيل هي حضور المحبوب عند المحب ابدا كما قال الاخر

خيالك في عيني وذكرك في فمي ❊ ومثواك في قلبي فليس تغيب

قوله والغرض من هذا التشبيه بيان كان الاجتهاد في تحصيل
المراد اي الذي هو تاليف هذا الكتاب ولو قال فالغرض من
هذا التشبيه الى اخره لكان اولى قوله والا فقد قال الخ
اي وان لا يكون المراد ما ذكر بل كان المراد ان الطبيب يطب
محبوبه ولابد قوله الاب لا يطب ولده الخ اي لا يلزم من طبه
طب ولده وكذا المراد فيما بعد قوله بالاعراب لغة وهو البيان
عن قواعد الاعراب اصطلاحا يرد عليه انه شرح اجزا العلم
وهي لا معنى لها وهو بحسب الظاهر فاسد لانه انما يسمى القواعد
بلفظ الاعراب عن قواعد الاعراب فانه لا يخفى ان المراد ما

وتسميته بلفظ الاعراب الى آخره فلا يناسب التقييد بقوله لغة لانه يوجب كون الاسم هو البيان الذي هو مسمى الاعراب فكان الاولى ان يقول بدل قوله لغة ومعناه لغة البيان واجاب بان لغة حال فلا ينافي ان لفظ الاعراب والمعنى بلفظ الاعراب حال كونه لغة اي لفظا وضعه العرب لان قوله وهو البيان يخالف ذلك قوله وهو علم النحو يحتمل ان اضافة العلم الى النحو من اضافة المسمى الى الاسم ويمكن ان يجعل من فوايدها الاجمال والتفصيل لاجمال النحو وتفصيل النحو قوله وفي هذه التسمية من البديع التجنيس التام اللفظي والخطي البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والتجنيس تشابه اللفظين في التلفظ والتام اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها والخطي واللفظي ان يكون ذلك في اللفظ والخط قوله اي اطلب المدد بيان لاصل المعنى لانه هنا مستعمل في بعض معناه وهو الطلب والمدد ذكره بقوله التوفيق والهداية فلو كان مستعملا في اصل معناه لزم التكرار ولك ان تقول لكنه مفيد للاجمال والتفصيل قوله لافادة الحصر اي اطلب من الله لا من غيره ما ذكره وليس في عبارته ما يقتضي الحصر فلا ينافي ان يكون التقديم للاهتمام قوله خلق قدرة الطاعة في العبد هو ما قاله الاشعري واكثر اصحابه وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة قال الدوا[ني] قلت والظاهر ما قاله الامام فان القدرة على الطاعة تتحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة

المادح

في الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل وهو ما عرفه بعض الشارحين من جعل الاسباب متوافقة انتهى وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات والطاعة امتثال الامر والنهي والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة توجد بدونهما في النظر المودي الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل بتمام النظر والقربة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف والتوفيق عزيز ولعزته لم يذكر في القران الا مرة واحدة في قوله تعالى وما توفيقي الا بالله قال القاضي والخنص بالمتعلم من التوفيق ارتعه اشيا شدة العناية وذكا القريحة ومعلم ذو نصيحة واستوا الطبيعة من الميل لغير ما يلقى اليها وقال بعضهم اذا اجمع العالم ثلثة تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق واذا اجمع المتعلم ثلثا تمت النعمة على العالم العقل والادب وحسن الفهم قوله وضده الخذلان اي هو خلق قدرة المعصية في العبد قوله الارشاد قال الانسي الارشاد مصدر ارشده بمعنى وفقه وهداه انتهى وقال بعضهم اي الدلالة على سبيل الخير او الايصال اليه قوله والدلالة تفسير للارشاد والمراد الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على طريق توصل الى المطلوب سوا حصل الوصول ولا فالهداية هو في كلام المصنف مصدر هداه بمعنى دله مطلقا او دلالة موصلة او خلق الاهتدا وتصح ارادة كل واحد من الثلثة ههنا الا ان الحمل على احد الاخيرين اولى لافادة الحصر الذي افاده التقديم

حاشية لا احساسا ليس ... ان ... الا ان ... بينهما ... يوافق ... ضد الخلاف هذا ... الا التوفيق ... فاسم ... التوفيق ... بتقسيم ... وبعضهم انتهى ...

كما تقدم قوله الغواية والضلالة عطف الضلالة على الغواية بفتح الغين عطف تفسير وقيل الضلالة عدم الهداية فعلى الاول الضلالة سلوك طريق لا توصل الى المطلوب وعلى الثاني عدم سلوك طريق توصل الى المطلوب وهو معنى الهداية فلم يختلف عليها قوله وانقادها اليها وفي نسخة اليه وهي الاسنى لان الضمير عايد الى الموصوف وهو مذكور على ما في بعض النسخ بكون تانيثه بمعنى الموصوف وهو الطريق قوله رعاية للسجع هو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد قوله اي مستقيم فيه صرف لافعل عن معنى التفضيل والمراد بالطريق ههنا دين الاسلام مع انه لا يتعين لان الدين يتفاوت الى ان يرى ان دين الصحابة ليس كدين غيره قوله وهو كناية اي اقوم قوله اي الغامه وبعضهم فسره بواسع عطايه وجوده في الحديث المنان هو الذي يبدي بالعطا قبل السوال والحنان هو الذي يحلم على من عصاه قوله الصادرة من الشخص الى غيره لو قال من الغير الى غيره كان اولى ليشمل تعديد النعم من الله تعالى وقد نص القاضي عياض في الاكمال على انه لا يقال لله تعالى شخص وان ورد من كل شي فهو متاول قوله وتعديد النعم من الله مدح اي ممدوح والغرض منه تارة يكون التشريف وتارة يكون اللزم قوله ومن الانسان ذم اي مذموم ليس على اطلاقه لما سياتي ووجه كونه ذما في حق الانسان دونه سبحانه وتعالى نقصان انعام العباد ورجوعه بالحقيقة الى الله تعالى باعتبار التوفيق والاقدار والتمكين انما قام من اهل الحق والمعتزلة

والخلق

والخلق ايضا على مذهب اهل الحق بخلاف الغاية سبحانه
وتعالى بكونه مستقلا في انعاماته الكاملة الشاملة المصونة
عن شوب النقصان واورد بعضهم على هذا التوجيه ما
حاصله انه انما يفيد نفي القبح عنه لا ثبوت المدح والحسن
له ويمكن ان يجاب بمنع انتفا المدح والحسن لان تعديد
العظيم المنعم الحقيقي نعمه على عبده تشريف له وتعظيم والتشريف
والتعظيم لا يكون الا حسنا ومما يوضحه ان التشريف والتعظيم
انعام وهو لا يكون الا حسنا فليتامل وقيل ان المذموم
انما هو من التوبيخ وهو ان يكون الغرض من تعديد النعم لوم
المنعم عليه والتكبر والتفضيل عليه وهذا هو الهادم للصنيعة
والمبطل للصدقات لانه يتاذى منه المنعم عليه وينهدم
قلبه فيمحو الفرح الحاصل من الانعام والتصدق لا من التنبيه
وهو ان يكون منه تنبيه المنعم عليه الغافل على انعامه واحسانه
اظهارا للصداقة والمحبة وتحصيلا للذة والفرح في قلبه
ووجه حسن من التنبيه انه يفيد الفرح فينقلب المنعم عليه
لنفس الانعام فهو من الاوصاف الجميلة وفي المقام احو طويل
قوله طعم الا الاجع الا ابا الفتح وقد يكسر قوله وهو اي المن
قوله واراد بالمن الاول المذكور الخ وهو طعام حلو قوله
وبالثاني تعديد النعم ومن كلام الشافعي رضي الله عنه
لنقل الصخر من قلل الجبال احب الي من منن الرجال
وقالوا لي بان الكسب عار فقلت العار في ذل السوال
قوله اي جوده الجود هو الاعطا لا لغرض فالجود الحقيقي لا
يتصور الا من الله تعالى وفسروه في كتب المعقول بانه صفة

هي مبتدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض فلو وهب الكتاب
لمن لا يليق به او وهب شيئا ليستفيد قلو مدحا وثناء لم يكن
جودا قوله اما لعدم الورود وهذا مبني على ان اسما الله تعالى
ليست توقيفية لانه يشترط على هذا القول ان لا يشعر
بنقص بل يشترط عليه ان يشعر بالتعظيم قوله ويجعل تعبرا
بالتحانية على ارادة المصراو الكتاب اي المقصود منه
بالذات فلا ترد الخطبة قوله من حصر الكل في اجزايه اي
لا الكلي في جزئياته والا لصدق كل من المصنف وما ذكر معه
على كل جاله والفرق بينهما ان المحصور ان صح وقوعه خبرا
عن كل واحد من المحصور فيه فهو الثاني نحو الانسان حيوان
وفرس والا فهو الاول نحو السكنجبيل خل وعسل وما نحن
فيه كذلك لان المصر وما ذكر معه اسم الجملة لا الكل جز قيل
لا يقال حصر الكل في الاجزا بل يقال العكس لان الحصر جعل الشي
في محل محيط به والمحيط حاصر والمحاط به محصور مظروف
وشان الكل مع اجزايه على العكس لان الكل محيط بالاجزا
من حيث المعنى والاجزا منحصرة في الكل فكيف يجعل الكل
محصورا فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل يقسم الى اجزايه
كما يقسم الكلي الى جزئياته واجاب عن هذا الشيخ عز الدين
بجوابين الاول ان يقال الكل مقوم بالاجزا فله بهذا الاعتبار
حصرها والثاني ان بين الكل والاجزا علاقة ولزوم به صح
التجوز وان كان من حيث المعنى الاجزا محصورة في الكل قوله
وهي الجملة واحكامها الخ لا يخفى عليك ان اسم الكتاب في المختار
عبارة عن الفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على معان مخصوصة

فيجب

فيجب كون اجزايه وهي الابواب كذلك فقول الشارح وهي
الجملة الخ فيه مضاف مقدر اي وهي عبارات الجملة واحكامها
وعبارات الجار والمجرور اي احكامهما وعبارات تفسير كلماته
وعبارات الاشارات الى عبارات محررة **قوله** عبارات محررة
العبارات جمع عبارة وهي اللفظ فسمي عبارة لانه يعبر به
عما في الضمير والمحررة ماخوذة من التحرير وهو التهذيب
والتنقية فالمحررة المهذبة المنقاة **قوله** وسميتك هذه
الابواب بابا بابا وهذا مثل علمته الحساب بابا بابا وتصدقت
بمالي درهما درهما ولا يفيد اللفظ الاول في مثل هذا عن الثاني
بل يجب التكرار والتكرار في مثل هذا المراد به استغراق
الابواب والدراهم وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب
الزجاج الى انه تاكيد للاول والاول هو الحال وكانه راي
ان بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تاكيدا ولا يرد ان لما
الثاني غير صالح للسقوط فهو مرتبش لان له ان يقول انما
التزم ذكره وان كان تاكيدا لان ذكره لعارة على المعنى الذي
قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء بل يلزم لعارض وذهب
ابن ناجي الى انه صفة للاول وكان التقدير عنده بابا
سابق بابا او ذا باب ثم حذف المضاف كما صح عند الخليل
مررت برجل زهيرا على تقدير مثل وجاء يد زهيرا على
ذلك عنده وعند غيره وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل وقال الدماميني
لم يظهر لي وجهه فتامله والمختار انه وما قبله منصوبان على
الحال بالعامل للاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر

هذا طوحامض قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه
انما هو بالعطف على تقدير حذف الفا اي بابا فبابا لكان
وجها عاريا عن التكلف لان المعنى علمته الحساب بابا بعد
باب قال بعض المتاخرين وهذا هو المختار عندي لظهورها
في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا
وقال ابو حيان ولم يذكر في هذا الباب دليل على انه اريد به رفع
الواحد بل الاستغراق بجميع الابواب ونحو ذلك **قوله** وهو
النسبة التامة بين الشيئين ليس للحصر كما هو ظاهر
قوله الباب الاول في شرح الجملة وذكر اقسامها واحكامها
وذكر يحتمل عطفه على الجملة والاضافة من اضافة الصفة
الى الموصوف اي في شرح الجملة وشرح اقسامها المذكورة المراد
بشرح الجملة وما ذكر معها بيانا والمشهور ان الظرفية في
امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان تمكن بغير هذه
الالفاظ فكان البيان يحيط بها احاطة الظرف بالمظروف
وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني الظرفية المعنى لكونه
حاصلا له اخذا بجوانبه فلا يخرج طرف من اللفظ عن طرف
من المعاني وقال الشاذي شيخنا او لكونه يتعقل اولا ثم يؤتى
باللفظ على قدره لا ازيد كما ان المظروف يحصل بعد الظرف
على قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل ان الظرفية مجاز
عن الدالية بعلاقة ان المظروف دال على الظرف او في بمعنى
اللام والمعنى انه دال عليه وعلى غير المشهور من الوجوه لا حاجة
الى تقدير الشرح والبيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية
ان شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او بالتبعية ان

العموم كالشمول صح

بالتبعية

شبه

بينهما الحالة التي بينهما بالحلول او بتمثيله ان شبه الصورة
المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ اي كأنه فيه فاحفظه
والمراد بكونه في كذا عرفا انه المقصود بالذات منه على
ما حقق في محله ولا يضر اشتمال الباب الاول على غير الجملة
واقسامها واحكامها او المراد فيها وفيما يناسبها عرفا **قوله**
وفيه اربع مسائل من باب التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
امر اخر مثله فيها مبالغة لكماله فيها وهذا الشي اعم جاير
في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف ويقال
في الكتاب عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من
استعمال البلغا لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة **قوله**
وسيتبع ذلك اي شرح الجملة ذكر اقسامها فان ذكر اقسامها
فيه شرح لها لان ذكر اقسامها يستدعي شرحها ويتوقف عليه
تقوله يتبع اي يتبع ذلك ذكر اقسامها واحكامها لان الحكم
على الشي فرع عن معرفته فهو اشارة الى انهما تابعان لشرح
الجملة فحقهما ان يتاخرا عنه فالاقسام متاخرة عنه لكن
ذكرت في الاولى واما الاحكام فذكرت متاخرة في المسائل
الباقية وان تقديم الاولى متسوعة والاحكام تابعة فلذا
ذكر ما يدل عليها متاخرا فليس ذكر الاحكام سهو واقسام الجملة
مثل الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى والمراد من احكامها
مثل عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما
ومثل كونها صفة او حالا او جواز الامرين **قوله** والمراد
بالاقسام الجزئيات لا الاجزا لكونها اسمية وفعلية وكونها
صغرى وكبرى وانما فاد المراد الى اخره وان كان معنى الاقسام

حقيقة الجزئيات دفعا لتوهم ان المراد لاجزئي لان الظاهر ان اي
المنقسم حقيقة في تقسيم الكل دون الكلي لقول السيد في
حاشية القطب قسم الشي ما كان مندرجا تحته واخص منه
قوله اعلم لا يخفى ان العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب وتخصيص
طلبه ببعض المباحث للاهتمام به لما فيه من الغموض والخفاء
قوله ايها الواقف على هذا المراي ببصيرته اي المدرك
له واشار به الى ان الخطاب في قوله اعلم عام وان كان الاصل
في الخطاب ان يكون لخاص قوله اللفظ هو صوت يعتمد على شي
من المخارج المعلومة ان صدر من الانسان والمراد هنا اللفظ
حقيقة او حكما فيدخل المركب من الضمير المستتر فان المركب
ما هو في حكم اللفظ لفظا حكما قوله المركب هو ما فيه كلمتان
او اكثر قوله الاسنادي هو ما فيه اسناد وهو ربط احدي
الكلمتين بالاخري بحيث انه لو لم يتكلم المتكلم بشي غيرهما
لم يبق للمخاطب انتظار تام لشي اخر فالمركب الاسنادي لا
يكون الا مفيدا فتقسيمه الى المفيد وغير المفيد لا يصح الا
باعتبار ان المراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الحال او في
الاصل قوله وان غير المفيد اي وان اللفظ المركب غير
المفيد يسمى جملة فقط وقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفا تزيينا للفظ وكانه جواب شرط مقدر والتقدير
وان سميت اللفظ المركب غير المفيد بالجملة فانته عن تسميته
بالكلام قوله لوجود التركيب الاسنادي وقد تقدم ان المراد
بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل او في الحال ولا يرد على
ذلك نحو قايم ابوه من نحو قولك زيد قايم ابوه بناء على ان ابوه

فاعل

فاعل لان الوصف مع مرفوعه لا اسناد بينهما لا في الاصل
ولا في الحال وفي شرح الحاجبية للرضي الفرق بين الجملة
والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة
لذاتها ام لا كالجملة التي هي خبر المبتدا او سائر ما ذكر من
الجمل فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وقال
العلامة الثاني السعد التفتازاني التحقيق ان يقال
الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة
ما اشتملت على نسبة مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة
الا اذا وقع صلة للام فانه ح مقدر بالفعل فتكون النسبة
اصلية او وقع في مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة
كلام وما عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه
بالفعل لاشتماله على معناه انتهى قوله ويغني اي نزين ه
معشر النحاة المعشر جماعة من الناس كذا في الصحاح وبعض
اهل اللغة يقولون ان المعشر هم الجمع الذين شانهم واحد
كالانبيا والفقها والانس والجن وكل قسم من هاولا يطلق
عليه والنحاة جمع ناح كغاز وغزاة وقاض وقضاة
قوله في بحث الكلام اي في تعريف الكلام قوله ما يحسن
من المتكلم انما قال من المتكلم ولم يقل من السامع لان الانسب
اضافته الى المتكلم لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة
المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا وقيل المعتبر حسن
سكوت السامع وقيل حسن سكوتهما قوله بحيث لا يصير

تفسير
اي المعشر ما هو

التابع منتظرا لشي اخر اي الانتظار تاما معتبرا به كالانتظار الذي ينتهي مع المسند لقايم بدون المسند اليه كزيد او مع المسند اليه بدون المسند وانما قيدنا الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل والفاعل نحو ضرب زيد فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به وفيه ونحوهما لكن هذا الانتظار اقل من الانتظار المذكور فان قلت تعقل الفعل المتعدي موقوفا على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية قلت فان السيد عيسى الصفوي الشريف استاذ شيخنا ابن سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم معنى ما ذكر كما في المسند اليه بدون المسند فان الانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا انكلم بكلام لا يفهم معناه والحق في الجواب ان تعلق المتعدي انما يتوقف على تعلق شي ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل اصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لا وذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الارتباط ايضا فيكون الفعل مع المفعول كلاما تاما وهو باطل لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بنا الفعل المبني للفاعل كالاصل للافاده حتى لو بني الفعل للمفعول يكفي المفعول فافهم ذلك واحفظه فانك لا تجده لغيرنا واخر افعل تفضيل من اخر اي تاخر معناه اشد تاخرا ثم صار يراد به المغاير قوله وبين الجملة والكلام عموم مطلق اي غير معين لجهته هو ما اختاره المص في المغني فقال والصواب الخفا منه اذ شرطه الافادة بخلافها

وطعذا

ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
اي والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس بمفيد فليس
كلاما انتهى قوله ان الجملة اعم من الكلام يصدق بالاعم مطلقا
وبالاعم من وجه ومراده الاول لقرينة ما بعده والاعم مطلقا
هو الذي يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر وزيادة من
غير عكس والجملة كذلك قوله ولا ينعكس عكسا لغويا العكس
اللغوي تبديل الطرفين مع بقا الامر الكلي فعكس الموجبة الكلية
موجبة كلية وقيد باللغوي لان العكس الاصطلاحي يابى لان
الموجبة الكلية تنعكس في الاصطلاح موجبة جزئية فعكس
كل كلام جملة بعض الجملة كلام وهو صحيح قوله الا ترى بمعنى
الا تبصر تنزيل المعقول منزلة المحسوس او الا تعلم فترى
من راي بمعنى ابصر او بمعنى علم قوله عن صلاحيته بتخفيف اليا
مثل كراهية وطواعية قوله لما قلنا وهو انه لا يفيد معنى
يحسن السكوت عليه قوله وهو التسمية بالجملة والاصل في
الاطلاق الحقيقة قوله ففي ذلك دليل على ما ادعاه من عدم
ترادف الجملة والكلام في كون ذلك دليلا نظر وانما هو توضيح
لما ادعاه قوله ورد على من قال بترادفهما كالزمخشري قال
الدماميني ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل ان كونهما
مترادفين راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة
والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب
الترادف فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا
لا يعد وهما فانه اصطلاح عمل به هاولا القوم وتواطئوا عليه
وما قاله المص اصطلاحا لقوم اخرين فليس توهيم او ليك

بل على اعتبار اصطلاحه بناء على من توهمه هو بناء على اعتبار
ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح حتى لا ينافي المشاحة
فيه والتوهيم وما ذهب اليه الزمخشري اختاره ناظر الجيش
وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة
على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا
منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان قوله
وعلى من قال جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضي
فانه كما تقدم قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته
واخرج به الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد
جواب القسم الذي في الشرطية لانها قيد في الجزا قال فجزا
الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية
انتهى لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب
الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من جملة
الشرط والجزا لا الجزا وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزا يظهر لك
ذلك بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد
منك ضرب المخاطب مثلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان
الحكم المقصود بالجزا لم يتصور صدقه مع انتفا مدلوله في الواقع
بالكلية انتهى ثم مورد الصدق والكذب انما هو الربط بين الشرط
والجزا فان قلت ان ضربني زيد ضربته وكنت بحيث ان ضربك
ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة ولو لم يتحقق منك
ضرب لا الربط بين المسند والمسند اليه لاستلزام صدقه في
المثال تحقق ضربته في وقت ضرب زيد فيلزم كذبه اذا لم يوجد

ضرب

ضربا اصلا او وجد في غير ذلك الوقت وهو باطل قطعا
والذي يظهر ان محل الخلاف اذا كانت اداة الشرط حرفا
او اسما ليس مبتدأ واما اذا كانت اسما مبتدأ فان قيل ان
خبره جملة الشرط وجوابه او جوابه فقط فالكلام انما هو
المبتدأ وخبره وان قلنا الخبر جملة الشرط فقط فالكلام هو
مجموع المبتدأ وخبره وجملة الجواب على هذا يحتمل ان تكون
كلاما اخر ويحتمل خلافه فليحرر فاني لم ار من تعرض لذلك
ويظهر انه يجي نظير ذلك في جواب القسم **قوله** ثم الجملة المراد
من ثم الترتيب الذكري لا الزماني بقيد المهلة ولا يدونه
ويجوز ان تكون ثم للاستيناف كما ذهب اليه الغزي وعلى ما
الاول يكون ما بعدها منصوبا بالعطف على اللفظ اي ثم اعلم
ان الجملة **قوله** بالنسبة الى التسمية ظاهره هنا ان انقسامها
الى الصغرى والكبرى بالنسبة الى الوصفية وبه صرح فيما
ياتي والظاهر انه لا ضرورة الى ذلك لجواز ان يكون الجميع
اسما وكان يقول تنقسم بالنسبة الى البداءة باسم او فعل
الى اسمية وفعلية وبالنسبة الى وقوعها خبرا عن غيرها
ووقوع غيرها خبرا عن مبتدئها الى صغرى وكبرى فليتامل
قوله ان بديت اي في الاصل او في الحال بقرينة الامثلة
قوله باسم اي مسندا اليه او مسند **قوله** صريح اي ظاهرا
غير محتاج في كونه اسما الى تاويل فيقابله المؤول وما قيل
ان الصريح يقابله الكناية لا المؤول كما ان مقابل المؤول
الظاهر لا الصريح فذاك مصطلح اهل الاصول وانا قال مصطلح
النحاة **قوله** او بوصف رافع لمكتفى به يقتضي انه جعل الاسم في

عبارة المص على مقابل الوصف وما بعده ولو اسقط البا من قوله وصف وجملة وما بعدها معطوفين على صريح لكان اولى لتكون الاقسام كلها داخلة في عبارة المصنف قوله نحو هيهات العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسما الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقايم الزيدان وليس بشي لان معنى قايم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي مبتدا وان كان لفظه فعلا وما ذكره بعضهم من اسما الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قايمة مقام الفعل فلم تكن مبنية قوله ان بديت اي الان او في الاصل بفعل اي ملفوظ به او مقدر ويدل على ذلك امثلة قال في المغني مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه ومقتضا ان الفعل المكفوف لا عبرة به لانه ليس بمسند وانظر نحو الاما فان الاسم ليس فيه بمسند ولا بمسند اليه لان الا التي للتمني لا خبر لها لا مذكور ولا محذوفا واقتصر المصنف هنا على تقسيم الجملة الى الاسمية والفعلية ولم يقتصر في المغني على ذلك بل قسمها الى الظرفية ايضا قال وهي التي بديت بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد او في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبر عنه بهما انتهى وقد يقال ان قدرت متعلق اللفظ والجار والمجرور فعلا كانت فعلا وان قدر اسما لم تكن جملة واما الشرطية فهي جملة فعلية في الحقيقة ه

قوله

قوله الكلام مبنيا للفاعل ام مبنيا للمفعول اي اكان مبنيا للاسناد للفاعل ام مبنيا للاسناد للمفعول قوله كقام زيد ويضرب عمرو واضرب ونعم العبد وكان زيد قايما وقتل الخراصون المثال الاول للفعلية التي فعلها مذكور والثاني مثال لما فعلها محذوف وجوبا والثالث ايضا لما فعلها محذوف وجوبا قوله اي التقدير في الاول ضرب زيدا اضربه اي لان المقدر في الاول مع عين ما ذكر ولا يقال فيما ذكره جمع بين المفسر والمفسر وهو لا يجوز لانا نقول الممتنع الجمع بينهما في الاستعمال الكثير اي في مجرد التقدير ولقايل ان يقول جين الجمع لا تفسير وحين الحذف لا جمع قوله وفي الثاني ادعو عبد الله فان قلت يا عبد الله انشا لا يحتمل الصدق والكذب وادعوا عبد الله يحتملهما فكيف يكون التقدير ادعوا عبد الله قلت قيل يا نايب الفاعل مناب ادعوا اذا كان مستعملا في معنى الانشا مجازا وان كان خبرا بحسب لفظه قوله ثم الجملة يجري فيه نظير ما تقدم فعلى الفاعل طفه يكون التقدير ثم اعلم ان الجملة قوله الى صغري وكبري بحث فيه في المغني فقال انما قلت صغري وكبري موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغري وكبري من فواقعها حصبا در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد مردود ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل

افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا في كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما واسم ما قام الابراي لام فعلى ذلك يخرج البيت وقول النحويين وكذا قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى قوله عن مبتدا في الاصل يعني بان يدخل عليه ناسخ من نواسخ الابتدا او في الحال يعني في حال التكلم قوله والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة كذا في المغني ثم قال فيه مافسرت به الجملة الكبرى هي مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه انتهى وقد يقال تقسيم الاسمية الى كبرى وصغرى لا يمنع تقسيم الفعلية اليهما ويمكن ان يوجه مقتضى كلامهم باطراد والاسمية ولو في الاصل او غالبا فليتامل ووقع في بعض النسخ والكبرى هي خبرها جملة بدون ذكر الاسمية وفي المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها انا اتيك به اذ يحتمل اتيك ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكل اتيه يوم القيامة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتي وذلك ممتنع على تقدير نقلا بها من همزة الثاني زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها الرابع زيد

قايم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وان يقدر
فاعلا بقايم انتهى قوله وهوا ي ما ذكر غلامه
منطلق ولو قال وهما غلامه وابوه منطلق لكان
اولى لان مثل هذا الخبر يجب فيه العطف قوله
والمعنى غلام ابي زيد منطلق وكان ان تقول الاولى
ان يقال والمعنى زيد منطلق غلام ابيه قوله اي
تصنيف كلام من المبتدات غير الاول الى ضمير متلوه وذلك
بان يكون كل مبتدا غير الاول مضافا الى ضمير يعود الى
المبتدا الذي قبله ويكون هذا وخبره في موضع خبر
ما قبله الى ان ينتهي الى المبتدا الاول نحو زيد عمه
خاله ابوه قايم فزيد مبتدا اول عمه مبتدا ثان خاله
مبتدا ثالث اخوه مبتدا رابع ابوه مبتدا خامس وقايم
خبر المبتدا الخامس والرابط بين المبتدا الخامس وخبره
ضمير مستتر فيه وهو وخبره خبر المبتدا الرابع والرابط
بينهما الهاء من ابوه والمبتدا الرابع وخبره خبر المبتدا
الثالث والرابط بينهما الهاء من اخوه والمبتدا الثالث
وخبره خبر المبتدا الثاني والرابط بينهما الهاء من خاله
والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط
بينهما الهاء من عمه ومعنى هذا المثال ابو اخي خال عم
زيد قايم وتلخيص الوجه الاول لمن اراد فهم معناه ان
يثبت المبتدا الاخير وخبره ثم يجعل بدل كل مضمر
الظاهر الذي كان الضمير يعود عليه قوله والثاني
ان ناتي بالروابط بعد خبر المبتدا الاخير وذلك

بان نذكر المبتدات مجردة عن ضمير مضاف اليه نحو
ان تقول زيد عمرو بكر هند ضاربته في داره من
اجله و تخبر عن المبتدا الاخير و تجعل المبتدا الاخير
مع خبره خبر المبتدا الذي يليه ثم تجعل هذا المبتدا
المتلو مع ما بعده خبرا عن المتلو الى ان تخبر عن الاول
بتاليه مع ما بعده و تؤتى بعد خبر المبتدا الاخير
بروابط على حسب ترتيب المبتدات في الذكر فتجعل
اول الروابط لاخر المبتدات والذي يليه من الروابط
للذي يلي الاخير وهكذا الى الاول فعلى هذا معنى المثال
هند ضاربته عمرو في دار بكر من اجل زيد فهند مبتدا
وخبره ضاربته والروابط الضمير المستتر والجملة
التي هي هند ضاربته خبر بكر والضمير المنعوت في ضاربته
يعود عليه و بكر وخبره خبر عن عمرو والعايد الضمير
في داره و عمرو وخبره خبر زيد والعايد الضمير في من
اجله و نحو زيد هند الغلامان العمرون جالسون عندهما
في دارها لاجله والمعنى العمرون جالسون عند الغلامين
في دار هند لاجل زيد واعلم انه لا يتعين الترتيب
المذكور اذا امن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان
احسنت اليهما عنده في دارها اليهما عنده قوله ومثله
في كون الجملة فيه صغري وكبري باعتبارين اي وفي
تعدد المبتدات وتعدد الجمل قوله اذ اصله لكن انا هو الله
ربي يؤيده قراة الحسن لكن انا على الاصل قوله فحذفت
الهمزة بنقل الحركة اي حركة الهمزة من انا الى نون لكن

ثم حذفت الهمزة على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت
النون التي نقلت اليها حركة الهمزة وادغمت في نون انا
بعد ذهاب همزتها هذا ما قاله بعضهم ورد بان المحذوف
لعلة تقتضي الحذف بمنزلة الثابت الذي لم يحذف اصلا
ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع اذ الاصل هذا
قاضي بضمة على اليا علامة على الرفع وتنوين الصرف
لكن استثقلت الضمة على اليا بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا لعلة الالتقا وبقيت الضاد
مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض
بالكسر والتنوين لان حذف اليا للساكنين اي لالتقائهما فهي
مقدرة الثبوت فتكون الضاد مكسورة حينئذ اي حين اذ كان
المحذوف لعلة بمنزلة الثابت الوجود يمتنع الادغام في لكن
انا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون لان الهمزة فاصلة في
التقدير وهي في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور
الادغام اصلا وغايته ما قيل انه لا يعتد بالعارض وهو اصل
مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل
الاحمر اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت ابقيت
الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت
حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز القراء في
مذهب ورش ان يقرا الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف
وحذفها وعلى هذا قرى المر الاعنين بفتح النون من اعتبار السكون
اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقري في الشاذ لمن الاعنين
بادغام نون من في اللام اعتدادا بحركتها العارضة كما تقول في

لكن وما احسن قول الشيخ اثير الدين ابي حيان رحمه الله تعالى

امن حبيبي عارض قد بدا ... يا حسنه من عارض ابيض

وظن قوم ان قلبي سلا ... والاصل لا يعتد بالعارض

قوله او بدونه يعني حذفت همزة لا لعلة موجبة للحذف بل لمجرد التخفيف قوله وتلاقت النونان اي نون لكن ونون انا فادغم نون لكن في نون انا قوله في قراءة ابن عامر باثبات الف انا وصلا ووقفا توهم انه لا ادغام في قراءة غير ابن عامر وليس كذلك بل الادغام ثابت ايضا في قراءة غير ابن عامر الى ابن كعب والذي يختص ابن ابثات الالف وصلا لا اصل الادغام قوله والذي حسن ذلك وقوع الالف عوضا عن همزة انا تثبت في الوصل وفي الوقف فكذا عوضها وفي كون الالف عوضا توقف وبعضهم قال الفا ابتت في الوصل لاجل الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب لتضاد واما اثباتها في الوقف فظاهر واما غير ابن عامر فلا يثبتها الا وقفا قوله ولا كقيل لكنا الخ وقال بعضهم وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضي في بحث حروف الفا للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة وان اخواتها ضرورة وثاني الوجهين انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة قوله وقد تسامح المصنفون الخ فيه تامل لا يخفى قوله ولكن حرف استدراك اي حرف معناه الاستدراك اي التدارك وفيه المخففون برفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق مثل ما جاءني زيد لكن عمرو اذا توهم



المخاطب عدم مجي عمرو وايضا بناء على مخالطة وملابسة بينهما وفي المفتاح انه يقال لمن توهم ان زيدا جاء دون عمرو فيما لحله وضعه للاستدراك ومغايرة ما بعدها لما قبلها فاذا عطف بها مفردا فهو لا يحتمل النفي فيجب ان يكون ما قبلها منفيا او يحتمل النفي فيكون ما قبلها مثبتا فيلزم اختلاف الكلام من سوا كان المنفي هو الاول او الثاني ولا يخفى الا ان المراد اختلاف الكلامين نفيا او اثباتا من جهة المعنى سوا كانا يختلفين لفظا نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجئ او لا نحو سافر زيد لكن عمرو حاضر **قوله** الجمل التي لها محل من الاعراب قيل العبارة الظاهرة ان يقال لها اعراب محلا الا ما ذكر ولعل ما ذكر يؤول الى ما قلناه ام لا محل تامل انتهى ووجه ما تقدم ان محلها ليس هو الاعراب وانما الاعراب فيه وحقه وقد يقال قوله من الاعراب على حذف مضاف اي من محل الاعراب اي لها محل هو بعض محال الاعراب ومن للتبعيض على هذا ويجوز ان تكون للبيان اي لها محل هو الاعراب ويحمل الكلام على المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه لمحلها منزلة محلها تامل **قوله** وهي سبع على المشهور قال في المغني تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروه والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا الاية قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة المسند اليها في موضع نصب ~~نصبا في محل~~ على الاستثناء المنقطع وقال الفرا في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم ان قليل مبتدا احذف خبره اي لم يشربوا وقال جماعة في الا امرأتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد

قوله بالرفع قرا بها ابو عمرو وابن كثير

بالفعل او صفته [illegible] الى الخبر [illegible] ذكره [illegible]
في الا [illegible] الطعام [illegible] بدل الا الفعل
الخبر [illegible] وكل ذلك قد ذكرنا ما ابانته فنحو سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم [illegible] ان انذرتهم مبتدا و نحو تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه لم يتقدر الاصل ان تسمع بل قدر
تسمع [illegible] الظرف في نحو ويوم نسير الجبال
وفي نحو ابدا [illegible] دون المصدر وان لم يكن معها حرف سابك
واختلف في الفاعل و نائبه هل يكونان جملة او لا فالمشهور المنع
مطلقا واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل
الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا
ووجد معلقا عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وحملوا
عليه ثم بدا لهم الاية ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازهما هشام
وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطه ومنع الاكثرون
ذلك كله واولوا ما ورد منه مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير البدو
ويسير وتسمع على اضمار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا
قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس
من باب الاسناد الى الجمل لما بيناه في غير هذا الموضع انتهى والاشارة
بالمشهور الى ذلك قوله الواقعة خبرا شمل الانشائية نحو زيد اضربه
فهي في محل رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل في محل نصب لقول مضمر
هو الخبر بناء على الانشائية لا تكون خبرا قال في المغني وقد مر ابطاله ولا
تخفى ان اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا
فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول

ان ح

فيه

مفيد [illegible] فيكون [illegible] موضع رفع [illegible] فلا يقبل المبتدا
[illegible] يقبل الخبر اي افراد [illegible] او موضعها [illegible] او [illegible] الوضع
[illegible] على المبالغة والمراد بالموضع المحل [illegible] الاستعمال [illegible]
في باب المبتدا [illegible] وان [illegible] لا اشتراكهما في الرفع قبل [illegible]
[illegible] عليه بابان اخران احدهما لا التي لنفي الجنس [illegible] خبرها قد يكون
جملة ومحلها رفع نحو لا [illegible] المشبهات بليس
وان خبرهما قد يكون جملة ومحلها نصب [illegible] الحكم في اختياره على ما ذكر
من الاقوال الاربعة انتهى وقد يحتمل انه اراد بباب ان باب الحروف
الناصبة الاسم الرافعة الخبر مطلقا ليشمل لا النافية ويحتمل انه
اراد به باب الاحرف الستة فقط ولا يضر اسقاط لا لان اثبات
هذا الحكم لباب ان لا ينافي ثبوته لغيره خصوصا وحكم ذلك الغير على
الاجمال مفهوم من قوله احدها الجملة الواقعة خبرا وان لم تقع في
مبتدا خصوص كونه مرفوعا والمراد بباب كان وكاد الكلمات التي ترفع
المبتدا وتنصب الخبر فيدخل فيه ما ولا المشبهتان بليس ويجوز ان
يريد الافعال المخصوصة فقط ولا يضر خروج ما ذكر لان حكمهما على الاجمال
مفهوم من قوله السابق خبرا **قوله** والفرق الخ بمعنى الفارق او على
ظاهره اي بحي من وجوه من مجي العام في الخاص بمعنى تحققه فيه والتقدير
على الثاني يحصل من وجوه **قوله** على الاول في الباب الاول فعلى بمعنى
في كقوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين **قوله** وعلى
الثاني اي وفي الباب الثاني **قوله** محكما اي غير منسوخ الاعراب **قوله**
يلقى الى حال الذهن من الحكم والتردد فيه المراد بالحكم الايقاع والانتزاع
اي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والضمير في التردد
فيه راجع الى الحكم بمعنى النسبة فاندفع ما قيل لا حاجة الى ذلك

الواقعة خ

ذو [illegible] بعد قوله تعالى [illegible] من احكام الخبر [illegible]
المعنى [illegible] خلوه من التردد فيه بما ذكر من الوجه الى الخبر
[illegible] الخبر في الاول في المنكر لتنزيل انكاره منزلة عدمه
وفي الثاني في غير المنكر لتنزيله منزلة المنكر كما هو مبين في محله
في [illegible] واما اذا اشتد انكاره فيزاد في المؤكد
المؤكد [illegible] وما كادوا يفعلون قال ابن مالك في شرح الكافية قد
اشتهر القول بان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعل هذا
المعنى لغزا • انحوي هذا العصر ما هي كلمة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت • وان اثبتت قامت مقام جحود •
ومراد هذا القايل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب فان حكم كاد حكم
ساير الافعال وان معناها منفي اذا صحبها حرف نفي وثابت اذا لم
يصحبها فاذا قال قايل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكا فمقاربة
البكا ثابتة ونفس البكا منتف فمعناه لم يقارب البكا فمقاربة البكا
منتفية ونفس البكا منتف انتفا ابعد من انتفايه عند ثبوت المقاربة
ولهذا كان قول ذي الرمة • اذا غير الناي المحبين لم يكد • رسيس الهوى من حب مية يبرح • صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير
حب كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه
فهذا ابلغ من ان يقول لم يبرح لانه قد يكون حبي التغير غير بارح
وهو قريب من البراح فكذا قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها
فهو ابلغ في نفي الروية من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب
الروية بخلاف من لم يقارب • واما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت
الاخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعدا من ذبحها غير مقاربين

له

...الله تعالى اعلم انتهى قد يكون ههنا قرينة تدل على
ثبوت الربح بعد انتفائه كما في انتفاء القرب منه ولانتفاء من انتفاء
المنفي في وقت وثبوته في وقت آخر قوله فعلها مضارع وذلك ليدل
على الحال والاستقبال فيناسب افعال باب كاد لان بعضها يقتضي
استقبال الخبر وقربه وبعضها يقتضي الشروع فيه
لا يجوز اقترانه بان المصدرية لانه يمتنع حمل الحدث خبرا عن الذات
وهذا واضح اذا كان اسمها اسم عين وكان الكلام اثباتا واما لو
كان اسمها ليس اسم عين نحو كان الرأي ان تنشأ فلا يمتنع اقترانه
بان وكذا في النفي نحو ما كان زيد ان تقوم انه فلا يمتنع فيما يظهر
فليتأمل ويتعين تأويله بتقدير في المصدر بوصف يوصف سلام في
على اسم كان وانما قيد قوله المصدر بالوصف المذكور ليصح الاخبار
به وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة وبها يتأتى
فيما نحن فيه من ذلك واما قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
قوله انه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين وهو الصحيح لانه
كثيرا ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول
اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا ووجه شبهه
بالمفعول ان هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه
ضرب قوله انه مشبه بالحال عند الفراء يرد بما يرد به قول
الكوفيين قوله والثالث حال عند بقية الكوفيين يرد بما
ذكر من اطراد وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضلة اذ
لا يستغنى عنه واعترض الكوفيون قول البصريين بانه لو
كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
قوله ويجوز في خبر كاد لا يخفى ان الحرف المصدري يخرج ما

بما اقترن به من الجملة الى انه لا لافرادها بل لبيان امتناع وقوعه جواب الشرط
او قسم او خبر عن جثة فالوجه ان يقال اذا كان خبرها لم لا جاز
اقترانه بان المصدرية واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون
جملة وكذلك بعد القول وفي التعليق ولما الظرف وشبهه طلبا للخبر
انما الخبر متعلقها المحذوف وهو اسم مفرد وبعبارة اخرى لا يجب
بالمعرفة تنوع الجملة موقع المفعول نحو قال زيد عمرو فاضل والمجرور نحو
مررت بزيد والظرف اذا اتسع فيه فهي باصطلاحه للمخبر باتفاق النحويين
والواقعة مفعولا الظاهر ان مراده مفعول به بقرينة الامثلة
المذكورة بعد فلا يكون اطلاقا في محل التقييد لانه في حكم المقيد
بالافعال وكذا ان نقول لا حاجة الى قرينة الامثلة المذكورة لان
المفعول لو اطلق لا يراد به الا المفعول به كما ذكره المصنف في المغني
وكلام الشارح محتمل للاول ان تقع محكية بالقول قال في المغني
في المحكية بالقول مذهبان احدهما انها مفعول به والثاني انها
مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد زيد القرفصاء فهي نوع
خاص من القول وهذا اختاره ابن الحاجب وقال الذي غر الاكثرين
انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم كما في علمت لزيد قائم
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى
والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما
يخبر عن زيدا من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال
فانه لا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية
النحويين الكلام قولا فللتسمية اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول
وملفوظ وفي المغني ايضا قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول
فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي

العلم بعلم

يخبر عنه

هذا

مثال للمفعول فالجملة المحكية مفعول به لا فاعل اي على وعمرا قائما اي ... له
بالسبب بالقول مبنى المسند للآخر لعدم وجود او نائبه ووقوع المفرد
مستغنى عنه بل هو نفسه لان القول اي الحكاية اعتبار والكلمات اي
كما اعتبار الحروف الهمزة فيعتمد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك
للاول ثابت وينتفي مفهومه ان نفس الكلام غير ثابت للتعبير إن
يقدر اول زايد او النصريون لا يجوزونه وتبع الزمخشري ابطل في
التقدير المذكور والصواب بخلاف وقوله فان فيه فالمعنى معه لكنه باي
عبارة كان انتهى **قوله** ومحلها النصب محله المنسبك للواقعة مفعولا
به اذا لم تنب عن الفاعل نحو واذا قيل ان وعد الله حق فان محلها
رفع وقد يقال لا حاجة للتقييد المذكور لانها اذا نابت عن الفاعل
لا يكون مفعولا وان سميت مفعولا فباعتبار ما كان وعبارته في
المغني الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل
وهذه النيابة مختصة بباب القول **قوله** يقال هذا القول الذي انتم
به تكذبون لما قد بينا من ان الجملة التي يراد بها لفظها فتنزل
منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق
نحو علم اقام زيد وجاز هذا ولا وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين
لكم كيف فعلنا بهم ونظيره او لم يهد لهم كم اهلكنا الى ان قال والصواب
خلاف ذلك وعلى قولها ولا فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة
الواقعة فاعلا انتهى ما اردناه منه **قوله** على الظرفية اي لاجل
كونه ظرفا لان النصب علامة الظرفية **قوله** اقرب ما يكون العبد
العبد من ربه وهو ساجد اقرب مبتدأ وما مصدرية ويكون
العبد من ربه صلته وما وصلتها في محل جر بالاضافة اي اقرب ما
اكوان العبد من ربه وخبر المبتدأ محذوف وجوبا لسد الحال مسده

لنحو ما صل لو ان لعلمك ... هو سابح ... على الحال من العبد العقل
بالمراد من ضمير العبد المستتر في كان الجد وقوله تفاكر ان ...
وذلك لان المفعولين اعلى وجه الحكاية للفتح قوله في المسند الا يكون
جملة لعمل ... في التعليق ابطال العمل لفظا وابقاوه محلا لمجي ماله
صدر الكلام ... والمص بعد ما ذكر بعده ولحذر لقوله لعدم عن
مجيئه قبله ولا يعلقه نحو زيدا ظننت قايما لكن تضمنه ان يجيئه
بعده ببطلان العمل في المفعولين سوا جا المعلق قبل الجزئين او الثاني
فقط وهو قول ضعيف قال الرضي واذا صدر المحل المفعول
الثاني بكلمة الاستفهام قال الاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول
الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم
تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد
علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على
النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايما انتهى وظاهر قوله فالاولى
ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول انه يعلق عن المفعول
الثاني وهو مخالف لما نقله المص عن صاحب الكشاف كما سيأتي ان شاء الله
التنبيه عليه وكان مراده بقوله لاتفاقهم على النصب تعين النصب
وامتنع الرفع وفي المغني ان التعليق انما يكون بالنظر الى ان يوقع
بعد العامل ما يسد مسد مفعوليه مع امتناع عمل العامل فيما هو
ساد مسد المفعولين او واحد من المعلقات اما بالنظر الى احد المفعولين
فلا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين من مجي
ما له الصدر وغيره ولو كان لتعليقها افترقا كما افترقا في علمت
زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق نص على هذا الزمخشري في سورة
تبارك الملك واقره عليه المص في المغني وقال صاحب التقريب

لازم

لامتنع

لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا واعترضه الطيبي بقوله تعالى ثم
لننزعن الآية فقد وقع فيه على قول الخليل جملة الاستفهام مفعولا اولا
فينبغي ان يجوز ذلك في المفعول الثاني وفيما قاله الطيبي نظر
متى كان العامل من باب علم لا من غيره قال في المغني لتعلق غير مختص
بباب ظن لهو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت الجملة الى ~~[illegible]~~
ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم
يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسألون ايان
يوم الدين لانه يقال فكرت ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت
هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى
طالبة له على معنى ذلك الحرف ثم قال والثاني ان تكون في موضع المفعول
~~قوله~~ نحو عرفت من ابوك وذلك انك تقول عرفت زيدا وعرفت من
ابوك لو اردت علم اله المعنى عرف والثالث ان يكون في موضع
المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى لنعلم اي الحزبين احصى
ومنه سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق
لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب لفعل العلم انتهى وما في اي
من معنى الاستفهام علق عنه لنعلم وامدا مفعول احصى بناء على انه فعل
ماض ولما لبثوا حال او مفعوله وقيل انه المفعول واللام مزيدة
وما موصولة وامدا تمييز **قوله** واحصى خبره اي وجملة احصى
خبره لا الفعل وحده **قوله** على الاصح وذلك لان اسم التفضيل
لا يصاغ الا من ثلاثي مجرد على الاصح ثم ذا بنيه قال في المغني الجهة الثا
لث ان لا يتأمل عند ورود الشبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى
ذهنا وعمرو احصى مالا فان الاول على ان احصى اسم تفضيل والمنصوب

هزه

سعه

تمييز مثل احسن وجها والثاني على ان احصى فعل ماض وامدا منصوب
مفعول مثل واحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول بعضهم في احصى لما
لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط تمييز
المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف نحو مال
زيد اكثر مالا انتهى وقيل احصى اسم تفضيل من الاحصاء بحذف
الزوائد لقولهم هو احصى للمال وافلس من ابن وامدا نصب
بفعل دل عليه كقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا قوله
والنظر اي اصطلاحا هو الفكر عرفوا الفكر بانه حركة النفس في
المعقولات اي انتقالها فيها انتقالا تدريجيا قصديا لكنه هنا مستعمل
في بعض معناه لقوله في حال المنظور فيه المناسب اي في طلب حال
المنظور فيه المناسب للمطلوب من بين احواله فزاد بعضهم في
التعريف ليؤدي الى المطلوب ولو بحسب الظن والاعتقاد فتناول
النظر الفاسد ايضا الى المطلوب من علم تصوري او تصديقي او ظني
او وهمي ولو اراد الحركة التي من جنسها ان تكون لاجل التادية الى المطلوب
يتناول التعريف الحركة في ثاني استدلالين على مطلوب واحد اذ هي
ليست للتادي لحصول التادي اليه بالحركة في الاستدلال الاول
ويمتنع تحصيل الحاصل والحركة في استدلال قصد به الزام
الخصم واسكاته فقط لا التادي المذكور فان كلا منهما من الحركات
من افراد النظر اصطلاحا كما هو ظاهر على انه يمكن حمل المطلوب
على ما يعم غير العلم والظن ايضا كالتفات الجديد والزام الخصم
واسكاته فقط لا التادي المذكور خرج بالتدريج الانتقال فيما
الدفعي كالحدس وهو الانتقال من المبادي الى المطالب دفعة وان
خرج بالقصدي ايضا بناء على انه لا يكون قصديا بالقصد غيره

النظر والفكر

كالانتقال

كالاشتغال فيما يتوارد عليه من المعقول بل الاختيار كطلب المنام فلا يبقى وله
فيهما فكر فقل يكون نظرا وبالمعقولات حركة النفس في المحسوسات
يسمى تخيلا لا فكرا او يخرج بالتوجه ما لا يكون بالقصد فلا يسمى نظرا
الى آخره اولى فائدة قوله ذكر بعضهم ان النظر اذا
استعمل بفي يكون بمعنى التفكر وبالى بمعنى الرؤية وباللام بمعنى الرحمة
وبعلى بمعنى الغضب وببين بمعنى الحكم كقولك نظر بين القوم انتهى
قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم في عبارته مسامحة اذ حقه ان
يقول نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم من قوله هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وكذا امثاله في نظائره الآتية لكن الائمة كثيرا ما يتسامحون
اتكالا على ظهور المعنى المراد قوله يومهم بارزون بدل من قوله
يوم التلاق او عطف بيان قوله عدم تنوينه لا يقال عدم تنوينه
لا يدل على الاضافة لجواز ان يكون للبناء لان هذا منع لا يضر لانه انما
يكتفي اذا اضيف على انه يجوز ان يريد بقوله عدم تنوينه ما يحتمل عدمه
للبناء فيشمل الامرين قوله لما الوجودية انما قيدها بذلك احترازا
من لما الجازمة والاستثنائية وسيأتي استعمالها لذلك لانها
لهذين المعنيين حرف بالاتفاق فلا يمكن اضافتها قوله الدالة على
وجود شيء لوجود غيره اي فيما مضى نحو لما جاءني اكرمته ربطت فيما
مضى وجود الاكرام لوجود المجيء قوله عند من قال باسميتها اما من
قال بحرفيتها فلا يمكن عنده اضافتها قوله واستحسنه المص في المغني
بل وغير المص ايضا وذلك لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة
وعلى هذا فعاملها جوابها ورد بان جوابها جاء مصدرا بما النافية
واذا الفجائية مع ان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ورد ابن مالك على
هذا القول ان فيها معنى الشرط وهو ظاهر كلام المص ونظر فيه بعضهم

تق

باطها انما هي قالة على حصول ... عند الفعل [illegible] ان [illegible] احدى
جملتين باخوي عند الفاعل بالحرفية قال في [illegible] انا [illegible] لما
[illegible] اللفظان وجود الاول سبب لوجود الثاني
بل ان الثاني [illegible] وجود الاول وهل ذلك التسبب [illegible]
او نظري لا تعلق لا تعرض في اللفظ لذلك انتهى ولا يورد انه
ولا يخفى انه لم يورد في هذا التوضيح سوى مجرد دعوى لا تشفي
[illegible] بن مالك وقد اوضح المص في غيره بتصحيح مذهب سيبويه
من انها حرف واستدلوا على ذلك بامور واما رد بن خروف على
مدعي الاسمية بجواز ان لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا
قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في
الامس فاجاب عنه المص بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته
والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته ما
فكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك واما تقوية
ابن مالك القول بالظرفية بقول الشاعر

اني لارجوا محرزا ان ينفعا * اياي لما صرت شيخا قلعا *

لان هذا يعني حين فقد يوقش فيه باحتمال ان يكون من قبيل ما حذف
فيه الجواب اي لما صرت شيخا رجوت ذلك قوله بزيادة الميم في الاول
يشعر بان بينما اصل بينا وبينا مما سياتي وقال الرضي وزادوا عليه
ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضا واشبعوا الفتحة فتولد
الالف لتكون الالف بدل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف
عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا انتهى وسياتي
في مبحث اذا الكلام على عامل بين قوله باضافتهما اليها ظاهر هذه
العبارة ان الاضافة وهي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي الجرار

بينهما

بانهما [illegible] في المضاف [illegible] وهو [illegible] والقول الثاني ان
العامل [illegible] المقدر [illegible] الحرف والثاني ان العامل المضاف
[illegible] بن مالك وغيرهما وقد [illegible] قول الجمهور
[illegible] الاول ضعيف واجيب بان [illegible] من السببية
[illegible] سببا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها
عاملة لان كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يشعر بالاخص
معين ويمكن الجواب ايضا بان [illegible] بمعنى المضاف واضافة [illegible]
[illegible] بمضاف هو هذه المذكورات وليس في عبارته حصر الجملة المضاف اليها
في الواقعة بعد ما ذكره فلا يرد ان منها الواقعة بعد انه قال بآية
تقدموا الخيل شعثا هذا قول سيبويه وزعم الاخفش انما تضاف للمفرد
خوانه ملكه ومنها غير ذلك كما بينه المصنف في غيره **قوله** جواب الشرط جازم
اعترض بانه لا يخلوا اما ان يقصد باداة شرط او فعل شرط فان كان
الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست بجواب لاداة الشرط انما هي جواب
لفعل شرط وان كان الثاني فقوله جازم ينافيه لان الجازم انما هو الاداة
لا الفعل اللهم الا ان يقدر الاول وتكون جملة الجواب جوابا للاداة
على جهة التجوز وان كانت في الحقيقة جوابا للفعل والعلاقة ما بين
الاداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة قوله جازم ويجاب
ايضا بانه اراد بالشرط فعل الشرط واعاد الضمير من جازم عليه بمعنى
الاداة فيكون من باب الاستخدام لكن انظر هل هذا يقدح في الربط بين
الصفة والموصوف اذ صار ضمير الصفة لغير الموصوف حقيقة **قوله**
اذا كانت مقرونة بالفا قال في المغني والفا المقدرة كالموجودة لقوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد ان قمت اقوم وهو احد
الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه على التقديم والتاخير فيكون

فيكون ولا يقال لم لا يكون فيه [illegible] ونحو وان يصبرنا فيكل اذا قوله نحو زيدا
ان لقيتني اكرمه وسياتي عند ذلك ما له تعلق بذلك بالادات ان
نعم اضافة في النسبة الى ادوات الشرط الجازمة فلا يقال اصلها قرنت
باذا الفجائية لجواب الشرط نحو قوله تعالى فاذا اصاب به من يشا
من عباده اذا هم يستبشرون ولقد قرئ بجزم يذرهم قال في الكشاف
لانه قيل من يضلل الله لا يهده احد ويذرهم قوله عطفا على محل
الجملة قال الشيخ عز الدين فيه بحث اذ يلزم منه عطف المفرد الذي
هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة
التي هي جواب الشرط وعطف المفرد على الجملة ممتنع اللهم الا ان يقال
الجملة المعطوف عليها لها محل باعتبار وقوعها موقع فعل مجزوم فكان
العطف في الحقيقة على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد على المفرد
في الحقيقة انتهى وقرئ ونذرهم بالياء والنون والرفع على الاستئناف
قاله في الكشاف وفي اعراب المنتخب اما القراءة بالياء فموافقة لقوله
تعالى من يضلل الله واما النون فعلى اخبار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع
المطلوبة في قوله على محل الجملة تسمح لان المعطوف عليه انما الجملة
قوله بجملة لا هادي له كان ينبغي ان يقول بمحله ولا هادي له لان
الذي في كلام الجماعة ان الفاء وما بعدها في محل جزم قوله بجملة
هم يقنطون في محل جزم الاولى بجملة اذا هم يقنطون في محل جزم
قوله فاما نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل
وحده اشارة الى جواب سؤال مقدر تقدير السؤال ان يقال انتم
قلتم ان الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم انما يكون لها محل وهو
الجزم بشرط ان تكون مقرونة بالفاء او باذا الفجائية وقولهم ان قام
زيد قام عمرو وجملة الجواب فيه مجزومة محلا ولم تقترن بالفاء ولا

باذا

باؤلا لقا الجابية وحاصل الجواب ان يقال لا نسلم ان الجزم محكوم
به للجملة باسرها بل للفعل وحده قوله باسرها اي بجميعها فان الاسر
القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير بقيده فقد ذهب
بجميعه قوله وهذا القول لا يخفى بحث لانه استيضاح على المدعى
بما هو من افراده فالدور لا ندرك الحكم بهذا الفرد انما يثبت على
تقدير ثبوت المدعى وقد استوضح عليه به وقد يقال سمع الفرد الذي
استدل به فليس حكمه موقوفا على معرفة القاعدة وانما سمع من العرب
واخذ يقيس عليه والحاصل انا لا نسلم توقف ثبوت الحكم في هذا الفرد
على ثبوت هذه القاعدة لامكان ثبوته بالسماع من العرب فيكون ه
الحاصل انه يصح هذا القول فو لا صح كان ثابتا بالسماع فتثبت هذه
القاعدة تامل ويجاب عنه بنظير ما تقدم قوله عنوان البحث الاتي
اي ترجمته لان عنوان الشيء ما يدل عليه وقد يطلقون العنونة على
حكم يكون ظاهرا في نفسه وان لم يعلم من الكلام السابق اجمالا ولا
تفصيلا قوله ما محل اقوم اي مع الضمير المستتر فيه قوله
هو دليل الجواب اي لا عينه قوله وقيل هو اي اقوم نفس الجواب
الى اخره قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك
الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب
الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فان لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب
وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية
التقديم واما لتقدير الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين
مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لضعف
عمل ان وضعوا في هذه الصورة عن جزم الجواب القاضي بينها
وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون

الاداة جازمة لشي واحد فهو الشرط تقديرا كما يجزم بها الجواب عملا
واحدا اي معمولا واحدا الكلم كليا فالامر بامر وطلمر لنهي قوله محله مع
المبتدا الجزم لو قال محله هو والمبتدا الجزم لكان احصر واحسن والحاصل
ان لا تسلم توقف ثبوت الحكم في هذا الموضع على ثبوت هذه الصاعة مع
امكان ثبوته بالسماع من العرب فيكون الحاصل انه يصح هذا القول
قولا صحيحا ثابتا بالسماع قوله ويظهر اثر ذلك في التابع الخ قال في
المغني فعلى الاول لا يجوز الجزم وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف
على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما
بعدها فقول الشارح وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف وينبغي
لجواز الجزم اي ان قدر العطف له على محل الفا المقدرة وما بعدها
الى اخره وترك الكلام على الثالث لشدة ضعفه وعلمه من الثاني فعه
قوله التابعة لمفرد الخ اعلم ان التابعة لمفرد لا تنحصر في المنعوت
بها وهو كذلك قال في المغني الجملة التابعة لمفرد والمبتدا الظاهر
ان الشارح المبتدا عنى لا زيد بدليل انه مثل في التوضيح للرفع الضعيف
لكون الشرط مضارعا بقوله طلحة ومفهوم قوله لم يجزم لفظه انه
جزمت محله قوله فلا تعمل في الجواب مع بعده قد يعرف بانه انما لم
تعمل في لفظ الماضي لبنائه وهذا المعنى مفقود في المضارع الا ان يقال
عدم العمل في القريب والمانع مفقود في البعيد لا يناسب فقد العمل
في البعيد لانه يستقبح ظاهرا وصورة قوله لكونه ماضيا قضية هذا
التعليل خروج المضارع المبني وفيه نظر قوله ولقعد اخوك الخ له
فيه نظر ان المعطوف عليه اقوم وحده والذي في محله جزم انما هو
جملة اقوم مع المبتدا المقدر كما صرح به الا ان يقال جزء ما في محل
الجزم والوجه ان يكون قال العطف على محل الجملة لا على الفعل وحده كما

تقدم نظيره

نظيره قوله التابعة للمفرد اي لتفسيران التابعة للمفرد لا ينحصر في [illegible]
المنعوت بها وهو كذلك قال في المغني الجملة التابعة لمفرد على
ثلاثة انواع احدها المنعوت بها ولها ثلاثة احوال كما ذكرها والثانية
المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو
عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها او قدرت
الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب والثالث المبدلة لقوله تعالى
ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة
وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز ا
اسناد يقال الى الجملة كما جاز اذا قيل ان وعد الله حق هذا كله
ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل قال فاما ان كان المعنى
ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال المكذبين
الماضون لانبيائهم وهذا الوجه الذي بدا به الزمخشري فالجملة
استيناف وذلك في باب النسق لبدل اي خاصة كما في المغني هه
واعترض ان هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الجملة
الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها
محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل قوله ولو قدرت
العطف على الاسمية لم يكن للمعطوفة محل اي جملة ومثله ما اذا
قدرت الواو للاعتراض بناء على القول بان الاعتراض يكون في
اخر الكلام قوله وكانت قد فيه مضمرة ونظير ذلك قوله تعالى او
جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف
سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى
ان حصرت لم تقع هاهنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي
جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر

بينة

يكون موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كانت ماضيا يجب تقدير
قد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القايمة
مقامه وبما ذكر مذهب البصريين فانهم قالوا ان قد اما يجب في الماضي
المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثي ثم ما
ذكره المص من تقدير قد مع الواو مخالف لما ذكره الحديثي واعلم
ان وجوب تقدير في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا
فالاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو والتزم نحو ما لقيته الا وهو
لكرمني لانه بتاويل الا مكرما **قوله** لتقرب الماضي من الحال فيه بحث
لان قد تقيد المقارنة بالبال لا المقارنة ما يكون المطلوب في الحال
هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقارنة
بمنزلة المقارنة فان القريب من الشي في حكمه وكذا اطلق الان على
الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ
قد يقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون المقارنة بمنزلة المقارنة
والكلام بعينه لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال
حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه وكذا قال السيد الجرجاني اذا
قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجي متقدما عليه ولا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا
دخلت عليه قد قربته من المجي ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتدا
الركوب كان متقدما على المجي لكن قارنه كيف ولو كفى المقارنة
في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا **قوله**
المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجي متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فلتفهم المقارنة من جعله
قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمه كما ذهب

اليه

اليه الكوفيون لظهر لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل الماضي لمثبت
وقع حالا بدون قد لانه لا يمكن ابدا المناسبة بان المقارنة في جاء زيد
قد ركب تفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء زيد ركب
من الثاني لا غير ومع قوة الدلالة عليها لكن في نحو ركب ولذا ذكر
قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتامل وفيه اشكال
ايضا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي
وتقريب قد الماضي منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال مع العامل
ماضيين ولفظ قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم
وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولك جاء زيد في السنة
الماضية قد ركب فرسه واجاب عنه السعد في المطول بقوله ههنا [illegible]
ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر
الى العامل ولفظة قد انما تقرب من حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي [illegible]
الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية في قولك
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة
الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ
قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان
التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكثر
منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلا اصدقه في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد اياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال
التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان
التكلم وانهما متباينان حقيقة انتهى ما اوردناه منه وقال
حفيده واجيب عنه بان النحاة صرحوا بان ما بعد حتى مستقبل

بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا بالنظر الى زمان التكلم ويكون
نعت بان تعويد والحالية والاستقبالية في الافعال الى حيث
قيود لها بالقياس الى العامل المقيد لها لا الى زمان التكلم فاذا قلت
جائني زيد راكبا ثم يكون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي
للمقارنة واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجي وتفهم المقارنة
او لمنه ذلك الاعتبار ليس بلازم في حتى فانه يجوز فيما لعدم الاستواء
الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة ان فكل من الماضي والمضارع
الذي للحال يحتمل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المقربة للحال
لا عنه لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا الى العامل وفيما
الا ان الحال مضارعا يحتاج الى امر دال على اعتبار زمن العامل
ومما لو كان الحال مضارعا التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا
التقريب دون المقارنة تامل انتهى ولعلم ان المجيب بما سنوهو
التقيد وكان بعد الجواب وحينئذ تظهر صحة كلامهم في هذا المقام
وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة ~~الاستقبال~~
الاستقبال لانه لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس
الى عاملها الخ انتهى **قوله** بل الذي محله النصب مجموع الجملتين
الى اخره هذا ظاهر ان كانت الواو من الحكي فان كانت من الحكاية
فهو مما نحن فيه كما لا يخفى وقد ذكر لمثل ذلك في قوله تعالى وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل **قوله** فكل منهما جزء المقول اي وحينئذ فلا
يحكم لكل منهما باعراب محلا من جهة الاستقلال **قوله** اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا بتدريبت عجزة ولا فكون في السر والجهر مسلما ~~وكان في~~
~~مورد البيت الذي في نسخ المضارع والمستقبل الى المعنى بما قاله المصنف~~
في قال زيد عبد الله ~~منطلق وعمرو مقيم~~ اي ان لم ترحل فكن على ما

يكون

المجي

يكون عليه المثل من استواء الطالبين في الدر والجوهر معنا ولي في هذا
البيت الذي مثل به الشارح كالمصنف في المغني بما قاله المص في قال زيد
عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل
منهما على انفراده جزء المقول وكذلك ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحدة من الجملتين جزء فلا محل لها كالقول بانه لا يراد بما
التمثيل لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات
محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم يعتمد لان المص يكون حينئذ
لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما يمثل لشرطها قال الشمني
واقول هذا البيت وان كان ياتي فيه ما قاله المص في قال زيد عبد
الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما مثل به تبعا
لعلماء المعاني وهم انما يمثلون به على ان الجملة الاولى بحكم لها منه
تابعة لها انتهى **قوله** اوفى بتادية المعنى المراد من الاولى ان قيل فهل
لا اقتصر على الثانية وترك الاولى فان المقصود حاصل به قلنا
انه لما كان المقام مقام الاعتناء بشانه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر
الثانية على قصد الاستيناف بعد ذكر الاولى زيادة اعتناء لان فيه
قصد الشي مرتين وهذا اعني قصد الاستيناف بالثانية فارق
البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستيناف بل مجرد التوضيح
وازالة الخفا بخلاف البدل قصد به الاستيناف وازالة الخفا
وفي قوله اوفى بحث لانه يدل افعل التفضيل اعني اوفى على
ان ارحل يفي بالدلالة على اظهار الكراهة لاقامته الا ان لا تقيمن
اوفى مع ان دلالة لا تقيمن على ما ذكر انما هي لدلالته عليه بالمطابقة
مع التاكيد بالنون وهما منتفيان في ارحل والجواب ان الكراهة
لما كانت يدل عليها بغير اللفظ كالاشارة ببعض الاعضا كان العدول

اي اللفظ الصريح في الدلالة عليه يدل على كمالها فقوله فان دلالة
التأبيد على ما اراده من اظهار الكراهة فيه بحث لان لا تقيمن ليس
موضوعا لاظهار الكراهة وكمالها والكلام لا يخلو عن التعسف فلما
كان اللفظ يدل على كمال الكراهة وكان ذكره يفيد اظهار الكمال كان
اللفظ دالا على اظهار الكمال لانه يدل عليه بالمطابقة فان قلت
قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
لانه موضوع النهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت قال في المطول
نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة
المخاطب وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد كراهة المخاطب وحضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
فقوله لا تقيمن عندنا دال على اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
او قريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهة ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه
شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالامر بالالتزام بقرينة قوله
ولا يكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة
اظهار كراهة اقامته لسبب مخالفة سره العلن وزعم بعضهم صاحب
المفتاح ان دلالة الحال على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي معناه ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد
في ضمن ذلك طلبه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال
اظهار اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى
يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر

مالبي

بالتي يتضمن الحرف النهي عن ضده فقوله ارحلي يدل بالتضمن على نهوضها [illegible]
عندنا وهو الظاهر [illegible] كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف فقد
يقال المراد بها الاقامة لشبه المطابقة في وضوحها في الدلالة مطابقة
فليتأمل ويدرك بالتأمل في معنى المطابقة ومعنى المطابقة [illegible] قوله بالالتزام
نظرا ايضا ان طلب الرحيل لا يستلزم كراهة الاقامة لجواز ان تكون
لغرض يحصل مصلحة للقائل او المقول له او يحول لكل مع الرغبة في
اقامته اللهم الا ان يقال المراد الكراهة ولو بحسب العارض فانه اذا
تعلق الغرض بحصول مصلحة تترتب على الرحيل صارت الاقامة مكروهة
من حيث تفويتها ذلك وان كانت في ذاتها محبوبة فتأمل قوله
المسئلة الثالثة من المسائل الاربع من الباب الاول في بيان [illegible] الجمل
التي لا محل لها اذ لفظة بيان هنا واسقطها في المسئلة الثانية [illegible]
السابقة للاختصار او الحذف من الاول لدلالة الثاني والاشارة الى
انه لا فرق بين ذكرها وحذفها وانها مرادة عند حذفها وهذا ادفع
ما قيل للقائل ان يقول ما النكتة في اثبات لفظة بيان هنا واسقاطها
فيما تقدم وكان ينبغي اسقاطها هنا ايضا للعلم او اثباتها فيما تقدم
واسقاطها هنا للاكتفاء بذكرها فيهما قوله والمسئلة مبتدا والثالثة
صفة لها وفي بيان الجمل التي لا محل لها خبر ومن المسائل الاربع اما
حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضرها هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي
لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال
من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل
اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا
لقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به
فلذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدا اولاه بان تقدر متعلقة معرفة اي

المسئلة الثالثة من المسائل الاربع من الباب الاول على القول بجواز
حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه التراكيب كثير من علما
الناحويين فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثالثة
او في اسم فاعل من ثلثة قلت اجيب بانه هنا ليس بمعنى التصيير ولا يكون
مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان المراد به التصيير يعني
وفي الثالثة هنا من ثلثه وكونها لا تكون مشتقة الا اذا كانت
بمعنى التصيير نظر فقد قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما
فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من العامل في التذكير ومتصلا به
في التانيث ويستعمل منفردا نحو ثاني وثالثة الى عاشر وعاشرة ومركبا
مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق كثالث اثنين وهو
الاخر هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى لهذا التصوع الا الاشتقاق
وقوله من الباب الاول اما نعت للمسائل بتقدير المتعلق معرفة اي
الكائنة من الباب الاول ويجوز ان يكون حالا من المسائل الاربع
اي كائنة من المسائل الاربع **قوله** مصدر راض بالمد اذا عاد اي رجع
وهو مفعول مطلق حذف عامله كارجع الى الاخبار بكذا رجوعا او
حال حذف عامله وصاحبه كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما
يستعمل مع شيئين يتوافقان ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد
ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا
قوله احداها اي اولاها وعدد عنه دفعا من اول الامر لتوهم
سؤال الترجيح بلا مرجح **قوله** الابتدائية وتسمى المستانفة فان
قلت هل تتعين هذه العبارة في التسمية حتى انه لا يقال مبتداة
واستينافية وما وجهه اولا تتعين وحينئذ يقال المذكورة هذه
العبارة فلذا وهلا قال الابتدائية والاستينافية او مبتداة

ومستانف

ومستأنفة أو مستدلة واستينافية وما وجهه أو الاستغنين وحينئذ
ثبت قال بعضهم الظاهر عدم التعين وذكر هذه العبارة هكذا إنما
وقع منه اتفاقا لا قصدا إلا لاختلط المعنى من المعاني ثم إن التابع
التسفيض فيما بين القوم الجاري على ألسنة المعربين ما ذكره من
العبارتين **قوله** وتسمى المستأنفة قال في المغني وهذا أوضح لأن
الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها
محل ثم الجملة المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق
كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور الثاني الجملة
المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله ونحو قوله تعالى قل سأتلو
عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الأرض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره
نحو زيد قائم أظن وأما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد أظن قائم
فجملته أيضا لا محل لها إلا أنها من باب جمل الاعتراض وزاد به
لفظ تسمى لئلا يتوهم تغاير الابتدائية والمستأنفة وكأنه إنما
لم يعكس فيقول المستأنفة وتسمى الابتدائية أشهر تحركا لأصل
لاشهر
بالنسبة للاسم الآخر وأما للاهتمام ببيان اسم المستأنفة بالتصريح
بالتسمية لها لاختلاف معناها بالنسبة للبيانيين والنحاة والظاهر
أنه لم يرد انحصار تسميتها في هذين الاسمين لظهور أنها تسمى استينافية
أيضا فتأمل وعلى أن يؤخذ مما ذكره في المغني وجه تقديم الابتدا
ئية
في الذكر وهو الاهتمام في مظنة منعه القياس تأمل وبخص البيانيون
الاستيناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أتاك
حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما
قال سلام فإن جملة القول الثانية جواب عن سؤال تقديره فماذا
قال لهم ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى

سلام قوم منكرون حاله ان حذف خبر الاول [illegible] ومبتدا الثانية
او المتقدر بن سلام عليكم [illegible] انا اعطيناك الكوثر
في التمثيل [illegible] نظر خصوصا على قول ائمتنا
الحنفية ان البسملة اية من [illegible] سورة ثم رايت شيخنا قال في التمثيل
[illegible] انا اعطيناك الكوثر نظر لانه تقدمه البسملة وهي من
جملة السورة عند الشافعي وجماعة ولو سلم انها ليست من السورة فالمنفي
قولهم ما ان تكون [illegible] والا فهي مضافة اليها ومن تعلقاتها فقوله
والثاني المنقطعة [illegible] فيه انه ان اريد الانقطاع معنى فهو
باطل لانه [illegible] به من تسلط معنى بالسببية او المسببية او
لفظا بمعنى انه لا يكون بينها وبين ما قبلها لا ارتباط من جهة الاعراب
فهذا الحكم ثابت للنوع الاول ايضا فان قلت النوع الاول ليس قبله
شيء حتى يقال المنقطعة عما قبلها قلنا قولنا المنقطعة عما قبلها في معنى
السلب البسيط فيصدق بنفي الموضوع مع انه يشكل تمثيلهم بالواقعة
اول السورة لان قبلها البسملة وان قيل ليست منها بل وقيل
كل سورة السورة التي قبلها الاخرى فيصدق ما قبلها فليتامل
قوله او لو قال ان العزة لله جميعا لم يجزيه فان قلت لا يجوز ان
يكون من مقولهم على جهة التهكم والسخرية فيجزيه ذلك قلت اجيب
بانه خلاف الظاهر فيحتاج الى قرينة والاصل عدمها وهذا ان ما
كان من مقولهم واما ان كان من مقول الله تعالى فوجه الفساد
ظاهر قوله ينبغي للقاري ان يقف على قولهم لا وجه ان ينبغي هنا
بمعنى يليق ويحسن ويتاكد او يطلب ومن ثم كان الاغلب فيها استعمالها
في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز او الترجيح
ولا ينبغي قد يكون للتحريم او الكراهة فلا يحسن ان يفسر هنا بيجب

قوله

قال

قال في المغني ومن ذلك قول السخاوي ان الوقف على قولهم في لا واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب انتهى وارادة بيّن بالوجوب الاية المذكورة وقوله انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله فلا يحزنك قولهم فانه زعم انه يتوهم انه للاستئناف محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا له ويمكن التوفيق بين الصواب وبين كلام السخاوي بان مراده بالواجب في الواجب عند الفقهاء ومراده المنفي الواجب عند القراء **قوله** لا استئنافا نحويا اي لفظيا لان كل استئناف بياني استئناف نحوي ولا عكس **قوله** لم يستقيم انما الفساد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ **قوله** واما على تقدير الصفة اذ اما تقدير فساد المعنى فلانه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع فهو استئناف نحوي ولك ان تقول اذا جعل استئنافا نحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفسه لا يسمع كما اخبر عنه فيكون فيه وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يستمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما كذا قاله الدماميني قال الشمني واقول يمكن ان الجواب عن اصل السؤال بانه اذا جعل استئنافا نحويا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم ولا يصح ان يكون تعليلا ايضا لبطلان كون جملة لا يسمعون حالا وقال ابن المنير يصح لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا

بيّن

منهم لا من السبب

قوله واما على تقدير

لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشياطين بسبب الحفظ منه
فالشياطين حال كونه محفوظا منه في حال كونه ~~موصوفا بعدم السماع~~
لا يسمعون ولهذي الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه
موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع له
ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه انتهى واعترضه
الدماميني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل
وصفهم والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما
المسماة التي باسم ما تقول الاية مجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة
الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون
الى الملا الاعلى صفة للشياطين ليست كذلك قوله فلان الذي يقدر
معنى الملا الاعلى وجوده معنى الحال هو صاحبها الى اخره كذا في المغني قال
الدماميني وهو ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى
الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره فلو قيل معنى هذا
المثال مررت برجل معه صقر مقدرا اعدم الصيد به في الغد
على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سوا كان هو المقدر او غيره
واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال
لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد
الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما
ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة
لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال
الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا في عذابه وانما عدلت عن التمثيل
بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقول
عدو لامر يدين عاد يكبوه من جريمته الكذ قال الشمني واقول الدليل

علي

وقوله الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها في الحال صبرا
مقدر به صاحبها فيجب أن يكون فيما نحن فيه كذلك لانه بمعناها
فيجب أن يكون مقدار الحال صاحبها ويمتنع فيه لانه ان يكون
الشيطان يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم انما
الحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له
فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم
سماعهم عدم واحد منهم ولو لكانوا متصفين بالحال المقدرة في
وقت تقديرها والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها
بل بعده كما في المثال انتهى وقوله لانه بمعناها قد يمنع انه بمعناها
اذ لا يقدرون الصيد غير الصيد غدا قطعا واما المانع ان يكون الحي
في المثال مقدارا اي مقدارا غيره صيده في الغد فاي برهان
على امتناع ذلك وقوله لكانوا مقدرين عدم سماعهم الخ قد يقال
اللازم مما قرره ان يكونوا مقدرين عدم سماعهم في المستقبل في
حال عدم سماعهم في الحال ولا محذور في ذلك فاي مانع من
مثل ذلك وان يصح ان يقال فيما اذا كان مع الامير حال خروجه
صقر يصيد به حال خروجه ونوى الصيد به غدا ايضا خرج الامير
ومعه صقر صائدا به غدا لان الغرض التقييد وقد يتعلق الغرض
بالتقييد بمعنى مستقبل مع التلبس بمثله في الحال فتامل وقوله
ولكانوا متصفين الخ هذا ممنوع لان الحال المقدرة هنا عدم
السماع في المستقبل ولم يتصفوا به في الحال لان عدم السماع في الحال
مباين لعدم السماع في المستقبل فتامله قوله ولا بد من دونه
نفي لتقدير هذين قدرا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في
اوائل في الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون

ثم اراد الصيد بعد ذلك واحتج بعد ان يقال مررت به صائدا الصيد غدا فان
قلت لاي شي فرضوا الحال المقدرة وهلا فرضوها حقيقة لان عدم السماع
كان متحققا في الحال قلت قال شيخنا العلة لان انتفا السماع في
الحال امر ثابت معلوم لا يتوهم خلافه بخلاف ما في المستقبل
فانه يتوهم وجوده فاحتيج الى نفيه قوله ثم هذا الكلام تضمن جملتين
اي كل منهما فلا بد من اتحاد المتضمن والمتضمن لان المتضمن بالكسر المجموع
والمتضمن كل واحد منهما ايضا المتضمنة الوقعا اي حصله في ضمنه له
قوله استينافا بيانيا اي نحويا ايضا لما تقدم من ان كل استينافي
بياني استيناف نحوي ولا عكس قوله وعلى راي من يجعلها خبرا وقد
اعترض على الخبرية بان المعنى بيني وبين لقائه يومان كما تقدم
تقديره وبيني وبين ما بعد هنا فكيف يكون الشي ظرفا لنفسه والجواب
ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقايه يومان وهو جار نثر
فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك قوله والاول قول
المبرد وابن السراج والفارسي قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور
قال الدماميني هذا الاعراب هو الذي اختاره بن الحاجب في كافيته
فصرح في غيرها بانه مذهب المحققين لكنه مشكل بعدم منذ ومنذ
في الظروف مع اختيارية لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدا ابن
مناف لكونهما ظرفيين ولم اعثر له على جواب مع شدة البحث عنه
فتامله ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما الموجب
لتقدم هذا الابتدا وهل جاز يومان منذ كما تقول يومان امد
ذلك واجيب بانهما اجروهما رافعة مجراها خافضة في انها لا
تدخل الا على اسم الزمان انتهى قال الشمني واقول لا منافاة بين
كونهما مبتدايين وكونهما ظرفيين غير متصرفين وقال في المغني

عقب القول بانهما [illegible] ظرفين وبمعناهما الامد ان كان
الزمان حاضرا او معدودا او [illegible] المدة ان كان ماضيا [illegible] والثاني
قول الاخفش والزجاج ونسبه التبريزي [illegible] قال في المغني عقب ذلك
ويرد ما بين وبين مضافيه [illegible] من التعسف قال
الدماميني قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ
ياباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بالمثنى وكان فيه [illegible]
محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان تكون
مبتدا فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا المنكر مصحح له وهنا
كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما
يكون مصححا ان لو كان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدا لقولك في الدار
رجل وفي الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس
ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان
جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء
الرؤية يومان بل المراد انه هو قوله اوان يومان خبر لمبتدا
محذوف والتقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان قال في
المغني بناء على ان مذ مركبة من كلمتين من وذ الطائية قوله فلا
يتمشى اي فلا يتاتى وقال السيرافي ان الجملة مذ ومنذ في موضع نصب
على الحال قال في المغني وليس بشي قال الدماميني في شرح التسهيل
قلت بل هو شي لان المعنى عند نقضه يجيء وبين لقائه يومان فالرابط
موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا انتهى قوله استثناءا
ببابها اي وبحوها ايضا لما تقدم وان افترقت من حيث المعنى الي
الى ما قبلها من حيث كونها متضمنة للاستثناء فاشبهت الا فصح قوله
قيل لك هل دخل فيهم زيد فقلت خلا زيدا وهذا التقدير لا يتعين

بل يجوز ان يكون التقدير قد اصبت ثنتي منهم احد فقيل بحذف فيقرأ اي
ثنتي منهم زيدا وحمل الكلام في المثالين الاخيرين قوله الا انهما فعليتان
اشارة به الى ان جهة التخالف ما تقدم وبين ما نحن فيه ان في ما
تقدم الجملة الاولى فعلية والثانية اسمية وما نحن فيه كلتاهما
فعليتان قوله انما يمشي اي يتأتى قوله اما القول بانها في موضع
نصب على الحال فلانه قال في المغني جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون
وخلا وعدا وحاشا قال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين
من زيد وجوز الاستثناء او جيه بن عصفور فان قلت جاءني رجال
ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال جاؤوني ليسوا على
الحال انتهى وفي قوله خالين عن زيد اشارة الى ان صاحب الحال
المستثنى منه ويرد عليه على القول بالحالية ان الجملة الحالية يجب
ربطها بصاحبها اما بالواو واما بالضمير واما بهما وصاحب الحال هنا
المستثنى منه وليس ثمة رابط به اذ الضمير في افعال الاستثناء اما
راجع اما للبعض واما لوصف مشتق من الفعل المتعلق به واما المصدر
المفهوم منه وكل منهما غيره وتقدير ضمير اخر يأباه الذوق وكون المرجع
اي بعضهم او فعلهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه
في والذين يتوفون منكم الاية كذا قيل وهو مبني على قول قال في
المغني تنبيه الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وازواج الذين يتوفون
واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما اضيف اليه على التدريج والتقدير
اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما
بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه
ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لـ

في التقدير ذكرهم فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا
لو جعل الربط بالضمير الغائب مقام الظاهر المضاف للضمير فان قلت كيف
لحكم على جملة افعال الاستثناء بانها حال لعل الفعل الماضي لا يقع حالا الا
مع قد ظاهرة او مقدرة قلت ما ذكره هو مذهب البصريين وهو مذهب
ضعيف قال ابو حيان الصحيح جوازه بغير قد ولا يحتاج لتقديرها ٥
لكثرة ما ورد من ذلك قال وهذا مذهب الكوفيين ونقله ابن الاصبغ
عن الجمهور ونقله بعضهم عن الاخفش واختاره ابن قاسم والسيد في حاشيته
المتوسط واستثنى في التسهيل على مذهب البصريين الماضي التالي
الا والمتلو باو فلا تدخل عليهما قد قال ابو حيان ويستثنى ايضا الجامد
نحو ليس فانها لا تدخل عليه ويجاب ايضا بما قاله ابو حيان بان قد لا
تدخل على الجامد فان افعال الاستثناء كلها جامدة الا يكون وقال
بعضهم النصب على الحال اظهر من جعل الجملتين مستانفتين لان
الجملة المستانفة ليست من تمام المسند اليه ولا كذلك الحال لانه
قد يكون قيدا في الاولى قوله حتى الابتدائية قيل اذا فرض الكلام
في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها
هل لها محل من الاعراب او لا فان القايل بان الجملة الواقعة
بعد حتى في محل جر ويجاب بانه يكفي في الاتصاف بالعنوان الاتصاف
به ولو على قول ضعيف او باطل قوله وهو جرير اشارة الى ان الضمير
راجع الى جرير وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له فان قيل
قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها
اي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القايل بيقين ٥
فالجواب هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا الى ان شهرة القايل كما
ظنه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل

لا يقول
بان حتى ابتدائية [illegible]

ان القايل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا وليعود الضمير الى القايل
بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهورا منسوبا اليه
بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قايله فيجوز الاضمار بنا
على هذا قوله ع يجمعها الجرعي الشراب ونحوه من الفم **قوله** دجلة
بكسر الدال المهملة وفتحها وهو نهر بغداد اي ابيض يخالطه حمرة كذا
في الصحاح وقال ابن دريد انما سمي الدم اشكل للحمرة والبياض المختلطين
فيه **قوله** في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق حينئذ بينها وبين
حتى الجارة قلت اجيب بانه هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك
لا يقع بعدها الا المفرد وانظر اذا عطف على الجملة اسم مجرور هل
يشترط ان يكون مؤديا لمعنى الجملة **قوله** لان حروف الجر لا تعلق
عن العمل وهنا لما علقت حتى عن العمل فيما بعدها دل على انها
ليست بحرف جر اذ انتفا اللازم مستلزم لانتفا الملزوم وبيان
ذلك ان الملزوم هو كونها من حروف الجر واللازم هو عدم
التعليق عن العمل فانتفاوه الذي هو التعليق عن العمل باعتبار
ان نفي النفي مستلزم لانتفا الملزوم الذي هو كونها ليست
من حروف الجر فثبت المدعي **قوله** اذا دخل الحرف الجار انما
قيد بالحرف لان كلامه هنا في الحرف والا فالجار اسما كان او
حرفا اذا دخل على ان فتحت بالحرف لان كلامه هنا في الحرف
همزتها ويرد على ذلك حيث فانها مضافة لما بعدها وهمزة ان
مكسورة بعدها وجوابا او جوابا **قوله** وفي كل من هذين ~~الجوابين~~
الدليلين نظر نظر الشيخ عز الدين في كل منهما بغير ما نظر به الشارح
فقال قد استدل المص للجمهور بدليلين وكل منهما فيه نظر اما الاول
وهو قوله لان حروف الجر لا تعلق عن العمل فيقال فيه ان كان

مطلقا

مطلقا ليدخل تحت هذه العبارة حتى الابتدائية ايضا ممنوع اذ
هو مصادرة على المطلوب او الزجاج وابن درستويه قايلان
بان حرف للجملة التي وقعت بعدها مع تعلقها عن العمل في المفرد
الذي بعدها الصالح للانجرار بها وان كان بالنسبة الى غيرها
مسلم ولكن لا يفيد المطلوب واما الثاني وهو قوله ولوجوب
كسر ان الى اخره وحاصله انها لو كانت جارة فتحت ان بعدها
اذ الجار اذا دخل على ان تفتح ولما لم تفتح بعدها دل على انها ليست
بحرف جر فيقال فيه ايضا ان كان قوله الجار تفتح ان بعدها مطلقا
ممنوع اذ هو ايضا مصادرة على المطلوب اذ هما قايلان بانها حرف
جر مع عدم فتح ان بعدها وان كانت بالنسبة الى غيرها فمسلم
ولكن لا يفيد المطلوب انتهى قال شيخنا يمكن ان يجاب بان مقصود
المص بالاستدلال ان ايمة اللغة اطلقوا ان الجار اذا دخل ان
فتحت الهمزة وهو شامل لحتى ولا يجوز التخصيص بغير مستند منهم
ولا ضرورة فليتامل وهكذا الاعتراض على قوله لان حروف الجر
لا تعلق الى اخره والجواب الجواب فليتامل قوله فلانهما لا يسميان
ذلك تعليقا قد يقال هو تعليق وان لم يسمياه تعليقا فقال شيخنا
يمكن ان يجاب عن هذا النظر بان المعنى على معنى الجملة دون المفرد
ولا مقتضى هنا لنا ولو سلمنا بالمفرد فلا ينافي التاويل بالمفرد فليتامل
قوله في افعال القلوب اي في تعليق افعال القلوب قوله فلان كلا
منهما انها عاملة في المحل الخ جوابه انها لو كانت عاملة في اللفظ
لانه لا مانع في اللفظ ثم رايت شيخنا قال يجاب بان وجه استدلال
المص انها لو كانت عاملة لطلبت لفظا ان فكانت تفتح لان شان
العامل الطالب للفظ المصدر بان على غير الحكاية ان يطلب لفظه

وتخصيص حتى من هذه الحكم بحكم لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وقول
اطلق ايمة اللغة ان حرف الجر اذا دخل على المصدر بان فان تفتح فلا
يجوز اخراج ما نحن فيه عن ذلك بغير مستند فقوله ان مدعاهما
انها عاملة في المحل يقال فيه حولا بد لو كانا حرف جر لم تعمل في
المحل لغوا دخلت على المصدر بان كما اطلقه ايمة اللغة وقوله لا
في اللفظ يفهم انها لو فتحت ان كانت عاملة في اللفظ وفيه نظر
لان لفظ ان مع صلتها لا يتاثر بالعامل ولا يعرب وليس العمل الا
في المحل وقد يجاب بان المراد بالعمل في اللفظ توجه العامل لذلك
اللفظ وطلبه له وان لم يظهر اثره في لفظه لمانع بخلاف العمل
في المحل فان المطلوب ليس الا المحل ولا طلب للفظ المذكور اصلا
فليتامل قوله الواقعة صلة لاسم موصول احترز عن صلة ال
فانها مفرد لا جملة وهو معرب باعراب ال ولو وصلت ال بجملة
فيحتمل ان يقال انها لا محل لها اخذا بما قاله المصرح ويحتمل ان يقال
ان اعراب ال ينقل اليها لكونها بصورة الحرف فليتامل وليحرر
ثم رايت الدماميني قال في شرح التسهيل ما نصه قلت وقد ظهر لي
هنا شيء وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب
وهذا على اطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين صلة ال وصلة
غيرها والصلة في الثاني لا محل لها قطعا ضرورة انه لا يصح حلول
المفرد محلها واما صلة ال حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع
اما اختيارا كما يقول ابن مالك او اضطرارا كما يقول غيره وحيث
توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون
لها محل من الاعراب ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد والذي
يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها في محل رفع في مثل

قوله

اجمعوا

محل صح

قوله لا يعش الحب الى لك البيذر من نهى الهفا فانه وفي محل في مثل
قولك لا احب البروح للهو وفي محل جل جر في مثل قوله ما انت بالحكم
الترضى حكومته وهذا من الغرايب ان تكون جملة تثبت لها جميع محالها
انواع اعراب الاسم لا بطريق التبعية في الانواع الثلاثة ولا في بنيتها
ويمكن ان يجاب عنه وقد يعتذر عن تركهم لذلك بان هذا لا يستعمل الا في
الضرورة او فيها وفي قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى انتهى ويمكن ان
يرد هذا البحث بان الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها
اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة اما اذا كان مفردا صورة جملة له
حقيقة فقد بين الرضي ان صلة ال المعرف اسم صورة فعل حقيقة فلا
يكون للجملة التي يصح حلول محلها محل فليتامل وقوله فينبغي ان يكون لها
محل من الاعراب قد يقال مقتضى قوله السابق ان نسبته منه لنسبة بعض
المركب ان المحل للمجموع فليتامل قوله في قراءة النصب واما على قراءة
الرفع فذهب الخليل ويونس الى انها ليست حينئذ موصولة وانما هي
استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الاية بالنسبة الى المفعول لننزعن
فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم ايهم
اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير
الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل
الاستفهام ويرده ان التعليق مختص بافعال القلوب وننزع ليس
منها وسياتي في كلام الروض ما يرد ذلك ويبطل مذهبهما جميعا ما
قوله فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حرف
الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته
كما تقدم وقال الرضي وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في
مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي

ايضا استفهامية لا موصولة قالوا ولا هي في الاية مبتدأ خبره اشد كقوله
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول
اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام
محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول
فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط قال الخليل وايهم
على هذا استفهام نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي
يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا لي لا حرج ولا محروم
اي هو لا حرج ولا محروم اي هو قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم على
الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث بل يجيء مثله في ضرورة الشعر
لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل
اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو
اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس
بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر جملة مخصوصة والمنصوب بنحو
اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء
واي هو بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى
لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش
في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل
شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها
بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق
يشيع اذ هم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف
منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايه لقيته قال لتعرفها
بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف

الموصولات

الموصولات واعتد بنا التاسيث بلا كلمة وغيره بصرفه وهو القياس
الى هنا كلام الرضي رحمه وذهب ابو البقا الى ان المحل للموصول وصلته
معا قال في المغني في جا الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة
لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول
وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ان الموصول
وحده ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو
ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي
التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا من الجن والانس وقرئ ايهم اشد
بالنصب وروي سلم على ايهم افضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من
ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحو الذي الصاحبا وقال الهذلي
هم اللاون فكوا الغل عني انتهى وفي شرح الحاجبية للرضي ما يوافقه
فانه قال واعلم ان حق الاعراب ان يرد على الموصول لانه المقصود
بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي
الموصول نحو جاني ايهم ضربت وكذا في اللذان واللتان فيمن
اعربهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول
اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة
صفة للنكرات وليس بشي لان الموصولات معارف اتفاقا منهم
فالجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا
محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك
في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او
للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير لكن
والى الثقات ان يقول فيما تقدم ان الاعراب ظهوره فيه ولم يظهر
في الصلة لان ما في الصلة ما يمنع من ظهوره فيها كما ان ال الموصولة

لما يمنع من ظهور [illegible] فيها ظهر في المقيسة [illegible] كما الصايب قوله
كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته لا ظهر للموصول الحرفي وصلته لما لا
يخفى [illegible] والحرف لا مستقبل اي لافتقاره الى ما يتعلق به قوله تؤول مع
صلته بمصدر لا ظهر بوول هو وصلته بمصدر بل المؤول في الحقيقة
بالمصدر انما هو صلته قوله فما موصول حرفي على الاصح عليه سيبويه
والاكثرون فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير عندهم صنعك ولا
ضمير له عندهم ومقابل الاصح ما ذهب اليه الاخفش وابن السراج والتقدير
عندهما الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله تعالى [illegible] اهل الخيانة ه
والعدد لانه لا يتاتى فيه تقدير رابط وقال المص في شرح القطر
ويرد هذا القول انه لم يسمع اعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكر
لجاز ذلك لان الاصل ان العايد يكون مذكورا لا محذوفا انتهى
قوله الجملة الثالثة المعترضة التي يظهر كما قاله بعضهم انه يجوز ان
يقال المعترضة بفتح الراء على انه من باب الحذف والايصال اي المعترض
المعترض بها حذف الجار وصار الضمير المجرور مرفوعا او وصل به
على انه مفعوله القايم مقام الفاعل وبكسر الراء ايضا مسندا الى
الضمير المستتر فيه اسنادا مجازيا كما في قوله تعالى عيشة راضية
قوله بين شيئين اي مفردين او مفرد وجملة او جملتين متلازمين
اي متطالبين قال في المغني في الاعتراض اصطلاحات مخالفة
لاصطلاحات النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله ونحن له
مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها
على ضميريهما وان يكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية
مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل
ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا

نما بقوله

ما يقوله النحويون وهو انها تتوسط بين شيئين متطالبين انتهى

فعلم ان التقييد بما ذكر اصطلاح النحاة فان قد تسمى المعترضة بالواقعة

بين شيئين متلازمين مادق على صلة الاسم الموصول في قوله كان الذي

كان معنا امس زيد مع انها ليست اعتراضية فجوابه ان الصلة مع الموصول

كشيء واحد والمراد بين شيئين ليسا في حكم الشيء الواحد كذا قيل وبه يعلم

ما سيأتي في كلام الشارح قوله وهي اما للتشديد او التثبيت او ظاهر

الحصار فوايد تمامها في ذلك وفيه نظر فقد زاد في المغني المحسن لبقيا

وذكر بعضهم من فوايدها امور منها التنزيه في قوله تعالى ويجعلون

لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه وتعالى ما

جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثنا الكلام لان قولهم ولهم

ما يشتهون عطف على قوله ويجعلون لله البنات والنكتة فيه تنزيه

الله تعالى وتقديسه عما ينسبونه اليه من جعل الملائكة الذين هم

عباد الرحمن اناثا ومنها الدعا في قول محلم الشيباني يشكو الكبر

وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم

كلامه اذا فسره بكلام اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم

ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية

كما ذكره بعض النحاة ومنها ومنها التشبيه في قول الشاعر واعلم

فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا وان هي المخففة من

الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدر آت البته وفي

هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة

بين اعلم ومعموليه والفا اعتراضية ومنها شايبة من السببية

ومنها الترغيب في قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله

يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله ما

يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بآخر من جملة بين كلامين متصلين معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم هو مكان الحرث لانه الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهى لهوا عنه ومنها تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف كقول ابي الطيب ٭ وخفوق قلب لو رايت لهيبه ٭ يا جنتي لرايت فيه جهنما ٭ فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب بالامر فيه غرابة كما في قول الشاعر ٭ فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ٭ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه ٭ فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة ويمكن رجوع بعض ذلك لما قاله المص من التشديد او التبيين ولعل مراد المصنف والشارح ان الاغلب ذلك وكلام المص اقرب الى التاويل من كلام الشارح فليتامل **قوله** المقتضي كل منهما الاخر اي لطالب كل منهما الاخر **قوله** وقد اداركتني والحوادث جمة واسنة قوم لا ضعاف ولا عزل الحوادث نوازل الدهر التي وجدت بعد ان لم تكن ٭ والجمة بفتح الجيم الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد

المستدق

المسنون الذي يجعل في طرف الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل
جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وضعاف وعزل مجروران لانه
بالنعت لقوم ولا نافية واعترض بها بين الصفة والموصوف
نحو مررت برجل لا طويل ولا قصير وتكررها لازم لانها متى وقعت
قبل خبر او نعت او حال وجب تكريرها تقول زيد لا قائم
ولا قاعد ومررت به لا ضاحكا ولا باكيا ولا يجوز عدم التكرار
الا في الضرورة خلافا للمبرد وابن كيسان
وبدلت والدهر ذو تبدل ، هيفا دبورا بالصبا والشمأل
قوله وبدلت اي الريح وفي الصحاح الهيف يعني
بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة
تاتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت
مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى
الليل والنهار والشمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم بعدها
همزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف
وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور قوله
وهن والايام يعثرن بالفتى ، نوادب لا يمللنه ونوائح ، هذا
البيت بن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن
لا تكذب النساء صوالح وضمير يمللنه عائد على الميت المفهوم من
نوادب قوله ان سليمى والله يكلؤها ، ضنت بشي ما كان يرزؤها
يكلؤها يحفظها وضنت بخلت وترزؤها تنقصها يقال ما رزيته
ماله اي ما نقصته من باب علم يعلم فان فتحت الزاي قلت ما
رزاته الرجل فمعناه اصبت منه خيرا قوله فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا فاتقوا النار ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا لا تفعلوا

ولن تفعلوا مجزوم [...] لا تدخل ان الشرطية على فعل منفي بلا نحو
الا تفعلوه فيكون لم تفعلوا في محل جزم وقوله فاتقوا النار
جواب الشرط ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه وقال
جماعة من المفسرين معنى الاية وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم
صادقين ولن تفعلوا فان لم تفعلوا فاتقوا النار فعبر بالفعل
عن الاتيان لان الفعل يجري مجرى الكناية فيعبر به عن كل فعل ويغني
عن طول ما يكنى عنه **قوله** ذاك الذي وابيك يعرف مالكا اي ما
اقسم بحق ابيك فهو جملة لانه بتقدير فعل القسم **قوله** هذا غلام
والله زيد فان قوله والله جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت بين
المضاف والمضاف اليه اي اقسم بالله **قوله** اشتريته بوالله
الف دينار وهم فان قوله والله جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت
بين الحرف ومجروره اي اقسم بالله **قوله** ليت وهل ينفع شيئا
ليت ليت شبابا بوع فاشتريت ليت الثانية اسم لانه اريد
به لفظه وكل من الاولى والثانية حرف والثالثة تاكيد للاولى
للاولى وعملها انتصب شبابا وارتفع ما بعده محلا والفصل بين
الحرفين حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار ان زيدا قائما
قائم ولو لم يكن ثم فاصل لجاز مثل ان ان زيدا قائم لكن الفصل
احسن وهذا لان المؤكد هنا على اكثر من حرف وليس بواجب اتصال
ويجوز ان تكون الثالثة تاكيد للثانية وحينئذ لا شاهد فيه
قوله اخالد قد والله اوطات عشوة والعشوة ركوب الشيء على
غير بيان وفي عينه الفتح والضم والكسر فيقال اوطاته عشوة اي امرا
ملتبسا وذلك اذا اوقعته اخبرته بما اوقعته في حيرة وعجز هذا
البيت كما في المغني وما قائل المعروف فيما يعنف وانشده ابن قاسم

في

في المعنى الدال على غير ما هو عليه في المبنى فقال وما العامل المطلوب منا .
بتأويل والتعقيب التغيير واللوم قوله بلا حجة هما ان عزيزة ما
كان قوله فلي جملة تكون بتقدير القول وقعت بين الحرف ومتعلقه
اي اقسم بالحجة هما قوله فلا اقسم بمواقع النجوم قرأه العامة فلا بلام
والف وفيه اوجه احدها انه حرف نفي وان المنفي بها محذوف وهو
كلام الكافر الجاحد تقديره فلا حجة لما يقول الكافر ثم ابتدا فقال
بما ذكروا اليه ذهب جماعة من المفسرين والنحويين وضعف هذا بان
فيه حذف اسم لا قال ابو حيان ولا يجوز ولا ينبغي فان القائل بذلك
مثل سعيد بن جبير تلميذ حبر القرآن وبحر عبد الله بن عباس ويبعد
ان يقوله سعيد الا بتوقيف الثاني انها زائدة للتوكيد مثل ما في قوله
تعالى لئلا يعلم اي ليعلم الثالث انها لام الابتداء والاصل فلأقسم
فاشبعت الفتحة فتولد منها الف وهذا ضعيف جدا وقرئ فلاقسم
بلام واحدة وفي هذه القراءة تخريجان احدهما ان اللام لام قسم لا لام
الابتداء وبعدها مبتدا محذوف والفعل خبره فلما حذف المبتدا
اتصلت اللام بخبره اي فلانا اقسم نحو لزيد منطلق قاله الزمخشري
وابن جني والثاني انها لام القسم دخلت على الفعل الحال ويجوز ان
يكون القسم جوابا للقسم كقوله وليحلفن ان اردنا الا الحسنى فتقيس
ليحلفن قسم جوابه ان اردنا وهو جواب لقسم مقدر لكن وهو
قول الكوفيين يجيزون ان يقسم على فعل الحال والبصريون
يابونه ويخرجون ما يوهم ذلك على اضمار مبتدا وانما كان فعل
القسم حالا لانه انشاء والانشاء حال ومواقع النجوم مساقطها
ومغاربها وقيل سقوطها يوم تكدر وقيل النجوم القرآن ويؤيده
وانه لقسم وانه لقرآن كريم قوله الآية مفعول له لفعل محذوف

اي اقرا الاية ويجوز رفعها على الابتداء او الخبر محذوف في نحو من الاية
نقرا بتمامها ويجوز الجر ايضا اي اقرا الباقي من الاية وانما احتيج لمثله تتميما
للكلام وتصور المرام مع رعاية الاختصار وكانه اقرا الباقي قوله
وهما قسم وعظيم يقع في بعض النسخ وهما قسم عظيم والاوجه له لان
العطف في مثل ذلك واجب قوله ويجوز الاعتراض باكثر من جملة
اي بعده الاعتراض باكثر من جملة اخذا مما سياتي في الرد على الزمخشري
ومعنى يجوز الاعتراض باكثر من جملة اي ثبت في الاستعمال ثبوتا راجحا
فالجواز بمعنى الثبوت المعتد به لا بمعنى تساوي الطرفين ولا الحكم
الشامل لما عدا الحرام من الاحكام فان ذلك لا يناسب ولا يتاتى ها
في المباحث العربية قوله باسكان اليا وقرى ابن عامر وابو بكر
وضعت بتا المتكلم وهو من كلام ام مريم عليها السلام خاطبت
بذلك نفسها تسليا لها واعتذارا الى الله تعالى حيث اتت بمولود ما
لا يصلح لما نذرته من سدانة بيت المقدس قال الزمخشري وقد ذكره
هذه القراءة يعني ولعل الله تعالى سرا وحكمة ولعل الانثى خير من
الذكر تسلية لنفسها وفي قولها والله اعلم بما وضعت التفات
من الخطاب الى الغيبة اذ لو جرت على مقتضى قولها رب لقالت وانت
اعلم وقرى الباقون وضعت بتا التانيث الساكنة على اسناد الفعل
لضمير ام مريم وهو من كلام الباري تبارك وتعالى وفيه تنبيه
على عظم قدر هذا المولود وان له شانا لم تعرفيه ولم تعرفي الا كونه
انثى لا تعلمون دون ما يؤل اليه من امور عظام وايات واضحة وقرى
ابن عباس وضعت بكسر التا على انها المخاطبة خاطبها الله تعالى بذلك
يعني انك لا تعلمي قدر هذا المولود ولا قدر ما علم الله فيه من عظائم
الامور وعلى قراءة الضم ليس الاعتراض الا جملة واحدة كما هو ظاهر تم.

قوله

قوله وليس منه هذه الاية فان قلت الاعتراض الواقع في اثنا الاعتراض
الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بالواسطة فتكون مما نحن فيه
فالجواب ان وقوعه بينهما في الجملة مسلم لكن لا يسمى اعتراضا
في الاصطلاح وانما يسمى به لو حصل له اتصال بهما او باحدهما معنى
قوله قلت هذه معطوفة على قوله اني وضعتها انثى فعلى هذا لان
التسمية انما هي منها لا من الله تعالى بدليل قوله واني اعيذها بك
وذريتها من الشيطان الرجيم قوله وما بينهما جملتان معترضتان
الخ اعترض عليه ابو حيان بانه لم يقع الاعتراض بجملتين في قوله
وانه لقسم لو تعلمون عظيم كما اعترض به المصنف هنا بل اعترض
بين القسم الذي هو فلا اقسم بمواقع النجوم وجوابه الذي هو انه
لقران كريم بجملة واحدة وهي قوله انه لقسم لو تعلمون عظيم لكنه
جا في جملة الاعتراض بين بعض اجزايه كبعض اعتراض بجملة وهي
قوله لو تعلمون اعترض به بين المنعوت الذي هو لقسم وبين نعته
الذي هو عظيم فهذا اعتراض في اعتراض فليس فصلا بجملتي اعتراض
قال السمين في اعرابه والمناقشة في مثل هذه الاشيا ليست
وقوله ليس فصلا بجملتي اعتراض ممنوع بل هو فصل بجملتي اعتراض
وكونه جا اعتراض في اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح في كونه
فصلا بجملتين انتهى قوله بين الجملتين اي اللتين هما مقول قالت
قوله ذكره اي ذكر انه منه قوله لا اعتراض واحد من هذا لعلم
ان مراده بقوله يجوز الاعتراض باكثر من جملة انه يجوز تعدد
الاعتراض باكثر من جملة تامل قوله ويدفع بان الزمخشري الخ فالزمخشري
سالت عن تعدد الاعتراض ونصوصه مقتصرا على تعدد المعترض به
وهو موجود في الموضعين فان تعاونا في تعدد الاعتراض في احدهما

دون الاخر قوله في الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد او مركب
أورد عليه ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية
في قوله لسر رضا الى زيد النحوي وهي ما جرى الاحسان لا الاحسان
اذ هي فصلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهو باطل قال بعضهم وانا اقول بعد تسليم ان مثل
هذه الجملة في محل نصب على الحال ومراد المص بالفضيلة الجملة التي
لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي اوردوها وذلك انه قال
انه خرج بقوله وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشان فانها مفسرة
له ولها محل بالاتفاق انتهى وفي الاخذ مما ذكر نظر الحال المحترز عنه ما ل ادم
قوله سبقان العمدية وكونها لها محلا ولم يبين المص ان معنى الاحتراز عمد به
فيه العمدية او كونه له محل من الاعراب واللام في قوله لحقيقة للتقوية
لان اسم الفاعل اضعف من الفعل وتليه اما مضارع من ولي اي قرب
ومنه كل مما يليك او من تلاه اذا اتبعه ومنه المقدم والتالي واما
ماض اما من الاول او الثاني وكونه من الشق الثاني اقرب سواء
كان ماضيا ام مضارعا قوله صلة الموصول وكذا المعترضة وغيرها
من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب قاله الكافيجي قال فان قلت
لا شك ان المعترضة قد تجي للبيان فيجوز ان تكون كاشفة لحقيقة
تليه قلت البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيان الحقيقة ولا
فلا تصور بتصور الاعتراض حقيقة انتهى ثم بعد ذكر جوازه ان يكون
قوله ما تليه مخرج للجملة الاستئنافية بالاستئناف البياني فانها
كاشفة للحقيقة لا لحقيقة ما تليه بل للمعنى المقول عنه قوله
لان المعروف لفصول العدمية مهجور في الحدود وذلك لان
قوله وليست عمدة استعمل مراده به التي لفسيرا لما اقتضاه

المعنى

المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثنا المفرغ لان التفسير
اوجب ذلك انتهى وقد يقال ايضا ليس من الامور العدمية ان يكون مقوما
للامور الوجودية فلا يصح ان يكون فصلا والجواب عن ذلك الاعتراض
بوجهين احدهما ان الامور العدمية انما لا تصلح ان تكون مقومة
للامور الوجودية في الامور المقررة المتحققة لا في الامور الاعتبارية
فتصلح فانه قد تحصل معرفتها بمثل هذا التعريف والثاني ان نجعل
هذا العدم عدما صرفا والمراد حصول المعرفة والثالث ان المراد
بقولنا وليست عمدة المشاركة عن العمدة اذ هو المفهوم قطعا
والامتياز ليس امرا عدميا فيصح ان يكون فصلا واما عرف المفرد
دون غيرها فلما لا محل له لان المفرد فهم حفا يحتاج الى تفسير فاكتفى
بذلك قوله واسروا النجوى فان قيل النجوى لا تكون الا خفية
فما معنى اسروها قلت معناه بالغوا في اخفائها بحيث لم يدركها احد
لا تفصيلا ولا اجمالا لان المسارة قد تدرك اجمالا وان لم تدرك
تفصيلا لاخرى ان اثنين يتساران فيعلم من حيث الاجمال
انهما يتساران وان لم يعلم تفسير ما يتساران به قوله الاستفهام
الصوري وذلك لانه استفهام بحسب الصورة والا فهو نفي قوله
وهل هنا بمعنى ما ولذلك دخلت الا بعدها قال في المغني واما لنا
ان الاستفهام مرادا به النفي تفسير لما اقتضاه المعنى واوجبته
الصناعة لاجل الاستثنا المفرغ لان التفسير اوجب ذلك انتهى
قوله والنجوى اسم للتناجي الخفي فيه تسمح لانها حقيقة اسم لما يتناجى
به اي لما يتكلم به سرا وقد يقول الناجي في كلامه بالمناجى به قوله
وقيل بدل منهم قال في المغني فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح
وقوع الجملة فيها مفعولا قلت اجيب بان الجملة هنا مراد بها لفظها

ربه

له

على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واستمع القوي

هذا الكلام واجيب ايضا بان الجملة على تقديره تكون بدلا من الاولى

لبيين مفعولا به وكذا في تابعه للمفعول به ولا يغتفر في التوابع والثواني

ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل ولا حاجة الى الجواب بان الجملة

مراد بها لفظها قال الكافيجي فان قلت اي بدل على الابدال قلت

الظاهر انه بدل الكل فان قلت صرحوا بان الجملة لا تكون بدل الكل

بناء على ان مقصوده بالنسبة والجملة غير مقصودة لها والا لما

حصل الفرق بينه وبين التاكيد قلت ان ذلك التصريح في بدل ما

الجملة من الجملة لا في بدليتها من المفرد سلمناه لكن يجوز انه يكون ما

مقصودة بالنسبة من حيث هي اولت بالمفرد فبهذا اندفع سؤال

هذا ولا يخاصيبينهما ويجوز ان تكون بدل البعض كما في قوله تعالى امدكم

بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون انتهى ويجوز ان

ان تكون معمولة لفعل محذوف هو حال مثل والملئكة يدخلون عليهم

من كل باب سلام عليكم **قوله** وهو ابدال جملة من مفرد نحو عرفت

زيدا ابو من هو قال في المغني واختلف في نحو عرفت زيدا من هو

فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون

حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان

التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب

ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان

زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا

قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا ابوه عالم او ما ابوه

قايم فالفعل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها

مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا

ان تكون

ان تكون في موضع نصب وان لا يوثر العامل في لفظها وان لم يوجد
معانيها وذلك نحو علمت ازيد ابوه قايم ام منطلق وفي ذلك كلام له
الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود
انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق
اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم
احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى ولم اقف على
تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير
الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع
بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى
انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجي ماله الصدر
وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا
وعلمت ازيد منطلق انتهى وقوله وقيل بدل ذكر المصنف فيما افترق
فيه البدل وعطف البيان ان هذا الاصح وقوله ولم اقف على تعليق
النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يقع الاستفهام
بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل
يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال
الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فتعلقه
قوله فالجملة تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم اي فان جملة مستهم
الباساء والضراء تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم ففي الكشاف ما نصه
مثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم
بيان للمثل وهو استيناف كان قايلا قال كيف كان ذلك
المثل فقيل مستهم الباساء انتهى وانما فسر المثل بما ذكره لما تقرر
من ان لفظ المثل مستعار للحال والقضية العجيبة الشان فات

المفتان الى ولا يخفى ان الذي تضمنه مثل خاتمه وشبهه من القسمة
في الكلام حذف قال الدماميني قلت يريد ان معنى وطايا بنكم وكا
يستبكم فلا بد من حذف اذ لا يصح ان يقال وطا يصبكم نفس حال الماضين
فيستكم وانما المصيب مثل ذلك وشبهه وليس بموجود في الكلام فلا
بد من تقدير فيه وقيل حال من الذين خلوا اي تقديرهم قاله ابو البقا
قال في المغني والحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا انتهى ويوضح
ما قاله ما ذكره في شرح شذور الذهب ان الحال لا تاتي من المضاف
اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعضا منه نحو لحم اخيه ميتا فميتا
حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم واللحم بعضه او يكون
المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه
عنه بالمضاف اليه نحو بل ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم
وهو مخفوض باضافة الملة وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه
في صحة الاسقاط والاستغناء به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا
ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان ياكل اخيه
ميتا كان صحيحا او يكون المضاف عاملا في الحال نحو اليه مرجعكم
جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة باضافة المرجع والمرجع
هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر
اذا علم ما ذكره في شرح الشذور علم انه لا يجوز ان يقال هذه
الجملة حال من المضاف اليه وهو الذين وفيما نقله عن ابي البقا
نظر فان عبارته مستهم جملة مستانفة لا موضع لها وهي شارحة له
لا حال لهم ويجوز ان يضمر معها قد فتكون حالا اي من الواو في خلوا
فلا يرد عليه ما قاله المص لانه فهم عن ابي البقا انه قايل بانها
حال من الذين وذلك لم يقله ابو البقا كما ترى وفي التعليق له

للدماميني والحالية متجهة من المعنى في خلوا قال الحافيجي هذا محمول على
المسامحة او لا يعني لنفسه نفيه ولما لا تم بهذه الحال ولا عامل يعتبر
سواه بل انما هي حال من ضمير الموصول وهو الواو في خلوا بجملة خلقه
من تراب قال في المغني اي مع ما بعده وقال الكافيجي بعد قوله الاية اي ثم
قال له كن فيكون المقصود تصويره وان كان لها تعلق به ثم قال
ما معنى هذا الامر بدون وجود المامور مع ان المامور به غير مقدور
واجاب بانه يكفي وجود المامور في علم الامر كما اذا قدر لو جعل ابنا له
فامره بان يعطي كذا بعد الوجود واما الامر بغير مقدور وان كان غير
واقع في التكليف يجوز في غيره صرحوا بذلك قيل ان الامر ههنا
مجاز عن سرعة الايجاد فثم ههنا لترتيب الخبر لا لترتيب المخبر عنه
ويجوز ان يكون على معنى صوره طينا ثم قال له كن لحما ودما قال الزمخشري
قدره جسدا ثم قال له كن انتهى والثالث كان المراد والثالث
ما الجملة التفسيرية فقط فليتامل تفسير لمثل قال في المغني
لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم
كون باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر
العادة وهو التولد بين ابوين انتهى قال الدماميني قوله بل هو تفسير
لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي
ذكره في اخر كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري قال
خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم فجعلها مفسرة لوجه
الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه
المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير
ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم
وعيسى عليهما الصلاة والسلام فانما وجه الشبه ما يعطيه معنى

الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التوالد بين الابوين وهذا
قدر مشترك بينهما وبعض كاف في الحاق ان مثل عيسى لشان عيسى وحاله
الغريبة كشان آدم وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى
بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال عيسى
فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير
اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه
بالطرف الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف
ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة
وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب
واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون
عيسى فقالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا
كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة نفر
وحزقيل احيى ثمانية آلاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الى هنا كلامه
انتهى كلام الدماميني قال الكافيجي فان قلت المثل لغة بمعنى
المثل وهو النظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده
وكلا المعنيين لا يصح قلت استعير المثل ههنا للحال الغريبة
مثل استعارة الاسد للمقدام فان قلت من اي المعنيين استعير
قلت من الثاني والجامع بينهما الغرابة انهم لم يستعملوا المثل
الا في امر غريب انتهى قوله بجملة تؤمنون وما عطف عليها مفسرة
للتجارة فلا محل لها وقيل هي مستانفة استينافا بيانيا اي

اي ح

ونحو

وتحويا للتقدم قوله كانهم قالوا كيف نفعل فقال لهم تؤمنون
وهو خبر ومعناه الطلب وذلك لان تؤمنون الخ ارشاد الى
التجارة المنجية وتعليم لها لان المتعارف في التعليم هو الامر والنهي
دون الخبر وقال الزمخشري تؤمنون استيناف كانهم قالوا كيف
نعمل فقال تؤمنون وهو خبر في معنى الامر ولهذا اجيب بقوله
يغفر لكم ويدل عليه قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا
فان قلت لم جيء به على لفظ الخبر قلت للايذان بوجوب الامتثال عما
وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين ونظيره قول
الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجا كانها
كانت وجدت فان قلت هل لقول الفراء انه جواب هل ادلكم
وجه قلت وجهه ان متعلق الدلالة هو التجارة والتجارة مفسرة
بالايمان والجهاد فكانه قيل هل تتجرون بالايمان والجهاد
يغفر لكم فان قلت فما وجه قراءة زيد بن علي رضي الله تؤمنوا
وتجاهدوا قلت وجهها ان يكون على اضمار لام الامر كقوله محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وعن ابن عباس
رضي الله عنهما انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملنا ها
فنزلت هذه الاية فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي
فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا دليل على ان تؤمنون
كلام مستانف وعلى ان الامر الوارد على النفوس بعد تشوف
وتطلع منها اليه اوقع فيها واقرب من قبولها مما لو فوجئت
به انتهى كلامه قوله ويجيء يغفر بالجزم في جوابه اي ان فعلتم
ذلك يغفر لكم قوله اي شيء والفعل الظاهر ان يفعل
تفسير لتفعل خيرا ويرد عليه انه صفة للنكرة قبله وتبيع

في الصفة ان تكون طلبية وكان عليه ان لا تذكر فعل خبرا كما فعله غيره او لم يذكره و لا لفيسره بما يدل على الطلب او يذكره ويعطفه على ابن حما في بعض النسخ والجواب ان فعل الموصوفة للنكرة فتدل و انما هو مستانف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فموصوفة على اضمار القول ولا يجوز في الطلب ان يكون كذلك هـ

قوله واستشكله الرجاجي الخ وعبارة بعضهم ان كلام المصنف الاتي جواب عن اعتراض الزجاج على الاوجه الاول وانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل اذ لكم بانه ليس له اذا لهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اي امنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم

قوله وصح ذلك بالى اقامته الخ قال الكافيجي فان قلت لما كان كون قوله يغفر لكم جوابا لقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله اذا كان استينافا على ما عرفت فليجز كونه جوابا له اذا كان تفسير التجارة فلا حاجة الى تكلف اقامة سبب السبب مقام السبب وما الفرق بينهما قلت قوله تؤمنون بالله ورسوله اذا كان استينافا يكون خبرا في معنى الامر واذا كان تفسير التجارة يكون خبرا لفظا ومعنى ومعلوم ان المناسب للشرط هو الامر لا الخبر وذلك لان كل واحد من الشرط والامر غير ثابت الوجود مع ان الطلب يكون غير مقصود بالذات غالبا كالشرط لا سيما

قوله وحرج بقولي الخ وانما اخر بيان فائدة هذا القيد عن بيان الامثلة كما في بعض النسخ مع ان المناسب لبيانها مقام ذكر الحد لان بيانها يطول فلم يفصل به بين المثل والامثلة مع ان بيان

الامثلة

كم سنجر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الامثلة يتعلق بالمقصود لاصلي على ان التاخير اوقع في النفس وان
الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب لذا لم يتصد المطلوب
بيان سبب ارتباطه بخلاف الخبر انتهى قوله المعبر عنها عن ضمير الشان
قال الزمخشري في امالي المفصل لا يجوز دخول هذا الضمير الا في كلام
له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا ان يكون قيام زيد امرا
عظيما انتهى قال الرضي في شرح الحاجبية وهذا الضمير يسميه الكوفيون
ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا
يعود ضمير من خبره اليه مع كونه جملة لما مر في باب المبتدا من انها
مرتبطة به الى ضمير لانها نفس هو ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم
الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود ويجوز كون الضمير
مونثا لرجوعه الى القصة اذا كانت في الجملة المفسرة مونث لقصد
المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالاسى وان
حصل ما يقتضي فالشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار
انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها
كان القران معجزة لان المونث منصوب بنصب الفضلات كل هذا
لان الضمير المقصود المبهم لا تراعى مطابقته للفضلات وتانيث
هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة مونثا قياسا لان ذلك
ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا
فلا بد ان تكون مفسرة جملة اسمية واذا دخلت جاز كونها
فعلية ايضا كما في قوله فانها لا تعمى الابصار ونقول ما هو قايم
زيد قوله فوجب ان يكون لها محل في استلزام ما قبله له نظر
لان اسما الافعال لا محل لها على الصحيح مع انها عمدة قوله وهي من

حيث كونها خبرا الى اخره خبر عما يقال الجملة التي لها محل من الاعراب
واقعة موقع المفرد والجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان ليست
واقعة موقع المفرد فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب واجيب
ايضا بان المراد من قولهم ان الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد انها
واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة
بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقوله اتيتك والجيش قادم
لما قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله سواء
كان ما تفسره له محل او لا اوضح من ذلك سواء قرنت ما له اعراب
لفظا او تقديرا او محلا ام لا قوله بفتح المعجمة واللام اي
وضمها ايضا هو الاستاذ ابو علي وهو بلغة الاندلس الابيض
الاشقر قوله بحسب ما تفسره اي من الاعراب وعدمه قوله فان
كان ما تفسره له محل من الاعراب اي له اعراب اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا بدليل ما تقدم من المثل تمثل فانه
معرب لفظا ولا ينافي ذلك قوله محل من الاعراب لانه يجوز
ان يكون من للبيان كما تقدمت الاشارة اليه ويجوز ان يكون
المراد بالمحل استحقاق الاعراب قوله والتقدير ضربت
زيدا ضربته اي والمقدر مع غيره ما ذكر قوله ولا محل للجملة
المقدرة اي مع مفعولها الملفوظ به قوله انا كل شيء خلقناه بقدر
قال في الكشاف وقرى كل بالرفع والقدر والقدر وهو التقدير
وقرى بهما اي خلقنا كل شيء مقدرا محكما مرتبا على حسب ما اقتضته
الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه قد علمنا
حاله وزمانه انتهى وعلى قراءة الرفع يجوز ان يكون كل مبتدا

وخلقناه

وخلقناه خبر فهو يفيد المعنى المقصود وهو ان الموجودات
كلها بقدر ويجوز ان يكون خلقنا صفة شي ويكون خبر المبتدا
مقدرا فيفيد ان كل شي مخلوق كاين بقدر وهو المعنى غير
مقصود وعلى تقدير النصب يتعين ان يكون خلقناه مفسرا
فيفيد المعنى المقصود فالنصب لا يحتمله كان النصب اولى
قوله فيا كله جملة واقعة في محل رفع قال في المغني وهذا انما
يظهر الرفع اذا قلت الكلة وكانت الجملة المفردة عند عطف بيان
او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبدل جملة
ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان انتهى واعترض
الاول بانهم اجازوا في جملة امدكم الثانية ان يكون بدلا
من امدكم الاولى في الاية وفي لا تقيمن عندنا بدلا من رحل في
البيت واجيب بان المثبت للبدل في الاية والبيت هم
البيانيون وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور انتهى
ونظر فيه بان كثيرا من كتب النحوية اثبت فيها جواز ابدال
جملة من اخرى ومثل له بما ذكر وبقوله تعالى اني جزيتهم اليوم
بما صبروا انهم هم الفايزون بكسر انهم وبقوله اتبعوا المرسلين
اتبعوا الخ قوله واستدل على ذلك بعضهم بقول الشاعر فان
قلت اسند المص هنا الاستدلال المذكور الى البعض وفي
المغني الى السلوبين ولفظه قال الجبى السلوبين لن نحن بوصه
الخ وهل هذا الا منافاة قلت اسناد الاستدلال الى البعض
حقيقي بدليل الصولحة والى السلوبين مجازي لان المويد
لهذا الاستدلال قوله فكانه هو المستدل فان قلت في قوله
تعالى انا كل شي خلقناه بقدر غنية عن مثل هذا الاستدلال

يغنيه

فان كلام الله تعالى اعدل شاهد قلنا الجواب ان نومنه في البيت
متعين للتفسير واما خلقناه فظاهر فيه وليس متعينا لاحتمال
ان تكون صفة لكل شيء المرفوع في قراءة فان قلت اللازم من
هذا الاستدلال غير مطلوب والمطلوب منه غير لازم فان قول
الشاعر وان سلم فانما يدل على ان المفسر يوجد اعرابا ولا يلزم منه
ان يكون لمجموع الجملة المفسرة وهو المطلوب الا ترى ان يقوم في
زيد اشد ابيه لا محل لها مع ان للفعل وحده فيها اعرابا فالجواب
ان المفسر هنا وان كان مفردا لفظا هو جملة معنى لان المنسوب
الى فاعله وهو مع فاعله جملة غايته ان الاعراب ظهر في احد
جزئيها لصلاحيته له كما في زيد يقعد ابوه وقائم اخوه على ان ثبت
الاعراب مظنة الافراد وقد تحققت هنا وقد عرف جواب هذا
الاستدلال مما ذكرنا قبله قوله ولان جملة الاشتغال ليست من
الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل لها
التفسير هذا اعتراض ثان على الشلوبين وحاصله انه اطلق
المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب
عنه بان الشلوبين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي
وهو هنا ولجملة الاشتغال قوله نحو اقسم بالله لافعلن قال
الكافيجي وجملة القسم لا محل لها ايضا وكذا المجموع لانه جملة
ابتدائية ثم ههنا اعتبارات الاول اعتبار جملة القسم
وحدها والثاني اعتبار جملة جواب القسم والثالث اعتبارهما
معا لكن لا شك ان جملة القسم وحدها لا محل لها من الاعراب
واما جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه فلذلك نبه عليها
لانه ليس لها محل منه وذلك لانها لا تقع في موقع المفرد بناء على

انها

انما لا تكون الا جملة واما مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون
له محل من الاعراب نحو زيد اقسم بالله ليفعلن فالتحقيق ان جواب
القسم اذا وقع بعد المبتدأ لا يكون له محل منه وان الخبر هو ذلك
الجواب بناء على ان الجملة القسمية من قبيل التأكيد الزائد
على الخبر واما كون جواب القسم جملة دائما فلانها في الاعراب
المحكي اذا وقع في حيز الخبر ونظير ذلك الجملة المحكية بالقول
فانها لا تكون الا جملة ومع ذلك تكون منصوبة المحل على المفعولية
بناء على ان الاصل فيها الافراد نحو قوله قال لي كيف انت قلت
عليل انتهى قوله الى اخره قال في الكشاف عن ابن عباس
معناه يا انسان في لغة طي والله اعلم بصحته وان صح فوجهه
ان يكون اصله انيسين فكثر النداء به على السنتهم حتى اقتصروا
على شطره كما قالوا في القسم م الله في ايمن الله قوله الحكيم اي ذي
الحكمة او لانه دليل ناطق بالحكمة كالحي او لانه كلام حكيم فوصف
بصفة المتكلم به انتهى قوله ان لكم لما تحكمون الا بمعنى ام لكم
ايمان علينا ام اقسمنا لكم كذا في البيضاوي وكانه يريد ان قوله
ام لكم ايمان علينا في معنى فعل القسم وحرف القسم وليس هناك
فعل قسم ولا حرفه لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد ذلك على قول
الشارح سواء ذكر فعل القسم وحرفه الى اخره حيث دل على الحصر
فيما ذكره قوله لان الجملة الخبرية لها محل من الاعراب الخ قال
الكافيجي لاحد الامرين لازم ههنا اما عدم استلزام الدليل المطلوب
او كون الجواب المذكور الاتي لغوا لان المراد من سلب الجواز
ههنا ان كان سلب جواز كون مجموع الجملتين خبرا للمبتدأ او
سلب الجواز كليا لزم الامر الاول لقصور الدليل عن افادته

على انه لو استلزمه في صورة السلب الكلي لادى الى [illegible] الخنان او
ارتد سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا لو [illegible] الامر الثاني وغاية
ما يتكلف في الجواب عنه ان المراد منه سلب جواز كون جملة الجواب
وحدها خبرا كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال واما جواب المصنف
فعلى ما فهم من كلام ثعلب ولذا قال في الجواب عما قاله ولم يقل
عما استدل عليه وفي الجملة لا يخلو كلامه هنا عن اضطراب وسببه
عدم تحرير محل النزاع وذلك ان يحمل قول ثعلب على ان جملة
القسم وحدها لا تقع خبرا كما هو الظاهر فينقلع النزاع من اصله
انتهى لكنه مبني على ان قول المصنف في الجواب عما قاله معناه عما قاله
معناه عما قاله ثعلب من عدم جواز زيد ليفعلن وكبينه قوله
فبيننا فيان فيه نظر لان شرط التنافي المحدود اتحاد الجهة وهو
هاهنا ممنوع قوله ورد بقوله والذين امنوا وعملوا الصالحات
لنبوئنهم الى اخره قال في المغني وعندي لما رد به تاويل لطيف
وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط فخبره منزل منزلة
الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه
لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم
ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن
انتهى قوله والجواب عما قاله ابن مالك اشارة الى قوله السابق قال في
شرح التسهيل وقد ورد السماع بما منعه ثعلب الى اخره وهذا الجواب
جواب عن الرد لان الراد ادعى دلالة الاية على وقوع جملة الجواب
خبرا فرده المصنف بانه لا دليل فيها على ذلك لان الخبر فيها المجموع ما
لا جملة الجواب وحده وعلى هذا فلا موقع لقول الشارح فلا يلزم الثاني

لان

لان الجواب ليس على التنافي بل يعين دعوى وقوع الجماع بذلك
مكان ينبغي ان يقول بدل ذلك فلو يثبت وروده الجماع لوقوع
جملة الجواب [illegible] ويمكن ان يجاب بانه لم يرد الشارح بقوله
فلا تنافي بيان [illegible] الجواب بل اراد به انه يستفاد من جواب
المصنف ان الخبر مجموع الجملتين ويترتب على ذلك دفع التنافي،
الذي ذكره لعله قوله لا مجرد جملة الجواب وحده نعم مثل
هذا الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر مجرد الجواب وحده
لكن النزاع ليس معه فالمناسب على ما قصده المصنف من قول ثعلب
ان يقول ههنا فالخبر هو مجموع الجملتين بدون قوله لا مجرد الجو
قوله وقال في المغني الخ الفرق بين ما هنا وما في المغني انه هنا
سلم ان مراد ثعلب جملة الجواب فقط وجزم بالتعليل المذكور وفي
المغني رد ان مراد ثعلب ذلك وبنى على ذلك فساد التعليل قوله
ومراده اي بقوله لا تقع جملة القسم خبرا ان القسم وجوابه اي
مجموع الجملتين وقوله اذ لا ينفك احدهما الى الاخر استدلال
على ان ذلك مراده يعني ليس مراده بجملة القسم مجرد جملة القسم دون
جملة الجواب لانه لا ينفك احدهما عن الاخرى فلا يصح ان يريد
مجرد جملة القسم بل مراده مجموعهما وقوله وجملتا القسم والجواب
الخ جواب عن ان يعود المعلل فيجري لتعليله في مجموعهما فبين ما
ان هذا مراده وان التعليل لا يجري فيه قوله تخاطب ذئبا
عرض له في سفره وذلك انه اتاه وهو نازل في بعض اسفاره في
بادية وكان قد اوقد نارا ثم رمى اليه زاده وقال له تعالى نعش
ثم بعد ذلك لا ينبغي ان نخون احدنا صاحبه حتى يكون مثل
الرجلين الذين يصطحبان قوله يصطحبان فيه مراعاة المعنى

لمعنى من قوله والتقدير حال كونك غير خائن اي لان ضمير الفاعل
للذيب والمفعول للفرزدق فالمعاهد بالكسر الذيب والمعاهد بالفتح
الفرزدق فالمعنى حال كوني غير خائن لك لمقتضى العهد وحال كوني
مطلوبا مني ترك الخيانة بالمعاهدة ونحو ذلك فليتامل قوله والتقدير
حال كوننا غير خائنين الاوضح ان يكون التقدير مقولا لكل منا
من جهة صاحبه لا تخونني فليتامل وان احتمل حالا من المفعول
لم يستقم المعنى اذ التقدير اي حال كوني مقولا لي من جهتك لا تخونني
لان ترك الخيانة يجب الظاهر من الذيب فلا يكون صفة للمعود
وكذا ان احتمل حالا منهما لا يصح الا بتاويل اي حال كون كل منا
مقولا له لا تخونني قوله والاحتمال الاول اي من احتمالات الحال
هذا هو الذي يظهر ولولا ان ذا احتمال كونهما جواب القسم لكان
الظاهر ان يقول قال في المغني والمعنى شاهد له ولا يقال اراد
لفظ المغني لان ما ذكره ليس لفظه بل لفظه والمعنى شاهد للجوابية
وعلى ما قلنا يكون قد رجح الاحتمال الاول من احتمالات الحالية ثم
رجح الجوابية بقوله قال في المغني الى اخره ويحتمل انه اراد ما
بالاحتمال الاول احتمال الجوابية ويكون نقل كلام المغني تاييدا
له قوله فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم فان
قلت لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر واعتبر المقرونة الجزم للفعل
الماضي وحده قلت اجيب بان المقرونة بما ذكر لا تصلح للاداة على
التوالي فالمقتضي الجملة لربطها بالاداة وكان المحل في الثانية للجملة
واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب
بالاداة بجزمه فليتامل قوله التابعة لما لا موضع له فان قيل
التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان

يكون

يكون للمتبوعة محل من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي
لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون للمتبوعة محل من الاعراب كما عرفه
ابن الحاجب او اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي
ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت
مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو وبدون
عطف يحتمل الاعراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص
على ذلك عبد القاهر **قوله** المسئلة الرابعة من المسائل الاربعة
من الباب الاول يحتمل ان المسئلة خبر عن مبتدا محذوف والرابعة
صفة لها ومن المسائل الاربع اما حال من المسئلة اي كائنة من
المسائل الاربع واما صفة ثانية للمسئلة بتقدير المتعلق معرفة اي
الكائنة من المسائل الاربع ومن الباب الاول اما حال من المسائل
اي كائنة من الباب الاول واما صفة بتقدير المتعلق معرفة اي الكا ئنة
من الباب الاول **قوله** المحل الجملة الخبرية قال في المغني واحترزت
بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي
بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا
ولا حالا ويجوز ان يكون خبرين اخرين الا عند من منع تعدد
الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا
بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا
وهم طائفة من الكوفيين قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف
المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل
ذكر الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة
فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين

لحكم المعقول للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة الخبرية اما
الانشائية نحو بعت وطلقت قوله وهي اي الطلبية كالامر والنهي
والامر والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرها قوله وهي الجملة المحتملة للصدق والكذب
اي النسبة القابلة الى الصدق والكذب وذلك بان يجوز العقل
صدقها اي مطابقة حكم المفهوم منها للنسبة التي يتطرفها في
الواقع والكذب اي عدم مطابقتها في الكيفية للنسبة المذكورة
بان يختلفا ثبوتا وسلبا ثم ان اريد بالحكم الايقاع والانتزاع
فالحكم بالمطابقة وعدمها ظاهر وان اريد بالحكم ههنا المعنى للنسبة
المذكورة التي هي الوقوع واللاوقوع تغايرا وان تساويا وان اريد به الوقوع
واللاوقوع فالحكم بما ذكر مبني على تغايرهما الاعتباري فان كلا من
الوقوع واللاوقوع من حيث دلالة الكلام عليه غيره من حيث الواقع
بالاعتبار وهو كاف في صحة الحكم بالمطابقة وعدمها فان قيل
الصدق هو الخبر المطابق للواقع او كون الخبر مطابقا فحاصل التعريف
ان الخبرية ما يحتمل كونها خبرا مطابقا فيلزم تعريف الشي بنفسه
وهو باطل اجيب بان المراد به التعريف المذكور للكلام المطابق
او المعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كل احد وان لم يعرف معنى الجملة
الخبرية قوله مع قطع النظر عن قايلها كان ينبغي ان يقول مع قطع
النظر عن جميع الخصوصيات فان هذا اشارة الى الجواب عما قيل
كثير من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر الرسول
صلى الله عليه وسلم والبديهيات الاولية كقولنا النار حارة وكثير
لا يجوز صدقه مثل الارض فوقنا وحاصل الجواب ان المراد تجويزه
بالنظر لا مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات

حتى

حتى عن خصوصية الطرفين فدخل خبر الله وخبر الرسول لانه [illegible] قطع عن المتكلم يجوز العقل الكذب وكذا التد طبيات [illegible] ابو بكر عن خصوصية الموضوع والمحمول من خصوص تمام [illegible] وعمومه [illegible] [illegible] او منفصل او متصل به على الاطلاق بحيث [illegible] في الكاذب والصادق يجوز العقل فيها الامرين واجب [illegible] بان [illegible] بحسب لغة العرب [illegible] ان وصف باي منهما كما يوصف خطا بحسب اللغة وفيه فدخل الكل لان الخطا فيه بحسب الواقع لا في اللغة كذا افاده السيد الشريف استاد شيخنا وقال ايضا يقول يمكن الجواب بان [illegible] وتمام للعالم بحاله فلو لم يعلم تحقق مضمونه او عدمه يجوز الامرين فالحاصل ان الخبر مركب تام يجوز العقل صدقه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه او عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله لجوز الامرين ولعمري انه اقرب ما قيل في المقام انتهى قوله التي لم يطلبها العامل لزوما قال الكافيجي وهذا القول يشتمل على اربعة قيود فان ذلك القول يتضمن كون الجملة خبرية وجواز الاستغنا عنها ووجود المقتضي مع انتفا المانع فان اطلاق المقتضي يقتضي الاشارة الى انتفائه فاحترز بالقيد الاول عن الجملة الانشائية وبالثاني عن نحو جملة الخبر وجملة الصلة وبالثالث عن جملة تخلو في كل شي فمعلوم في الزبر فلا يجوز ان يكون حالا لعدم تحقق المقتضي اذ لا عامل هنا يعمل في الحال وبالرابع عن نحو جملة هو فالك في جاني رجل وهو راكب انتهى ملخصا وقال في المغني خرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها ومعنى ان معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك قوله

لزوما لعله اشارة الى الاحتراز عن جملة في الكلام عامل
يجوز ان يكون له ويجوز ان لا وعن جملة جاز ان يكون [معمو]له
لمحذوف ويستغني عنه المذكور فليحرر ذلك **قوله** ويصح [...]نا
عنه اي ولو لم تعترض بما يمنع من هذا الحكم فخرج جملة نحو [...] قولك
جاءني رجل وهو راكب فلا يجوز ان يكون صفة لتحقق المانع وهو
الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري
قوله اي الخالصة عما يعرضها من المعرفة وهي التي لم تخصص بشيء
من المخصصات **قوله** فضلات [...] مقدم او مخصصة
او للمدح او الذم او للتاكيد ظاهره على سبيل الحصر فقد يشكل
جواز مجي الحال من النكرة المحضة وان كان قليلا الا ان يحمل
هذا على ان الغالب ذلك مع جواز الحالية على قلة او يعرف فليحرر
ما عداها شرطا [...] ان تكون خبرية لان الانشا لا يكون نعتا ولا
حالا اما كون الانشا لا يقع حالا فقال الرضي لعل وجوب كون
الحال الجملة خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص وقوع
مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال يعني قولك جاءني زيد
راكبا ان المجي الذي هو مضمون العامل وقت وقوع الركوب الذي
هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى و
الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والتي في الطلب
ليست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل
بوقت حصول المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها
بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت لوقوع
بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع

وقت

وقت وقوع مضمونه انتهى وقرر الحديثي وجه اشتراط الخبرية
في الحالية بان قال الحال وان كانت خبرا لجندي في المعنى الا انها
خبرية لانها قيد في القيود من تكون ثابتة باقية مع ما قيد
بها والانشا لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح
للتقييد ولهذا امتنع الانشا شرطا ولا صفة الا انشا قلت المجوز
لوقوع الانشا خبرا وصفة في التاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا
بالتاويل ايضا فلا فرق انتهى والامر كذلك فقد قال السيد في حاشية
المطول الجملة الانشائية لا يصح ان تقع حالا الا غير مؤوله بالقول كما
في قوله جدبا البكالي [illegible] او اسمى والتحقيق ان الحال هنا هو
هو القول المقدر والجملة الانشائية مقوله فلا تكون حالا الا على
سبيل المجاز انتهى واما كونها لا تتبع لغيرها فقال الرضي وانما وجب
في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة
والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة
جملتين متصفتين بالحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت
وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكر مضمونها
قوله او بعد المعارف المحضة فاورد لنفسه الدماميني بمثل قولهم
في ندا الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة
الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان
الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد

في اجوبة المسايل قال وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المنادى ما
وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ
الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف
الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة
قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك يسمي النحويون
هذا النوع بالمنادى المشبه بالمضاف وجوابه يوجد من كلام
الرضي وهو انه يقدر انه كان موصوفا قبل النداء وساق كلام
الرضي وقال المصرح في حواشي التسهيل ليست الجملة نعتا لما قبلها
وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب
بالنداء او عامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا
جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم
فهي من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة
نعتا وكذا جعلها الرضي نعتا وينبغي ان يجري ذلك في التثنية ه
اذا اريد به معين فيجوز وصفه بكل من المعرفة والنكرة انتهى
فليتامل وظاهر كلام التسهيل او عدم وجوب النصب قوله
منهما اي من المعرفة والنكرة المطلقتين فان ذكر القيد يستلزم
تحقق المطلق قوله وذلك مع وجود المقتضي وانتفا المانع قال
في المغني وحمل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفا المانع ثم قال فيه
احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوه من قوله تعالى فعلوه في
الزبر فانه صفة لكل او لشي ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز
الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاك لعدم ما يعمل في الحال
ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شي ونظيره قوله تعالى لولا كتاب
من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان

الابتدا

لابتدا لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
لان من الكتاب ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما يذكر الخبر
وما يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الثاني بقولهم لولا راسك
مدهونا ولا الثالث بقول الزبير رضي الله عنه ، ولولا بنوها
حولها لخبطتها ، كخبطة عصفور ولم اتلعثم لبذورها ، واما
قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو
متعلق بالمبتدا والخبر محذوف والشرط الثاني عدم المانع وهو
اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ما
وتتعين حينئذ الاستيناف نحو ارى زيدا شاكا فيه او لين
انى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين
ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول
بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين حال كما تقول ساذهب
مهديا فسهو الثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع
وتمتنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم وتتعين الحالية
بعد لن كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيا و[illegible]
وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية
وهي خاوية وقول الشاعر ، مضى زمني والناس يستشفعون بي ،
والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا
للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيه والرابع ما يمنع
احدهما دون الاخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو وما
جاءنا احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا
محتملة للوصفية والحالية فلما جات الا امتنعت الوصفية ومثله

وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وانما وما اهلكنا من
من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية ما نقلها الواو
ثانيا ولم يرد الزمخشري وابو البقاء احد منهما ثانيا وكلام
النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الواو بين
الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني الا رجل راكب فالتقدير الا
رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه
قبح بجعلك الصفة كالاسم يعني في قولك ايها العاقل
وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائما فان قلت الا
قائما جاز ومثل ذلك قوله وقابلة تجني على لطنه سيبويه
به نوحالد وحمائله فان جملة تجني على الحال من الضمير في قابلة
ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل
العمل انتهى قوله جملة نقرؤه صفة قال المنتجب في اعرابه
جملة نقرؤه في محل نصب اما على النعت لكتاب او على الحال من
المنوي في علينا ان جعلته حالا من كتاب لتقدمه عليه وهو
في الاصل صفة له اي كتابا واردا علينا وان جعلته صفة
تنزل فلا انتهى ولا يجوز كونها حالا من نا في علينا قوله
وقد مضت امثلة ثلاثة من ذلك يشير الى ما ذكره من الامثلة
في الجملة التابعة لمعرف المذكورة في المسألة الثانية قوله
فجملة تستكثر حال قال في الكشاف وتستكثر مرفوع منصوب
المحل على الحال اي ولا تعط مستكثرا رائيا لما تعطيه كثيرا
او طالبا للكثير نهي عن الاستغزار وهو ان يهب شيئا وهو يطمع
ان يتعوض له من الموهوب له اكثر من الموهوب وهذا جائز
ومنه الحديث المستغزر يثاب من هبته وفيه وجهان احدهما

ان يكون

ان يكون نهيا خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله
تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق والثاني ان يكون
نهي تنزيه لا تحريم له ولامته وقرى الحسن تستكثر بالسكون
وفيه ثلاثة اوجه الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن لا تستكثر
على انه من المن في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى
لان من شان المان بما يعطي ان يستكثره اي يراه كثيرا ويعتد به وان
يشبه ثمر وبعضد فيسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف وقرا
الاعمش بالنصب باضمار ان كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
ويويده قراة ابن مسعود ولا تمنن ان تستكثر ويجوز في الرفع ان
تحذف ان ويبطل عملها كما روي احضر الوغى بالرفع انتهى **قوله**
المقيد صفة موكدة للضمير ويحتمل ان يكون صفة كاشفة له
ولا شك ان المقيد ليس من قبيل المحذوف لا سيما اذ لو كان فاعلا
قوله لان الضماير كلها معارف هذا ظاهر على القول بان ضمير
الغايب العايد الى نكرة معرفة فانهم اختلفوا فيه فقال الجمهور
انه معرفة كسائر الضماير وقال بعضهم انه نكرة لانه لا يخص من
عاد اليه من بين امته وكذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا
واجيب بانه يخصصه من حيث كونه للمذكور وقد عورض بانه
انما يتم اذا كان المعود عليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاني رجل
فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشي قبل كربه رجلا وربه
رجل وافيه فينبغي ان يكون نكرة وفصل اخرون بين الغايد
على واجب التنكير كالحال والتمييز فنكرة والعايد على غيره
كالفاعل والمفعول معرفة **قوله** بل هي اعرف المعارف هو
الصحيح وقيل غير ذلك والكلام في غير اسم الله تعالى فانه

اعرف المعارف اجماعا ويليه ضميره وروي سيبويه في المنام فقيل
له ما فعل الله بك فقال غفر لي قبل عماد اقال بكوني جعلت اسمه
اعرف المعارف وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم مذهب ايمة
النحو المتقدمين والمتاخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن
حزم الى انها متساوية واعرفها عند سيبويه والجمهور المضمر
وقيل اعرفها العلم وهو مذهب الصيمري وعزي الى الكوفيين
ونسب الى سيبويه وقيل اسم الاشارة ونسب الى ابن السراج
وقيل المعرف بال واما المضاف فلم يذهب احد الى انه اعرفها
اذ لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف اليه وبه تعرف ورسمه
ومثال المحتملة للوجهين فان قلت الاحتمال يستلزم ان يكون
نحو نصلي حالا وصفة معا في حالة واحدة لقيام مقتضى كلام
كل منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم
الوقوع والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال سلمناه لكن
الاختيار هو المرجح كاختيار الجايع احد الرغيفين المتساويين
وكاختيار الهارب من السبع احدى الطرقين كان قلت قيام مقتضى
كل منهما يستلزم اجتماع العلل المخالفة على معمول واحد شخصي
وهو يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المخالفة على معمول واحد
المتوافقة عليه قلت ليس المراد من العلل النحوية العلل المؤثرة
حتى يؤدي الى الامتناع بل المراد منها هو الوجوه الاقناعية فلهذا
سمي امارات وعلامات فلا حجر من اجتماعها في محل واحد سواء
كانت متوافقة او مخالفة كما لا حجر من اجتماع اجتهادات
في مسئلة واحدة فان شيت توضيحا بعد توضيح فان في
رجل ابهاما يقبل الشدة او الضعف وكذلك التخصيص بالرجل

وان

وان خصص بالوصف لا قول لكنه لم يبلغ حد التعيين المحض الذي
ليس فيه شائبة شركة فيجوز له التخصيص مرة اخرى **قوله** فان
نعت قدرت يصلي اي جعلت **قوله** صفة ثانية فيكون المراد
استمرار الصلاة له كما هو المناسب لوصف الصلاح **قوله** حالا
منه فيكون المراد تجدد الصلاة له وحدوثها له كما هو اللائق
بفعل المضارع كذا قيل وليتامل فيه **قوله** لانه قد قرب من
المعرفة لاختصاصه بالصفة قال في المغني وفي ذلك لقربها من
المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى
فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان
صفة لآخران لوصفه بيقومان انتهى وانما احتيج في الحال الى
التوصيف او تخصيصا لان الحال كالمحكوم عليه به وذو الحال كالمحكوم
عليه والمحكوم عليه والمحكوم عليه يجب ان يكون معرفة **قوله**
ومثال المحتملة لهما كمثل الحمار يحمل اسفارا امثل في الموضعين
معناه قضية اي قضيتهم ليس شرطها لقضية الحمار فالكاف غير زائدة
كما في الكشاف ولا نص مخالفه من خالفه قال الدماميني قد يتوهم
ان يجوز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل
مثل معارضة لرده على ابي البقا تجويزه حالية مستهم البأساء
والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء الآية بان الحال لا يأتي
من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الاثنين
كلمة مثل فيشكل المنع في احدهما والاجازة في الاخرى وجوابه
ان صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوغ الحالية اذ
الحال حينئذ كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في آية

المبهم فيستفيد من ذلك قوله الجنس اي من حيث تحققه في ضمن فرد من
افراده فيكون قوله ووفا التعريف الجنسي يقرب من النكرة قد اشار
الى هذا الرضي في شرح الحاجبية حيث قال الفرق بين ذي
اللام وبين المجرد اي المجرد عن اللام والتنوين الذي فيه للتنكير بعيد
لان ذا لكنه اسم لبعض من جملة بمعنى اشتريت تمرا ولقيت رجلا
بمعنى اشتريت شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان
المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالشرى واللقا وما ذكر قلت ليت هذا الجنس و
ما اشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى لفظهما
مختلفان ثم رجان وصف المعرف من هذا الجنس بالنكرة
قال ولقد امر على اللئيم يسبني انتهى ويوخذ من كلام الرضي
ان المعرف بلام الجنس الذي في حكم النكرة المعرف بلام
الجنس الذي اشير به الى الماهية في ضمن فرد منهم وذكر
الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف بلام الجنس مطلقا
في حكم النكرة وفي قوله هنا يقرب من النكرة وفيما قبل قد
قرب من المعرفة اشارة الى ان مناسبة القسم الرابع للنكرة
اشد من مناسبة الثالث للمعرفة والى ان الوصفية اولى
من الحالية لا بسبب ان العامل في الحال ليس ظاهرا بل ما تضمنه
الكاف من التشبيه كما ان الحالية ثم اولى من الوصفية فان
قلت الاولوية تنافي الاحتمال فالجواب ان المراد من الاحتمال
الجواز بحيث لا يصل احد الوجهين الى حد الوجوب والقطع
فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال الا ترى الى قولهم الخبر

يحتمل

يحتمل الصدق والكذب مع ان احتمال الصدق راجح كذا
قال الاصل وتقدم في مثال الواقعة حالا ان الراجح عندهم
المتعين وانه يضمحل الطرف الضعيف اذا قوبل بالقوي
وهو مناف لما هنا لانه يقتضي الغاء الاول ويؤيد منافي الاحتمال
ويمكن حمل ما سبق على ما اذا كانت سبب احد الاحتمالين
ظاهرا جدا وسبب الاخر خفيا جدا فحينئذ يضمحل ذلك الخفي
عند ذلك الظاهر كالاية المذكورة فهي لا يمكن تستلزم ان
سبب كون الجملة حالا كونها بعد معرفة ولم يعارض هذا المقتضي
معارض ظاهرا واحتمال رفع تستكثر بحذف ان وقد بطل عملها
في غاية البعد لم يحتمل سواه فكيف صح فيها مقتضى خلافه
وحمل ما هنا على ما اذا قام لكل احتمال مقتضي ولم يترجح احدهما
بمرجح فحينئذ يجوز الحمل بكل منهما وان كان ما يرجح او يبطل
فلا منافاة بين ما يؤيده والاحتمال هنا قال والمراد بالجنس
اسم الجنس المعرف بلام الجنس وانما عدل الى ما قاله لقصد
التفنن والايجاز **قوله** فتحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل
اسفارا من فيه ببا بنه وقوله بمعنى مقولة في يحمل اسفارا انه
بدل او عطف بيان ولو قال فتحتمل جملة يحمل اسفارا وجهين
لكان اخصر واظهر والاسفار جمع سفر وهي كتابا ما لا من كتب
العلم يريد ان المعرف بلام الجنس يوحد فيه اعتباران التعريف من
حيث النظر الى الجنس نفسه واعتبار التنكير من حيث انه
يلاحظ كونه في ضمن فرد من افراده فيعطى لكل واحد من
الاعتبارين ما يليق به من الاحكام **قوله** كالنكرة في المعنى
من حيث الشيوع اي من حيث تحققه في ضمن فرد من افراده

كالنكرة من قال قلت كيف يكون كالنكرة في المعنى وان معناه جنس قد اشير اليه باللام فيكون معرفة لفظا ومعنى معا قلت سلمنا انه ان نظر الى الجنس معنا لكن لا نسلم اذا نظر اليه حال كونه في ضمن فرد من افراده بل هو معرفة لفظا لا معنا كما اشار اليه من قبل او نقول لما كان اسم الجنس ههنا وسيلة الى تاديته المعنى بما كان الجنس ساقط الاعتبار كان تعريف الجنس كلا تعريف فيكون كالنكرة في المعنى من حيث قطع الاشارة الى معناه

الباب الثاني

قوله في احكام الجار والمجرور وكذا الظرف تبعا وكان الاولى اسقاط ذكر لعل المعنى على انبساطا اي الباب الثاني المعقود لذكر احكام الجار والمجرور وفي للتعليل وقد يقال ان اضافة ذكر الى احكام من اضافة الصفة الى الموصوف وعلى هذا في مستعارة لمعنى اللام اي الباب الثاني دال على احكام الجار والمجرور المذكورة قوله اي الباب وقد ابي بضمير الشان اشعارا بان هذه الجملة التي تاتي بعده تتضمن معنى غريبا الا ترى ان العالم المعروف هو الذباب طاير قوله لا بد من تعلق الجار قال الكافيجي اي اولا كما لا بد من تعلق المجرور ثانيا فالتعلق الاول تعلق الافضا كما ان التعلق الثاني كتعلق المعلول بالعلة فلذا افرد ذكر الجار عن المجرور ههنا ويجوز ان يكون التقدير احكام والمجرور كما المناسب لقوله في الجار والمجرور لكنه لا يلايم ضمير الشان اثنين وبنى على هذا الاحتمال الشارح وقال في الصحاح ما هو ظهر لا بد من كذا اي لا فراق منه قوله بفعل دخل فيه الناقص قال في المغني هل يتعلقان اي الظرف والجار والمجرور

بالفعل

بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك
وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان
ثم الشلوبين والصحيح انها دالة عليه الا ليس والمنع
التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان
اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد
المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي
ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه
ويجوز ايضا ان يكون متعلقه بمحذوف هو حال من عجبا
على حد قوله لمية موحشا طلل وما ذكره من استثناء ليس
تبع فيه بن مالك في التسهيل والذي ذكره الرضي ان
ليس ايضا دالة على الحدث الذي هو الانتفاء وهل يتعلقان
بالفعل الجامد زعم الفارسي في قوله
ونعم مزكاء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان
ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطايع
ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم بن مالك انها
موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على
حد وشعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها
معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سر واعلان وانه
وان المخصوص محذوف اي بشر في البيت بن مروان وعندي
ان تقدير المخصوص هو لتقدير ذكر بشر في البيت قبله
وهو وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكان الى بشر بن مروان
فيبقى التقدير حينئذ من هو هو وقال الكافيجي النحاة
يعلقون حروف الجر بالفاظ الافعال وان كان في التحقيق ما

بمعانيها لكون غرضها اصلاح المحذور اللفظية اصالة و اشارة
الى ما ذكر بقوله او بما فيه معنى الفعل ثم قال بعد ذكره ثلاثا
في تعلقه بالافعال الناقصة ثم التحقيق ان تعلق حروف الجر
بالافعال مطلقا انما يكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك
ان دلالة الافعال الناقصة عليه متحققة وان لم تكن مقصودة
فالتعلق انما هو بحسب الدلالة لا الارادة فالحق ان الافعال
الناقصة يتعلق بها حروف الجر نعم ان كان حروف الجر
من اجزاء الكلام قبل دخولها الافعال الناقصة عليه
لا يتعلق بها لئلا يلزم اختلال اللفظ وفساد المعنى واذا
اعتبرت بعد دخولها عليه فلا مانع من التعلق بها بل الواجب
ان يتعلق بها فلعل عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشا
الاختلاف ههنا **قوله** او بما في معناه اي بلفظ استعمل في
معناه او دل على معناه التضمني الذي هو الحدث ولعل الاوضح
او بما يفهم معناه قال في المغني الجار والمجرور والظرف لا بد من
تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او بما
يشير الى معناه فان لم يكن شي من هذه الاربعة موجودا قدر
مثال الاول والثاني ما ذكرهنا ومثال الثالث قوله تعالى
وهو الذي في السما اله اي وهو الذي هو اله في السما ففي متعلق
باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقول اله واحد
ولا يوصف به لا تقول شي اله وانما صح التعلق به لتاوله
بمعبود واله خبر لهو محذوفا ومثال التعلق بما فيه رائحة
الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية
اذا جد النقر فتعلق بعض واذا بالاسمين العلمين لتاولهما

بلم

باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك لشجاع او جواد
ويقول فلان حاتم في قومه فيتعلق الظرف بما في حاتم من معنى
الجود ومثال التعلق بالمقدر قوله تعالى والى ثمود اخاهم
صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر ارسال ولكن
ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك انتهى ثم قال وهل
يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز
ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي
علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل
قالا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة
لا كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم
في قول كعب رضي الله عنه

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا ۞ الا اغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفي اي انتفا كونها في هذا الوقت الا
كاغن وقال ابن الحاجب في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما
لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع
مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت
ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب
فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب
تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام
متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفا الضرب كان لاجل التاديب

انه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب وقد مثله في التعلق بحرف
النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو
علقتهما بالفعل فسد المعنى المراد فمن ذلك قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي
يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا
المراد نفي جنون خاص لنفي ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور
النحويين لا يتوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على
قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك
بنعمة ربك فقد ذكرت في شرحي تفصيله كما ان الجار يتعلق
الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الامثل
وما يستفاد لا ظاهر على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا
يكون الظرف متقدما في التقدير على لفظ العامل المعنوي
التشبيه قوله من مصدر او صفة او نحوهما قال الرضي في
شرح الشافية واعلم ان علامة النسبة ياء مشددة في آخر
الاسم المنسوب اليه ليصير بها الاسم المركب منها ومن المنسوب
اليه شيئا واحدا منسوبا الى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة
موصوفة بصفة معينة وهي نسبته الى المجرد عنها فيكون كسائر
الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
فان كل منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة
محتاج الى موصوف يخصص تلك الذات اما ظاهرا او مقدرا
نحو مررت برجل تميمي وبرجل مصري حماره فترفع في الاول
ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات المذكورة
ولا يعمل في المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اي منتسب او منسوب

ولعدم

ولعدم مشابهته للفعل لفظا لا يعمل الا في مخصص تلك الذات المبهمة اما ظاهرا كما في مررت برجل مصري حماره او مضمرا كما في مررت برجل عجمي ولا يعمل في غيره الا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل نحو انا قرشي ابدا او في الحال المشبهة له كما يجيء في بابه
قال عمران بن حطان ❁ يوما يمان اذا لاقيت ذا يمن ❁ فان لقيت معديا فعدناني ❁ لعاشر الصفات المذكورة فلعدم مشابهتها للفعل لفظا ايضا بعدم تعدى في العمل الى غير مخصص تلك الذات المدلولة عليها من الحال والظرف وغيرهما فان قيل فاسم الزمان والمكان ايضا نحو المضرب والمقتل واسم الالة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة اذ معنى المضرب مكان او زمان يضرب فيه ومعنى المضرب الذي يضرب بها فلم لا يرفعان ما يخصص تلك الذات من او ضمير فيقال صمت يوما معطشا نصفه ومررت فرسخا مقعشا اي مقعشا هو ومررت فرسخا معشبا نصفه فالجواب ان افتضا الصفة والمنسوب لمنسوع يخصص الذات المبهمة التي يدلان عليها وضعي بخلاف الالة واسمي الزمان والمكان فانها وضعت على ان تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمنسوع ولا غيره فلما لم يكن لها مخصص يجري عليه ولم ترفعه ولم تنصب ايضا شيئا لان النصب في الفعل هو الاصل في العمل بعد الرفع فكيف في مرفوعه ممن بحرا او لوا قوله
❁ كان بحرا الراسيات ذيولها ❁ عليه فضيم نمقته الصوانع ❁
نقوطهم كان اثر بحري وموضع بحر على حذف المضاف وعلى ان بحر مصدر بمعنى جري واما المصغر فموضوع لذات مخصوصة

موصوفة بصفة مخصوصة فليس هناك تخصيص غير لفظ هو
المصغر حتى يرتفع هذا التوهم قوله والجار والمجرور في محل نصب
مجرور قال الرضي والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل
لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف
في اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول
توهموا انه في اللفظ وقالوا هما في محل النصب قوله فعليهم الاول
متعلق بفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح
ايضا فالمراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق
بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو المنتسب والمنتسب
بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي قوله
وهو النعمت قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب
تقربا وانحرف من ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تأدبا وهو
كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب قوله في قول ابي
بكر بن دريد هو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر محمد
ابن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس التسعين من
عمره فالج سقي له الترياق فبرأ ثم عاوده بعد احوال لغذاء ضار
تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى
قدمه وكان مع هذه الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي
سنة احدى وعشرين وثلثمائة قال رأيت في النوم رجلا
طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي واخذ بعضادتي الباب
وقال انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس
لاحد شيئا فقال انا اشعر منه فقلت ومن انت قال ابو ناجية

من

من اهل الشام وانشد لي

وهو اقبل المزج صفرا بعدما ٭ اتت بين ثوبي نرجس وشقائق ٭
حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا ٭ عليها مزاجا فاكتست لون عاشق ٭

فقلت ابيات فالدو لو قلت لانك قدمت الحمرة ايضا فقال وما
هذا الاستقصا بالبعض **قوله** واشتعل الى اخره قال
الكافيجي فان قلت البس اشتعل راس شيبا ابلغ من اشتعل
شيب راس في سواده مجازا وجز قلت عدل عنه لقصد تصوير
حاله على اوضح وجه ولكون المقام مقام البسط **قوله** ولاحظت
بالمبيض لانه اسم فاعل باللام بمعنى الذي فيكون معتمدا
على الموصول وتعلقه بالمبيض صحيح وان جعلت ال عوضا عن
المضاف اليه بان كان اصله مبيضه لصحة الاعتماد حينئذ
على الموصول ايضا وفي تعلقه به بحث لان البارح فرد
بالبياض فليس فيه معنى الفعل الا ان لا يقدر على تقدير بالبياض
بل يبقيه على ظاهره ومع ذلك فيه نظر من جهة المعنى فليتامل
قوله اوجعلت حالا منه اي جعلت الجار حالا ولا يخفى ان
الحال انما هي الجار والمجرور لا الجار وحده فعبر الشيخ بالجزء
عن الكل اختصارا لان مراده ما قلناه وهذا يرشد الى ان
قوله او لا لابد من تعلق الجار بفعل فيه حذف تقديره والمجرور
قوله فلا دليل فيه على اجتماعهما اي لا يكون ذلك من اجتماع
تعلق الجار بفعل وبما فيه معنا بل يكون الجار في الموضع
متعلقا باسم قال في المغني ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح
تعلق الاول بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق
في الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده ان الاصل

عدوا الحرف قوله في البيت قبله وهو قوله

اما ترى راسي حاكى لونه ، طرة صبح تحت اذيال الدجى

قوله ويستثنى من حروف الجر اربعة الى اخره اى يستثنى
من قولنا انه لا بد لكل حرف جر من تعلقه بفعل او بما فيه معناه
فان قلت الاستثناء ينافي القاعدة قلت اذا كانت قطعية
اما اذا كانت استقرائية ظنية فلا ينافيها لان الاستقرائية
غير تام فان قال كان الاولى ان يقدم الاستثناء على التمثيل
ومتعلقاته فان تاخيره مختلف فيه وعدم تاخيره متفق عليه
وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق عليه اولى قلت سلمناه
لكن لا نسلم ان ههنا تاخير الاستثناء غاية ما في الباب ان
فيه تاخير الاستثناء عن اخبار اجماع النحاة المتعلقة بما
خرج عن القاعدة كما ان اخبار الاجماع متعلق باثبات القاعدة
وتوضيحها فعلم من هذا ان الواو في قوله ويستثنى للعطف
على قوله وقد اجتمعا من حيث سياقه مجرى الكلام ويحتمل
ان تكون للاعتراض بان احكام الحروف المستثناه مغايرة
لاحكام الحروف الغير المستثناة فلذلك فرع عليه قوله فلا
تتعلق الى اخره وزاد في المغني على هذه الاربعة اثنين احدهما
رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول
في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته
ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر
من بين حروف الجر لا قبل الجار وانما دخلت في المثالين
لافادة التكثير او التقليل لا التعدية عامل هذا قول
الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا

لعبارة

الفا

الفاعدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولا معموله في المثال الاول وان قالوا الفاعدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يتلفظ به في وقت ثانيهما حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا اخفضن فانهن ينحين الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفضن من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا انتهى ورد الوجه الاول بانا نمنع ان يكون معنى التعدية ما ذكره وانما معناها مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه وقد افصح المصنف هذا المعنى حيث قال في الكلام على حرف المعنى على الاستعداد رايته ما نصه وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج انتهى ورد الوجه الثاني بانه ساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله والله تعالى اعلم قوله احدها الحرف الزائد اي فانه لا يتعلق بشيء قال في المغني وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد

سببفايه

انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم تدخل للربط وقول

الحوفي ان الباء في البيت انها حلت محل الحالين متعلقة وهم يقع

يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى

نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد فان كنتم للرؤيا

تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل

في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا

معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين

قوله كالباء في كفى بالله قال في المغني قال الزجاج دخلت لتضمن

كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ

فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ووجه

قولهم لكن هذه يشترك لهما فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب

بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك

فصيغة ما لنا الا للمخوف صيغ الامر وان كان بمعناه الخبر وقال ابن السراج

الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على تعلق الجار بضمير

المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجاز امروري بزيد حسن

وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع

البصريون اعماله مطلقا قال او من مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن

الباء قول سحيم ،، كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ،، ووجه ذلك

على ما اخترناه انه لم يستعمل هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في

فاعل التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية

لواحد كقوله ،، قليل منك يكفيني ولكن ،، قليلك لا يقال له قليل ،،

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال

فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى هذه

التعدية الى الواحد وهم ابن مالك فتنبه فاما السهو عن شرط الزيادة او حملهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي او السعة من الفاعل على غيره وربما لما انتهى ما اردناه منه باختصار **قوله** ما احسن بزيد عند الجمهور فالباء في المعنى او الاصل عندهم احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غير صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ ولزمته واما عند غيرهم القايل بانه لفظا امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد **قوله** وفي المبتدا نحو بحسبك درهم فان حسبك مبتدا خبره درهم قال السيوطي وما قالوه في بحسبك درهم غير مرضي ايضا فان شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى فانه محط الفايدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قال شيخنا هو الصواب انتهى ورده شيخنا فقال ان اراد ان اللفظ لقصد ما ذكر دايما فليس بصحيح للقطع بانه قد ينعكس الحال بان يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ كفايته مع جهله بقدرها معنى الكافي ويسال عن القدر فيقال بحسبك درهم اذ ليس القصد هنا الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه قد يكون القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي ففيه انه مع كونه لا يلايم كلامه ولا يشله يرد علينا مثله فيتحد الوجه لتعذر تغيير المذكور مع هذا واما بحسبك زيد فالباء فيه زايدة وحسب مبتدا كما يدل عليه كلام ابن الناظم قال المرادي

وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه
خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون
مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى فلا
يرد ما قاله قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله فحسبك
مبتدا مضاف والله فاعله وهو اعرف المعارف ويدل على كون
حسبك مبتدا وقوعه اسما لان في قوله تعالى فان حسبك الله
بعد وان يريدوا ان يخدعوك واشتهر ان هو المبتدا له
في الاصل قال شيخنا لعل وجه ما ذكر عن شرح الكافية
انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الا في نحو كم مالك
ونحو خير منك زيد عند سيبويه كما استثنى ذلك في التسهيل
لكن قد يشكل الاقتصار عليهما بنحو ما مثل به ابن الناظم من
المجرور بحرف زائد من وما من اله الا الله فان فيه الاخبار
بالمعرفة عن النكرة فان اطرد ذلك ذلك في النفي جاز ان
ان يقال ما رجل الا زيد فليراجع وليحرر ومن كلام العرب
ناهيك بزيد واعرب بعض النحاة ناهيك خبرا وزيد
مبتدا ان زيدت فيه البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك
عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه وهو الحق
ان يكون ناهيك مبتدا وزيد خبره والبا زائدة ويحتمل
ان البا متعلقة بمحذوف وهو مع مدخولها خبر ناهيك
بمعنى كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك بزيد ناهيك في
وناهيك به قال الجوهري وغيره يقال ناهيك من رجل
ونهيك منه وطاك منه وتاويله انه بجده وغنائه ينهاك
عن تطلب غيره انتهى قوله هل من خالق غير الله فان قلت هل

يجوز

يجوز ان يكون خالق مبتدا وغير الله فاعلا به اغنى عن الخبر
قلت لا لان الوصف الرافع لمكتفى به لشدة شبهه بالفعل لا
يصغر فلا يقال اضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال
اضارب عاقل الزيدان على ان تكون الزيدان فاعلا بالوصف
ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال اقائمان الزيدان ولا اقائمون
الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون فاعلا الا على
لغة اكلوني البراغيث وسياتي الكلام عليها في باب الفاعل قال
المصنف ولا يدخل عليه حرف جر وبهذا ارد اعراب الزمخشري
هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب اعني ان يكون
خالق مبتدا وغير الله فاعلا به والصواب انه من باب المبتدا
وخبره كما اسلفناه وذكر الكواشي ان خالق مبتدا محذوف
الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتيج الى
حذف الخبر ليكون استعمال هل على القياس فانها لا تدخل على
مبتدا خبره فعل الا على شذوذ نحو هل زيد خرج ولذا
قال صاحب الكشاف ان الفعل ههنا مضمر يفسره يرزقكم واما
لما ان قلت قد جوزنا ايضا ان يكون يرزقكم صفة لخالق فكيف
يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية واما الخبر حينئذ قلت
اما اعتبار الموصوف والتوصيف ههنا لمجرد تصوير للنفي لا للاثبات
فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه
على اضعف وجه واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر انفا وفي
غير الله بالحركات الثلاث فالجر والرفع على الوصف لفظا او
محلا والنصب على الاستثنا وزيادة من في النفي والاستفهام
قياسية وذكر الجلال المحلي ان خالق مبتدا وخبر المبتدا ...

اوضح م

برز فلم فان قلت ليشكل عليه ما تقدم قلت لا اسلم لجواز
ان تكون بمحل ذلك اذا كانت هل مستعملة في الاستفهام قوله
والثاني لعل في لغة من يجرها قال في المغني لانها بمنزلة
الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا
بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية قال لعل ابي المغوار
منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة
معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمني انتهى وجرها
منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل
الاعراب المختص به كحروف الجر وعلم من قوله في لغة من
يجرها ان اسناد الجر الى المتكلم حقيقة والى الحرف مجاز
كاسناد القطع الى السكين قوله وهم في لامها الاولى الى
اخره مقتضى قولهم اي لعقيل ان غيرهم وهو الناصب
لها لا يوافقهم في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام
الاخيرة وقد زاد عليهم نجلي الرضى قبل ان يحكي مقالة عقيل المذكورة
هنا من اثبات اللام الى اخره عشر لغات اشهرها لعل وعل
وحالعن لعن بغين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون له
وحار عن ورعن بجعل الرا مقام اللام وحا لان وان ولعا
بالمد لعا الله فضله علكم يبني ان امتكم شريم وقد يلحق لعل
تا التانيث كما في ربت وثمت ثم قال اللام الاولى في لعل
زايدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل
عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة و
البصريين نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز
زيادة التا وان يبني لها لم تنصرف عند البصريين للتركيب

والعلمية

والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمية والعلمية لانها
ليست من اوزان كلامهم انتهى **قوله** قال شاعرهم اي في رثا
اخيه **قوله** وداع دعى الى اخره والشايع في تعدي استجاب
الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجابه بمعنى
اجابه ومنه البيت للاول واما في التعدية الى الدعا فتابع
بدون اللام مثل استجاب الله دعاه وهذا قيل في البيت
انه حذف مضاف اي لم يستجب دعاه **قوله** والثالث لولا
الى اخره قال في المغني في اقسام لولا واذا وليّ لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع
قليل لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف
بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا
والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير
جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ
قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما
وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة في ما
الاستقلال فاذا عطف عليهم اسم ظاهر نحو لولاك وزيد
تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر وفرح بالامتناعية
التحضيضية فانها لا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا له
قوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى **قوله** والجرم الجسد
واتى بلفظ الجمع حيث قال باجرامه كما قالوا بعير ذو اعثا نين
والنيق الجبل الشامخ وقلته والمنهوي الساقط **قوله**
لولاك في ذا العام لم احج قبله اومت بكفها من الهودج

ولعدة انت الى مكة اخرجتني ولو تركت الحج لم اخرج
قوله مذهب سيبويه الى ان لولا في ذلك اى من القول
والاعمال جارة للضمير بعدها فان الضمير بعدها ضمير
مجرور متصل اذ لو كان منصوبا لجاز ان يلحق نون الوقاية
مع اليا كما فى الضماير المتصلة بالحروف نحو ليتني وانني وفيني
وعني ولو كان مرفوعا لكان من صيغ ضماير الرفع فتعين
ان يكون مجرورا متصلا كذا قاله ابو البقا قيل وقوله وفيني وعني
ليس الضمير فيهما منصوبا بل متصل مجرور كما نحن فيه الا ان
لما لمحل المجرور بالنظر للمتعلق النصب على المفعولية قال فى
الاقليد حمل سيبويه الكاف بعد لولا على الجر فان لولا
لها فى هذه اللغة الضعيفة حرف جر اذ ليس في كلامهم
فى باب الضماير ان يكون الكاف مرفوعا ولكن يكون منصوبا
ومجرورا كضربك وغلامك غير ان الجر اولى لان لولا حرف
والحروف الجارة اكثر من الناصبة فالحمل على ما هو الاكثر
اولى والوجه الثاني ان لولا للشرط كان فيها معنى اختها في
معنى الشرط فاقتضت ان تواخيها في العمل وهو الجزم تحقيقا
لما بينهما من المواخاة غير انهم جعلوا عملها الجر لان الجزم لا يتصور
في غير الفعل ولولا مختصة بالدخول على الاسم فلما امتنع فيما دخلت
عليه صير الى نظيره وهو الجر فان قلت فلم اختص عملها الجر بالضمير
دون الصريح قلت لان المشهور ان لا تعمل هي لا في الصريح ولا في
الضمير لكن لما احتيج الى اعمالها تحقيقا لما ذكرنا من المواخاة
بينهما وبين ان الشرطية اعملوها في الضمير ليكون ذلك شاهدا
عدلا على ضعفها في العمل لان الضمير اضعف من الصريح فضعف

المعمول

المعمول يدل على ضعف العامل انتهى قوله ولا تعليق بشيء لا اضافا
جات للدلالة على امتناع جوازها لوجود الاول لا للتعدية والا فضا
قوله والاكثر اي اكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بلولا قوله
بانفصال الضمير اي وكونه بصيغة ضمير الرفع قوله كاف التشبيه
واما الكاف بمعنى المثل فهو اسم لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره اتفا قا
والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول يدل على اضافة مخصوصة
كساير حروف الجر والثاني يدل على ذات ملاحظ فيه معنى فيكون
اسما مثل الكتاب والامام قوله لا لها منها بمنزلة الجزء من الكل
وذلك لانها تقدم بمجرد تعلق وهذا التعلق لم يحكم على الجملة بانها
صفة او حال وعلى ان المتعلق محذوف وجوبا قوله حكم الجمل
الخبرية قال الكافيجي فان قلت ان كان متعلق الجار والمجرور فعلا
فلا يكون جملة فقد اندرج حكمهما في حكم الجمل الخبرية فلا فايدة
في وضع هذه المسألة على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا
كساير المفردات فليس في افرادهما عنه وفي تشبيه احكامهما باحكام
الجملة زيادة فايدة قلت المراد من متعلقهما مطلق المتعلق سوا
كان فعلا او غيره ليناسب وضع هذه المسألة وضع المسألة
السابقة والظرف والجار والمجرور لهما شبه بالجملة ومحلا في
المفردات انتهى وينبغي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر
لهما مع قطع النظر عن متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة
قطعا ولا يفهمان من ذكر المفردات قوله فهو صفة الى اخره
لم اراد تفصيل احكامهما بعد التشبيه واعلام ~~احكامهما~~
احكامهما اجمالا ليكون اوقع في النفوس فان الحصول بعد
الطلب اعز من الحاصل بلا تعب ففصل على طريق نشر غير مرتب فهو

حكم الجمل الخبرية

الطلب بعد المجهول اني حاصل بلا ... تعب

صفة الى اخره قوله صفة انما هو بحسب الظاهر فان الصفة
في الحقيقة متعلقهما او هما معه فان قلت كان الاليق ان تقدم
هذه المسالة على السابقة ليترتب زيادة على اصله بلا تخلل
شيء بينهما اجيب بانه ترك هذا لئلا يقع بين الجار والمجرور
وبين احكامهما زيادة فاصلة لان الرابعة لتتمة الثالثة قوله
لانه بعد نكرة محضة وهو ظاهر فان قلت اذا كان الجار والمجرور
صفة لظاهر يكون العامل فيه ذ اين لان العامل في الصفة والموصوف
واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع نعتا ولا
حالا ولا خبرا قلت اطلاق الصفة على نفس الظرف مسامحة من
قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الصفة في الحقيقة متعلقه
معه واذا وقع الجار قبل النكرة لم يكن صفة لان الصفة لا
تتقدم على الموصوف قوله فخرج على قومه في زينته قال الحسن
في الحمرة والصفرة وقيل خرج على بغلة شهباء عليه ارجوان
وعليها سرج من ذهب ومعه الاف على زيه وقيل عليهم وعلى
خيولهم الديباج الاحمر وعن يمينه ثلاثمائة غلام وعن يساره
ثلاثمائة جارية بيض عليهن الحلي والحلل وقيل في سبعين الفا
عليهم المعصفرات وهو اول من روي فيه المعصفر قوله في زينته
في موضع الحال فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير
في خرج يكون العامل فيه خرج مع تصريحهم بان اللغو لا يقع
حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اجيب بان اطلاق الحال على
نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء
لان الحال في الحقيقة متعلقه معه قوله اي متزينا الى اخره
عبارة المحلي هذا اي متزينا هو العامل المحذوف لا انه مستقل

مسبوك من الجار والمجرور ويؤيده ما قاله المنتجب في اعراب
ان في زبيد في موضع الحال من المنوي في فرح اي مترتبا
بزبيبة قوله تجتني الزهر قال في الصحاح زهرة النبت بتسكين
الهاء وضمها نوره قوله ثمر يانع قال في الصحاح الثمرة واحدة الثمر
والثمرات وينع الثمر يينع ينعا وينعا وينوعا اي نضج انتهى وقال
الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل ما يتطعم من احمال الشجر واليانع
هو المدرك البالغ قوله جمع كم بكسر الكاف وفي الصحاح جمع كم بالكسر
او كمامة وهو وعاء الطلع انتهى وقال ابن الاثير هو غلاف الثمرة
والحب قبل ان يظهر قوله والاغصان جمع غصن في النهاية
لابن الاثير الغصن يجمع على اغصان وهي اطراف الشجر ما دامت
فيها نابتة ويجمع على غصون قوله في بيان متعلق الجار والمجرور
الانسب بما يأتي ان يقول في بيان ان الجار والمجرور لا بد
له من متعلق وانه كائن او استقر قوله في هذه المواضع اي
الاتية اي المشار اليها بقوله صفة او صلة الى اخره قوله متى
وقع الجار والمجرور صفة الى اخره وكذا لو لم يقع شيئا من هذه
المواضع المذكورة كما هو ظاهر نحو في الدار زيد فلو قصد
الاحتراز عن ذلك فراجعه وحرره قوله تعلق بمحذوف
وجوبا قال في المغني وربما يظهر ضرورة كقوله لك العز
ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن
واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده مما وقع فيه حالا فزعم
ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد
ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره ان هذا الاستقرار
معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص

قوله

قال الدماميني ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل
بمحذوف وهو خبر كائن الذي اسم الفاعل سلمناه انه متعلق
بكائن لكن المراد به كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل وهو اسم
فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلنا وحينئذ فلا شاهد
في البيت يعني انه قد يمنع دلالة كائن هنا على الكون المطلق لا
المراد به مجرد الحصول والوجود لجواز ان يراد به الثبوت المقتضي
للرسوخ وعدم التزلزل وجعل قوم من ذلك قوله تعالى فلما
رآه مستقرا عنده لان الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب
ترك الاستقرار وزعم ابن النحاس ان عنده ليس معمولا لا
لمستقر او توجيهه ان المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق
بل السكون وعدم التحرك والظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق
فيقدر هنا مستقرا اخر لذا قال المصنف قال الدماميني اما
كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق اليه ابو البقا
وغيره واما ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فغير صحيح
بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعا ولا يحذف الا الدليل
والحذف حينئذ جائز لا واجب اللهم الا في مثل ونحوه
قوله تقديره كائن اي على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف
اسما قوله لان الاصل في الصفة والخبر والحال الافراد اي
فعند الاحتمال والتردد يكون الاولى تقدير ما هو الاصل
ورجحه المصنف في الاوضح قال بعضهم انه هو الحق اذ المفهوم
من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة
فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي فقد استقر لا مستقر
ومن ثم قال السعد التفتازاني لا نضايق ان المفهوم من نحو

زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى
وللتصريح به في حقه قوله لك العز ان مولاك عز وان يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كاين وذلك ان تمنع دلالة هذا
على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ووجهه ابن
مالك قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل اولى لوجهين
احدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير اخر لانه واف
بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوعة وتقدير الفعل
يحوج اليه تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل
الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به
لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني ان كل موضع كان فيه الظرف
خبرا وقدر تعلقه امكن تعلقه لكن تعلقه باسم الفاعل وبعد
لما واذا المفاجاة يتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندك
فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان اما واذا المفاجاة
لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل
وبعد اما في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض
المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب
على سنن واحد ثم قال وهو الذي دللت على اولويته هو
مذهب الاخفش هذا كلامه ويوخذ منه ان الخلاف في
الترجيح لا في الجواز ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل
جواز الفصل بين اما والفا بغير المفرد او جملة الشرط لانه
لازم الحذف فيكون ظهور الفعل لا تقديره لانهم لا يغتفرون
في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات ولو سلم ان
المحذور اعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما

يلزم ان لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد المبتدا بان
يقال اما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا
المذكورة ولك ان تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه
لان ما ذكره في الاول معارض بان اصل العمل للفعل
واما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد اما واذا
انما هو لحصول الحمل كما ان وجوب كونه المتعلق اسم فاعل
فعلا في نحو جاني الذي في الدار وكل رجل في الدار فله
درهم كذلك لوجوب كون الصلاة لصلة وصفة النكرة
الواقعة مبتدا في خبرها الفا جملة قوله او استقر اي على
المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا وتعبيره بكاين م
او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناهما
نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول فحصل وثبت ووجد
في الثاني قال في المغني ان اريد المامني قدر كان او استقر
او وصفهما فان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في
اليوم والجزاء في غد قدر صار عمما هذا هو الصواب
وقد اغفلوه مع توهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير
اذا كان قائما ان اريد المضي واذا كان ان اريد به
المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه
صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال انتهى م
واعترض بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال
الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تحكم ورد ما
بانه لا تحكم لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للازمنة
كلها نحو دون غيره قال التفتازاني في حواشي الكشاف عند قوله

تعالى

على من كان منكم مريضًا او على سفر وَمما يجب التنبيه له ان اذا
قدر في الظرف المستقر كان او كائن فهو من الناقصة بمعنى حصل
وثبت والظرف بالنسبة اليه لغوا لا الناقصة والا لكان
الظرف في موضع الخبر فتقدير كان احري وتلسلسل التقدير
انتهى **قوله** لان الاصل في العمل للافعال والمتعلق المحذوف
عامل في محل الجار والمجرور وهذا مبني على القول بان عامل
الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرًا هو المتعلق المحذوف
وهو الاصح وقيل المبتدا وعليه ابن خروف ونسبه ابن ابي
العافية الى سيبويه وانه عمل في النصب لا الرفع لانه ليس
الاول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور من عمله الرفع وبانه
يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل
بالمخالفة وعليه الكوفيون فاذا قلت زيد اخوك فالاخ هو
زيد او زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته اعملت النصب
ورد بان المخالفة معنى لا يصح يختص بالاسما دون الافعال فلا
يصح ان تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه ان يكون
مختصًا فالمعنوي الاضعف اولى وفي الرضي وانتصاب
الظرف خبرًا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر
لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو ابو يوسف ابو حنيفة
اعمل المبتدا فيه ارتفاعه ولما كان مخالفه بحيث لا يطلق اسم
الخبر على المبتدا ~~في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو~~ فلا
يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف
بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر وفي

فيه

واجه

المغني وذهب الكوفيون وابو طاهر وحروف الى انه لا
تقدير ثم اختلفوا فقال ابو طاهر وحروف الناصب لفظ
المبتدا اوزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك
وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون
الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول
على هذين القولين **قوله** لان الاصل في العمل للافعال اي
فعند الاحتمال يكون الاولى تقديرها ما هو الاصل ثم قال في
المغني به الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
تاين العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح
تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد
لان المحذوف هو الخبر فاصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني
نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعا ويلزم من
قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان الخبر
اذا كان اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى وقول
المصنف تقديره كاين او استقر هذه الجملة محلها الجر صفة
لقوله بمحذوف اي محذوف مقدر بنحو كاين او استقر مما
يسمى كونا مطلقا واحترز بذلك عن الكون الخاص نحو قايم
وجالس قال في المغني فانه لا يجوز تقديره الا لدليل خاص
فيكون ويكون الحذف حينئذ جايزا لا واجبا ولا ينتقل
به الضمير المحذوف الى الظرف والجار والمجرور وتوهم
جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبطله ان النحويون
على جواز حذف الخبر وجود الدليل وعدم وجود الدليل
معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه

انما

اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل و اشتراطه
البعض بين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه
ومما يخرج على ذلك قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى به و قوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن كذا قدره جماعة من السلف وعليه عول
الزمخشري ورده ابو حيان بوهامنه ان الخاص لا يحذف
وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال
عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة
ومفهوم قول المصنف فى وقع الجار والمجرور صفة الى اخره
انه اذا لم يقع احد الامور الاربعة لا يتعلق بما ذكره وهو
صحيح ويصدق بامرين احدهما ان يتعلق بمذكور نحو قوله
زيد فى الدار ففى الدار متعلق بقرا فى لبس هو احد الامور
الاربعة المذكورة الامر الثانى ان يتعلق بمحذوف لا يقدر
بنحو كاين او استقر وهو ثلاثة امور ذكرها فى المغنى احدها
ان يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل او شبهه كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست ثانيها ان يكون
المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو بزيد مررت به
عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم و للظالمين اعد
لهم ويقدر فى الاول مررت موافقة للمفسر لانه فعل كان
كان اسما قدر اسما نحو فى يوم الجمعة انت معتكف فيه اى انت
معتكف فى يوم الجمعة ويقدر فى الثانى اما عذب على صيغة
الماضى موافقة لاعد او يعذب بصيغة المضارع موافقة
للمعطوف عليه وما الاولى منهما فيه نظر والاكثرون يوجبون
فى ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتدا او بنصب

او باضمار جاوزت او نحوه في الاول وغذت او تغذت في
الثاني كما تقدم نا لثها ان يكون المجرور مقسما بغير البا
نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم
لله لا يؤخر الاجل فيتعين تقدير الفعل وهو اقسم ولو
صرح بالفعل في نحو ذلك لوجب البا انتهى لعمري رد على
المفهوم ما اذا رفع الجار والمجرور الاسم الظاهر نحو افي الله
شك فانه يقدر المحذوف استقر جاسيا في وليس الجار والمجرور
والاسم الظاهر احد الامور الاربعة والحاصل ان الجار
والمجرور متعلق بمحذوف واجب الحذف في ثمان مسايل
كما ذكره في المغني قوله ولبعضها الاتفاق عليه في الصلة فيه
نظر لانه قد يقدر الفعل في الصلة لكون الاصل في العمل
للافعال بل ليكون جملة لان الصلة لا تكون الا جملة حاصله
ما ذكره انه قد يتعين تقدير الفعل وكذلك اذا كان الجار
والمجرور صلة فيحمل غير الصلة الذي نورد دنا في انه مقدر
بالفعل لقويا لاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك
على المتيقن اولى واجيب بما حاصله ان عباس غير الصلة عليها
قياس مع وجود الفارق سيما وذلك المتيقن انما قدر فيه
الفعل لمعنى يخصه ولا نسلم ان الحمل على المتيقن اولى كليا
قوله الا الواقع صلة فيتعين فيه تقدير استقر قال في المغني
قال ابن يعيش وانما لم يجب في الصلة ان يقال ان نحو جا الذي
في الدار يتقدر بمستقر على انه خبر لمبتدا محذوف على
حد قراة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك
واطراد هذا انتهى ولهذا يجب في الصفة في نحو رجل في

الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو رجل يأتيني فله
درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل
امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعال فنادر انتهى كلام
المغني قوله لان الصلة لا تكون الا جملة يوجد منه انه
يتعين تقدير استقر في الظرف الواقع صلة لال في الصورة
نحو من لم يزل شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
قوله مفرد حكما لانه لا ينتقض لان الاسناد اليه من حيث انه
اسم الفاعل الى فاعله لتضمنه معنى الفعل فانه الاسناد
الى الفاعل اعم من اسناد الكلام والجملة وهذا التعليل
سر قولهم ان اسم الفاعل لما اشبه الخالي عن الضمير في عدم
التفاوت في التكلم والخطاب والغيبة لم يكن مع فاعله
جملة كما صرحوا به فان قلت اذا وقع اسم الفاعل في سياق
النفي يكون مع فاعله جملة كما صرحوا به فليكن كذلك اذا ما
وقع في سياق الموصول قلت الفرق ان حرف النفي لما اختص
عنها في الافعال نزل اسم الفاعل منزلة الفعل في علية
بانه مع فاعله جملة بخلاف الموصول فانه لا اختصاص له
بالافعال كذا افاده الكافيجي قوله ومثال الخبر الحمد لله مما
ذكره من ان لله خبر عن الحمد هو المشهور وقول المحققين
وتوهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء
على عمل الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل مقدم والتقدير
لله الحمد وبعضهم ان المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية
كما في قوله اعجبني الحمد لله قوله في هذه المواضع الاربعة
اي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال قوله لاستقرار

الضمير منه بعد حذف عامله وذلك لان الضمير الذي
كان فيه انتقل عنه الى الظرف والجار والمجرور فان قلت
هل انتقال الضمير قبل الحذف او بعده او معه قلت قال
شيخنا يحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تفريغ العامل
من الضمير قبل الحذف او بعده او معه قلت قال شيخنا
يحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تفريغ العامل من الضمير
وهو ممتنع لانا نقول لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف
فارغ منه لانه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير
فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده
ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل لانه امر اعتباري غير تقديري
غير مستمر ويحتمل انه معه ولعله اولى لانه لا يلزم عليه شي
فليتامل وقال الفرا لا ضمير فيه الا اذا تاخر فان تقدم ما
فلا ولا يجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل
ذلك مع التاخير وظاهره الاتفاق على امتناع هذه الامور
قبل وذلك ان نقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل
بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجوب المتبوع فلا يتم التقريب
وقيل لا ضمير في الظرف والجار والمجرور مطلقا تقدم
او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف
ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه
والصحيح ما تقدم من ان الضمير الذي كان في المتعلق
انتقل منه الى الظرف تقدم او تاخر واستدل لذلك
بقول جميل بن عبد الله

فان يك جثماني بارض سواكم ۞ فان فوادي عندك الدهر اجمع

وجه

وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا
للنوادي ولا للدهور لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع
الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم
ان على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد
زال بدخول الناسخ واذا ابطلت هذه الاقسام تعين ان
يكون توكيدا للنوادي للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهور فانه جائز في الضرو
وما ذكره من التعليل تبع فيه بعضهم وقضيته لكن لا يسمى
بذلك اذا قدر المتعلق خاصا لانه حينئذ لا يستقر فيه
ضميره كما قال في المغني ولا ينتقل ضمير من المحذوف اي
الخاص الى الظرف والجار والمجرور الظاهر نحو زيد في
الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر مانع من استقرار
الضمير فيه الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير
بان يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر على انه
لا ياتي على قول من يقول بحذف الضمير مع المتعلق مطلقا
كما تقدم وقد جعل السيد في حواشي الكشاف الظرف
المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان ما
كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله فانه لما قال
الفاضل اليمني النحويون يقدرون في الظروف المستقرة ما
فعلا عاما اذ لم يوجد قرينة الخصوص وحيث وجدت
فلا بد من تقديرها لانه الترقا بذه انتهى قال السيد وتحقيقه
ان هذا القسم من الظروف انما يسمى مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة

كان المقدر فيها عاما وان فهم منه شي من خصوصيات
الافعال كان المقدر بحسب المعنى خاصا نحو زيد على الفرس
او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك
لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة لان معنى ذلك الفعل
الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه
الاعراب فقال فيما كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا
لعنايتهم النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى
ومنه يظهر ان التقييد بالاستقرار او الفعل العام ليس لامتناع
كونه خاصا بل بالنظر لوجوب الحذف ايضا فقد تقدم ذلك
قوله في هذه المواضع الاربعة الى اخره لو قال اي مواضع
الصفة والصلة والخبر والحال لكان اولى ومحل قوله في
هذه المواضع نصب على الحال من قوله الجار والمجرور فيتعلق
بمحذوف تقديره كاينا في هذه المواضع ومعلوم ان الكاين
فيها هو الجار والمجرور مع المرفوع بعده في مسئلتنا وبه صرح
بعد فقال والجملة صفة فلا يقال عبارته تقتضي ان الجار
والمجرور وحده هو الكاين فيها نعم عبارة المغني اوضح فانه
قال اذا وقع بعد الظرف او الجار والمجرور مرفوع فان
تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب
خبر او حال فالارجح كون المرفوع مبتدا مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا باحدهما انتهى **قوله** ان يرفع
الفاعل اي يرفع الاسم الواقع بعده على انه فاعل او ان
يعتقد انه رافع للفاعل او ان يحكم بذلك ومراده بالفاعل
الاسم الظاهر ولا فرفعه للفاعل مطلقا لا يتقيد بما ذكره

كما

كما هو ظاهر وينبغي ان الضمير المستتر كالاسم كالاسم
الظاهر قوله بالجار والمجرور ان قدر المتعلق فعلا فالجملة
فعلية وان قدر اسما فهل يقال انها اسمية وان الاسم المحذوف
مبتدا او المرفوع فاعل اغنى عن الخبر او لا يقال ذلك لانه
لما قام الجار والمجرور مقام المحذوف ورفع الفاعل صار
الحكم له وهو امكن الحرف فكونه مبتدا فلا يحكم على الجملة
بانها اسمية مركبة من مبتدا وخبر فيه نظر وحرر ثم رايت
انه في المغني زاد ثلاثة مواضع يتعلق الظرف فيها بمحذوفا
وجوبا لكنه مقدر في احدها بنحو استقر وهو اذا رفع الظاهر
نحو اعندك هذا **قوله** على ذلك اي على النفي او الاستفهام ه
ويحتمل رجوعه للموصوف والمخبر عنه وذي الحال والموصول
التي التزمها ما ذكر من الصفة والصلة والخبر والحال
واحترز به عن الضمير المستتر فيهما فانهما يرفعانه من
غير تقييد بهذه الصورة ثم المرفوع الواقع بعدهما يكون
اسما ظاهرا كما في الامثلة وهل يكون ضميرا منفصلا فيه
نظر وقول الشيخ يجوز ان يرفع الفاعل هو الراجح قال
في المغني ونقل ابن هشام عن الاكثرين وجوب كون المرفوع ه
كون المرفوع بعدهما فاعلا انتهى والشق الاخر من شقي
قوله يجوز هو ان يكون المرفوع بعدهما مبتدا كما سياتي **قوله**
لنيابته عن استقر قال في المغني وقربه من الفعل لاعتماده
وقيل العامل الفعل المحذوف والمختار الاول بدليلين
احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا
ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وكقوله

فان يك جثماني بارض سواكم ❊ فان فؤادي عندك الدهر اجمع

فان الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوفا مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم ان على محله من الرفع بالابتدا لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الثاني مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهو تناقض وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله قوله وهذا هو الراجح يحتمل ان يكون اشارة الى قوله فاعلا بالجار والمجرور اغيره والثاني هو القريب لانه لم يذكر الا مقابل قوله فاعلا وهو كونه مبتدا ولو كان مراده الاول لذكره ايضا مقابل قوله بالجار والمجرور وايضا فان المقصود ذكر كونه فاعلا او مبتدا وكون العامل في الفاعل هو الجار والمجرور انما وقع في عند الحذاق قال في المغني ❊ واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير انتهى ومما نقله عن ابن مالك هنا يؤيد ما تقدم من ان قوله هذا اشارة الى قوله فاعلا لان ابن مالك يختار ان العامل في الفاعل هو الفعل المحذوف كما تقدم قوله والثاني ان تقدره مبتدا مؤخرا قال الدماميني هذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قام انتهى قال الشمني واقول ان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقائم زيد ان يكون زيد مبتدا وان يكون فاعلا له اغنى عن خبره انتهى وسبب امتناعه في نحو قام زيد وجوازه في نحو اقائم الزيدون

رجحان الفاعل في المثال الاول عن فلان الظاهر الذي في
المرجوح من تقديم الخبر لكونه خلاف الاصل اوجب للذهن
عدم الالتفات الى المرجوح على ان في البعد ثم تقويتنا بتقوى
الحكم بخلاف المثال الثاني فلا رجحان لاحدهما مستويان فان
كون المسند مبتدا خلاف الاصل لكون المبتدا مؤخرا
فالمخاطب يجعل المقصود محتملا وان فات بذلك شبهة تقوي
الحكم في جواز التقديم فاين قوله يتصل بخلافه فيما مر قوله والجملة
صفة اي سواء اعربنا المرفوع فاعلا ام مبتدا والموصوف
بجمل ولم يمثل الشيخ بما وقع فيه الجار والمجرور مع المرفوع
بعده صلة او خبرا او حالا ومثل في المغني لذلك بقوله جا
الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه
جبة انتهى انما هو بحسب الظاهر فان الصفة في الحقيقة
متعلق الجار والمجرور او هما ومتعلقهما قوله افي الله شك
قال في الكشاف ادخلت همزة الانكار على الظرف لان الكلام
ليس في الشك انما هو في المشكوك فيه وانه لا يحتمل الشك
لظهور الادلة وشهادتها عليه فان قلت الاستفهام ههنا
للانكار والنفي فكيف يصح تمثيل الاعتماد على النفي ههنا
قلت يصح من حيث انه اعتماد على حرف الاستفهام من حيث
اللفظ والصورة وهو كاف في التمثيل ومناسب لبحث النحو
وفيه تنبيه على ان الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون
اعتبار معناه كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه له
كذا قال الكافيجي قوله وحكى ابن هشام الى اخره قال الدماميني
وجه ما قدمناه عنهم من ان لا باس بحذور والتعلق عندهم

بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدا **قوله** واجاز الكوفيون والاخفش رفعها الفاعل في غير هذه المواضع ايضا نحو في الدار زيد قال في المغني لان الاعتماد عندهم ليس بشرط واجازوا ايضا ان يكون مبتدا وكذا اجازوا الوجهين في نحو قايم زيد ان يكون قايم مبتدا وزيد فاعلا وان يكون قايما خبرا مقدما وزيد مبتدا موخرا والجمهور يوجبون في كل من ذلك ان يكون زيد مبتدا وما قبله خبرا انتهى وقال الرضي في شرح الحاجبية الكوفيون يوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على الفاعلية ولا يجوزون ان يكون مبتدا لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقديم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز اعمال الصفة بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة انتهى **قوله** ثابت للظرف تقدم انه اذا كان المتعلق كونا عاما لا يجوز ذكره الا في الضرورة فذكره هنا مشكل قلت قد يمنع دلالة ثابت هنا على الكون العام المراد به مجرد الحصول لجواز ان يراد به هنا الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل **قوله** عشا قال المنتخب انتصابه على الظرف وهو بالكسر والمد اخر النهار مثل العشي وهو من صلاة المغرب الى العتمة ايضا او وقت العشا **قوله** وانما نصبت على الظرفية لابهامها من حيث كونها منكورة مجهولة قال الزمخشري

ارضا

ارضا منكورة مجهوله بعيدة من العمران وهو معنى تنكيرها واخلا لها
من الوصف وابهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف
المبهمة انتهى وقال الكافيجي فان قلت ارضا ليس من المبهم
عما فركان حق الفعل ان لا يتعدى اليه الا بلفظه في قلت
لما دلت بتنكيرها على ارض مجهولة بعيدة من العمران حصل لها
ابهام فالحقت بالجهات الستة كما الحقوها عند ابهامها فنصبت
نصب الظروف المبهمة وقيل لما كثر استعمالها حذف حرف
الجر منها وجعلت من قبيل قولهم كما عسل الطريق الثعلب انتهى
ومثل الشيخ بمثالين لان الاول ظرف زمان والثاني ظرف
مكان وكذلك مثل في معنى الفعل وهذه المسئلة نظير المسألة
الاولى في باب الجار والمجرور قوله والكاين يجوز يدجالتي الامام الخطيب
قال الكافيجي في عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة الى
ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج
الفعل اليه انتهى قوله جعلته حالا اي او صفة قلت مثل وبرله
والركب اسفل منكم قال المنتجب في اعرابه الركب مبتدا وخبره
اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبرا للمبتدا
كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو نعت لظرف محذوف
تقديره والركب مكانا اسفل من مكانكم وقد اجيز رفع اسفل
وفي الكلام على هذا حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل
منكم ومن لم من صلة اسفل لان فيه معنى التنازل والركب
راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره ركيب
وانشد بنيته بعصبة ارعى من ماليا احتى ذئب او وجلا
او رجلا عاديا وحمل الجملة جر عطفا على الاسم المجرور بادة

يعني وإذ الركب أسفل منكم والله أعلم **قوله** ومن عنده لا يستكبرون
فإن قلت ما معنى من عنده والله تعالى منزه عن المكان قيل
المراد منه أن الملائكة مقربون منزلون لكرامتهم عليه منزلة
المقربين عند الملوك على طريق التمثيل والبيان قال الكواشي
من عندهم الملائكة نسبوا إليه تشريفا لا أنه تعالى في مكان
ومن مبتدأ خبره لا يستكبرون أي لا يتعظمون ويجوز أن
يعطف من على من في قوله وله من في السموات ويكون لا يستكبرون
مستأنفا واعلم أنه إذ في المغني ثلاثة مواضع يتعلق الظرف
فيها بمحذوف وجوبا لكنه مقدر في أحدها بنحو استقر وهو
ما إذا رفع الظاهر نحو أعندك هذا أو في الدار زيد الثاني
لا يقدر بكائن أو استقر بل يقدر بحسب المعنى أحدهما أن يستعمل
المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد
تقادم عهده حينئذ الآن وأصله كان ذلك حينئذ واسمع
الآن الثاني أن يكون المتعلق على شريطة التفسير نحو أيوم
الجمعة صمت فيه انتهى وفيما عدا هذه المواضع الستة يتعلق الظرف
إما بمذكور نحو جلس زيد أمامك وإما بمحذوف جوازا لقيام
دليل عليه وهو الكون الخاص كما تقدم في الجار والمجرور
قوله ومثال رفعه الفاعل إلى آخره ومثل الشيخ لما وقع
فيه الظرف مع المرفوع بعده خبرا ومثالا لما وقع فيه حالا
رأيت زيدا عنده كرم ومثالا لما وقعا فيه صفة مررت برجل
أمامه ثمر ومثالا وقوعهما صلة جاء الذي عنده مال ومثال
وقوعهما بعد نفي ما عندي أحد وبعد استفهام أعندك
فتح **قوله** وثاني نحو أعندك زيد المذهبان أي مذهب

الجمهور

الجمهور وهو كون زيد مبتدا لا غير ومذهب الكوفيين
والاخفش وهو كونه اما مبتدا او فاعلا كما قاله الشيخ فيما
نقلهم وينطوي ذلك بمثل ما نقلناه عن الرضي فيما سبق من
ان الكوفيين يوجبون كون زيد فاعلا ولا يجوزون كونه
مبتدا لان الخبر لا يتقدم عندهم على المبتدا لئلا يتقدم
الضمير على مفسره والاخفش على احد قوليه يمنع رفع الفاعل
بالظرف الذي لم يعتمد فحينئذ يوجب كون زيد مبتدا
كما قاله الجمهور واما على قوله الاخر فهو موافق لما نقله الشيخ
عنه من تجويزه كون زيد مبتدا قدم خبره لانه يجوز تقدم
الخبر وكونه فاعلا بالظرف وان لم يعتمد والله اعلم قوله

الباب الثالث

في تفسير كلمات ان قيل التفسير بيان المعنى وكشف الموضوع
له وليس منه ما ذكره المص من ان اولها مفتوح او مضموم
او الفها معربة او مبنية قلت مراده به اعم من بيان المعنى
وبيان صفتها فلا اعتراض بمر ايت الكافيجي قال عقب
قوله في تفسير كلمات ما نصه اي من جهة هيئاتها ومعانيها
ووجوه استعمالاتها فعلم من هذا ان من قال ان الذي
يذكره بعد هذا لا يصدق عليه حقيقة التفسير لا لغة
ولا اصطلاحا فقد سها عن مقصود هذا الباب انتهى ع
وكلمات جمع قلة اريد به الكثرة بقرينة قوله بعد وهي عشرون
كلمة قوله يحتاج اليها المعرب لاينافي انه يحتاج الى غيرها
لانه لم يدع الحصر فيها وايضا مراده نوع من الاحتياج وهو الاحتياج

الشديد وكان الشارح اراد دفع هذا بقوله يكثر في الكلام ورودها اي استعمالها ويقبح بالمعرب جهلها **قوله** فهذا ابواب الجنة والغاية هي تماينة بحسب احوالها فانفق وكلت **قوله** في اللغة الفصحى فيهن اي في حركة القاف وحالة الطا من التشديد والتخفيف وحركتها وما جعلناه مرجع الضمير لتقدم ما يدل عليه وهو فتح القاف وتشديد الطا وغير الفصحى في القاف ضمها اتباعا للطا المشددة وفي الطا تخفيفها مضمومة او ساكنة مع فتح القاف وفي حركة الطا الكسر مع تشديد الطا وفتح القاف والكسر لالتقا الساكنين فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل وذكرها اليخ في المغني مفرطة **قوله** وهو ظرف لاستغراق الى اخره اعلم ان كلام المصنف ليس كما ينبغي من التحرير لانه بظاهره يقتضي ان الاستغراق المذكور مظروف في معناها وهو الزمان وليس شي من الزمان والاستغراق مظروفا فيه واجاب بعضهم بان اللام في قوله لاستغراق الى اخره للتعليل فلا يقتضي كلامه ما ذكر لكنه قال اذ انها موضوعة للزمان فالاستغراق انما استفيد من وقوعها بعد النفي والمضي من وقوعها بعد الماضي وما قاله مخالف لكلام النحويين لانهم صرحوا ان معناها الزمان الماضي والاولى في الجواب ان يقال ان قوله لاستغراق خبر ثان وحينئذ فلا يقتضي كلامه ما ذكر لقول انها موضوعة للزمان الماضي فتردا بين ينحا فقال فقوله وهي الى اخره اي موضوع للزمان غالبا ليدل على الزمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي

لوقوعه

لوقوعه في سياق النفي فيكون ظرف زمان للنفي لا للمنفي
فعلم من هذا التفسير انه موضوع للزمان لا للزمان الماضي
المستغرق فتكون اللام في قوله لاستغراق ما مضى من الزمان
لام التعليل لا لام الصلة للوضع فكثيرا ما تشتبه الاولى
بالثانية في مثل هذا المقام وكذا قال بعض الشارحين
ههنا وعندي العموم ليس من الوضع بل من وقوع ما في
سياق النفي لذا في الكافيجي **قوله** ملازم للنفي وعبارته في
المغني فتختص بالنفي وسكت عن ذلك هنا لانه قد ورد بدون
النفي لفظا ومعنى ولفظا لا معنى فمن الاول قول بعض الصحابة
رضي الله عنه قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه ومن الثاني قول ابي رضي
الله عنه حين سال عبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب
فقال ثلاثا وسبعين فقال قط اي ما كانت كذا قط ذكر
ذلك ابن مالك وكذا الرضي وكانه اخذه منه لكن مثل للاول
بقوله كنت اراه قط اي دائما وللثاني بقوله هل رايتا الذيب
قط فلا نمنه وقط للنفي ليس امرا مستمرا على الدوام وانما
ذلك على الغالب **قوله** هذا النفي قدره ليكون مرجع الضمير
مذكورا ويجوز فيه الرفع والنصب مثل زيدا ضربته **قوله**
اي لم يصدر مني فعله في جميع ازمنة الماضي لا نسب بالنص
على الاستغراق ان يقول ~~اي لم يصدر مني فعله في جميع ازمنة~~
~~الماضي لا نسب بالنص على الاستغراق ان يقول اي لم يصدر~~
مني فعله في شيء من ازمنة الماضي لانه اذا انتفى في بعضها لا
دون بعض صدق عليه انه لم يصدر في جميعها قال في المغني

وبنيت قط لتضمنها معنى من والى اذ المعنى مذ ان خلقت
الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها
بالغايات انتهى وقال ابن عقيل وهو مبني لتضمنه معنى [illegible]
ومن الاستغراقية لزوما ومبني على حركة لان له اصلا في التمكن
او اصله القطع وكانت ضمة تشبيها بقبل [illegible] على ما تقدم
من لزمان واعلم ان المصنف جعل قط هنا مما جاء على وجه واحد
وخالفه في المغني فجعلها مما جاءت على ثلاثة اوجه احدها ما ذكره
هنا والثاني ان يكون بمعنى حسب قال وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك زيد درهم كما يقال
حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها
موضوعة على حرفين وحسب معربة والثالث ان تكون
اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني
وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون
كما يجوز في لدن ومن وعن كذلك انتهى والجواب ان كلام
الشرح هنا في قط بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة
كما ذكره وليس لها الا استعمال واحد وهو كونها ظرف زمان
وكلامه في المغني في قط من حيث هي فانه قال قط على
ثلاثة اوجه فلم يقيدها كما فعل هنا وانما قيد عند بيان
الاوجه فلا مخالفة بين الكلامين والله تعالى اعلم
نعم قد يقال عبارته هنا تقتضي ان قط على اللغة الفصحى
وغيرها تستعمل على وجه واحد ومن جملة غير الفصحى قط بفتح
القاف وسكون الطاء المخففة وهي لا تستعمل على وجه واحد
فقط بل على الثلاثة اوجه المتقدمة قوله واشتقاقها من

القط

بتقييدها

القط وهو القطع يقال قططت الشيء وهو منقول من القط وهو
القطع عرضا ومنه قط القلم وقال ابن عقيل وهو مبني لتضمنه
معنى في ومن اذ لا استغراق فيه لزوما وبني على حركة لان له اصلا
في التمكن اذ اصله القط وكانت ضمة تشبيها بقبل لما انه يعم
ما تقدم من الزمان **قوله** ويقول العامة لا افعله قط لحن فان
قلت لا يلزم من استعمال العامة قط مع نفي الفعل المضارع
ان يكون خطأ لجواز ان يكون استعماله معه على سبيل المجاز
واما القول بان ائمة اللغة لم ينقل عنهم انهم استعملوه معه لا
حقيقة ولا مجازا فهو لا يمنع الاستعمال لجواز ان يوجد
الاستعمال مع عدم نقله عنهم قلت استعماله مع نفي المضارع غير
موجود عندهم ويظهر ذلك باستقراء كلامهم وتتبع
كتبهم وقد ثبت ايضا ان استعماله مع نفي المضارع قول العامة
وقولهم ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغات فلا
تكون اقوالهم معتبرة اصلا سواء كانت حقائق او مجازات
فلهذا لا نستدل باقوالهم على شيء اصلا ولا يخفى عليك ان
المصنف في صدد بيان اللغة فاذن مقصوده ان هذه اللغة لا
تثبت بمجرد قول العامة سواء كان قولهم حقيقة او مجازا وان
كان يفيد المعنى عندهم كالمجازات كذا قاله الفاضل يحيى بن [illegible]
العز ابن جماعة قال [illegible] قوله لحن لاستعماله في غير ما له قلت
وما ذكره من ان اللحن يستعمل غير صحيح لان فصحاء العرب استعملوا اللفظ
في غير ما وضعت له فيكون مجازا ولا مانع من ذلك فكيف يكون
لحنا فان قلت لم ينقل عن اهل اللغة انهم استعملوها في غير
ذلك لا حقيقة ولا مجازا قلت عدم النقل عنهم ليس بمانع من

لاستعمال المجاز اي اطلقوا الكلام على المحقق وهذا اصول الفقه
فاعلم ذلك فان قلت فما العلاقة قلت المجاورة الحالية فتدبره
هذه الدقيقة قلت وجعله ذلك من قبيل اللحن للتحقيق فهم عجيب
اذ اللحن انما هو الخلل الكائن فيما يتعلق بالاعراب اما ما يتعلق بتحريف
بل بتحريف اللفظ في غير مدلوله الاصلي فليس كذلك قطعا انتهى
وفي قوله فهم عجيب الخ نظر لما صرح به غير واحد من ان
اللحن قد يطلق على الخطا في غير الاعراب قوله عوض بفتح اوله ه
وتثليث اخره اى من غير تنوين وهي حركات بناء وسياتي انه
يعرب في بعض الاحوال قال في المغني مبناه على الضم كقبل
وعلى الكسر كامس وعلى الفتح كاين قوله وهو ظرف لاستغراق
ما يستقبل من الزمان اى هو لفظ موضوع للزمان المستقبل
ولما دلالته على الاستغراق فمستفادة من النفي قال الجوهري
عوض للزمان المستقبل كما ان قط للزمان الماضي وهذا
من الجوهري تصريح بان معناها الزمان الماضي بخلاف ما
زعمه بعض الشراح من ان معناها الزمان مطلقا كما مر وعبارة
التسهيل قط للوقت الماضي عاما وهو يدل على ان المضي داخل
في معناها بل ويدل على ان الاستغراق ايضا داخل في معناها
وكذا عبارة المصنف وقوله لاستغراق خبر ثان كما تقدم في
قط قوله او لانه يعوض ما سلب في زعمهم وعبارته في المغني
وقيل بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض قوله فان
اضفته اعربته ماخوذ من قوله تضيفه وهذا كالتقييد
لقوله قبل وتثليث اخره فكانه قال ما لم يضف فانه حينئذ
يكون معربا بالنصب لا مبنيا مثلثا وقد اشار الى ذلك في المغني

عوض

حيث

حيث قال وهو يعرب ان اضيف وهو مبني ان لم يضف انتهى
ولكن يرد عليه ما ذكره ابن مالك من انه يعرب ايضا اذا وقع
مضافا اليه كقوله ، ولولا نبل عوض في حظيّاتي وا وصالي ،
لطاعنت صدور القوم طعنا ، ليس بالالى انتهى قوله فقلت لا افعله
عوض العايضين اي لا افعله دهر الداهرين وكانها يصح الذي
يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي الدهر دهرا قال فقلت
قد حكى المصنف وغيره ان في عوض لغة بالبنا على الفتح عند
عدم الاضافة عن ابن لنافي هذه الفتحة الموجودة الظاهرة
اعراب لا بنا قلت لما نقل المصنف عنه في حواشي التسهيل بالبنا
قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه
عند عدمها ولتعيينه بقوله فقلت دون ان يقول كقولهم كما
عبر به في المغني اشارة الى انه مقصور على اضافته الى العايضين
وهو ظاهر عبارة ابن مالك حيث قال وقد يضاف الى العايضين
او يضاف اليه انتهى وسبب التسمية عوض العايضين بدهر الداهرين
من جهة تفسيرهما لانهما بمعنى واحد قال السيد عبد الله في شرح
اللباب عوض العايضين اي دهر الداهرين و الدهر و العايض
الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر
انتهى قوله دهر الداهرين والدهر الزمان قال الشاعر
ان دهرا يلف شملي بجمل ، لزمان يهم بالاحسان ، وجمعه دهور
وقولهم دهر داهر كقولهم ابد ابيد ودهر داهر يراد به
تأبيد كقولهم ليلة ليلى وظلام مظلم ويوم ايوم قوله
وكذلك ابدا الى آخره قال الراغب في مفرداته الابد عبارة
عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك

الابد

انه يقال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه الا يثنى
ولا يجمع اذ لا يتصور محصور ابد آخر يضم اليه فيثنى ه
ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما
تبنا وله تخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على
انه ذكر لبعض الناس آت اباد مولد وليس من كلام العرب
العربا انتهى قوله ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان
اي لفظ موضوع لتصديق الخبر اي فهو دال على اعتقاد ه
للزمان المستقبل المشوق للفعل الواقع فيه قوله
وهو حرف موضوع لتصديق الخبر اي فهو دال على اعتقاد ه
المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع لان التصديق
هو اعتقاد مطابقة تلك النسبة ولا يجي بعد الاستفهام
قوله او ما جاء زيد مثل بالمنفي اشارة الى رد تقييد المالقي
الخبر الذي تاتي اجل بعده بالمثبت ثم حمل المصنف هنا
اجل مما جاء على وجه واحد وهو تصديق الخبر حكاه في ه
المغني بصيغة التضعيف فقال وقيل تختص بالخبر وهو
قول الزمخشري وابن مالك وجماعة قال وقال ابن خروف
اكثر ما يكون بعد الخبر انتهى وصدر الشيخ كلامه ه باطلقا
حرف جواب مثل نعم قال فتكون تصديقا للمخبر واعلاما
للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد ونحو ام
زيد ونحو اضرب زيدا قال وقيد المالقي الخبر بالمثبت
والطلب بغير النهي قال وقيل لا تجي بعد الاستفهام وعن
الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام
احسن منها انتهى قوله اي صدقت لنسبة للكلام المقدر بعد

أَجَلْ

اجل

اجل هذا قال بعضهم ويؤيده ان الحرف ليس له معنى مستقل
فليس قوله صدقت تفسيرا له وان جعل تفسيرا له فهو على
ضرب من المسامحة كما يقال يعني من الاسد قال الكافيجي
فان قلت كان المناسب لقوله لتصديق الخبر ان يقال
صدق قلت المراد من تصديق الخبر نسبة الصدق الى المخبر
فيكون ذلك الحرف دالا على تلك النسبة انتهى قوله ووعد
بعد الطلب اي سوا كان امرا او نهيا بل او تحضيضا او عرضا
او تمنيا او ترجيا والظاهر انه اراد بالوعد مجرد الاخبار
بوقوع الفعل ولم يرد به مقابل الوعيد قوله واضرب
زيدا ولذا لا يضرب زيد قوله وضبطه السمعاني المالقي
بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطه
السمعاني بكسر اللام قال ابن خلكان فهو غلط ذكر ذلك في
ترجمة ابي القاسم عبد الرحمن السهيلي قوله وعن الاخفش هي
بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن
منها لعل الشاهد بذلك الذوق ليبعد اي ليبعدن بالنون
الخفيفة قوله لايجاب النفي ولا تقول لمن قال قام زيد
بلى لانه موضع نعم وتختص بالنفي هذا الزم لما تقدم وحكى
الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليه
قوله بلى وهو حرف قال في المغني اصلي الالف وقال جماعة
الاصل بل والالف زائدة وبعضهم قال انها للتانيث
بدليل امالتها انتهى قال الرضي وهذا لشاذ وفي المغني في بحث
نعم بل لا تاتي الا بعد نفي ولا لا تاتي الا بعد ايجاب ونعم

نعم

فاذا قلت ائتنا بشيء فقلت نعم
فلعله اجل وكان احسن من نعم
كانه قلت افعل فقلت نعم
وكان احسن من اجل

بلى

تاتي بعدهما قال و انما جاز بلى قد جاءتك ايايتي مع انه لم
يتقدمه اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته
ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الايات اي قد ارشدتك
بذلك مثل و اما ثمود فهديناهم انتهى قوله اوكان النفي
مقرونا بالاستفهام الى اخره قال في المغني حقيقيا كان نحو
اليس زيد بقايم فيقول بلى او توبيخا نحو ام يحسبون انا لا
نسمع سرهم ونجواهم بلى وكذا قال ابن عباس او تقريرا نحو
الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع
مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى وكذا قال ابن عباس
وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم لتصديق المخبر
بنفي او ايجاب وكذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس
عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال اخرون
يلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة واعلم
ان تسمية الاستفهام في الاية تقريرا عبارة الجماعة ومرادهم
انه تقرير بما بعد النفي لان التقرير حملك المخاطب على الاقرار
والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه انتهى وقد
استقر عند المخاطبين ثبوت كون الله تعالى ربهم واعترفوا
بذلك لما قررهم قوله اي بلى انت ربنا فان قلت كان حق
العبارة ان يقول في تفسير المقرر اي انت ربنا لما الغاية
في اثبات الربوبية بلى فيه قلت النصوح بتعلقه بذلك المقرر
مع دفع توهم كون حرف التفسير فاصلا بينه وبين متعلقه
فبلى دال على ايجاب المنفي الواقع بعد ليس المقارن بحرف
الاستفهام فان قلت ان الاستفهام فيه للانكار فيكون

مثبتا

التقرير

مستدعيا على ان نفي اثبات لعدم الواسطة بين النفي والاثبات
ثم ان يتصور ايجاب النفي ههنا قلت يتصور من حيث النظر
الحاصل منطوق الكلام الذي بعد النفي مع تجريد النظر
عن الاستفهام الانكاري العارض له فان الفرق بين الا
كالفرق بين الاصباح والاصباح فظهر ان بلى لا تستعمل الا
بعد النفي وكذا قال بن عباس لو قالوا نعم كفروا لا ظاهر يكون
تقريره كذا قال الكافيجي قوله اجروا العرب النفي مع التقرير مجرى
مجرى النفي المجرد كذا في الكافيجي فكذلك قال بن عباس الى اخره
نازع السهيلي وجماعة في المحكي عن بن عباس وغيره في الاية
متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب وكذلك
امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون
ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت بانه ايجاب
فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى وقد يقال اجروا نعم
المذكور يدفع ذلك فليتامل ووجه هذا التعليل انهم لو لم
يجروه مجرى النفي كان بمعنى الاثبات لان التقرير بمعنى
للاثبات وقضيته ذلك المعنى هنا انا ربكم كما ان المعنى في الم
نشرح لك صدرك الاثبات اي شرحنا لك صدرك ولو اوردت
نعم باعتبار هذا لكانت تصديقا للاثبات وكان المعنى ه
نعم انت ربنا لذا في الكافيجي قوله تارة اي مرة ومثله طورا
فهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام بن الحاجب في شرح الكافية
ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون على
الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا
وتارة بمعناه فانتصابهما ايضا اما على الظرف او على المفعول

(margin:) مبحث ه

(margin:) ايجابين

(margin, red:) المنوع الثاني كلمة ارته ١ ٢

المحقق وذكر كذلك نجم الدين سعيد في شرح المفصل وتبعه في الروض
قوله ظرف مستقبل المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والكسر
يقتضي كونها بمعنى اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي ه
ولكل وجه الاول ان الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم
مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح
ووجهه ان الاول لا يخلو عن حزازة وانما كانت ظرفا مستقبلا
لانها تدل على الزمان الآتي واما قول البعض انها تكون للحال
مستدلا على ذلك بقوله تعالى والنجم اذا هوى فضعيف
لعدم استلزام الدليل لما ادعاه على ما لا يخفى قوله منصوب
بجوابه الى تمامه اي جوابه من فعل وشبهه وسينبه الشارح
على ذلك وعبارته في المغني باي جوابه من فعل او شبهه ه
وهو قول الاكثرين ويرد عليهما امور وقال المحققون انه
منصوب بشرطه فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي
البقاء انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
غير وارد لان اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع
اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل انتهى قوله
وان تكون لغير الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون فلا
يكون لها شرط ولا جواب قال في المغني الفصل الثالث في خروج
اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما
ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
جواب لاقترنت بالفاء مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير
وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده وقول آخر ان الضمير

توكيد

توكيده لا مبتدأ ولان تمام المعنى بالجواب ظاهر التعسف وقول
الآخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالفعل بالجملة بعدها
تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما
قبلها جوابا في المعنى كما في قولك آتيك اذا اتيتني فيكون
التقدير اذا يغشى اقسم واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين
احدهما ان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع
والمعلق يقبل الوقوع وعدمه فاما ان جاء فوالله لاكرمنه
فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما
دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا
لان الجواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر
الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط
والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء لتباين
حقيقتهما **قوله** ظرف لما يستقبل من الزمان لا يقال هذا يقتضي
ويستلزم ان يكون للزمان زمان وهو باطل لان هذا
انما يأتي ان علق لما يستقبل بقوله ظرف تعلق المظروف
بظرفه وهو ممنوع لجواز تعلقه بمحذوف خبرا ثابتا اي موضوع
لما يستقبل **قوله** اي اكثر نفعا قوله واوجز اي اقصر بكلما
مطلقا سواء كان من جهة التركيب او الكلمات او الحروف
فهذا ثاني وجهي الترجيح من حيث سهولة الجريان في لسان
المتكلم الى ان قال فان قلت الاولى ان يقدم وجه الترجيح
الثاني لكونه راجعا الى اللفظ واللفظ يتقدم على المعنى في
استفادة المعنى ووسيلة اليه قلت نعم لكن المعاني مقصودة

بالذات نصب عين الغلب فلذا قدمه كذا في الكافي ملخصا

قوله واما انه ارشق لعل الارشق بمعنى الاحسن لان هذا
اللفظ اخف واكثر معنى وسالم من ابهام ان يكون للزمان
زمان وفيه حسن المجاز من اسناد الاستقبال اليهما
ونحو ذلك وهذا مقتضى الحسن قوله معنى حروف الشرط ويجوز
ان يكون اضافة معنى الى الشرط بيانية اي معنى هو الشرط قوله
اذ الشرطية هذه لو اخر الشرطية هذه لكان اولى لانه بعد
ذكر الشرطية لا يبقى لاذا فايدة قوله على شريطة التفسير
اي على شرط التفسير اي لاجل شرط هو التفسير اي لاجل
هو التفسير قوله والتقدير وان خافت امراة خافت
اي والمقدر مع غيره او تقدير الكلام قوله وهذا القياس
ان كان لمجرد التنظير فظاهر وان كان للاستدلال ففيه
الى اخره والجواب عن ذلك من وجهين احدهما انه
لا يشترط في المقيس عليه ان يكون متفقا بين الخصمين
الا اذا كان الغرض من القياس الزام الخصم وغرض المص
اثبات هذا الحكم لا الزام الخصم ثانيهما انه لا يشترط ما
ذكر اذا كانت دلة الخصم عليه واضحة وههنا لذلك غايته
انه لم ان المصنف لم يذكرها لانه ليس محل ذكرها والحاصل
انا نجيب بالثاني ويجاب عن النظر بانا لا نسلم ان من شرط
المقيس عليه ما ذكر بل يكفي فيه ايضا اثباته بالدليل
الملزم للخصم ثم القياس عليه كما يعلم ذلك من مجلسه هـ
وحينئذ فلعل المصنف يرى ان ادلة المقيس عليه ههنا
واضحة ملزمة للخصم فاشار الى ان الاستدلال بالقياس

كذلك

لذلك ولو سلم فاشتراط اتفاق الخصم انما هو اذا اريد
الاستدلال على الخصم بالقياس واما اذا اريد به مجرد
الاثبات فالشرط ان يكون القياس المقيس عليه ثابتا عند
القياس كما تقرر في محله فيجوز ان يكون الغرض هنا مجرد
الاثبات لا الاستدلال على الخصم قوله وقد تستعمل
للماضي الى اخره هذا مقابل لقوله او لا مستقبل وذكر
في المغني ان خروجها عن الاستقبال ياتي على وجهين احدهما
انه يجي للماضي نحو الاية المذكورة ونحو قوله ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا والثاني
ان تجي للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل
القسم لانه انشا لا اخبار عن قسم ياتي لان قسم الله سبحانه
وتعالى قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم
لان الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان
تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال انتهى والصحيح
انه لا يصح التعلق بافعل الانشاي لان القديم لا زمان له
لا حالا ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق
بكاينا مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجي الحال
المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صايدا به غدا
اي مقدرا الصيد به غدا كما يقال قمتم اذا قمتم الى الصلاة
باردة ثم تنبيه ينبغي على المصنف ان يذكر مقابل قوله ظرف
ولشرطه كما ذكر مقابل لمستقبل وقد ذكر الثلاثة في المغني
فقال قيل وقد يخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال

وبمعنى الشرط فتحصل من هذه فصل الفصل الاول في خروجها
عن الظرفية زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا
جر بحتى وزعم ابو الحكم الفتح في اذا وقعت الواقعة
الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا اما
والثانية خبر والمنصوبين حالين وكذا جملة ليس ومعمولها
والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين
هو وقت رج الارض وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا
في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها اني
لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور
على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في حتى اذا جاؤها
حرف ابتدا دخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت
فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف
لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية
اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما الحديث
فاذا ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شانك ونحوه
كما تقدمت اذا بالحديث في هل اتاك حديث الغاشية ضيف
ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه الفصل الثاني في خروجها
عن الاستقبال وقد تقدم الفصل الثالث في خروجها عن
الشرطية وقد تقدم ايضا **قوله** واذا راوا تجارة او لهوا
انفضوا اليها هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة
والنبي صلى الله عليه وسلم قائم يخطب يوم الجمعة فنفروا عنه
حتى لم يبق معه الا اثنى عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل
نزول الاية فتكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك

حكاية

حكايته مما كانوا عليه وما هو شانهم وديدنهم وفي المغني
قال هاهنا ولا ادري ما الحاجة الى ذكر ذلك ولو كان كما ذكر
فلو اتي باذ في هذا المحل لكان المعنى الاخبار عن وقوعه
وقت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من
شانهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك من شانهم
وديدنهم وكيف وهاولا المخبر عنهم من الصحابة رضي الله
عنهم الذين هم خير القرون بشهادة الصادق ولا يليق بهم
اعتياد هذا الفعل الذي اتخاذه عادة وديدنا من الخصال
الذميمة القبيحة وانما المراد الاخبار بانه وقع على سبيل الندرة
لا ان ذلك عادتهم المستمرة فالمحل اذا محل الماضي لا محل الزمن
المستمر الذي يستعمل اذا فيه في بعض الاحيان كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
وقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اي هذه
عادتهم المستمرة وشانهم الذين ينفكون عنه فتامله قوله
حرف مفاجاة اي موضوع للمفاجاة فقط او مع المكان او الزمان
وهذا اطلق المفاجاة وحكى الخلاف في انها حرف او ظرف مكان
او زمان والمفاجات بهمزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم
والبغتة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليه بغتة تحتمل
انه اراد بالحرف مقابل الاسم والفعل وقوله بعد ذلك
وهل هي حرف الى اخره لبيان الخلاف في الحرفية انه اراد
به الكلمة فيشمل الاسم فلذا احوج لذكر الخلاف الاتي قوله
فلا يحتاج الى جواب بل ولا الى شرط وذلك لعدم تضمنها الشرط
قال في المغني ولا تقع في الابتدا او معناها الحال لا الاستقبال

بخرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى انما هم
يدري اياتنا **قوله** وتختص بالدخول على الجمل الاسمية هذا على
احد الاقوال وهي ثلاثة الاول اختصاصها بالاسمية كما ذكره
هنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق
بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخول اذا عليها وان لا
تقترن بها فيمتنع فقول الشيخ وقد تليها الجمل الفعلية
اذا كانت مصحوبة بقد انما يأتي على القول الثالث وانما اختصت
بالدخول على ما ذكره لاظهر قصدوا بذلك ان الذ التباسها بالشرطية
فان تلك خاصة بالافعال لافادتها التعليق فخصت هذه ما
بالاسماء ويؤخذ من هذا التوجيه الحاق الجملة الفعلية المقرونة
بقد بالجملة الاسمية في خرجت فاذا زيد اي فبالمكان زيد
والتزم تقديمه لمشاكلتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد اذ لا معنى
لقولنا فبالمكان زيد بالباب قال الغزي قوله لكنه لا يطرد
الى اخره اخذ يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون
بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل
بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى ما
لا اضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون
بالباب حالا او خبرا اي ففي وقت الخروج زيد اي حاضر
فليتأمل **قوله** وهل هي حرف تقديمه لهذا القول يشعر بترجيحه
ولذا قدمه في المغني واستدل له ولم يستدل للقولين الاخيرين
قوله ظرف مكان قال الدماميني ومقتضاه ان لا يكون اذا
مضافة الى الاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف
المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه يعني المبرد لا يطرد في

جميع

في جميع المواضع اذ الجارية اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع
بالباب قلت وفيه نظر لامكان كون الباب بدلا من المكان
لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز
ان يكون خبر مبتدا محذوف كما في المطول فنحو ان يكون هو
خبر المبتدا اي في نحو خرجت فاذا زيد اي فبالمكان زيد
والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد اذ لا معنى
لقولنا فبالمكان تقييده بالباب فقال الطبري على قولكم لكنه لا يطرد ما
لخ قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب
بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين
البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز فقد لصير الى الاضمار
والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب
حالا او خبرا بعد خبر اي في وقت الخروج زيد اي حاضر فليتأمل

قوله اي فيه اقوال اي فيه اقوال او هذه اقوال **قوله** واختاره
الزمخشري قال في المغني وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من
لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الآية التقدير
ثم اذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغير
ولنا ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس
او المقدر في نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر
فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا
به نحو فاذا هي حية فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء فاذا هم
بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد
خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان
لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند

غير الاخفش ويقول فان لم يكن الا يدفعا للتي ... فالرفع على
الخبرية واذ نصب آية والنصب على الحال ... واما النصب اذا
ان قبل بالتقدير كان واما هو محذوف تقديره كون ان تقدرها
خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف
كان تقدير نحو خرجت فاذا الاسد اي حضور الاسد قوله
وقد اجتمعا اي اذ الظرفية والحالية قوله اذا دعاكم انه عالم
لو يسرافيل على صخرة بيت المقدس يا اهل القبور اخرجوا قوله
من الارض صفة دعوة ومتعلقة بدعاكم قوله فيقال لها اي يقال
ووجه استعمالها هنا فاستعمل في معنى اللام قوله ظرف لما مضى
من الزمان اي اسم لما مضى من الزمان قال في المغني ولها اربع
استعمالات احدها ان تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره
الله اذ اخرجه الذين كفروا الثاني ان تكون مفعولا به نحو
واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على المذكورة في
اوائل القصص في التنزيل ان تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو
واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر ولبعض المعربين
يقول في ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه
حينئذ الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال ما
لم يستقبل وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب
بالمكلفين منا وانما المراد ذلك الوقت لنفسه لا الذكر فيه
والثالث ان تكون بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم على حد
البدل في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى
اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبيا يحتمل كون اذ فيه

البحث الثالث ... اوجه
اذ

ابيا
ظرفا

ابتدائية وكونها ظرفا للتعجب للنعمة وكونها ظرفا بدلا منها والرابع ان تكون
مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ
او غير صالح له نحو قوله تعالى بعد اذ هديتنا وزعم الجمهور ان
اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو واذكروا اذ كنتم
قليلا ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم
قليلا وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي
واذكروا قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في
واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء قوله وترحل على
الجملتين قال في المغني مسئلة تلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية
نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو
واذ قال ربك للملائكة او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ
يرفع ابراهيم القواعد من البيت واذ يمكر بك الذين كفروا
واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد تحذف احد شطري الجملة
فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله

هل ترجعن ليال قد مضين لنا ، والعيش منقلب اذ ذاك افنانا

والتقدير اذ ذاك كذلك وقال الاخطل ، كانت منازل
الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا ، الالاف بضم الهمزة
جمع الف بالمد مثل كافر وكفار فنحن وذاك مبتدآن حذف
اخبارهما والتقدير عهدتهم اخوانا ونحن متآلفون اذ ذاك
كائن ولا تكون اخوانا خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم
عين بل هي ظرف للخبر المقدر واذ الاولى ظرف لعهدتهم ودون
اما ظرف له او للخبر المقدر او الحال من اخوانا محذوفة اي
متصافين دون الناس ولا يمتنع من ذلك تنكير صاحب الحال

الماضوية كقوله ؞ لنكتة مر ذكرها قلت وقد يرد انه اسم عين لا ان ذلك
ظرف مكان لان جاء في المثال اليه بذلك الجاوز المفهوم من الكلام
لانتهى كما اوردناه تمت قوله ومن غير الغالب انها قد تستعمل
للمستقبل الى اخره قال في المغني والوجه الثاني ان تكون اسما
للزمن المستقبل الى اخره قال في المغني ونحو يومئذ تحدث
اخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الاية
من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول
حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة
~~لوقوعه وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال~~
في اعناقهم قال الدماميني فيه نظر اذ لا مانع من ان يجاء في
هذا ايضا بما ورد به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال انه من
تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف
التنفيس ليس بصاد عن ذلك انتهى واقول لاجل هذا قال المصنف
وقد يخرج من غير جزم وستنقل عن الرضي عند قوله وربما حملوا
في التعليل ما له اعطفنه الى هنا ينفعك في كون التنفيس
ليس بصاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم
ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف للاصل وان الاية
لو اولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين احدهما
اذ الاغلال في اعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف
يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى فيلزم في هذا ما ذكره
المصنف في حرف الراء في الكلام على رب وقال انه تكلف وهو

ان

إن الفعل المستقبل عكس ثم أعمل ما مضى بمعنى مستقبل وعن بعضها
نسب إن الحاجب نبه عند المضي حين بمعنى بل المستقبل صوبوا لغة الماضي
في هذه الآية هو التكلف **قوله** لأن العامل فيها مستقبل الذي لا
باستقبالية العامل نظرا لأنه يصح أن يقال تستغفر لهم عند مستغفر
نبي إذا كان السفر ماضيا والمخاطب يحمله وقد يقال لا يلزم
من استقبالية العامل استقبالية المعمول لجواز كونه ظرفا له
فتأمله **قوله** إذا وقفت بعد بينا وبينما قال الرضي لا يجمل
بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فيتقدر بحذف بينهما
مكان فراقهما ونقدر بزمان بين خروجك ودخولك زمان
فراقك خروجك ودخولك بحذف المضاف وأقيم المضاف
إليه مقامه وهو ملازم للإضافة إلى المفرد لكن حافظ ماضيا
إلى الجملة لأن الإضافة إليها كلا إضافة لأن الإضافة في
المعنى ليست إليها بل إلى المصدر الذي تضمنته وزادوا عليه
ما الكافة لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء وأشبعوا
الفتحة فتولدت الألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه
للمضاف إليه كأنه وقف عليه والألف قد يؤتى بها للوقف
كما في أنا وأطعنا انتهى **قوله** استفد رأيه خبرا أو كان ضمن
به فيهما العشر لو أدرت مباشير استفد الخبر لطالب
تقديرهم والمباشير جمع مبشور بمعنى البشارة روى أبو بكر محمد
ابن القاسم الأنباري بسنده إلى هشام بن الكلبي قال عاش
عبيد بن شرية الجرهمي ثلاثمائة سنة وأدرك الإسلام
فأسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني
بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم

استدلال

فمنه

خبر قصة اعتبار

فلما انتهت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول
الشاعر • يا قلب انك من اسما مغرور • فاذكر وهل ينفعنك
اليوم تذكير • قد بحت بالحب ما تخفيه من احد • حتى جرت
لك اطلاقا محاضير • فلست تدري وما تدري اعاجلها •
ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير • فاستقدر الله خيرا وارضين
به • فبينما العسر اذ دارت مياسير • وبينما المرء في الاحيا
مغتبط • اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير • يبكي الغريب
عليه ليس يعرفه • وذو قرابته في الحي مسرور • قال
فقال لي رجل اتعرف من قال هذا الشعر فقلت لا فقال ان
قائله هو الذي دفناه الساعة وانت الغريب تبكي عليه ليس
يعرفه وهذا الذي خرج من قبره امس الناس رحما به واسرهم
بموته فقال له معاوية لقد رايت عجبا فمن الميت قال هو غثير
ابن لبيد العذري واطلاقا جمع طلق بفتحتين يقال جري
الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين والمحاضير
جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس
تراب القبر وهو في الاصل مصدر رمست الميت وارمسته
دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض
والاعاصير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى
الى السما كانه عمود وقيل الهو ريح تثير سحابا ذات رعد
وبرق تنبيه اقوال اي فيها اقوال او هذه اقوال قال في المغني
وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها
لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره
الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا

يعمل

يعمل فيه الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل
في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام
واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بينا وبينما على انها مكفوفة
عن العمل فيه كما يعمل ما في اسم الشرط فيه وقيل بين خبر
لمحذوف والتقدير بينما انا قايم اذ جا عمرو بين اوقات قيامي
مجي عمرو ثم حذف المبتدا مدلولا عليه بجا عمرو وقيل مبتدا اما
واذ خبره والمعنى حين انا قايم حين جا زيد وفي شرح التسهيل
للدماميني فاذا قلت بينا او بينما انا قايم اذ اقبل عمرو فعلى القول
بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا وبينما
كما يكون كذلك لو كانت اذ غير موجودة وعلى القول بانها حرف
مفاجاة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعده
اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال
ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه
وعامل بعده بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال
الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيه الفعل ولا في بينا
او بينما لان المضاف اليه كما لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما
عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما اي حين انا
قايم اقبل عمرو وقت اقبال عمرو انتهى وقضيته انه لا يتاتى
الابدال على الظرفية المكانية فيتعين ان يتعلق بالعامل
المحذوف قال في المغني وذكر لاذ معنيان اخران احدهما التوكيد
وذلك بان تحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة
وحملا عليه ايات منها واذ قال ربك للملايكة والثاني التحقيق
كقد وحملت عليه الاية وليس القولان بشي انتهى قوله ايضا

اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا
فان ومعمولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم
اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في امر صعب اشتراكهم
في تحمل اثقاله **قوله** او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام
قال في المغني لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء و اريد
الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب وانما
يرتفع السؤال على القول الاول فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم
وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا
لاختلاف زمن الفعلين ويبقى اشكال في الاية وهو ان اذ لا
تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع
لانه لا يعمل في ظرفين ولا لمشتركون لان معمول خبر الاحرف
الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
ولان اشتراكهم في الاخرة لا في زمن ظلمهم ثم قال وقال
ابو الفتح راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم
الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فاخر ما تحصل منه
ان الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى
سواء فكان اليوم ماض او كان اذ مستقبلة انتهى وقيل المعنى
اذ ثبت ظلمكم وعليهما فاذ بدل من اليوم وليس هذا
التقدير بمخالف لما بعد اذ هذه بينا لان المدعى هناك انها
لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ
لا انها لا تحذف لدليل فاذا لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان
تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع الى قولهم
يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين او الى القرين ويشهد لهما

قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف انتهى واللام في السؤال
للعهد والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل
لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى اخره وتقرير ذلك السؤال
ان اذ لو كانت ظرفا لعملنا هما في موضعه لكنه غير مستفاد
وقيل اراد بالسؤال ما اورده في المتن بعد هذا من
الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين
انتهى وفيه نظر اما اولا فلان تفسيره اولا بالسؤال وثانيا
باشكال الاية يشعر بتغايرهما واما ثانيا فلانه لا معنى وانما
ثانيا فلان قوله ويبقى اشكال الاية يشعر بتمام ما سبق والشروع
في خلافه وبان ما سبق لا يخص الاية بل يعمها وغيرها وقوله
لاختلاف زمني الفعلين يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما
وهما النفع والظلم وما قاله عن الجواب عن افادته ضربته
اذ اساء للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد
واراد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة وكان وليت
ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم
معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن احدها وهو ان
المقصودة المكسورة الهمزة ولا لكان الفرع اقوى من اصله
فيما هو فرع فيه وقوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم يعني عندكم
لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم القيامة فلم يختلف الزمان
وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في
نفس الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف
الزمان وقوله واذ المرفوع اذ تعليلا فيجوز ان يكون ان
وصلتها تعليلا والفاعل مستتر يعني واذ ظلمتم بدل من اليوم

بما في حكم الله سوا او لان المراد بالظلم ثبوته عندهم او
لان التقدير لعنة اذ ظلمتم **قوله** حرف وجود لوجود اي
حرف يدل على ربط الجملة بالاخرى ربط السببية وعبر بعضهم
عن هذا المعنى بحرف وجوب لوجوب والوجوب المراد به الثبوت وهو
الوجود فلا فرق بين التعبيرين **قوله** فوجود مجي عمرو لوجود
مجي عمرو فيه يقتضي ان الاول سبب للثاني وعبارته في المغني
الثاني من اوجه لما ان تختص بالماضي فيقتضي جملتين وجدت
ثانيتهما عند وجود اولاهما **قوله** وتختص بالدخول على الفعل
الماضي خرج الاسم قال في المغني ومن مشكل لما هذه قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
فيقال اين فعلها واين الجواب ان سقاؤنا فاعل لفعل محذوف
يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل قوله اقول وقوله شم امر من شم البرق اذا نظرت
اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه وفيه
ايضا ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة
باذا الفجائية او بالفا عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن
عصفور دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني
فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم الى
البر فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب جاءته البشرى
على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا **قوله** وكونها
حرفا هو مذهب سيبويه وزعم الفارسي ومتابعوه انها
ظرف بمعنى حين قال المصنف في شرح القطر ويرد لقوله تعالى
فلما قضينا عليه الموت الاية وذلك لانها لو كانت ظرفا لاحتاجت

لما

الى

الى عامل يعمل في محله النصب وذلك العامل اما قضينا
او ظهر اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود
بان القايلين بانها اسم ينوّن انها مضافة الى ما يليها
والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل ظهر مردود
بان لما النافية لا يعمل بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون
لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي
الحرفية انتهى وفي المغني فرد ابن خروف على مدعي الاسمية
بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا
كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب
ان هذا مثل ان كنت قلته وكذا هذا اذ قد علمته ولا تشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا
هذا او صرح بعضهم بان مذهب سيبويه هو الصحيح قوله
بمعنى حين عبارة ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الى الجملة المعنى لما ثبت اليوم اكرامك
لي امس اكرمتك قوله ويقال فيها في نحو بل لما يذوقوا عذاب
حرف جزم لنفي المضارع اي موضوع لانتفاء حدث المضارع
وقلب زمنه ماضيا فهو يدل على انتفاء حدثه في الزمان الماضي
قوله وقلبه ماضيا والظاهر ان استعمال المضارع حينئذ
فيه الزمان الماضي حقيقة فكانه وضع مع لم للزمان الماضي
ثم رأيت الكافيجي قال فان قلت المضارع اذا انتقل الى الماضي
فهل يكون حقيقة في المعنى الاول قلت لا بل يكون منقولا
نعم هو حقيقة في المعنى الثاني قوله متوقعا ثبوته قال المصنف
في شرح قطر الندا والاستعمال والذوق ليشهدان به وفي المغني

احدها انه اي الوجه لما ان تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه
ماضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها انها لا تقترن
باداة شرط لا يقال ان لما تقم وفي التنزيل وان لم تفعل وان لم
ينتهوا عما يقولون الثاني ان منفيها مستمر النفي الي الحال كقوله
فان كنت ماكولا فكن خير اكل ❁ والا فادركني ولما امزق ❁
ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعايك رب شقيا والانقطاع
مثل لم يكن شيا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن
ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله
وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شي يا الهي قبلكا وتبعه ابنه
فيما كتب علي التسهيل وذلك وهم فاحش وامتداد النفي بعد لما
لم يجوا قترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان
معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه
وما قمت الي الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من
الحال مثل عصي ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع
ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا تري ان معني بل لما يذوقوا
عذابي انهم لم يذوقوه الي الان وان ذوقهم له متوقع قال
الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معني التوقع دال
علي ان هولا قد امنوا فيما بعد انتهي ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون
ومنعوه في لما وهذا الفرق بالنسبة الي المستقبل فاما بالنسبة الي
الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان يقول مالي
قمت فلم تقم او لما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتدا لم تقم
او لما تقم الخامس ان منفي لما جايز الحذف لدليل كقوله فجيت
قبورهم بدا ولما ❁ فناديت القبور فلم يجبنه ❁ اي ولما اكن بدا قبل

ذلك

قبل ذلك اي سيدا او نحو ذلك وصليت الى جنيدا او نحو ذلك ولم
يدخلها قاما قوله

احفظ ود لعتك ابني اسود عنه يوم لا عارب ان وصلته ولم
تصروم وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل وقعا النفي فقد
فعل **قوله** الا ترى اخ توضيح لما ذكر وهو من باب بمعنى بل كما
هو المتبادر على طريق تنزيل المعقول منزلة المحسوس اشعارا بان
ذلك المعقول امر محسوس لا شبهة فيه بلا احتياج الى تامل او بمعنى
علم **قوله** حرف استثنا قال في المغني والثالث ان يكون حرف استثنا
فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد
الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما
اسئلك الا فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين لما غنيت
نفسا او اثنين وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا قول
غير معروف في اللغة انتهى وقال ابو حيان فيكون لما بمعنى الا
وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي ان لا تتسع فيها بل تقتصر
على التركيب الذي وقع في كلام العرب وقاسه الزجاجي فزعم انه يقال
لم يات من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك
والا زيدا قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذا
التركيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظايرها من لسان
العرب فان قلت اذا كان حرف استثنا فاين المستثنى منه
قلت قيل محذوف تقديره مثلا في الاية ما كل نفس على حالة من
الحالات الا على حالة الحفظ عليها **قوله** انشدك الله لما فعلت
كذا قال الرضي وقد تدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها
قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتاب لابي

رد على الجوهري

موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما
لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك
الله من قولهم نشدته فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي
الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك
الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت
بمعنى طلبت كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك
الله من بين جميع ما يقسم به الناس ما اقسم عليك ومعنى الا فعلت
الا فعلك وليس لا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا
حلفت عليه فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك
قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به
للطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا
لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار
ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى
اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت
عليك وهو قسم السؤال ولا الا في الاستثناء لا يجي الا بعد النفي
ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا تجي الا في المفرغ نحو وان كل لما
جميع انتهى وفي المغني والثالث لما مركبة من كلمات ومن كلمتين
فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في وان كلا لما ليوفينهم في قراءة
ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال
الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما كثرت الميمات
حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم
استثقالا لم يثبت واضعف منه قول اخر ان الاصل لما بالتنوين
بمعنى جمعا ثم حذف التنوين اجرا للوصل مجرى الوقف لان استعمال

لما

لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل
ابعد واضعف من هذا قول اخوانه فعلى من اللم وهو بمعناه
ولكنه منع الصرف لالف التانيث ولم يثبت استعمال لهذه اللفظة
واذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا اماله من قاعدته امالتها
له واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف فعلها والتقدير
لما يهملوا او لما يتركوا الدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم
شقي وسعيد ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم قال ولا
اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من
ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك
انتهى وفي تقديره نظر والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا
اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه
رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان
التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع
الثبوت كما قدمناه والاهمال غير متوقع الثبوت واما قراءة
ابي بكر بتخفيف ان وتشديد لما فتحتمل وجهين احدهما ان تكون
مخففة من الثقيلة وثانيهما في لما تلك الاوجه والثاني ان تكون
ان نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا واما قراءة النحويين
بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فان
في الاولى على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية
مخففة من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من لما
فيهما لام الابتدا اوهي من قراءة التخفيف الفارقة بين
ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان تلك انما
تكون عند تخفيف ان واهمالها وما زايدة للفصل بين

فبين للالتباس كما تبدل الالف للفصل بين النونين في نحو اضربنانّ
وبين النونات في نحو اضربنانّ بالنسوة قيل ولست موصولة
بجملة القسم لانها انشائية وليس كذلك لان الصلة في المعنى
جملة الجواب واما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد ويشهد
لذلك قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن لا يقال لعل من نكرة اي
لفريق ليبطئن لانها حينئذ تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة
الصلة في اشتراط الخبرية واما المركبة من كلمتين فكقوله
لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ... ادع القتال واشهد الهيجا
وهو لغز يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجواب
الاول ان الاصل لن ما بزيادة ما فادغمت النون في الميم للتقارب
ووصلا خطا للالغاز واصلهما ان يكتبا منفصلين ونظيره
في الالغاز قول الاخر

عافت الماء في الشتاء فقلنا ... برديه تصادفيه سخينا

ويقال كيف يكون الشتاء سببا لمصادفته سخينا وجوابه
ان الاصل بل رديه ثم كتب على لفظه للالغاز وعن الثاني
ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه
وبين لن للضرورة فيقال حينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع
القتال مع قوله لن اشهد الهيجا فيجاب بان اشهد ليس معطوفا
على ادع بل نصبه بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال
اي لن ادع القتال وشهود الهيجا على حد قول ميسون ولبس
عباءة وتقر عيني **قوله** نعم بفتحتين اي النون والعين واما
الميم فساكنة قال في المغني نعم بفتح العين وكنانة تكسرها
وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم

نعم

بكسر

بكسر النون اتباعاً لكسرة العين وتنزيلاً منزلة الفعل في قولك
على هذه القراءة واخواتها بالقراءة لعباس انتهى قال الدماميني
وكانك كنانة ارادوا ان تفرق بين نعم اسما وبين نعم
حرفاً فكسروا ابينهما في اللفظ وجوز هذه اللغة كسر النون
اتباعاً للسابق اجرى لها مجرى الاسما في هذا الحكم وقد تبدل
العين حاء لان الحاء تلي العين في المخرج وهي اخف من العين
لكونها اقرب الى الظهر لفم **قوله** حرف تصديق اي حرف يدل
على اعتقاد المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع لان
التصديق هو اعتقاد مطابقة تلك النسبة قال الكافيجي
فنعم في الجواب في كلا الموضعين يدل على اعتقاد المتكلم مطابقة
نسبة ذلك الخبر لما في الواقع فان التصديق اعتقاد تلك
المطابقة فان قلت لا شك ان نعم ههنا متعلقة بمضمون
الخبر المذكور بعدها فتدل على مطابقة نسبة ذلك الخبر الواقع
فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد قلت نعم تدل اولاً على
تلك المطابقة وبواسطتها تدل ثانياً على اعتقاد تلك المطابقة
فالمعنى الاول هو الوضعي والمعنى الثاني هو المعنى الموضوع له
لا الكلام على حسب اقتضا المقام فالمعتبر عند البلغا هو المعنى
الثاني كما هو الظاهر من عبارة الكلام للكتاب فقس على هذا
نظايره انتهى **قوله** اذا وقعت بعد استفهام سوا كان
استفهاما [illegible] عن موجب او منفي **قوله** حرف وعد المراد به
الاخبار بوقوع امر يقع بعد مع ملاحظة الارادة لتحقيق
الخبر وليس المراد به ههنا ما هو قسيم للوعيد **قوله** بعد الطلب
وعبارة المغني بعد افعل ولا تفعل وفي معناهما هلا تفعل

وهلا لم تفعل قال في المغني وتاتي للتوكيد اذا وقعت
صدرًا نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في هذه حرف اعلام
وانها جواب لسؤال مقدر **قوله** وهذا المعنى لم يذكره الا
سيبويه وعبارة المغني ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة
بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد
النفي وكانه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي
لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها
للاعلام اذ لا يصح ان تقول القايل ولك صدقت لانه انشا
خبر كما علم انه اذا قيل قام زيد فتصديق نعم وتكذيبه
لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه
نعم وتكذيبه ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى
ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل
اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام
نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل لم يقم زيد
او لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع ه
دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الم ياتكم نذير
قالوا بلى قد جانا الست بربكم قالوا بلى اولم تومن قال بلى وعن
ابن عباس رضي الله عنه انه لو قيل نعم في جواب الست بربكم
لكان كفرًا والحاصل ان بلى لا تاتي الا بعد نفي وان لا لا تاتي
الا بعد ايجاب وان نعم تاتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاتك
اياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على
نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجي الايات
اي قد رشدتك بذلك وكذا اما ثمود فهديناهم وفقًا لسيبويه

في باب

في بابه المغني في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين
فيقال للسني تقول كذا فانه لا بد من ان تقول نعم فيقال
له للمالكي تفعل كذا فاذا قال نعم فزعم ابن الطراوة ان
ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين منهم
الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته
فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مرادا به التقرير فالاكثر
ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس
ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده
دخول احد ولا الاستثنا المفرغ لا يقال اليس احد في
الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار
للنبي عليه الصلاة والسلام وقد قال لهم الستم ترون لهم
ذلك نعم وقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا
فذاك بنا تدان نعم وارى الهلال كما اراه ويعلوها النهار
كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سيبويه وقال ابن عصفور اجرت
العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا
في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي
تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك
فاذا قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم
اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى
واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في
اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وهو جواب لقوله وارى
الهلال البيت وقدمه عليه قلت او لقوله فذاك بنا تدان
وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس

لانه قد علم الحضور بوجوده لعم لعرف لهم ان لك وعلى هذا الحمل
استعمال تسوية بعد النقد تراانتهى وتحرر على هذا انه لو اجيب
الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار بان الله سبحانه وتعالى
اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير
المعنى المراد من المقر وهذا لا يدخل في الاسلام لقوله لا اله
الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضي
الله عنه انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز
الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به
على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسوال
لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال **قوله** بمنزلة نعم
الى اخره قال ابن جماعة فتكون حرف تصديق في الماضي ووعد في
الاستقبال انتهى بمعناه فانظر هذا التقييد وهذا يمنع ان يقال
يقوم زيد غدا فيقال اي والله ولا يجرد **قوله** الا انها تختص بالقسم
وعبارة المغني ولا تقع عند الجميع الا قبل القسم واذا قيل اي
والله ثم اسقطت الواو وجاز اسكان اليا وحذفها وفتحها وعلى الاول
فيلتقي ساكنان على غير حدهما انتهى اي على غير حد التقائهما لان
الحد لالتقاء الساكنين لا يطهما وحد التقائهما ان يكونا في كلمة
ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في اخره وقال
انها تختص بالقسم وان قوله الله مجرور فيه واو القسم بخلاف
ما اذا وليها حرف القسم فيجب بقاء اليا ساكنة كذا حذفت ياؤها
فيقال اي الله بحذف اليا لالتقاء الساكنين لا عتلالها او فتحت
كما فتحت نون من مع لام التعريف ولام التعريف لفتح هنا يحفظ تفخيم
اسم الله كما ذكروا في ام الله ولثقل اجتماع الكسرتين كما ذكروا في

ومن

ايضاح

حتى

ومن التاء في نحو قائلها ولأن لزوم التقاء الساكنين على غير حده أن يكون له أصل في الحركة وليس للام أصل في ذلك ولأن هذا مستغنى

حتى تدخل على الاسم الصريح الظاهر فتكون بمعنى إلى في المعنى وتستعمل على ثلاثة أوجه فتكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور أحدها أن لمخفوضها شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فأما قوله

أتت حتاك تقصد كل فج ... ترجي منك أنها لا تخيب

فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى إياك بالفصل لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت وفي البدل منه رأيتك إياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى وهي فرع عن إلى فلا تحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك

ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله
عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا
وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة
حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به الثالث ان
كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للاخر فمما انفردت به الى انه
يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي كما جاء في
الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز
حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان فلان حتى موضوعة
لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست
كذلك واما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتدا
الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب
بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها
فان المضمر والفعل في تاويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز
سرت الى ادخلها انتهى ما اردناه منه **قوله** على انتهاء الغاية
المراد بالغاية في قولهم من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية
النهاية وانتهاء النهاية **قوله** حتى مطلع الفجر متعلق بسلام ويجوز
بتنزل الملائكة قوله حتى حين مثال اخر استدل الى قوله تعالى
وتول عنهم حتى حين قال الكافيجي ومن زعم انه لتفسير حتى
مطلع الفجر بمعنى الى وقت طلوع الفجر فقد سها سهوا بينا وخرج
عن مقصود المتن انتهى **قوله** داخل فيما قبلها يعني في حكم ما قبلها
قوله او خارج منه يعني من حكم ما قبلها **قوله** اقوال اي فيه
اقوال او هذه اقوال قال السيوطي متى دل دليل على دخول
الغاية التي بعد الى وحتى في حكم ما قبلها او على عدم دخولها

فواضح

فواضح انه يعمل به وان لم يدل دليل على واحد منهما ففيها
اربعة اقوال احدها وهو الاصح تدخل مع حتى دون الى
والثاني تدخل فيهما والثالث لا فيهما والرابع تدخل معهما
ان كان من الجنس ولا تدخل ان لم يكن ومحل الخلاف في حتى
الجارة فاما العاطفة فتدخل معها اتفاقا انتهى ملخصا وفي المغني
الثاني يعني من الاوجه التي تخالف حتى فيها الى انها اذا لم يكن
معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله القاها
او عدم دخوله كما في قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا
حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول
حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين ما
وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول
ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في
حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة
الواو وقال الدماميني والتحرير في الدخول والخروج انه ان
قامت قرينة الدخول نحو حتى نعله القاها او قرينة الخروج
نحو صمت حتى يوم العيد عمل بمقتضاها والا حكم بالدخول
حملا على الغالب وعلى اختها العاطفة الى اخره قوله فتكون
تارة بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها قوله
حتى يرجع متعلق بشرح قوله اي الى رجوعه علم من التفسير
على سبيل التدريج ان حتى بمعنى الى وان المراد من ذلك الفعل
هو المصدر وان المضاف مقدر في ذلك المصدر والاستقامة

المعنى وعدم خلو معنى المصدر عن الزمان والوقت يقدر كثيرا
في المصدر نحو اتيتك خفوق النجم اي وقت خفوق النجم وخفوق
الغروب قوله اي الى زمان في توقف صحة المعنى على تقديره
الزمان نظر قوله وضعه اي تضمينه وارادة لا الالتزام
ايضا وضعيه قوله وتارة بمعنى كي التعليلية والعلة الغائية
تكون علة للفعل بحسب التعقل وبحسب الوجود في الخارج معلولا
له وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها وقال بعضهم اذا
استعملت في معنى كي تكون مجازا اما قول المتاخرين من النحاة
انها تكون بمعنى كي فتكون مشتركة فليس بصحة اذ لم يقل احد
من المتقدمين منهم انها تكون للتعليل بل قالوا انها للغاية
واما نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فتقديره اسلم اي اسلمت و
ابقى على الاسلام حتى ادخلها فهي بمعنى الى وانما حذف اسلم للقرينة
الدالة عليه وهي ان غاية الشيء اخره واخره جزء منه والمستقبل
ليس جزءا من الماضي فلا يكون غايته فيقدر ما هو غايته والتقدير
اولى من الاشتراك فان الاصل عدم الاشتراك اقول لا شك
ان التقدير اولى ان دل عليه الكلام ويكون مقصودا ظاهرا
منه لكن الامر ههنا ليس كذلك الى اخره كذا ذكره الكافيجي قوله
نحو اسلم حتى تدخل الجنة وفي بعض النسخ نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة واستشكل التمثيل باسلم حتى تدخل الجنة بان الامر
بالاسلام ليس سببا لدخول الجنة والجواب ان المراد بالسبب
ما يفضي في الجملة ولو كان بوسايط والامر به قد يترتب عليه
دخول الجنة بدليل ان اسلامه ايضا ليس سببا لدخول الجنة
وقال الكافيجي وما وقع في بعض النسخ من نحو اسلم حتى تدخل الجنة

ممنو

فهو ايضا صحيح فان الاسلام سبب الاسلام والاسلام سبب دخول
الجنة والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود
في الجملة وان لم يكن مستلزما له قوله او الى او للتنويع لا للترديد
قوله وقد تحتملهما اي المعنيين اي على البدلية الخ وتخصيص
هذه الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا
القسم غير محتمل فاما اسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية
نعم ان كان المخاطب به مسلما احتمل المعنيين لان المراد منه حينئذ
الدوام واما حتى يرجع فلا يحتمل غير الغائية قوله بمعنى الا عبارة
غيره بمعنى الا ان وهو الموافق لتقديره الا في ثم رايت الدماميني
ضرب ترك ان قوله وهو استثنا منقطع قيل في كونه منقطعا
بحث ويمكن ان يوجه بان الجود ليس من جنس العطا ولا فردا منه
بل لازم من لوازمه فان اريد من الجود العطا لا فردا عن
الجود يكون متصلا لكن يبقى التعارض بين مجازين فيطلب
من الترجيح وكون المجاز في الاول هو كونه مجازا منقطعا
وقد وجه الانقطاع بما ذكره قال في المغني وحتى الداخلة على
المضارع المنصوب ثلاثة معان ثم قال ومرادفة الا في
الاستثنا وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير
قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح
به ابن هشام الخضراوي ونقله ابو البقا عن بعضهم في وما
يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان
المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله
ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
وفي قوله والله لا يذهب

فان لم يذهب شيء باطلا حتى انتهينا لكان مكان هذا
لان ما بعد حتى الغاية لما قبلها والاستئناف وجعل ابن هشام
من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
يهودانه او ينصرانه اذ زمن الاسلام الميلاد لا يتطاول فلا يكون
حتى فيه للغاية ولانه يولد على الفطرة علة للتهويد والتنصير
فيكون فيه التعليل ولك ان تحمله على ان فيه حذفا اي يولد
على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون انتهى قال الدماميني يتاتى
التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا النوع لحذف وذلك
ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا
خبر المبتدا اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون ابواه
هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على
الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك
الاستقرار حينئذ فان قلت فما فايدة هذه الصفة قلت
فايدتها تاكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طاير يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق
بمطلق الكون وهو لا دلالة له على الامتداد والاستمرار
فيحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المص قلت الامتداد
للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض
الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل
كالمشي والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى
الغاية فيه متصورا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير
الامتداد اصلا انتهى وفي شرح الدماميني استظهره مع
ان احتمال الغاية قوله قال الشمني واقول الظهور انما في

الاحتمال

للاحتمال فإني ابينا فيه القطع انتهى و يحتمل الغاية احتمالا
مرجوحا الى الاخرة ويحتمل ايضا التعليل احتمالا مرجوحا بان
يكون المعنى اي احكم بان افتى اعطاني من فضول المال لبتى
سماحته لاجل ان ابعثك على الاعطا حالة الاقلال من المال
كذا قاله المسمى ايضا قوله والثاني ان تكون حرف عطف
خلافا للكوفيين قال في المغني بمنزلة العطف بمعنى قليل واهل
الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جا القوم حتى ابوك ورايتهم
حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان
ما بعدها على اضمار عامل واذا عطفها على مجرور واعيد الخافض
فرقا بين كونها عاطفة وكونها جارة نحو مررت بالقوم
حتى بزيد قال ابن مالك ما لم يتعين العطف نحو عجبت من القوم
حتى بنيهم قوله ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها
على اضمار عامل قوله تفيد مطلق الجمع اي الاجتماع في الحكم
من غير ان يفيد ذلك الاجتماع يكون زمان الجمع المجتمع
واحدا وفي بعض النسخ الجمع المطلق ولا فرق بين العبارتين
كما سيأتي وان فرق بينهما الفقه فذاك اصطلاح اخر
قوله الا ان المعطوف بها مشروط بامرين زاد في المغني شرطا
ثالثا وهو ان يكون المعطوف بها ظاهرا لا مضمرا كما ان
ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي قال ولم
اقف عليه لغيره ويشترط ان يكون غير نكرة فلا يجوز قام
القوم حتى رجل فان وصفت جاز كجاني القوم حتى رجل كبير
منهم وانما نصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر
وهي لا تدخل الا على اسم الاسم لفظا او تقديرا قوله الثاني

ان يكون غاية له في شيء اي باعتبار شيء قال في المطول وحتى
مثلها من جهة انها تدل على تلبس الفعل للتابع بعد
للمتبوع مع مهلة الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي
منتهيا الى ان يبلغ ما بعدها قال التحقيق ان المعتبر في حتى
ترتيب اجزاء ما بعدها قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
تلبس الفعل لما بعدها قبل تلبسه للاجزاء الاخر
نحو مات كل اب لي حتى ادم في اثنائها نحو مات الناس حتى
الانبياء صلى الله عليهم وسلم وفي زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد اضعفهم قوله في شرف
المقدار اي باعتبار شرف بالنسبة الى كمال لان النوع الانساني
انما يقصد بذلك لان من الشرف ما لا يتصور في الانبياء كشرف
الله تعالى ... وهم غاية للناس في ذات المقدار لكن
ان تقول ادنى منهم مقدارا من يباشر ازالة القاذورات
والنجاسات الا ان يريد انهم من غاية الناس فيما ذكر
فليتامل ... او كالقوة مفهوم كلامه ان القوة ليست
من الشرف وقد يوجد بانها بذاتها غير الشرف الا انها قد
تكون سببا للشرف فليحرر قوله جمع كمي وفي الصحاح كانه جمع
كاميا على كماة مثل قاض وقضاة قوله غاية في القوة اي
باعتبار القوة قوله غاية في الضعف اي باعتبار الضعف
قوله ويقول في البعض الحقيقي فيما مر وليس كذلك
بل مثل له في صدر الكلام بقوله مات الناس حتى الانبياء
وزادني الناس حتى الحجامون وقهرنا كم حتى الكماة الخ

قوله

حتى راسها لعل هذا من باب كون الغاية في الدناءة
من حيث المالوكية لان غالبها لا يصلح للاكل ولا تستطاب
كغيره قوله اعجبتني الجارية حتى كلامها لقايل ان يقول
هذا المثال من البعض الحقيقي بناء على المقصود من الكلام
اذ المقصود لعجبني ما اشتملت عليه الجارية او معانيها
او صفاتها او نحو ذلك لا نفس حقيقتها اذ هي خارجة فراد
في ذلك فتامل قوله وفي تمثيله للثاني قبل الاول لك
ان تمنع انه مثل للثاني قبل الاول بل الامثلة السابقة امثلة
لهما جميعا اذ في كل من تلك الامثلة قد تحقق بعضيته المعطوف
من المعطوف عليه وكونه غاية له وكذا لهذا المثال الا ان البعضية
فيه حكمية فتامل قوله والضابط اي الضابط ما هو كالجزء
قال في المغني والثاني اي من الشروط ان يكون اما بعضا من
جمع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت
السمكة حتى راسها والجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع
ان تقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انها تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز
ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله القاها
لان القى الصحيفة والزاد في معنى القى ما يثقله قوله وهو امر
كلي منطبق على جزئياته المراد بالامر القضية وبالانطباق
الاشتمال فمعنى التعريف قضية كلية اي محكوم فيها على كل فرد فرد
مشتملة بالقوة القريبة الى الفعل على احكام ما تحتها ثم ان
الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا
التي تحت القضية الكلية بل الشايع اطلاق الفروع عليها فان

فان حملت الجزئيات على ما هو الظاهر منه احتيج الى حذف
مضاف ومضاف اليه اي على احكام جزئيات موضوعه وان
حملت على الفروع تجوزا على وجه التشبيه فلا حاجة الى هذا
ارتكاب حذف ويرادف الضابط القاعدة والقانون قوله
ان يقال كانه انما اراده لتصحيح الاخبار وهو وغلبته ان ان
وصلتها بتاويل مفرد وهو ليس بضابط فلعل في الكلام حذفا
اي ذو ان يقال قوله على الاتصال هو ما نقل عن المصنف انه
قال اعني به المتصل المعنى والظاهر ان المراد الاتصال
بحسب المقصود من الكلام والا فالكلام بحسب الظاهر
مستثنى منقطع وباعتبار مقصود الكلام متصل لان المقصود
لعين لم الجارية وتشاطها الا كلامه وليس المراد العجبي
لمه ودمها والا فلا خصوصية للجارية قوله ان تكون
حرف ابتدا اي حرفا تبتدي بعده الجمل اي تستانف
وتنقطع عما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من
حيث المعنى قوله حتى عفوا اي كثروا من عفى النبات اذا كثر
على المضارع المرفوع نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
في قراءة من رفع قال في المغني واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد
حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا
او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها
فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل
سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن
السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير
واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم

سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السبب مفقود وانما
السببية في غير الفاعل بل في غير الزمان ولجاز الاخفش
الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت
هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع وانما يمنعه
اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك
والثاني ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها
لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها
ان قدرت كان ناقصة فان قدرتها تامة او قلت سيري
امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا
باستقرار محذوف انتهى وقوله ثالثها ان يكون حالا فيما تقدم بشرط
ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب
كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخو ل
وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز
نصبه اذا لم يقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والـ ـذين
امنوا معه يقولون كذا وكذا انتهى وانما وجب الرفع اذا
كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم لان الحال
حينئذ حقيقية وتعين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبا ل
وتعين كونه للحال ان يفرض الحال الذي وقع في الزمان الماضي
واقعا في وقت التكلم ومعنى كونه مسببا عما قبلها ان يكون
ما قبلها بحيث يمكن ان يودي حصول مضمون ما بعدها سواء
اتصل المضمونان حسا نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصلا نحو

لدي شي العام الاول شيا لا استطيع ان اكلمه العام بشي وانما
وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق جزئي
الجار فيما قبلها شرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا
لما فات من الاتصال اللفظي قوله وقد تقدم وقدمنا فيما
سبق ما يتعلق به قوله كذا قال ابن مالك الى اخره قال في المغني
زعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة
ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة
وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم
انها جارة وان اذا في موضع جرها وهذه المقالة سبقه
اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافهما وانها حرف ابتدا
وانه الى موضع نصبها بشرطها او بجوابها والجواب في الاية
محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد
الدنيا ومنكم من يريد الاخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله
تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اي انقسموا قسمين فما
منهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم
مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجي جواب لما مقرونا بالفا
ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الاية الاولى مذكور
وهو عصيتم او صرفكم وهذا مبني على زيادة الواو وثم
ولم يثبت ذلك انتهى قوله كلا وهل هي بسيطة او مركبة
قولان فعند جماعة انها بسيطة وقال ثعلب مركبة من كاف
التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية ما
المعنى طعا ولدفع توهم بقا معنى الكلمتين قوله حرف ردع
وزجر عطف لزجر اي المنع على الردع تفسيري فان قلت

الظاهر

الظاهر ان تكون اسم فعل بمعنى ارتدع كما كان عليك اسم
الفعل بمعنى الزم فما الذي يصرف عن ذلك الظاهر قلت
اجيب بان عدم استقلال معناها بنفسها يصرفه عن ذلك
قوله وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين
لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف
عليها والابتداء بما بعدها ويقولون ما ياتي من الامثلة
قوله انه لتفسير المقصود من الردع والا فيعني لانها بمعنى
الارتداع لا بمعنى الردع ولا يصلح ايضا تفسير معنى الحرف بمعنى
الكلام فهذا على ضرب من المسامحة كما يقال معنى من الابتداء اذ
الحرف لا يتضمن معنى الاسم قوله عن هذه المقالة اي عن مثل
هذه المقالة فان الانتهاء عن نفس المقالة الواقعة غير متصور
قوله اي لتضيقه بمعنى قدر عليه رزقه اي ضيق قوله حرف
جواب وتصديق بمنزلة اي بمعنى فتكون لتصديق المخبر واعلام
المستخبر ووعد الطالب واستعمالا فتكون مع القسم قوله
بمعنى حقا فتكون اسما وتبين للموافقة لكلا التي هي حرف ها
في لفظه فيكون مشتركا بين الحرف والاسم وهذا متعسف
لان مثل هذا الاشتراك قليل جدا مع كونه مخالفا للاصل
ومحوجا الى تكلف سبب بنائها كذا قاله الكافيجي وقول المصنف
وبمعنى حقا قد يفهم انها في هذه الحالة حرف كما صرح به
الشارح وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال لما لكن يحكى في كتابه
انها على هذا القول اسم كما ان حقا اسم قوله او بمعنى الا هـ
للاستفتاحية وانما قيدوها بذلك لانها تستعمل
على سبعة اوجه الاستفتاح والانكار والتوبيخ والتمني

والاستفهام والعرض والتحضيض وهو قول ابي
حاتم والزجاج استدل ابو حاتم بان صدر السورة انزلت
اولا ثم نزل بعد ذلك كلا ان الانسان ليطغى فجاءت في
افتتاح الكلام بمعنى الا وتبعه ابن مالك قوله فقال ولا تكون
جوابا لاستفهام خلافا لبعضهم قوله لو كانت بمعنى حقا الخ
اعلم ان حقا التي تفتح ان بعدها منصوبة على الظرفية في نحو قول
الشاعر احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق
اي متفرقة لجيرة جمع جار واستقلوا ان تحولوا وهو قول
سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله
افي الحق اني مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر
والمغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع به ولزمه
والغرام اسم مصدر من الغرم والهلاك الدايم والعذاب
كذا في الصحاح والهايم اسم فاعل من هام على وجهه هيمن
او هيمانا ذهب من العشق وغيره وقال المبرد حقا مصدر
حق محذوف وان وصلتها فاعل قوله ويدفع الخ قال الدماميني
قلت انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت واقعة في ابتدا
الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا اه
مخبرا عنه بها على ان يكون منصوبة على تقدير اسقاط الخافض
اي في حق واما اذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها فلا
مانع من ان تكسر ان بعدها لان ان حينئذ واقعة في ابتدا
~~الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا اه~~
كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقا
بما قبله اي احق اكرامه حقا ولا تجعل صدرا بالنسبة الى

ما بعدها

يومئذ فيظهر الكسر حينئذ قال الله تعالى اليه مرجعكم جميعا انه
يبدؤ الخلق ثم يعيده فلم لا تكون كلا على رأي الكسائي راجعة
الى ما قبلها من الكلام وتكون ما بعدها جملة ابتدائية فتكسر
حينئذ ولا اشكال انتهى قوله لا الطلب حرف الخ هذا التعبير
لا يأتي على قول من يجعل الطلب اسم قوله فتكون نافية وناهية اسناد
النفي والنهي اليها مجازا من اسناد ما للشيء الى الته لان النافي
والناهي حقيقة انما هو المتكلم قوله فالنافية تعمل في النكرات
عمل ان كثيرا قال السعد التفتازاني وقد سمع من العرب الجزم
بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئتك لا يكن له علي حجة انتهى
وقال في التسهيل وقد ينجزم المنفي بلا الصالح قبلها كي حكاية الرفع والجزم
سماعا على العرب انتهى قال ابن مالك عن الفراء عن العرب انهم
يقولون ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع ينفلت بالجزم وكذا يقولون
اوثقت العبد لا يفر ولا يفرر رفعا وجزما ولا يخفى ان الفعل
المنفي بلا في المثالين يصلح كي قبله اذ يصح ان تقول ربطت
الفرس كي لا ينفلت واوثقت العبد كي لا يفر والجزم في ذلك
لا يجوز عند البصريين قاله ابن عصفور وهذا عندنا يحفظ فيه
ولا يجزم الا ضرورة واحترز بقوله اذا اصلح قبلها كي لا ينفلت
واوثقت العبد من نحو قولك لا يقوم زيد من ما لم يتقدمه
شيء ومن نحو يقوم زيد ولا يقوم عمرو ومن ما لم يتقدمه
ما لم يصلح للسببية وذكر الدماميني ان الجزم في ذلك
على التوهم والتقدير فاطا على تقدير جملة شرطية اذ المعنى
ربطت الفرس لاني ان لم اربطه ينفلت وهذا يخالف ما قاله
السعد ولعل المصنف لم يتعرض له لقلته قوله اذا اريد بها نفي

الجنس على سبيل التنصيص اي جنس اسمها الذي مفرد او مفرد
او مثنى تثنية او جمعا جمعا ومعنى نفي الجنس والواحد ومعنى في
المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من افرادها وفي
التلخيص وشروحه واستغراق المفرد اشمل من استغراق
المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى
والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد والجمع يتناول
كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد فلا يتعين بدليل صحة لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا
يصح اذا كان فيها رجل او رجلان انتهى باختصار لكن اشار في
المطول الى منع استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع وبينه
السيد ثم اعلم ان المراد بنفي جنس اسمها من حيث اضافته بالخبر
فالمنفي في الحقيقة هو الخبر والا فليس المنفي الاسم بل الخبر
فليتأمل ثم المراد بجنس الاسم الماهية التي كل فرد منها تصدق
عليه الاسم فالمنفي في لا رجلين الماهية التي منها تصدق عليه
الا الذاكرات من بني ادم الذين يصدق عليهما رجلان وكذا
لا رجال فليتأمل وظاهر كلامهم ان التنصيص على العموم وان لم
يكن اسمها مبنيا بل كان منصوبا لفظا وهو ظاهر كلام ابن مالك
وغيره ومقتضى كلام بعضهم اختصاص ذلك بحالة البناء
قوله فاله اسمها والا الله بدل منه باعتبار محل الرفع ولم يجز
باعتبار محل النصب لعدم صلاحيته لعمل لا لانه معرفة ولا
لا تعمل في المعارف واعترض صحة البدلية هنا مع ان البدل هو
المقصود بالنفي في المبدل بالنسبة الى المبدل منه سلبية
واجيب بانه انما وقعت الى البدل بعد النقض بالا فالبدل

هو

هو المقصود بالنفي المستقر في المبدل لكن بعض نقضه وتمم
النفي الثبات واعترض ايضا بان الا لغات في المبدل في باب
الاستثناء صحة حلوله محل المبدل منه وهي في كلمة الشهادة
ونحوها متعذرة واجاب الشلوبين بان هذا الكلام
انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد او المعنى واحد فيتوهم
فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد وكذا كلمة الشهادة
في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح الاحلال قال ابن عصفور
وهذا الاشكال لا يتعذر لانه لا يلزم ان يحل احد الواقع
بعد الا انما يلزم تقدير العامل في المبدل منه والعامل
في المبدل منه الابتدا فاذا ابدلت منه كان تقديره او خبر
محذوف فالتقدير لا احد فيها الا عبد الله او فيها الا عبد
الله وهذا فيه تامل يكشف بما ذكره النحويون في مسئلة
ما زيد بشي الا شي لا يعبا به من ان الا شي بالرفع لا غير على
اللغتين اما عند بني تميم فلان بشي في محل الرفع وتعذر
حمله على اللفظ لان البا لا تزاد الا في لا ايجاب واما عند
اهل الحجاز فلانهم وان اعملوا ما بشي في محل نصب عندهم
فاعمالها مشروط بعدم انتقاض النفي فما بعد الا لا يمكن تقدير
عملها فيه والبدل على نية التكرار ولذلك قال سيبويه ويستوي
اللغتان وقد زعم ابن خروف ان مراده بالاستوا فيما قبل
الا وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه قال ابن الصايغ
وغلط الاستاذ ابو علي في النقل عنه فنقل الاستوا فيما بعد
الا في ما بعد المجرور ورد عليه بانه لا يجوز بدل مرفوع
من منصوب واعلم ان الرفع في ما بعد الا من ستة اوجه

اوطاما ذكر من ان الخبر محذوف وان الله صفة لا اله
على الوضع موضع لا مع اسمها او موضع اسمها قبل دخول لا
ولا يستنكرون وقوع الا صفة فقد جا لو كان فيهما الهة
الا الله ويصير المعنى لا اله غير الله في الوجود وفي جامع الكلم
ما لكم من اله غيره ولكن الخبر محذوف وقدره بعضهم في الوجود الرع
وقدره بعضهم كاين رابعها ان يكون الاستثنا مفرغا والا الله
اسم لا وهي مبنية معها والا اله المطلوب هذا المنقول عن الشلوبين
فيما نقله عن المفصل ونقله عن الزمخشري في حواشيه نسه
ابن عمرون وان كان في الاصل قال غيره وذهب الي
ان الخبر محذوف خامسها ان لا اله في موضع الخبر والا الله
في موضع المبتدا ذكره ذلك الزمخشري في كلام يلقفه
عنه بعض تلامذته وقال العصام جعل الزمخشري كلمة التوحيد
جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وله فيه رسالة وحصول
ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر
فالمسند اليه هو الله والمسند هو الا اله وهذا انما يحيره
في تعلقه الادبا ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه
لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما فقيل
انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما بمعنى
ما النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداعي لفظي
هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى انتهى سادسها
ان يكون لا الذي يبني لا واسمها معها والا الله مرفوع بالاله
ارتفاع الاسم بالصفة واستغني بالمرفوع عن الخبر كما
في مسئلة ما مضروب الزيدان وما قايم الزيدان ونسجع

على

على ذلك قول الزمخشري اله بمعنى مألوه المعبود ولو قلت لا معبود
الا الله لم يمتنع فيه ما ذكروا اما النصب في الا الله فمن وجهين
اوّلهما ان يكون على الاستثناء اذا قدر الخبر محذوفا اي لا اله
موجود او في الوجود وقدره بعضهم كائن فيتأول في تقديره
كائن او من حيث كونه ادل على التوحيد المطلق من غير تقييد
ولذلك جاء والهكم اله واحد واعقب بقوله لا اله الا هو ويقال
اذا قدر لنا فالمراد لنا ايها العالم الذي هو كل موجود سوى
الله فالحذف التقادير وقدره الامام فخر الدين على من قدر
الخبر في الوجود لان هذا النفي عام مستغرق وتقييده بالوجود
مخصص فلا يبقى النفي على عمومه المراد منه فلا يكون هذا اقرارا
بالوحدانية على الاطلاق فقال الا من لي لا اله حقيقة سواه
الخلق والامر ومن ذهل الصفة لا بد ان يكون موجودا
فينعكس العكس النقيض بما ليس موجودا ليس بالاله والمراد
بقوله في الوجود يعني الوجود الصادق على العين والذهني
فنفى الاله عن الوجود هذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة
فانهم يثبتون الماهية عرية الوجود ولم يلتبس بأني ذلك
ولم يحصل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة
سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يقتضيه
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر
الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطأ المشركين
في اعتقاده تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة
البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون
العكس لان المقصود من كلمة التوحيد وهو اثبات الوجود

له تعالى ونفيه عن اله غيره ولاثبات الامكان المستلزم
اثبات الوجود فان قلت الكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى
تعالى قلت اجيب بان ذلك النفي مستدل عليه بدليل اخر
وليس بمقصود بالبيان هاهنا على ان المتمردين لا يدعون امكان
غيره تعالى بدون الوجود والمراد بالاله المعبود بحق لقرينة
المقام وان المراد بالجلال اعم من المعبود بحق وهو المقصود
بحصر الوهية لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في
شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله
بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى
بحسب الوضع قوله اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل الظهور
واريد بها نفي الواحد وفي المعنى نفيه اذا قيل لا رجل
في الدار ما لغير نفين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده
بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس
وامتنع ان يكون مهملة والا لتكررت كما سيأتي واحتمل ان
تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده
على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط
كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا
نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعالى تعز فلا شيء
على الارض باقيا انتهى ما اردناه منه قوله تعز فلا شيء على
الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا تعز امر من التعزية
وهي الحمل على الصبر عند المصيبة اي تصبر على من تعزى
بعشيرتي ان تصبر بتصبر وهو مبني على حذف الالف ولا في
الموضعين بمعنى ليس والوزر الملجا والواقي الحافظ اي

اصبر على ما اصابك من المصيبة فانه لا يبقى شي على وجه الارض ولا يبقى الشخص مما قضاه الله تعالى وقدره عليه وشي اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة الشي او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبرها وكذا القول في انما بقي فلقايل ان يقول لا دلالة فيه لامكان ان باقيا وواقيا حالان من شي فيدرسوا كانت عاملة ام لا قوله بخلاف النافية اما انه مبني على الامر الاغلب واما ان الذي اختصت به الناهية المضارع وجزمه فلا ينافي ما تقدم عن السعد قوله فالزايدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها يعني باعتبار اصل المعنى والا فكل زايد يفيد دخوله التاكيد وخروجه بخلاف هذه الفايدة فليس دخوله كخروجه لهذا الاعتبار وسياتي في معنى الزايد مزيد كلام واما لا جيت بلا مال وغضبت من لا شي بالجر فيهما بحرف الجر عند الكوفيين لفظا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليه وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها قوله وفايدتها التقوية والتاكيد اي ومن فايدتها ذلك لما سياتي قوله حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه اي حرف يدل على انتفا جوابه لوجود شرطه قال في المغني فاما قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر انتهى وقال البيضاوي في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طايفة منهم ان يضلوك ليس القصد الى جواب لولا

قوله لولا

همّنا الى نفي همّهم بل الى نفي تأثيره به صلى الله عليه وسلم فقال
الدماميني ومن مشكلات لولا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك
ورحمته لهمّت طايفة منهم ان يضلوك وقضيته ان القاعدة
ان يكون جوابها ممتنعا وقضية ذلك ان ينتفي الهم لوجود
الفضل وقد هموا وجوابه ان المعنى ولولا فضل الله عليك
ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال
قوله ويختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوبا وعبارة
المغني لولا على اربعة اوجه احدها ان تدخل على اسمية وفعلية
لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك ثم
قال وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها
عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتدا ثم
قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد
الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قايم ولا ان تحذفه
بل تجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتيتك او
او تدخل ان على المبتدا فتقول لولا ان زيدا قايم وتصير
ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا وذهب الرماني وابن
الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه يكون مطلقا كالوجود
والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود
فيجب حذفه ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام
لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم وزعم ابن الشجري ان
من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق
الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر
المعري في قوله في صفة سيف

كونا

ذكره

يذيب

منه

في ... يذيب الرعب كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا

وليس بجيد لاحتمال ان التقدير يمسك يدل على ان الاصل ان

يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه يدل على ان

الاصل جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف

وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها

لانه خبر في المعنى وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال

به يتخرج ايضا قول تلك المراة

فوالله لولا الله تخشى عواقبه • لزعزع من هذا السرير جوانبه

وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا هو خبر المبتدا ورده انه

لا رابط بينهما انتهى قوله غالبا اي في القسم الغالب منها وهو ما كان

الخبر فيه قوله ذلك اي وجوب الحذف كونا مطلقا كما اشار الى

ذلك الشارح قوله وذلك اي وجوب الحذف • اي موجود

اشارة الى تقدير الوجود الذي اضافه المتن الى شرط لولا فزيد

هو والوجود منه هو الشرط وقد زاده تنصيصا بقوله بوجود

زيد الذي هو الشرط وقد يقال الشرط هو الجملة ومعنى وجودها

حصول مضمونها سوا كان الخبر منها كونا مطلقا كما مثل او خاصا

كقولك لولا زيد امس هلك الناس ومما قاله الشارح ان صح فانما هو

في الكون العام الذي اوجبه الجمهور دون الخاص الذي جوزه •

محققوا المتاخرين وعبارة المغني الربط امتناع الثانية بوجود

الاولى وهو نص فيما قلناه انتهى كذا قاله ناصر الملة والدين الطبلاوي

قال شيخنا وفي قوله ان صح اشارة الى التوقف فيما قاله الشارح •

ولا وجه للتوقف في صحته لا بحسب المعنى ولا بحسب اللفظ اما •

الاول فلان حاصل كلامه ان وجود المبتدا في الجملة الاولى

سبب لامتناع الجملة الثانية و لا شبهة في صحته لكن بل و لا
في انه المراد من هذا التركيب لانا نقطع بان القايل لولا زيد
هلك عمرو انما اراد امتناع هلاك عمرو لسبب وجود زيد
و انه لم يلاحظ ان سبب الامتناع تحقق ثبوت الوجود لزيد
و ان صح من جهة المعنى ايضا و اما الثاني فلان غاية ما يستوجب
من كلامه اطلاق لفظ الشرط على المفرد الذي هو زيد و لا
اشكال في ذلك بوجه حيث كانت التسمية هنا بالشرط و الجواب
من ان الاصطلاحات التي اشتهر انه لا مشاحة فيها فاي مانع
من الاصطلاح على تسمية المبتدا وحده كزيد في المثال بالشرط
و اي محذور في ذلك كما في ساير الاصطلاحات و من الواضح
ان حقيقة الشرطية غير مرادة بل و لا مصورة اذ مضمون الجملة
الاولي لا يترتب عليه مضمون الثانية بل انما يترتب عليه
انتفا مضمون الثانية مع ان الاسمية لا تكون شرطا الا في باب
اذا على قول فظهر ان التسمية بالشرط هنا ليس الا مجرد اصطلاح
و حينيذ و لا شبهة لعاقل في صحة الاصطلاح على تسمية المفرد
بذلك فالتوقف فيه لا منشا له الا التعصب الذي لا يلتفت اليه
و قد سبق الشارح الي ذلك الجلال المحلي و لم ينفرد بذلك بل
ذكره غيره ايضا و هذا الماقا لصاحب اللباب و الاخيران
اي لولا و لوما يكونان ايضا لامتناع الثاني اي و هو جوابهما
لوجود الاول انتهى فسر شارحه السيد الاول بقوله و هو المبتدا
الواقع بعدهما انتهى و اما قوله فانما هو في الكون العام الذي
اوجبه الجمهور فجوابه انه لا محذور بوجه يلحق احدا في متابعة
الجمهور خصوصا في امر نقلي استنباطي لم يات الشيخ بقاطع على

ان مذهبهم فيه وأما قوله وعبارة المغني الى قوله وهو نص فيما
قلناه فجوابه انه لم يقم برهان نقلي او عقلي على انه يمتنع على الائمة
مخالفة نص المغني وخصوصا فيما يرجع لمجرد الاصطلاح كما في ما فيه
مع ان الاعتراض عليه بمجرد مخالفة عبارة المغني مع القطع بانه اطلع
عليها ولم يبال لقصده مخالفتها مما لا ينبغي صدوره عن عاقل وأما
الذي ينبغي هو التماس وجه للشارح على العدول عنها ويمكن
ان يكون من اسباب العدول عنها انه يلزم عليه الاستبدال
باعتبار ما لا حاجة الى اعتباره وذلك للقطع بانه يكفي في نحو
لولا زيد لاهنتك لانتفاء الاهانة وجود زيد كما هو حاصل
ما قاله الشارح ولا حاجة فيه الى اعتبار حصول ذلك الوجود
في ذلك الانتفاء كما هو حاصل كلام المغني لان مضمون الجملة
الاولى وجود زيد وقد اضاف اليه الوجود حيث قال بوجود
الاولى فيكون السبب في انتفاء الثانية وجود مضمون الاولى
ومضمونها وجود زيد فيكون السبب في الانتفاء وجود وجوده
فيكون اعتبار هذا الوجود المضاف الى الاولى من ما لا حاجة
اليه لكفاية اعتبار وجود زيد كما تبين فليلزم الاستدراك
واعتبار ما لا حاجة اليه في الاعتبار على انا لا نسلم ان عبارة
المغني نص فيما قاله لان قوله بوجود الاولى يجوز جوازا قريبا
ان يكون معناه الوجود الكائن في الاولى وهو وجود المبتدأ
ويؤيد تاييدا قويا ان شارح اللباب السيد لما قرر الاولى ما
في قوله لامتناع الثاني بوجود الاول بقوله وهو المبتدأ الواقع
بعدها اي بعد لولا ولو ما قال ما نصه وحاصل معناها ارتباط
الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون

لحصول

الاولى انتهى فليتامل قوله ومنه لولاي لكان كذا قال في المغني
وشذ قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف
بالظاهر ولا يتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر
محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت
ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها في استقلالها بالاسما الظاهرة فاذا عطف عليه اسم ظاهر
نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر قوله وذهب
سيبويه ان لولا جارة للضمير كما تقدم قال الرضي لولا عنده حرف
جر ههنا خاصة قال قوله ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع
بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر
مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا انت وعند مثل ذلك يكون
فانها تجر ما بعدها بالاضافة لا اذا وليتها عروة فانها تنصبه
قال الرضي وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا فلا
بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره
وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع رفع بالابتدا
كما في بحسبك وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار
واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك
المتعلق فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير
واحد وهو تغيير لولا بجعلها حرف جر بخلاف مذهب
الاخفش فانه يلزمه اثني عشر ضميرا يرجح بان تغيير الضماير
بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف لولا

لجعلها

لجعلها حرفه جمرى ارتكاب خلاف الاصل وان تبراذا كان ما
مستعملا اهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى
قوله لتحضيض ما خوذ من حضه على القتال اي حثه وطلبه منه
فهو ابلغ فى افادة هذا المعنى من الحث لزيادة البنا قوله وعرض
بسكون الرا من عرض فلان حاجته على فلان ومنه التعريض
خلاف التصريح وفسرهما على حقيقة اللف والنشر المرتب بقوله اي طلب
بازعاج او برفق يقال ازعجه اذا اقلعه من مكانه او طلب برفق
فهما مشتركان فى مطلق الطلب ولذا جعلهما وجها واحدا وان
كان دلالة العرض عليه انما هي بالالتزام لانه من نطرق اليه من
عرض اي جانب وناحيته فكان المعرض لما ترك التصريح بحاجته
طلبها من جانب لان المراد من المعنى اعم من الحاصل بطريق وضع
اللفظ له والحاصل بمعونة المقام فكذا كانت الوجوه بحسب
الاستعمال لا الوضع فقط ويفترقان من حيثية الطلب ازعاج
والرفق وعطفه اولا بالواو وثانيا باو اشارة الى ان الاول
مقام اشتراك وان الثاني مقام امتياز فكل من العاطفين ما
ثابت في مقام يليق به على حسب توافق الوضع والطبع فان قلت
ظهر الفرق بين التحضيض والعرض بحسب التعقل فهل هو كاف
في الفرق بينهما بحسب موارد الاستعمال فالجواب لا بل هو موكول
الى صلاحية المقام لاحدهما كذا قيل قوله فلولا نصرهم اي بدفع
العذاب عنهم قوله من دون الله اي غيره قوله قربانا اي متقربا
الي الله قوله الهة اي معهم وهم الاصنام ومفعول اتخذوا ضمير
محذوف يعود على الموصول اي هم وقربانا الثاني والهة بدل
منه وفي المغنى الثاني عشر قول لبعضهم في فلولا نصرهم الله الذين

اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ان الاصل اتخذوهم قربانا
وان الضمير في قربانا مفعول ثان وآلهة بدل من قربانا وقال
الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى ولم يبين وجه فساد المعنى
ووجهه ان المراد ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى
مفهوم الحث على ان يتخذوا الله سبحانه وتعالى قربانا كما اذا
قلت اتخذ فلانا معلما دوني كنت امرته ان يتخذك معلما دونه
والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه
قوله منه في من النفي لو قال اي من لولا التي للنفي لكان اوضح
قوله والظاهر ان المراد بلولا هنا التوبيخ قال في المغني فان
احتج محتج بانه قرئ بنصب قوم على اصل الاستثنا
ورفعه على الابدال فالجواب ان لا ابدال يقع بعدما فيه رائحة
النفي كقوله ٥ عاف تغير الا النوي والوتد ٥
فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله واحق من هذا قراءة
بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا
منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ويوضح لك ذلك ان البدل
في غير الموجب ارجح من النصب وقد اجمعت السبعة على النصب
في الا قوم يونس فدل على ان الكلام موجب ولكن فيه رائحة
غير الايجاب كما في قوله تغير الا النوي والوتد انتهى قوله
اي في قراءتهما قال في سر الصناعة لابن جني واما الحرف فالقول
فيه وفيما كان من لفظه ان حرف اينما وقعت في الكلام يراد بها
حد الشي وحدته من ذلك حرف الشي انما هو حده وناحيته
وطعام حريف يراد به حدته ورجل محارف اي محدود عن الكسب
والخير ويقال فيه ايضا مجارف بالجيم ومثله محرف ومجرف كان

الخير

الجنو قد حرف عنه وجلف مما بجلف القلوق فوطهم انحرف فلان عني من هذا ايضا كانه جعل بينه وبينه حدا بالبعد والاعتزال وقال ابو عبيدة في قول الله عز وجل ومن الناس من يعبد الله على حرف اي لا يدوم يقول انما انت على حرف اي لا اثق بك وهذا راجع الى ما قدمناه لان تاويله انه قلق في دينه فكانه يعتمد على حرف دينه غير واسط فيه ما لبث فيه هو على حرف الجبل ونحوه وقال احمد بن يحيى اي على شك وهذا هو المعنى الاول ومن هاهنا سميت حروف المعجم حروفا وقد ~~كك~~ ان الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه كحرف الجبل ونحو ان تكون سميت حروفا لانها جهات للكلم ونواح كحروف الشي وجهاته المحدودة به ومن هذا قيل فلان يقرا بحرف ابي عمرو وغيره من القرا وذلك لان الحرف حد ما بين القرا من ما وجهته وناحيته ويجوز ان يكون قولهم حرف فلان يراد ما به حروفه التي يقرا بها القاري يودها باعيانها من غير زيادة ولا نقص منها فيكون الحرف في هذا وهو واحد اقيما موقع الحروف وهي جماعة كقوله والملك على ارجائها اي والملائكة وقوله وجا ربك والملك صفا صفا اي والملائكة وقولهم اهلك الناس الدينار والدرهم اي الدنانير والدراهم وكقولنا الاسد اشد من الذيب اي الاسد اشد من الذياب وهذا واسع وكقولنا في كلامهم وهذا يسمى اهل العربية ادوات المعاني حروفا نحو قد وهل وبل وذلك لانها تاتي في اول الكلام واخره في غالب الامر فصارت كالحروف والحدود له انتهى ما اردناه منه قوله لان اقتران التوبيخ بالفعل الى اخره

إنْ

وعبارته في المغني لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع قوله
شرطية قال الرضي وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى فإن
أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى إن كنت
قلته فقد علمته وإن كان قميصه قد من قبل فأما اختصاص
كان لأن الغاية التي نسقنا دونها في الكلام التي لا تدل هو
فيه الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن إفادة
الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال
الناقصة قال الدماميني وهذا الكلام مما فيه من النظر مشى
عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشاف قلت والقول
بأن إن الشرطية لا تقلب كان لخصوصها عن معنى المضي بل هو
باق معها هو مذهب المبرد نقله عن جدي من قول الإمام
قاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير في تفسيره المسمى بالبحر
الكبير قال والصحيح أنها بمعنى كان الواقعة بعد إن الشرطية
مجزومة غيرهما من الأفعال الماضية وهو مذهب الجمهور ده
وظاهر كلام الجزولي لأنه قال والماضي بالوضع له قرائن
تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهو إذا وإن
الشرط إلا لو ولما قال جدي المشار إليه ولو كانت إن لا تقلب
معنى كان إلى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز أن
تأتي بعدها إن والمراد بها الاستقبال في قوله تعالى وإن كنتم
جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومته وقد يراد به
معنى الفعل الواقع شرطا أن الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي
وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
أجوركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذا قوله

تعا

تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم
ممن يفعل مثل فعلهم قلت ليس ما في هذه الاية من قبيل الشرط الذي
فيه الكلام حتى نورده هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط
اوردنا هذا المثال ايضا تنبيها على جريان الحكم المذكور فيه
ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه
والمراد من امن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك
ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم فاكرمه وبالتكرير
في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في
مثله قصد التكرر كقوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او
جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
وكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ولا اشكال في ذلك
فان قلت فيلزم هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو
قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طلقت ثم لو ثانية
لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف اقتضى التكرير وقد عرف
علم من عرف الشارع ان هذه الشروط في التعليم والترغيب
والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط
عند تكررها لان المقصود التعليم مستمرا والترغيب مستمرا
والترهيب مستمرا والعرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال
مالك رحمه الله تعالى ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط
الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرر كقول القائل ان تركت
صلاة الوتر فعلي كذا لانه لا يقصد فيه المرة الواحدة وانما المراد
المحافظة على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرار الشرط

دخلت مه

المشروط عند تكرر الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل انه
اخرج الواضع شرطا في مثل ذلك عن دلالته على الزمن الخاص
الذي وضع له فهنا استعمل في مطلق الزمان مجازا للقرينة من
باب استعمال المقيد في المطلق فيصدق على الماضي كما صدق على
المستقبل ايضا كلام الدماميني قوله حصول مضمون العلم
اي مضمون هو العلم او قال حصول العلم متعلق لكان احضر
واظهر قوله وحكم ان تجزم فعلين الى اخره قال في المغني وقد
تقترن اي ان الشرطية بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها
الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله ان لا تنفروا
يعذبكم عذابا اليما والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين هـ
وانه لا يصرف عنى كيدهن وقد بلغني ان من يدعي الفضل اي
وهو كاذب في دعواه سئل في الا تفعلوا فقال ما هذا الاستثنا
امتصل ام منقطع انتهى قيل وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا
الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل وظنه ما ذكر
من جهة انه يجب قلب نون ان لاما وادغامها في لام الثاني
الذي بعدها فيصير مجموعها في اللفظ كالا الاستثنائية
قوله يسمى الاول منهما شرطا والثاني جوابا وجزا ويسمى
الاول شرطا لانه شرط لتحقق الثاني والثاني جوابا لتشبيهه
له بجواب السوال لانه يقع بعد وجود الشرط كما يقع الجواب
بعد السوال وجزا لانه يبتني على الاول ابتنا الجزا على الفعل
قوله ان عندكم من سلطان بهذا المراد بالسلطان الدليل
قوله ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا اي ما يعد
الكافرون بعضهم بعضا الا باطلا بقولهم الاصنام تشفع لهم

قال

قال في المغني وقول بعضهم لا تاتي ان النافية الا وبعدها
الا كهذه الايات او لما المشددة التي بمعناها اي كقراة
بعض السبع ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل
نفس الا عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان
بهذا قل ان ادري اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة
لكم وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى ان كنا فاعلين
قل ان كان للرحمن ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى
ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وقيل زائدة ويؤيد الاول
مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما لئلا
تتكرر فيثقل اللفظ قيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية
ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي في الاية
بمعنى قد وان من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى وقيل في ما
هذه الاية ان التقدير وان لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر
وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالذكر لتذكير ولتثبت
الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع
التذكير فيهم كقوله عظ الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك
الاستبعاد لا الشرط قوله وحكمها الاهمال عند جمهور العرب اي
عدم الاعمال وفي المغني واذا دخلت ان النافية على الجملة
الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد
اعمالها عمل ليس وقرى سعيد بن جبير ان الذين تدعون
من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها للالتقاء
الساكنين ونصب عبادا امثالكم ~~بتخفيف ان وكسرها~~ انتهى
ونصب امثالكم على انه صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما

متخالفان بالتنكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التنكير
لأن أمثالكم بمعنى مماثليكم فالإضافة فيه لفظية فإن قلت
ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون
ورفعهما عباد وأمثالكم لأن مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين
من دون الله تعالى للمخاطبين ومقتضى القراءة الأخرى نفي
المماثلة فهل من سبيل إلى التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بأن
يجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية
أي أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم
مربوبين متسمين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية
في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية أي ليس هؤلاء الذين
تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية
لأنهم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم
وتتخذونهم آلهة وهم دونكم وأظن أني على معنى هذا الكلام
في شرح التسهيل للقاضي محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى
كذا قاله الدماميني وخرج بعضهم قراءة ابن جبير على أنها إن
المخففة من الثقيلة وأنها تنصب الجزأين مثل إن حراسنا
أسدا وجعله أحسن لتوافق القراءتان إثباتا وهو تخريج على
شاذ قوله وأهل العالية يعملونها عمل ليس أي يستعملونها على
وجه يعلم منه أنها عاملة عمل ليس والعالية بالعين المهملة
والياء المثناة تحت ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء
مكة وما والاها والنسبة إليها عالي ويقال أيضا علوي على
غير قياس كذا في الصحاح ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب شرط
عملها عند أهل العالية وشرطها كما في الشذور نفي الخبر وبأجمع

وان لا

وان لا يليها معمول خبرها الا وليس ظرفا ولا مجرورا وظاهره انه لا
يشترط ما بعدها كعدم تكريرها ويحتمل ان يجري تكريرها في
ما جرى في تكريرها فليراجع وسكت عن اشتراط التنكير وظاهره
ايضا انه لا يشترط لكن في نكت السيوطي ذكر الشاطبي ان
ان لا تعمل الا في اسم معرفة عكس لا وانها تعمل في المعرفة
والنكرة انتهى ويرده ما سيأتي قال في المغني ومما يخرج على
الاهمال الذي هو لغة الاكثرين ان قائم واصله ان انا قائم
فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت
الفها في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال انتهى وكيفية العمل
في الحذف والاعمال كما مر قوله ان احد خيرا من احد الا بالعافية فيه
اي ما احد خيرا من احد ليتم الا بالعافية والشاهد فيه
حيث اعمل ان عمل ليس وفيه شاهد اخر وهو ان انتقاض
النفي بعد خبر ان حيث اعمل ان عمل ليس لا يقدح في عملها
عمل ليس مما سمع من كلامهم ان ذلك نافعك ولا ضارك
بنصب نافعك على انه خبرها وضارك عطفا على الخبر قوله
ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين [illegible] سيبويه
ويروى الا على حزبه الملاعين والشاهد في اول البيت حيث
اعمل ان عمل ليس وفيه شاهد اخر وهو ان انتقاض النفي
بعد خبر ان لا يقدح في عملها فان نافية بمعنى ليس وعملت عمل
ليس وهو اسمها ومستوليا خبرها ومما استشهد واية على
اثبات هذه اللغة قول الاخر المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن
بان يبغى عليه فيخذلا وذهب بعضهم الى انها دخلت على
الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا نحو ان الكافرون الا في غرور

وبو منا تقدم قوله ولين تدليتا ان امسحهما من احد من بعده
قال في المغني الاولى شرطية والثانية نافية جواب القسم الذي
اوذن به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا
اي على القاعدة المقررة في موضعه وهذا انما يقتضي تمهو المصنف
حيث ادعى في قول الشاعر ... لئن ما ... ما
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وامكنني منها اذا لا اقيلها
انّ اذا جواب لان الظاهرة في اول البيت وقوله جواب القسم
اي جزء جواب القسم والا فليست بمفردها جوابا للقسم قوله
وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف لثقيلة اللام الاولى
لام الابتداء والثانية لام القسم قال الرضي ولما اردت
دخولها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب الفصل
بينهما بما الزائدة انتهى اي وان المختلفين المومنين والكافرين
والتنوين بدل من المضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وكلا
اسمها واللام في لما لام الابتداء الداخلة على خبر ان وما
موصولة بمعنى الذين خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف
تقديره والله وجملة القسم وجوابه صلة لما كقوله تعالى وان
منكم لمن ليبطئن وقد لتقدير وان كلا الذين والله ليوفينهم
ربك جزاء اعمالهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه
قامت مقام الصفة والتقدير وان كلا لخلق او جمع موفا عمله
اي جزاء عمله وقيل ما زائدة وعليه الرضي كما تقدم وعلى كل ما
فاللام الاولى لام الابتداء والثانية لام القسم وفي البيضاوي
اللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتاكيد او بالعكس وما
مزيدة بينهما للفصل وعلى الزيادة فخبر ان ليوفينهم وعلى ان

ما

ما موصولة او نكرة موصوفة في الخبر قوله وهو الحرميان
وابو بكر ليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الاية متفقة
من كل وجه فان الحرميين يقرآن ان بتخفيف النون والميم من لما
ولما واما ابو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم فلو اقتصر
الشارح على قوله وهو الحرميان لصح ولو اقتصر المصنف ايضا على
قوله وان كلا لصح مفهوم كلامه وانما جمع الثلاثة في لفظه الاية
فليشكل بانه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعا سواء اشددت
ميم لما او خففت ثم ان المصنف في بحث لما ذكر انها تحتمل وجهين
احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وما نافية في تلك الاوجه
والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى
الا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين قوله
ويقل اعمالها اعلم ان المشددة تعمل اذا دخلت على الجملة الاسمية
وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر في الاستعمال
كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون
مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان
نظنك لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون
هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ
شلت يداك ان قتلت لمسلما ٭ حلت عليك عقوبة المتعمد ٭
ولا يقاس عليه خلافا للاخفش لجان ان قام لانا وان قعد
لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ما
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا
وحيث وجدت ان بتخفيف النون وبعدها اللام المفتوحة

تا حكم على مذهب البصرية بان اصلها التشديد وما ذكره المص
من اعمالها هو مذهب البصريين وقد استدل لهم المصنف في
المغني بالا[illegible]ما لاية وللكوفيين ان يحتجوا على قراءة الحرميين
بان كل منصوب باضمار ادري واللام بمعنى الا على ما هو المعروف
من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين لسلامته من
الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت قبل
لكنه لم يسلم من التصرف في الحروف بحذف بعض حروفها التي
وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك
وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض فتامله **قوله** والغالب
ان تقع بعد ما النافية قال في المغني واكثر ما زيدت بعد ما النافية
دخلت على جملة فعلية كما في البيت يعني ان اتيت بشيء انت تكرهه
او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ثم قال وقد تزاد بعد ما الموصولة
الاسمية كقوله

يرجي المرء ما ان لا يراه ... وتعرض دون ادناه الخطوب

وبعد ما المصدرية كقوله

ورج الفتى ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد

وبعد الا الاستفتاحية كقوله

الا ان سرى ليلي فبت كئيبا ... احاذر ان تنأى النوى بغضوبا

وقيل منه الانكارية سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت
البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك
وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما
ذلك في ان المفتوحة انتهى ومنه الانكارية تلحق آخر المذكور
في الاستفهام بالالف خاصة اذ قصد انكار اعتقاد كون

للخير

المذكور

المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول لحاني
زيد فيقول من يقصد انكار مجيئه لك ازيد ية اي كيف
فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه جاك او يقول ذلك
من لا يشك في ان زيدا جاك ويستنكر ان لا يجيبك فكانه
يقول من يشك في هذا فكيف لا يجيبك قوله وتلغى ما الحالجازية
عن العمل اي فينتفي المسند او الخبر بعدها على ما كان عليه
من الرفع قال في المغني واما قوله
بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف
في رواية من نصب ذهبا وصريفا فخرج على انها نافية موكدة
لما النافية اي لا زايدة وهذا صريح في ان تاكيد ما بان النافية
لا يبطل عملها وبالاولى توكيدها بما نحو ما ما زيد قايما
وهو الحق الذي افاده كلام ابن مالك في شرح التسهيل وغيره
ايضا فانه صرح في ذلك وفي ان تكرار ما لا يبطل عملها فما
اقتضاه كلام بعضهم وذكره بعضهم ومشى عليه الاشموني
في شرح التوضيح حيث قال الثاني شرط خامس ان لا تتكرر فان تكررت
نحو ما ما زيد قايم بطل عملها واجاز بعضهم انتهى فاعتمد الاشتراط
حيث صدر به وعبر عن غيره بقوله واجازه بعضهم مردود
بذلك ولعله غفلة عن ان تاكيدها بان النافية لا يضر المقتضي
عدم الضرر اذا اكدت بمثلها بل اولى وعن كلام ابن مالك في
شرح التسهيل فانه قال ردا لقول الكوفيين ان ان نافية
لا زايدة وما زعموه من ذلك مردود بوجهين احدهما انها
لو كانت نافية موكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار
ما قال الراجز

لا يبتنيك الا بي ناسيا اما فامن كامن حامن احد معتصما
والثاني ان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد ما الاسمية
الموصولة وما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية
فلو لم تكن المقترنة بما النافية زايدة لم يكن لزيادتها بعد
الموصولتين مسوغ وعن ما صرح به المرادي من وجوه الشرط
قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
المراد بالطب هنا العادة والجبن خلاف الشجاعة والمنايا جمع
منية وهي الموت والدولة في الحرب بمعنى النصر والغلبة تقول
كان لفلان على فلان دولة اي انتصر عليه وغلبه قال ابو
عمرو بن العلا الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب قال بن
عمرو كلتاهما في المال والحرب وقال يونس اما انا فوالله ما ادري
ما بينهما قوله وحيث اجتمعت ما وان فان تقدمت الى اخره
ان قلت ما هذه الفا من قوله فان تقدمت الى اخره قلت قيل
هي فا الجواب اما على اجرا كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره
سيبويه نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون واما
على جعله من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما قوله المخففة
النون المخففة اسم مفعول من خفف والاولى الساكنة لما
سياتي من ان من اقسامها الشرطية والنافية والزايدة ولا
تصدق المخففة عليهن الا بتكلف وهو ان يقال اطلقت المخففة
على كل منهن وان لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها الى الخفة
لكونها موضوعة على حرفين وهو اسم مفعول من قولك خففت
الكلمة اي نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذا نسبته الى الفسق
قوله تؤول مع صلتها بالمصدر الاولى تاول هي وصلتها بالمصدر

أنْ

بل

ل قد تعالى المؤول بالمصدر في الحقيقة انما هو صلتها
ونصب المضارع لفظا او محلا مراده باللفظ ما ليس محلي
فيشمل التقديري انه قال في المغني تنبيه ذكر بعض الكوفيين
وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني
صباح وانشد

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب
احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا

وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة
لا مجزوم وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن
لمن اراد ان يتم الرضاعة بضم الميم وقول الشاعر

ان تقران على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا

وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها
بالفعل والصواب قول البصريين انها ان الناصبة اهملت
حملا على اختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله

اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة
انتهى وهي الداخلة على الماضي نحو عجبت ان صمنا لا ان غيرها
خلافا لابن طاهر قال في المغني وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا
كان كما مر او ماضيا نحو لولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك
او امرا نحو كتبت اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف
من ذلك في امرين احدهما كون الموصولة بالماضي والامر هي
هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم بدليلين

احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على ما
كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما
بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل
قائل به والجواب عن الاول ان ينتقض بنون التوكيد فانها
تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات
الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق وعن
الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما
انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت
النصب في لفظه الامر الثاني كونها توصل بالامر
والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل به وان
كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين
احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما
لو وقعا فاعلا او مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت
ان قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الاول
ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع
عند التقدير بالمذكور ثم انه يسلم مصدرية ان المخففة
من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان
غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعا من المصدر الا اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لا
لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ثم
ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا
وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله

بالبطلان

بالبطلان حكاية سيبويه لتبت اليه بابك اقم واجاب عنه
بان اللام المحتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا
وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل
الا على اسم صريح او ما في تاويله انتهى   لما التوقيتية وهي
التي بمعنى حين عند بعضهم وانما سميت توقيتية لنسبتها الى التوقيت
الذي هو ذكر الوقت ولعل ذلك لانها توقت اي تعين ههنا
الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت وقت مجي عمرو
واخبرت انه وقت مجي زيد وبعضهم يطلق على لما هذه انها
حرف وجود لوجود ولا حجر بالتوقيتية من لما النافية وهي
الجازمة ومن لما الموجبة وهي التي بمعنى الا   في قوله
اي قول ارقم اليشكري   فاقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم   ولا يخفى انه قد توالى في البيت
قسم وشرط ولم يات بعدهما غير جواب واحد وهو قوله لكان
لكم فيجعل هنا جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة المقررة في
ذلك وقد نص بعض المغاربة على انه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط
الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق
على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل
في الشرط الامتناعي فظاهر ما قال في باب القسم ان الجواب للو
والمانع جوابهما جواب القسم وكلامه في باب الجوازم على ان
الجوازم جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو   في قوله
اي ثم ارقم اليشكري كان ظبية تعطو هذا البعض بيت وهو قوله
ولو ما توافينا بوجه مقسم   كان ظبية تعطو الى وارق السلم
والموافاة الاتيان والمقسم الحسن ماخوذ من القسام وهو الحسن

يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه وتعطو اي تتطاول
الى الشجر تتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل
من ورق الشجر تورق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى
ناضر السلم كما النضرة الحسن والبهجة والسلم العضاه شجر
بوطلم وفيه شوك ... في رواية الجر اي جر ظبية فانه يتعين ح
كون الكاف جارة وان زائدة واما على رواية من نصب الظبية
فعلى ان كان خففت واعملت في الظاهر واما من رفعها فعلى
انها خففت واهملت او اعملت في ضمير محذوف اي كانها ظبية
فعلى في المبنى والوجه الرابع اي من اوجه ان التي تقدم ذكرها
ان تكون زائدة وطهار بعده مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع
بعد لما التوقيتية نحو ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم والثاني
ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله

فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

او متروكا كقوله

اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها
في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر
تركها والحروف الرابطة ليست كذلك والثالث ان تقع
بين الكاف ومخفوضها كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم

في رواية من جر ظبية والرابع بعد اذ كقوله

فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر

وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع ه

كما

كما خرج من قولنا الزايدة بان الاسم وحمل منه وما لنا ان لا
نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال الغير
هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا وفيه
نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول به ولان
الاصل ان لا تكون زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل صل
وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز للزايدة ان تعمل لعدم
اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيت وعلى
الاسم وهو ظبية في البيت بخلاف غير الزايدة فانها كالحرف
المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عملت انتهى ومفسرة
لمضمون جملة قبلها قال في المغني وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية
البتة وهو متجه لانه اذا قلت كتبت اليه ان قم لم يكن قم نفس
كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب
ولهذا لو جئت باي مكان ان في المثال لم تجد الطبع غير
قابل له انتهى هذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبني
على ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كذلك فانه اما التفسير في ذلك لمتعلق
كتبت وهو الشي المذكور المكتوب وقم تفسير لذلك الشي قال
الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرا هيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم
فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد
تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى

ان افد نبه الى هنا كلامه فما قاله الشارح من انها مفسرة لمفعول
جملة قبلها تبع فيه ما في المغني وقوله وهذا لو اجيبت باي لكان
اي في المثال لو جنت لطبع غير قابل له ممنوع ولو سلم فلا
مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضي
ولو ارتكب مرتكب ان المفسرة لمسماة المفسرة زايدة في مفعول
ما هو بمعنى القول لم يكن تم ما تم منه فمعنى امره ان قم
قال له قم بتاويل امر بقال او بتقدير قال بعد على الخلاف
المعروف وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة
في نحو قوله تعالى ان اصنع الفلك اي اصنع فالامر بصنع الفلك
تفسير للوحي قال في المغني الوجه الثالث ان تكون مفسرة بمنزلة
اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي مما وقع فيه بعدها
جملة اسمية ويحتمل اي في الايتين المصدرية بان يقدر قبلها
حرف الجر فتكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الامر
اي والمخففة لا تدخل عليه والتقدير واوحينا اليه بالامر
بصنع الفلك وفي الثانية ان مخففة من الثقيلة لدخولها
على الجملة الاسمية اي وهي لا تكون صلة لان الثنائية الوضع
وعلى ما تقدم عن الرضي تكون مفسرة لمفعول اوحي المقدر اي
اوحينا اليه كلاما هو اصنع الفلك حيث وقعت بعده
جملة فيها معنى القول دون حروفه اي او فيها حروف القول
والقول يؤول بغيره ونودوا ان تلكم الجنة اورثتموها
بما كنتم تعملون فان مفسرة لمحذوف على ما قال الرضي والمضمون
نودوا على ما قال المصنف وتي اسم اشارة مبتدا والجنة
بدل منه وجملة اورثتموها خبره واخر دعواهم ان الحمد

لله رب العالمين اي وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح ان
يقولوا الحمد لله رب العالمين فان قلت ما المقصود من آخر
دعائهم مع ان اقوال اهل الجنة ولا آخرهم لا آخر لها فان
الجنة دار البقا قلت قال المفسرون معناه خاتمة تسبيحهم
في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب العالمين لان اهل الجنة
يسبحون الله تنعما وتلذذا بلا انقطاع عنهم والواو للعطف وآخر
مبتدا مضاف الى دعواهم وهو مضاف الى الضمير المتقدم
وهو عائد الى اهل الجنة وان مخففة من الثقيلة فلا يكون
استعمالها ههنا من الوجه الثالث بل من الوجه الرابع وهي
عاملة في ضمير الشان المقدر اصله انه حققت ان وحذف
ضمير الشان كما في ان هالك كل من يحفى وينتعل والحمد مبتدا
خبره لله ورب صفة الله وهو مضاف والعالمين مضاف اليه
والمجموع خبر ضمير الشان كما في ان هالك مع خبره جملة اسمية
مرفوعة المحل على انها خبر المبتدا او المجموع وقع هنا اسم هو
ليس على سبيل المسامحة وفي التحقيق ان   لان المتقدم
عليها غير جملة وذلك لانه لم يقع قبلها الا مفرد وهو مبتدا
والجملة بعدها خبر ذلك المبتدا فهو من تتمة السابق ومرتبط
به لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها
بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم
المقدر فيه فلا تكون الاية من هذا القبيل   وانما هي ان
المصدرية لا التفسيرة لما تقرر من ان حرف الجر لا يدخل الا على
اسم او ما في تاويله وان افعل بتقدير كون ان فيه مصدرية
تاويل الاسم فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية

ليس باسم ولا في تاويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه فيجب
ان يوتى باى مكانها فيقال ذكرت عسجدا اي ذهبا ولا يجوز ذكرت
عسجدا ان ذهبا الرازي براي قيل يا النسبة لنسبة الي الري
على غير القياس لا يصح ان يكون قوله اعبدوا الله ربي وربكم
مقول الله تعالى وذلك لان ان عند المصنف مفسرة لمضمون الجملة
التي قبلها ومضمون امرتني مسند الى ضمير الله عز وجل فمضمون
امرتني الامر الصادر من الله عز وجل فيلزم ان يكون ما بعد
ان عينه فلم يستقم ذلك لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم
ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من
كلام عيسى عليه الصلاة والسلام اردف به الكلام المحكي تعظيما لله
سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا
قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله تعالى الذكر
الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنه رفعا لعيسى عليه الصلاة
والسلام كما يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب
في اماليه واذا حكي كلاما فله ان يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما
ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون
عيسى عليه السلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة اخرى وكانه تعالى
قال له مرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم
فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب
على ما هو مقتضى المقام حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى
فحق علينا قول ربنا انا لذائقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن
انفسهم وكذا قول الشاعر
الم تراني يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا

اي

اي ما ليس [illegible] ويسالني فيه كلاماً [illegible] ان يكون الله تعالى [illegible]

عليه السلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه [illegible]

لتحال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الاية من اي قبيل [illegible]

من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى بن مريم

ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله [illegible]

المبعوث عليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك

وحاشاه منه فكانه صلى الله عليه وسلم قال لم اقل لهم ما يدعونه

لم اقل لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فذلك لان امرتني

مقول القول فيه بحث لان مقول القول ما كان ذكره الشارح فربما

يقوله ولا يصح ان يبدل من ما الموصولة المعمولة للقول [illegible]

بان الصلة كالجزء من الموصول قلنا هذا لا يقتضي جعل امرتني مقول

القول حقيقة غايته انه يقتضي تسميته مقولا لتمحي في صلته ذلك

بيانا للزوم نظر ولو قال لانه مسند الى الضمير الله عز وجل

كيلتفي وهو اي امر لم يستقم لعدم الجواب عنه

ان لا يكون فيه حروف القول فلا يقال قلت له ان افعل

لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير

لجواز ان تكون زائدة وقال الدماميني ولم اقف على العلة المقتضية

لاشتراط عدم القول الصريح فيهما اي القول والمحكي به

واستحسنه المصنف في المغني قال فيه نعم ان اول القول

بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز وقد فاته هذا

الوجه فاطلق المنع انتهى وانما جاز لصحة تسليطه حينئذ على المادة

اذ هي مما يؤمر به وقد يقال انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس يؤمر

لا بشيء على مما يرشد اليه قوله لان العبادة مما يؤمر بها واجاز بعضهم

الحكم بمصدريتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم الا عبادة الله تعالى
اي الزموا عبادته ويكون هو المراد مما امرتني به فتكون الجملة وهي
الزموا عبادته بدلا مما امرتني به من حيث انها في حكم المفرد لانها
مقوله وما امرتني به مفرد لفظا وجملة معنى ثم قال في المغني فان قيل
لعل الشناعة يعني الزمخشري من اجازته لان امر لا يتعدى بنفسه
الى المامور به الا قليلا فكذلك فكذا ما اول به قلنا هذا لازم
له للتفسيرية انتهى اي لازم للزمخشري على توجيه التفسيرية ولكنه
ولكنه لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تاويل شي بشي ان يكون
حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه اجاز التفسيرية
وصححها ولم يلتفت الى ما ذكره القائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه
القول بصحة البدل من ما على التاويل وهو قد منع منه لا عن التاويل
في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وتقدمت الاشارة الى وجه اندفاعه
واللازم باطل الظاهر انه عطف تفسير لان ما قبله بمعنى عنده
فلان الضماير لا تنعت كذلك لا يعطف عليها عطف بيان
اي فاذا كان كذلك فكذا ان الخ وقوله عطف بيان بنصب عطف
بالفعل المقدر وبالنائب عن الفاعل قوله عليها او بالرفع على ان يكون
هو النائب عن الفاعل وعليها لغو متعلق بيعطف فهو منصوب المحل
وهما في محل نصب على انه نعت مصدر محذوف او حال والتقدير ما
واذ لكان كذلك فلا يعطف على الضماير تركيب ذلك ارتكابا
ارتكابا لحكم مثل ارتكاب عدم نعت الضماير او يفعل ذلك في حالة
كونه مماثلا لعدم نعت الضماير فان قلت فما موقع كذلك في
هذا التركيب قلت لك ان تجعله توكيدا لكما فهو في محل نصب
وان تجعله خبر مبتدا محذوف فهو في محل رفع اي الامر كذلك

وانبغي ان يقدم [illegible] وما دخلت عليه هنا امر واجب لاشتمال
ذلك على ما يفسر الضمير المتاخر فلو ذهبت توخره لزم عوده الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وهو ممتنع ولقائل ان يقول المعتبر
الزمخشري ذلك بناء على ان ما ينزل منزلة الشي لا يجب ان يثبت
جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير
وكذلك المضمر لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع
نعت المنادى عند الجمهور [illegible] ابن السيد [illegible] هو ابو محمد
عبد الله البطليوسي بموحدة وطا مهملة مفتوحتين ولام ساكنة
ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة الى
بطليوس بلد بالاندلس قلنا جواب اخر الى اخره افقد [illegible]
هذا في الرد الزام الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع انكاره
وذلك انه قد قال في المفصل ما هذا نصه وهو طراز المدرك
في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه الا ان يعلو اهدار
الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسند كلامك فانظر هذا
مع ما وقع له في الكشاف وانظر اجازته لان يكون قول ان اعبدوا
عطف بيان على الهاء في به مع تصريحه بمنع ان تكون تفسيرية لفعل
الامر لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقول الله تعالى
فلا يصح ان يكون تفسيرا للامر وهذا بعينه لازم على القول بجعل
المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازة المصدر ان يكون المصدر
بدلا من الهاء لزوم مثل ذلك فيه فتامله كذا قاله الدماميني
لا يحل فيه قبل القول لان العبادة لا تقال قال التفتازاني

في حاشية الكشاف وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب ... في
الايمان ايضا قال الدماميني قلت وفيه نظر لان النقد بما قلت
هم امّا امروهم بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري انما
ان الموصولة للامر توقل ... ان يجب المادة على الاسم
واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مفعولا قال الشمني واقول ان
الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القايم بالطالب وبهذا الاعتبار
يكون مفعولا للقول ... المراد اللفظ الي ويراد به احد
انواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول
... الدماميني وحينيذ فلم يتواردا على محل واحد
لان القول وما يتصرف منه لا يعمل الا في جملة اي فعلية او اسمية
... ويتصرف منه الماضي نحو قالوا سمعنا
والمضارع نحو يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم
الفاعل نحو ... هلم الينا واسم المفعول كقوله
تواصوا بحلم الجود حتى عبيدهم ليقول لديهم لا نكال ذي نحل
واسم المصدر نحو ... ربنا اقرار بالربوبية قال الرضي
... ما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاصل
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل
نحو ... زيد قلت او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان
زيد قايم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا
الكلام مطابقة بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكايته
او الذي يقع بعد اقول غدا زيد قايم وقل زيد قايم انتهى
وقضيته انه لا بد في تحقق الحكاية من التلفظ بالمحكي في غير
الحكاية وقد يشكل مع ذلك ما يقع للمصنفين قول ابن مالك

قال

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

وقول ابن الوردي

قال الفقير عمر بن الوردي الحمد لله ثم الحمد

وقول ابن الجزري

يقول راجي عفو رب سامع محمد بن الجزري الشافعي

الحمد لله فالظاهر انهم لم ينطقوا ان الظاهر انهم لم ينطقوا بجملة الحمد
في غير هذا الكلام فليتأمل وقال الرضي ايضا المقصود من الجملة
الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام
فليتأمل لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها
موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل
هو اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان تغير
اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل
فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان
قام زيد وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو وان تخيل
رعاية للفظ المحكي وتجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو ولا تخل
تخيل بالمعنى اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا او عمرا فيه غائبان
انتهى وعملها في الجملة النصب ان لم تنب عن فاعل كما تقدم
قال ابن الناظم القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد
ويكون اما جملة واما مفردا مؤديا معناها فان كان مفردا
نصب نحو قلنا شعرا وخطبة وحديثا وان كان جملة حكيت نحو
قلت زيد عالم ولم يعمل فيها القول كما يعمل فيها الظن لان الظن
يقتضي الجملة من جهة معناها فجزاها معه كالمفعولين من باب
اعطيت فصح ان ينصبهما الظن نصب اعطيت مفعوليه واما القول

يقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزءا مفعولين
لانه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان
ينصبها مفعولا واحدا لان الجمل لا اعراب لها فلم يبق الا
الحكاية انتهى وقوله من جهة لفظها اي لانه حكاية اللفظ وقوله
لانه لم يقتضها من جهة معناها قد يخالفه قول الرضي السابق
والمقصود في الجملة الواقعة بعد القول الى قوله فان زيدا او عمرا
فيه غاية ما لا ان يراد عدم اقتضا المعنى مجردا او مفردا
يؤدي معنى الجملة لعلة بصيرة قال في التسهيل وينصب به
المفرد المؤدي معناها اي معنى الجملة والمفرد المراد به مجرد اللفظ
انتهى فالمفرد المؤدي معناها كالحديث والقصة والشعر والخطبة
والكلام ونحو ذلك بان تحمل معان ذلك المفرد فالجملة ثم
تحمل على ذلك المفرد كقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او
او كلاما حسنا واما المفرد المراد به مجرد اللفظ فقال الدماميني
قال المصنف يعني ابن مالك كقولك قلت كلمة اي هذا اللفظ
يعني انه يصلح استعماله في جميع التراكيب واما بابراهيم
فخاص بالبدل واما هذا ابراهيم فيختص هذا الترتيب
وليس المراد الا ان هذا اللفظ يطلق عليه قال ابن هشام رحمه
اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت
شعرا او مسمى كلمة كزيد او قام او هل فممتنع اجماعا او لفظة
كلمة فمسألة خلاف قلت وقع في شرح الحاجبية للرضي الاسترابادي
اجازة الوجه الثاني الذي حكى الاجماع على امتناعه وذلك
ان الرضي قال ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه
فذكر الاول وهو ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ثم قال وثانيها

وثانيها

ثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت
لفظة عبارة عن زيد وتعبر ذلك بان تقع خبرا عن اللفظ
المفرد نحو زيد لفظة او كلمة ثم قال وثالثها ان يكون لفظا
يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ ينصب بغيره السلامة لانها
ليست اعيانا للالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلامه ولا ادري
من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى ابن هشام فيها المنع
باجماع نحرره ثم قال الرضي وقد يقع مفرد غير معبر به عن جملة
ولا مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته وربما يغير
اعرابه نحو قال فلان زيدا او تكلم بزيد مرفوعا او جاء منها
مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك
اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال
سلام عليكم قوم منكرون اي عليكم الى هنا كلام الرضي مبني هو
وفي التسهيل وان تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة ولا
يراد به مجرد اللفظ حكي مقدرا معه ما هو به جملة انتهى نحو قالوا
سلاما قال سلام فيقدر مع الاول فعل ناصب له اي سلمنا
ويقدر مع الثاني اما خبر فيكون مبتدا ويقدر عليكم سلام
واما مبتدا فيكون خبرا ولا تقدير نحن نحييكم سلام والحاصل
انه لا ينصب بالقول مفرد على انه مفعول به احترازا من
نحو قلت حقا فان هذا من نوع باب المفعول المطلق وكلام
ابن مالك مخالف لما قدمناه من كلام الرضي فيما مثله كذا قاله
الدماميني   قوله الوحي الى النحل الى اخره هذا مبني على ما تقدم
عن [illegible] لمصنف واما على ما تقدم عن الرضي فالوحي به

بالتحدي اي اوحى ربك الى النحل قلت اما او تحديثا او قولا ما
هو التحدي من اتخاذ بيوتها وهو الامام الرازي هو الامام
ابو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني
الاصل الرازي المولد المعروف بابن الخطيب فاق اهل
زمانه في علم الكلام وعلم الاصول واشار تعالى في كتابه المسمى تحصيل
الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على ابي القاسم
سليمان بن ناصر الانصاري وهو على امام الحرمين وهو
على ابي اسحاق الاسفراييني وهو على ابي الحسين الباهلي وهو
على ابي الحسن الاشعري وهو على ابي علي الجبائي اولا ثم رجع
عن مذهبه ونصر مذهب اهل السنة وتوفي الرازي سنة
ست وستمائة بمدينة هراة وليس في الالهام معنى
القول اي فلا يكون ان تفسيرية وانما هي مصدرية اي
على تقدير الجار قبلها كما انشأ وعليه بقوله اي الى آخره باتخاذ
ما يتخذ الجبال بيوتا الصواب باتخاذ بيوت من الجبال
قوله واشار المصنف الى دفعه نصرة للزمخشري بقوله قال
الدماميني على ان الزمخشري صرح بان الايحا به معنى القول ه
يريد لا نخالف الواقع هنا فقال قبل ذلك الايحا الى النحل
الهامها والقذف في قلوبها وتعليمها على وجه هو اعلم به لا
سبيل لاحد الى الوقوف عليه ولا يتبعها ولطفها في ما
تدبير امرها واصابتها فيما يصلحها دلايل بينة شاهدة
على ان الله تعالى اودعها علما بذلك كما اولي اولى العقول
عقولهم هذا كلامه نحو علم ان سيكون منكم مرضى ان مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف اي انه اي الشان قال

الرضي

الرضى ولا يجوز حينئذ دخول ضمير الشان الا بعد ان المخففة فيما ... وان واخواتها ضمير الشان فان قيل قد جوزوا في قول الشاعر فما قد هذا جون جول بنو تميم بما كان اياه عطية عودا ان اسم كان ضمير الشان وان التقدير بما كان اي الشان ... اجيب بالعطف لم يجوزوا في هذا البيت انه محذوف وانما جوزوا انه مستتر في كان وكلامنا في الاول دون الثاني

وحسبوا ان لا تكون فتنة فعموا وصموا في قراة الرفع هذه الاية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة العلم نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وادعى ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب الوضع وهي قراة ابي عمرو واخوه وقرا الباقون بالنصب يكون على الظاهر لان الحسبان ليس من افعال التحقيق وليس المراد به ع لا مراي لفظ المنتظم من هذه الحروف المسماة بعين لام ميم وبقوله بضعو الماضي منفكا ومن الناس من يقول على احد الاعرابين اللام في الناس للجنس ومن الناس خبر مقدم قال الشريف العلامة فان قيل لا فايدة في الاخبار بان يقول كذا وكذا من الناس اجيب بان فايدته التنبيه على ان الصفات المذكورة تنافي الانسانية فينبغي ان يحمل كون المتصف بها من الناس ويتعجب منه ورد بان مثل هذا التركيب قد ياتي في مواضع لا يتاتي فيها مثل هذا الاعتبار ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طايفة صفتها كذا كقوله تعالى من المومنين رجال فالاولى ان يحمل مضمون الجار والمجرور مبتدا على

من ه

يعني ولبعض الناس ولبعض منهم النصف مما ان ذكر فيكون مناط الفائدة
تلك الاوصاف لا بد لاستعماله في وقوع الظرف بتاويل معناه
معناه وقد يقع الظرف موقع مبتدأ كقوله تعالى ومنا دون
ذلك وما منا الا له مقام معلوم [illegible] قد قالوا الموصوف
في الظرف الثاني وجعلوه مبتدأ اي الظرف الاول خبرا وعليه
قوله تعالى يعني جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام
معلوم [illegible] وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا
[illegible] رجال بعضهم قال الكازروني اقول فيه نظر لان
[illegible] على [illegible] لعل غرض المجيب ان الفائدة
في الاوصاف المذكورة تحصل بما ذكره لا يدعي جريان ما ذكر في كل
تركيب مثله [illegible] قوله والصواب اشارة
الى ما ذكره ثم ان جعل من الناس بمعنى بعض الناس يدل على
كون من بمعنى البعض فيكون اسما لكنهم ذكروا كون الكاف اسما
وكذا كون عن اسما وما اطلعنا على انهم ذكروا كون من
اسما بمعنى البعض ويحتمل ان اللام فيه للجنس ومن موصوفة
او [illegible] حمل من موصوفة مع الجنس موصولة مع
العهد للمناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس مبهم
[illegible] فناسب ان يعبر عن بعضه بما هو نكرة والمعهود
معين فناسب ان يعبر عن بعضه بمعرفة واما الاستعمال فلان
التتبع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا حمل من
الجنس كقوله تعالى من المومنين رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه فمنهم والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود
كقوله تعالى ومنهم الذين يوذون النبي والقران يفسر بعضه بعضا

من

قيل ولو في نحو ذلك انك اذا قلت من هؤلاء الجنس طالب قبله
كذا طالب التعيين بين الجنس بعينه بطريق ما لاذا قلت من هذا
الجنس الطالب لتلك الفعلة كذا لان من عرفهم عرف كونهم من
الجنس واذا قلت من هؤلاء الذين فعل كذا الحال حسن
اذ فيه زيادة التعريف لان الجنس كل الجنس ان يقال فاعل
كذا انه عرفهم لم يجوزوا ان كان في تذكيره بعض كثير عليه
او حمل وكل منافي الاصل قال الكازروني ولقائل ان يقول كلية هذه
القضية المذكورة ممنوعة اذ من لا يلزم التعيين عرف الطالبة
الفاعلة كذا اذا عرف الضمير من الجنس المذكور اذ قبيل من الطلاب
الذين يقرؤون القران مثلا لان يكون مفيدا له اذ لا يلزم من
معرفة الذين يقرؤون القران معرفته لكونهم من الصوفية
ثم انه لو كان هذا هذا لا زالا لزم ان يكون المثال المذكور وهو
قوله من هؤلاء الذين فعل كذا مفيدا لتعيين الذات المذكور
اذ يقال من عرف الذي فعل كذا عرف انه من هؤلاء لاني ان لم
يكن لازما في هذه الصورة لم يكن لازما في صورة الجنس وقد
يقال ان المراد من الجنس في قوله من الجنس طالب تعيينه ما هو حقيقة
لافراد كالانسان بالنسبة الى افراده لا في ضمن عرف الفرد ولقد
حقيقته عرف انه من افراد تلك الحقيقة لا يخفى ما فيه وتلك
استفهامية كالتي في نحو من بعثنا من مرقدنا قال في المغني
واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت
معنى النفي ومنه ومن يغفر الذنوب الا الله ولا يتقيد جواز ذلك
بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع
عنده الا باذنه   نكرة تامة يعني غير ناقصة اخرى مما تقدم ما

المصنف عن ابي علي وَالا ه فتنضي مع قوله ونكرة موصوف
ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك
بل هما نكرتان لتضمنهما فيما

فقل اللهم مستشرفها ومن تمييز عنى شخصا والضمير المنفصل
بعد هو اما المخصوص بالمدح وهو راجع الى بشر من قوله
وكيفما ارهب امرا او اراع له فقد تكات الى بشر بن مروان
ونعم مرء من ضاقت مذاهبه وفي بشر متعلق بنعم وغيرالجار
على لم يتبد ذلك وقال بن موصوله فاعل نعم وهو بضم الهاء
راجع اليها مبتدا خبره هو محذوف راجع الى بشر ايضا والتقدير
نعم الذي هو المشهور في الشر والعلانية بشر ويحتاج الى تقدير
هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي قيل كان عليه ان يقيدها بكونها محذوفة مفتوحة مشددة
اليا كما قيدها الشارح بذلك كما في المغنى حتى لا تلتبس باي التي
هي حرف الجواب وباي التي هي حرف ندا او تفسير فان قيل
لا لبس على تقدير عدم التقييد المذكور لاندفاعه بذكر الامثلة
لها بعد ذكرها فلا يحتاج اليه قلت اذ كان ينبغي ان لا تقييد
اي فيما سبق بكونها معربة كالمكسورة الهمزة الساكنة اليا لما والا فما
الفرق ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على قال في الكشاف
وقرى بن مسعود اي الاجلين ما قضيت قال فان قلت ما
الفرق بين موقعي ما المزيدة في القراتين قلت وقعت في
المستفيضة مؤكدة لابهام اي اعني زايدة وفي الشاذة ما
تاكيد للقضا كانه قال اي الاجلين صممت على قضايه وجردت

عزعني

عن يبني اليه قوله فقضيب فعل الشرط فيه مسامحة لا يخفى
قوله ولاستفهامية قال الجي اليمني وقد تحذف كقوله
بنظرت نصرا والسماكين ايهما على من الغيث استهلت مواطره
قوله ويرده نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على وذلك لانها
لو لم تكن موصولة لكانت استفهامية لانه لا يصلح هنا غيرها ولو تبع
من استفهامية لما كان ينتزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق فيبقى
موصولة وهي المفعول وضمها بنا كما سياتي لا اعراب واشد خبرا
لهو محذوفا كما اشار اليه المصنف قوله وقال من راي خ من
راي ذلك يونس والخليل فانهما يقولان ليست حينئذ موصولة له
وانما هي استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الاية بالنسبة ما
حينئذ الى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن
الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال
لاضربن الفاسق بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس
الجملة معلق عنها ننزع من العمل لاجل الاستفهام ويرده ان التعليق
يختص بافعال القلوب وننزع ليس منها ويرد مذهبهما ... قوله
فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حروف
الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته
ولا يستانف ما بعد الجار قوله احداهما هذه اي هذه لا احوي لقيت
عدوت بلدك قوله فكيف يقول ببساطها اذا اصبحت وقد حكى عن
سيبويه انه قال معتذرا عن ذلك لما بعدت عن حال اخواتها
بحذف احد جزئي الابتداء كان ذلك مخالفا لاخواتها فغيروها
تغييرا ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير وقال الرضي اذا
اذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك لان

لما كان الاشتياق [illegible] فارق اخوانه لفارض فهو شديد البرح [illegible]
فنادى بسبب برح [illegible] وبنى على الضم لشبهه لقبل وبعد لانه
حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول
كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا مذهب
سيبويه وهو الاكثر فتوجه [illegible] على الضم عند حذف المبتدا
انتهى ولا يخفاك ان ضعف هذين لا عند [illegible] فقال بعضهم
وانما بنيت اي الموصولة وهي مضافة لفظا اذا كان صدر
صلتها ضميرا محذوفا لانها لما حذف صدر صلتها نزلت ما هي
مضافة اليه منزلته فصارت كانها منقطعة عن الاضافة
لفظا لفظا مع قيام موجب البنا فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ
الحقيقة اعرب قوله للموصوف طبقا في المعنى دخل فيه ذو الحال
فان الحال في المعنى صفة لصاحبها قوله وتقع تارة وصلة لندا ما
فيه ال القضية اطلاقه اي جواز تذكيرها وان كان الوصف
مونثا فليس بصحيح واجيب بانه اتكل على ظهور ذلك او ما لعنا
الى القول بالجواز قال السيوطي وتونث لتانيث الصفة قال
تعالى يا ايتها النفس المطمينة وفي البديع ان ذلك اقل لا واجب
ولا يجوز ربما ايها المراة ولا تلحقها اي اي من علامات الفروع غير
التا علامة تثنية ولا علامة جمع قال تعالى ايها الثقلان ه
ايها المومنون قوله يا ايها الانسان قال السمين في اعرابه في
سورة البقرة اي اسم منادى في محل نصب ولكنه بني على الضم
لانه مفرد معرفة وزعم الاخفش انها هنا موصولة وان المرفوع
بعدها صفة لها ولا يجوز نصبه على المحل خلافا للمازني وها
زايدة للتنبيه لازمة لها والمشهور فتح هايها ويجوز ضمها

اتباعا

اتباعا للبنا وقد قرئ بن عامر بذلك نحو ايه المومنون والمرسوم
بسا بعده ولا نوصف اي هذه الا عا فيه الالف واللام او موصول
هما فيه او باسم اشارة نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر قال الشاعر
الا ايها الباخع الرا انني عيلي بابها
قوله من وايها وفي المغني ما ذهب اليه الاخفش بانه ليس
لها عايد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية
وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك
وزاد الاخفش قسما وهو ان يكون نكرة موصوفة نحو مررت
باي معجب لك كما يقال بمن معجب لك قال في المغني وهذا غير مسموع
ولا تكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية
يقال جاني رجل فتقول ايا هذا وجاني رجلان فتقول ايان وكذا
فتقول ايون انتهى وانما جعلت وصلة لندا ما فيه ال لا ظهر استكر هوا
اجتماع الي التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم محتاج
الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادي في الظاهر ذلك المبهم وفي
الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية
موحدوا ذلك الاسم ايا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة
حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة
قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف
اي فكان ادخل في الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي بل
لزم ان يردفه المتكلم ما يزيل ابهامه فذلك اسم الجنس لانه
الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي وجموعه ومونثهما
وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا اي
هذا الرجل قوله وها للتنبيه قال ابن الناظم ولزمته ها التنبيه

تعويضا عما فاته من الاضافة انتهى قيل يوخذ منه مع كما نحوه
ان كلا من التابع وها التنبيه عوض عن الاضافة انتهى قال الشيخ
شيخنا ولك ان تقول التعويض للتابع من جهة المعنى وها التنبيه
من جهة اللفظ قوله والانسان نعت اي قال في التسهيل ولا ينعتها
اي اي غيرها الى الصفة قال ابن عقيل والصواب انه اراد ولا
يتبعها غيرها من التوابع وكلامه في الشرح على هذا انتهى باختصار
وذكر الدماميني نحوه بلفظ ويحتمل ان المراد كذا ثم قال قال ابو
حيان واطلاقهم يقتضي اتباع كل تابع بعد ان يستوفي في صفتها
ويلزم ما بعدها الرفع لانه هو المقصود بالندا فالتزم رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
المبني فيدل على انه هو المقصود بالندا فان قيل اذا كان تابع
اي هو المقصود لا يكون صفة لانها لا تكون مقصودة قلت اجيب
عنه ان الصفة غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى
متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل في نحو يا ايها
الرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو
كان كذلك لوجب ان يكون يا داخلا فيه لكن مقصود في الاصل
والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى ومع ذلك ينبغي ان لا يكون محله نصبا لانه
بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول
ابن مالك في التسهيل انه يلزم في توابع تابع اي الرفع لانها
توابع معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر
مبتدا محذوف واي موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك

الجاز

لجاز ظهور المسند لا بل كان اولى والجار وصفها بالمعلية منه والظرف
وظاهر كلام الشارح ان تابع اي نعت مطلقا والحال لحظ فيه
الاشتقاق وقيل عطف بيان قاله ابن السيد وهو الظاهر ورد
بانه يلزم عليه استقلاله اي بالندا ويجوز وقيل ان كان مشتقا
فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان واليه ذهب
المصنف وما احسن ما ذهب اليه وجوز المازني نصب تابعه
اي على المحل قال الزجاجي لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا
تابعه احد بعده وعلة ذلك ما تقدم من انه المقصود بالندا
وقرئ شاذا قل يا ايها الكافرون قوله وحركته اعرابية
وحركة اي بنائية قال الرضي ان قيل فلم يجز بنا التابع التوابع
المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف قلت نقول
يا زيد الظريف واللام لا تمنع البنا كما لم تمنع في الخمسة عشر قلت
انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا
الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف
فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي
الظرف لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع انتهى فان قيل فينبغي
ان تبنى صفة المنادى اذا كانت هي المقصودة بالندا نحو يا ايها
الرجل اجيب بان كون هذه الصفة مقصودة بالندا ان كان
يوجب بناها فامتناع مباشرة يا التي هي مدار هذه الصفة يمنعه
فاختير فيها حركة هي اثر يا من غير ان يكون مبنيا عملا بالاعتبارين
وكانت حركة تابع اي اعرابية مع ان حركة ان بنائية حملا على
لفظه وذلك لتنزيل حركة بنائه منزلة حركة الاعراب واختلفوا

في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها
بعروضها كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لاطرادها
كاطراد الاعراب ورد الرضي بالنقض باطراد كسرة هاولا مع ما
انها لم تنزل منزلة الاعراب ورد عليه بان يعني الاطراد
الحكم الكلي كقولنا كل منادي مبني على ما يرفع به وقد لا يتحقق ما
في هاولا ويرد بانه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الاضافة
مع انه لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد قدمنا لك ما يرشد
الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن الطرايق
كذا قيل قال العصام وفي صدرها اي توابع المنادى في تعريف ما
التابع خلاف رفعها وجعل اعرابه بعامل وكونه علما تتي من المعاني
المقتضية اشكال ليس لو يغيص عقرة التكلف انحلاله لعرفه
ان كان منك بفهمك اعتمال انتهى ثم رايت الشارح قال في
شرح التوضيح والرفع على تشبيه لفظ المنادي بالمرفوع ما
تنزيلا لحركة البنا العارضة بسبب دخول حرف الندا هو
الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
في غير البدل والا فاين الرافع ولا نقول بان الرافع التبعية قول
ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال
ان يلاحظ في المنادي المرفوع ان يكون نايب فاعل في المعنى
والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى قوله لو
حرف شرط في الماضي وعبارة التلخيص ولو للشرط في الماضي مع ما
القطع بانتفا الشرط انتهى وقوله للشرط قال السعد اي لتعليق
حصول مضمون الجزا بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي وقوله
في الماضي متعلق بحصوله لا بالشرط وقوله مع القطع بانتفا الشرط

قال

فهو السعد فيلزم انتفا الجزء المتمني اي فانتفا الجزاء بطريق
اللزوم ولا يجوز تعليق في الماضي بالشرط على معنى التعليق والتعليق
في الحال لا في الماضي فهو متعلق بجزء معناه وهو حصول الشرط في
الماضي لا بجزئه الاخر الذي هو حصول الجزاء لانه غير مقيد بالماضي
بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقيده بالماضي لان المعلق
بامر مقيد بالماضي يلزم تقيده بالماضي وقد يستشكل كون التعليق
في الحال مع كون المعلق عليه والمعلق عليه في الماضي الا ان يراد
بالتعليق بيان انه كان معلقا قوله لو تفي كني اي لو وفي يفي ه
قوله حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه اي يستلزم
ما يليه على تقدير ثبوته لثبوت تاليه وهذا التعريف يشير
به الى احد المذاهب الثلاثة في معنى لو وهو عبارة من كونها
تدل على امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب
ولا على ثبوته ولكنه ان كان لمساويه سبب الا هو لزم من انتفايه
انتفاوه وان كان له سبب اخر فلا يلزم من انتفايه انتفاوه
وسيجي هذا في كلامه والمذهب الثاني انها تفيد امتناع
الشرط والجواب معا وهذا هو المشهور بين النحاة والمذهب
الثالث انها لا دلالة لها على امتناع بل على مجرد التعليق في الماضي
والقايل بهذا الشلوبين وابن هشام الخضراوي وهذان
المذهبان افسدهما في المغني قوله فالاقسام اربعة قال
في المغني جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم
يعصه او ماض مثبت او منفي بما والغالب على المثبت دخول
اللام عليه نحو لو نشا لجعلناه حطاما او من تجرده منه لو نشا
جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منه نحو ولو شاء ربك ما

بما فعلوه ومن اقترانه بها قوله
فلو انّ قوم اخذتها لما اقترضا ولكن احيانا مع الثعالب
ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المبني بما بعد كقوله
اما والذي لو شا ان يخلق النوى لبن غبت عن عيني لما غبت قلبي
وقد ورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير
لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الحوايم لا يجدن غليلا
ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا
لولا رجاوك قد قتلت اولادي
قال الرضي قد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفا
كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
وقيل جواب القسم مقدر وقول الشاعر
قالت سلامة لم يكن لك عادة ان تترك الاعداء حتى يعذرا
لو كان بالسلام فرحتك لكن فررت مخافة ان اوسرا
فان قيل لو وضعها لامتناع الشرط ينافي دلالتها على استلزامه
الشرط للجزا فلا يمكن ان تكون موضوعة لذلك الامتناع مع
دلالتها على ذلك الاستلزام قلت لا نسلم ذلك لان غاية
ما يلزم منه دلالتها على ذلك الامتناع وعلى ذلك الاستلزام ما
وهذه الدلالة لا محذور فيها بوجه لان غاية ما يترتب عليها ما
تحقق مدلولها الذي هو ذلك الامتناع بان يتحقق امتناع الشرط
انتفاوه وذلك الاستلزام بان يكون الشرط بحيث لو وجد
وجد الجزا لان معنى استلزام شي لاخر عدم انفكاك الاخر عن ذلك
الشي اذا وجد ولهذا صادق حال انتفا ذلك الشي الذي هو
الملزوم الا ترى ان طلوع الشمس حال عدمه بانه مستلزم لوجود

النهار

النهار بمعنى ان الانفكاك وجود النهار لا ينفك عن وجوده وهذا
مما لا شبهة فيه لمن تصور معنى الاستلزام والحاصل ان غاية
ما يلزم منه ولا انتها على امتناع الشرط مع كون الشرط في نفسه
مستلزما للجزا ولا محذور في ذلك بوجه لان غاية الامر انه لا
تحقق لشرط بل الانتفا عدم الوجود وبكونه بحيث لو وجد
وجد الجزا كما هو معنى الاستلزام ولا اشكال في صحة ما
ظهر بين الامرين الا ترى الى صحة الشرطية في نحو قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وقولك مشيرا الى حجر مثلا لو كان هذا
انسانا كان حيوانا مع اتصاف الشرط في الاول وهو تعدد الالهة
بالامتناع اي الانتفا المفهوم من لو الصادق بالاستحالة وباستلزامه
هو لفساد السموات والارض وفي الثاني وهو كونه انسانا
بالامتناع اي الانتفا وباستلزامه هو لكونه حيوانا كما ينص
على ذلك كلامه كما هو معلوم لمن له ادنى خبرة به فقد ظهر بطلان ما
قد يقال ان الشي حال عدمه لا يمكن ان يتصف بالتزامه لغيره
وظهر ايضا بالامتناع الانتفا الصادق بالاستحالة ولعدمها
فسقط ما يقال استحالة الشي ينافي استلزامه لغيره فانه
غلط فاحش اما اولا فكون المراد بالامتناع الاستحالة ينافي
نحو مثال لو لم يخف الله لم يعصه اذ الشرط فيه لا استحالة فيه
اذ ثبوت عدم الخوف للمذكور ممكن ~~قطعا~~ قطعا فليس
المراد بالامتناع هنا الا مجرد الانتفي اعم من ان تصحبه استحالة
او لا كما سبقت الاشارة اليه واما ثانيا فلو سلم ان المراد به
الاستحالة لكن استحالة الشي لا تنافي صفاته بالاستلزام لغيره
كما هو ظاهر من التمثيل بنحو لو كان فيهما الهة الا الله وكفاك شاهد

على هذا ما اشتهر وشاع فيما بينهم من قولهم ان استحالة الملزوم
تدل على استحالة اللازم اذ فيه غاية التصريح بان استحالة التالي
لا تنافي ان يكون ملزوما لتالي اخر لو جاء زيد لاكرمته قلت لو تدل على
انتفاء مجي زيد وعلى ان مجي زيد لو وجد وجد اكرامه قوله لو لم
يجي ما اكرمته دلت لو فيه على عدم انتفاء المجي عدم المجي وعلى ان عدم
المجي لو وجد وجد عدم الاكرام له قوله لو قصدني ما خيبته دلت
لو فيه على انتفاء القصد وعلى انه لو وجد وجد عدم الخيبة قوله
لو لم تجي عتبت عليه دلت لو فيه على انتفاء عدم المجي وانه لو وجد
عدم المجي وجد العتب عليه قوله ان لزم المقدم قد يقال لا حاجة
اليه لانه قد استفيد من قوله واستلزامه لما هو لنه لانه
اذا كان مدلول لو استلزام المقدم للتالي لزم ان التالي لا يكون
الا لازما وان كان لزومه له تارة باعتبار نفسه واخرى
باعتبار ما تضمنه قوله ولم يخلف المقدم عليه غيره كان الاولى
ان يقول ثم نفي التالي ان لم يخلف الملزوم غيره في ترتب التالي
عليه قوله منفية بدخول لو عليها يعني ان هذا مقتضى اللفظ
ان تحقق بدلوله قوله ولكونه لم يخلف المقدم غيره اي ليس له
خلف في ترتب التالي عليه اذ لا علة الرفع بدون المشية كما
قاله المصنف من انه لا سبب له غير المشية قوله وهذا الحكم
بخلاف ما لو خلف المقدم غيره اي كان له خلف في ترتب
التالي عليه قوله بناء على ان لو اذا دخلت على منفي اثبتته
اي دلت على ثبوته وهو مذهب المغربين الا ان قوله

قوله

خلف

[illegible]
[illegible]
[illegible]

قوله ومن هنا الى اخره وجعل مما يقصد فيه قول عمر رضي الله تعالى عنه في حق صهيب رضي الله تعالى عنه لو لم يخف الله لم يعصه الحق واعتذر عنه التفتازاني ان في مطوله لقوله وقد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزامه لذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سوى كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجد عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى فان قيل هل يجوز ان تكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط ~~بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط~~ بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء

لزومه

وانما المجيء ذلك من قبيل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا
كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك لان الامر مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا
ان المعنى في قولنا ان جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام ما
الا المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب
ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك ايتي الثمرة **قوله**
الخوف والوجل والرهبة متقاربة فالاول توقع العقوبة على
مجاري الانفاس او اضطراب القلب من ذكر الخوف والخشية
اخص منه لانها خوف مقرون بمعرفته ومن ثم قال تعالى انما
يخشى الله من عباده العلماء وقيل الخوف حركة والخشية سكون
الا ترى ان من يرى عدوا له حالة يحاول للهرب منه وهي الخوف
وحال استقراره في محل لا يصل اليه وهي الخشية والرهبة
الامعان في الهرب من المكروه والوجل خفقان القلب عند
ذكر من يخاف سطوته والهيبة خوف مقترن بتعظيم واجلال
واكثر ما يكون مع المحبة والمعرفة والاجلال تعظيم
مقترن بالحب والخوف للعامة والخشية للعلماء العارفين
والهيبة للمحبين والاجلال للمقربين ثم على قدر العلم والمعرفة
يكون العلم والخشية ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم انا اتقاكم
لله واشدكم خشية **قوله** حرف امتناع لامتناع اي حرف دال
على امتناع الثاني لامتناع الاول وهذه العبارة تحتمل ان المراد
انها تدل على امتناع الثاني لامتناع الاول بطريق الاستدلال
بامتناع الاول على امتناع الثاني وهو ما فهمه ابن الحاجب
واعترضه بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب
لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة

فائدة
على الفرق بين الخوف والوجل والرهبة فانه نفيس

سيبويه
لو

بل

بل الامر بالعكس لان انتفا المسبب يدل على انتفا جميع اسبابه ما
هي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس واستحسن
المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كانوا يجعلون نزع لفظة امتناع
الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما
الهة لعا لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفا
اللازم يوجب انتفا الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم
اعم ويحتمل ان المراد انها تدل على ان امتناع الثاني لامتناع ما
الاول بمعنى انها تدل على ان علة امتناع الثاني في الخارج هي
انتفا الاول وهو ما قال السعد انه المراد ورد به اعتراض
ابن الحاجب فقال وانا اقول منشا هذا الاعتراض قلة التامل
لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفا السبب او الملزوم لا يستلزم انتفا المسبب او اللازم
بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفا الاول فمعنى لو شا الله لهداكم ان انتفا
الهداية انما هو بسبب انتفا المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة
على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج هي انتفا مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة انتفا ~~مضمون الجزا في~~
~~الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة~~
العلم بانتفا الجزا ما هي وحاصله كما قال السيد انها تستعمل
في شرط لم يبق من الامور ~~من الاخر~~ التي يتوقف عليها وجوده

منا الجواب للزومه فيكون لمجرد انتفا الجزا في الخارج لملازمة بانتفا
الشرط وتسببه من حيث الخارج لا من حيث العلم قوله والصواب
انها لا تتعرض لامتناع الجواب اصلا الى اخره قال ابن مالك
في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على
امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك
لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما
لثبوته لقيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام
قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول
والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي
امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما
يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار
بذلك معلوما بالجواب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام عمرو
فائدة وقوله واستلزامه لتاليه اي يقتضي استلزام او
شرطها لجوابها فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها
ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض
النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات
الثلاثة بمعنى كذا في شرح التسهيل قوله وان خلف الشرط
غيره اي كان له خلف في ترتب التالي عليه فليس المراد بقوله
وان خلف الشرط غيره ~~اي كان له خلف~~ تحقق الخلف بل
ان يعلم ان هناك خلفا فان تحقق ثبت التالي والا لم يثبت
ولهذا قال الشارح فيلزم من انتفا الشرط وهو طلوع الشمس
انتفا الجواب وهو وجود النهار فلم يقل فلا ينتفي الجواب
وقال ايضا فانه لا يلزم من انتفا طلوع الشمس انتفا وجوده

الضوء

الصوم ولم يقل فعلا ينتفي الجواب **قوله** ومنه قول عمر رضي الله عنه
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال القاضي بهاء الدين ا
السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الحلبي هذا الكلام الى النبي صلى
الله عليه وسلم وهو عن عمر مع شك المحقق فيه حتى قال الشيخ والدي
رحمه الله تعالى وهو من خطه نقلت رأيت الحافظ ابا بكر بن العربي نسبه
الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبد له اسنادا انتهى وكذلك نسبه
القرافي من المالكية في المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحافظ
زين الدين بن العراقي وهو من خطه نقلته لا اصل لهذا الحديث الذي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقف على اسناد قط في شيء من كتب
الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم ار له اسنادا
الى عمر انتهى وقال الدماميني وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل
ان ذلك في الحديث وذلك انه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد
سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك
فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى
ابي حذيفة رضي الله عنه قال حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى
قوله وتقدم توجيهه واعتذر عنه التفتازاني في مطوله بما سبق
بيانه **قوله** حرف شرط في المستقبل اي حرف يدل على تعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في المستقبل فقوله في المستقبل
متعلق في الحقيقة بحصول لا بالشرط اي التعليق كما هو ظاهر كلام
المص ولا يجوز تعلقه في المستقبل بالشرط لانه بمعنى التعليق والتعليق
في الحال وهو متعلق بجزء معناه وهو حصول الشرط في المستقبل لا بجزئه

ولم اقف عليه عن النبي ص

وط

ا

مرواه

في ام

الا نحو الذي هو حصول الجزاء لانه غير مقيد بالمستقبل بل معلق
على حصول الشرط فان لزم تقييده بالمستقبل لان المعلق بامر
مقيد بالمستقبل يلزم تقييده بالمستقبل قال في المغني وانكر
ابن الحاج في نقده على المقرب مجي لو للتعليق في المستقبل
قال في المغني ثانيا ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما
تقول ذلك مع ان وكذلك انكره بدر الدين بن مالك وزعم ان
انكار ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك
ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك
لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو
عما عهد فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله
عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار ذلك بل كثير
منهم ساكت عنه وكثير منهم اثبته والثاني ان قوله وذلك
لا ينافي الى اخره مقتضاه ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي
قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع
لامتناع الشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب
وابن الخباز ثم قال الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين
ان ما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما
امكن فيه قوله تعالى ولنخش الاية اذ لا يستحيل ان يقال
لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم
لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى انتهى ما اردناه منه باختصار
كثير **قوله** وانما احتاج الى التفسير الثاني لان الخطاب
للاوصيا الى اخره عبارته في المغني وانما اولنا الترك بمشارفة
الترك لان الخطاب للاوصيا وانما يتوجه اليهم قبل الترك

لانهم

الحشر بعده ايواناً وفي الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين
والمراد بهم الاوصياء امروا بان يخشوا الله فيخافوا على من في
حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم
ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه
حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى
وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون
الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا
فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا
على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد انفسهم لو
كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امرا للورثة
بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى
والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم
ضايعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة
فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه
وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا ذرية
ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم
لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني
يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة
للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة
صلة واجاب بان كون حال الاولياء والاوصياء او الجالسين او الورثة
وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة واشار الى انه
لابد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاء ضرورة
انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض

النجاة أن لو هذه تمنية وهو الظاهر وفي الحاشية أيضا
عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المآل
حال اعتبار الحكم لا حال التكلم فعصر الخمر مجاز وان صار عند الاخبار
خمرا لأنه حال تعلق العصر به ليس بخمر وكذا عصر العصير أيضا مجاز
وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق
الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا
تراخ كقتل القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير
بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى
ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متأخر
عن تعلق الولادة به انتهى

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ۝ ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ۝ لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

الأصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو ما يرده الجبل او غيره
من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية على المصوت عنده والرمس
القبر كذا في القاموس وقال الجوهري الرمس تراب القبر
وهو في الأصل مصدر ويريد مصدر قولك رمسوا قبر فلان
إذا ترابوه وسووه مع الأرض كما ذكره هو قبل والسبسب
بسينين مهملتين وموحدتين المفازة وهو
مرفوع بالابتداء خبره من دون والجملة الاسمية حال من
فاعل تلتقي والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح
من قولك هششت بفلان بكسر العين أهش هشاشة
والطرب خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الأول وقوله
وإن كنت رمة حال من صدى صوتي ولصوت متعلق بيهش

وحذف

حذف مثله [illegible] بيطرب اى [illegible] صدى ليلى ويطرب
له فان قلت هل هذا من [illegible] التنازع قلت قال الدماميني
لا على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما فان المفهوم
منه ان التنازع انما يكون في المعمول المؤخر وقال الرضى قد
يتنازع العاملان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت
وقتلت وبك قمت وقعدت وإياك ضربت و[illegible]
يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه
وهو ممتنع فان قلت قد ارتكبه الجمهور في نحو [illegible] افلم
يسيروا وانما اذا ما وقع فجعل الهمزة واقعة في الاصل بعد
العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا قلت هذا الحكم ليس متعدا
الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم تنبيها على اصالة الهمزة
في التصدير والظاهر ان قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب
من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله اولا ولو تلتقي
اصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي انتهى فان قلت ما النكتة
في تمثيله بمثالين للو التي هي في معنى ان الشرطية قلت كانه لما
ذكر انها تفارق ان في كونها لا تجزم وذلك انما يظهر في المثال الثاني
لانه قال ولو تلتقي ثانيا دون الاول وذلك ظاهر اردفه بالمثال
الثاني وقد يقال حينئذ يحصل الغرض بالاقتصار على المثال
الثاني لان لو فيه حرف شرط في المستقبل غير جازمة فلا حاجة
الى الاتيان بالمثال الاول قوله وزعم قوم ان الجزم بها لغة
مطردة وخصه ابن الشجري بالشعر قال في المغني المسئلة الثالثة
لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية
وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة

في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشا طار به ذو ميعة
لاحق الاطال نهد ذو خصل وقوله
الب فوارك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا
وقد تخرج هذا على ان ضمة الاعراب سلبت تخفيفا كقراءة ابي
عمرو وينصركم ويشعركم ويامركم والاول على لغة من يقول شايشا
بالف ثم ابدلت الهمزة الفا ثم الالف همزة ساكنة انتهى
لو والاصح صلته بمصدر او طلح منه لو ولا هو في صلته بمصدر
قال الدماميني قلت و على كون لو مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف
العلماء كثيرا من قولهم بخلاف ما لو كان كذا كقول ابن الحاجب
في كتابه المنتهى بخلاف ما لو وقع ميتا وقول صاحب التلخيص بخلاف
ما لو اخر فيكون التقدير بخلاف وقوعه ميتا وبخلاف تاخيره
وما زائدة بين المضاف والمضاف اليه نحو جيتك غير ما مرة
هذا اقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه والله اعلم
ودوا لو تدهن جوز الزمخشري كون لو في هذه الاية للتمني ايضا
فانه قال فان قلت لم رفع قوله فيدهنون ولم ينصب باضمار
وهو جواب التمني قلت قد عدل به الى طريق اخر وهو ان جعل
خبر مبتدا محذوف اي فهم يدهنون كقوله فمن يومن بربه فلا
يخاف على معنى ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ او ودوا
ادهانك فهم الان يدهنون طمعا في ادهانك قال سيبويه وزعم
هارون انها في بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا انتهى
يود احدهم لو يعمر في الكشاف ان لو في هذه الاية للتمني
فانه قال فان قلت كيف اتصل لو يعمر بيود احدهم قلت هي حكاية
لوداد هم ولو في معنى التمني وكان القياس لو اعمر الا انه جرى لما

على لفظ الغيبة لقوله يود احد كقولك حلفت بالله ليفعلن انتهى

قوله قول قتيلة للنبي صلى الله عليه وسلم ما كان ضرك لو مننت وربما • من الفتى وهو المغيظ المحنق • قتيلة بقاف مضمومة وعثناة فوقية فيا التصغير هي بنت النضر بن الحارث قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها النضر صبرا فانشدته ابنته قتيلة المذكورة بعد قتل ابيها ابياتا منها

• امحمد يا انت نجل نجيبة • في قومها والفحل فحل معرق •
• ما كان ضرك لو مننت وربما • من الفتى وهو المغيظ المحنق •

فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته واستدل بهذا البعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته يدل على ان القاتل لقتل وعدمه مفوضات اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معينا فقيل له ذلك ان شئت فاقتله وان لا فلا ونحو ذلك ويجوز ان يكون بوحي نزل بانه لو شفع فيه ما قتل ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من اعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو مننت لو انعمت واحسنت والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه قال في القاموس الغيظ الغضب او شدته او ثورته واوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اغضبه فهو توكيد للمغيظ ولو مننت يحتمل ان يكون اسم كان وضرك خبرها اي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من

٢
ما قتلته

من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسمي في هذا الباب ويحتمل
ان يكون فاعلا لضربك والجملة خبر كان واسمها ضمير وقال
العيني ما اسم اشبعها مبتدا او كان زايدة ولو سكت
فاعل ضربك قال الدماميني قلت وعلى كون لو مصدرية يتخرج
ما يقع في تصانيف العلما كثيرا من قولهم بخلاف ما لو كان كذا
كقول ابن الحاجب في كتابه المنتهى بخلاف ما لو وقع ميتا وقول
صاحب التلخيص بخلاف ما لو اخر فيكون التقدير بخلاف وقوعه
ميتا وبخلاف تاخيره وما زايدة بين المضاف والمضاف
اليه نحو جيتك غير ما مرة هذا اقرب ما يخرج مثل هذا التركيب
عليه والله تعالى اعلم انتهى قوله واكثرهم لا يثبت هذا القسم
الى اخره قلت وعلى راي الاكثر يخرج الاية الاولى ايضا على
حذف مفعول الفعل الذي قبلها والجواب بعدها تقديره
ودوا ادهانك لو تدهن لسروا بذلك وحينئذ يكون لو
في الاثنين واردة على المعنى الاغلبي لها الذي هو حرف امتناع
لامتناع او غير ذلك من العبارات قوله في هذا الاستدلال
الاوضح ان يقال في هذا الكلام او فيما استند لو ابه لان الاستدلال
طلب الدليل قوله لجواز ان يكون النصب في يكون الخ قال
الشيخ عز الدين فان قلت اذا كان في الموضعين الانتصاب
بان المضمرة بعد الفا فما الفرق بين المهروب عنه والمهروب
اليه قلت الفرق ان محل المهروب عنه ان لا يمتنع الاضمار لا يجوز
فيه الاظهار وعلى المهروب اليه ان جايزة الاضمار وجايزة
الاظهار فاضمارها ليس بلازم انتهى قوله وهو الشخص المسمى
ميسون اشارة الى انه راجع لها باعتبار انها شخص وميسون

غير منصرف للعلمية والتانيث وهو اسم معاوية بن ابي
سفيان رضي الله عنه وهو ميسون بنت بحدل بالبا الموحدة
بعدها مهملة بين ولام ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما اثبتناه
هنا وهو الصحيح وثبت في بعضها باللام مكان الواو وللبس عباءة
ولبس بصحيح فالرواية كما ذكرناه اولا وقبل هذا البيت
هذا البيت لبيت تخفق الارواح فيه * احب الي من قصر منيف *
ولبعد واكل كسيرة في كسر بيتي * احب الي من اكل الرغيف *
واصوات الرياح بكل فج * احب الي من ضرب الدفوف *
وكلب ينبح الطراق دوني * احب الي من قط الوف *
وبكر يتبع الاظعان صعبا * احب الي من بغل زفوف *
وخرق من بني عمي نحيف * احب الي من علج عنيف *
قالت ذلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية الى الشام
فكانت تكثر الحنين الى ناسها والتذكير لمسقط راسها فاستمع
لها يوما وهي تنشد هذه الابيات فلما سمعها معاوية قال لها
ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عنيفا تخفق بكسر الفا مضارع
خفقت الريح خفقانا وخفيفها اي دوي جريها والارواح
جمع الريح والمنيف العالي المشرف والعباءة ضرب من الاكسية
والشفوف جمع شف بفتح الشين المعجمة وهو ستر رقيق من صوف
يستشف ما وراءه كذا في الصحاح وقال في القاموس الشف
ويكسر الثوب الرقيق جمعه شفوف وشف الثوب يشف شفوفا
وشفيفا رق فحكى ما تحته وقال العصام الشفوف بضم الشين
الثياب الرقاق والكسر بكسر الكاف اسفل شقة الخبا التي

على الارض من حيث يكسر جانباه والرحج الطريق الواسع بين جبلين ولعمهم يترك الفيد والدفوف جمع دف بضم الدال وفتحها وهو الالة التي تضرب لها والبكر بفتح البا الفتى من الابل والحرق بكسر الخا المعجمة الكريم البيخي **قوله** فتنفر منصوب بان مضمرة بعد الواو اي ليصح عطفه على الاسم الذي قبله لانه حينئذ يكون مع ان مؤولا بالاسم فيصح العطف حينئذ اذ لولا ذلك لما صح العطف لانه لا يعطف صريح الفعل على صريح الاسم لان العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في العامل ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه **قوله** او يرسل رسولا هو منصوب بان المقدرة بعد او ليكون مع ان مؤولا بالاسم ليصح عطفه على الاسم الصريح المذكور في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب ويوضح هذا ما قاله الزمخشري وحيا وان يرسل مصدران واقعان موقع الحال لان ان يرسل في معنى ارسالا ومن وراء حجاب ظرف واقع موقع الحال ايضا كقوله وعلى جنوبهم والتقدير وما صح ان يكلم احدا الا موحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسلا انتهى

اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر قاله انس بن مدركة الخثعمي وسليكا اسم رجل والشاهد في ثم اعقله من عقلت القتيل اعطيت ديته ولما بمعنى حين وعافت اي كرهت والمعنى ان البقر اذا امتنعت من شروعها في الماء وشربها منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب معطوف على قتلي بخلاف ما تقرر من ان المعطوفات اذا تكررت كانت

معطوف

معطوفة على الاول وقيل كل معطوف على ما يليه قوله وهو
الطلب بلين ورفق اي الطلب الغير المتاكد فلا اشكال قوله
لو تنزل عندنا فتصيب خيرا اي انزل عندنا فتصيب خيرا
قوله وهو ان تكون للتقليل فيه مسامحة لان المعنى التقليل
لا الكون للتقليل قوله ردوا السائل اي بالاحسان قوله والمعنى
تصدقوا بما تيسر ولو بلغ في القلة كالظلف المحرق فانه خير من
العدم اي عدم التصدق راسا والمعنى تصدقوا بما تيسر من كثير
او قليل ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم
وقيد بالاحراق اي الشي كما هو عادتهم فيه لان النيء قد لا يوخذ
وقد يرميه اخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي فقوله ولو بظلف
محرق كناية عن هذا التعميم وقوله ولو بلغ في القلة كالظلف
اشارة الى انه ليس المراد المبالغة بخصوص الظلف قوله وهو
بكسر الظا المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس وفي الصحاح الظلف
للبقرة والشاة والظبي واستعير للافراس قوله ولو بشق تمرة
اي نصف تمرة يريد لا تستقلوا من الصدقة بشي قاله ابن الاثير
قوله وقد يدعي ان التقليل انما استفيد من مدخولها لا منها
ولما نقل في المغني التقليل عن ابن هشام اللخمي وغيره قال وفيه
نظر انتهى ووجه النظر بان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس
بخارج كما تقدم وصرح بذلك ابن ام قاسم في الجنى الداني انتهى
وحاصله ان اثبات هذا المعنى لمناسبته لبعض الامثلة غير
قوي مع امكان جريان المعاني المشهورة في تلك الامثلة هذا
وقال بعضهم ان هذا من قبيل ما استعمل فيه لو مستقبلا
اذ معناه الحث على التصدق كما في اطلب العلم ولو بالصين ما

والتعليل علم من خصوص المثال وقوله لو قيل زيد عمر بعلك العذيم لاهل البر ولو اعطيته جميع ما اعطيته كان المعنى بحاله على الاستقبال انتهى ولا يخفى ما فيه ومما استدل به لا دليل فيه لمن يكون المعنى على الحث على التصدق لا ينافي كون لو للتقليل بالمعنى الذي قرره الشارح فلو سلم بغايته ما اورده انه منا قشة في مثال فلا انرطقا قوله وهو قد لا غير قد ادبن سيدة انها تكون للنفي وحكى قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف واشار اليه في التسهيل بقوله وربما نفى بقد فتنصب الجواب قال المصر وحمله عندي على خلاف ما ذكره هو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جا النصب بعدها نظرا للمعنى يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل التخريه فهو معنى قال وان كان انما حكم بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجى قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بالنصب قوله بمعنى حسب اي كما في قوله وفيها مذهبان الى اخره وعبارة المغنى وهذه اي قد التي هي اسم مرادف لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقا السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال لحسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي انتهى وظاهره انهما لغتان لا مذهبان للنحويين كما هو ظاهر كلام الشارح فلعل مراده بالمذهبين لغتان ويكون احدى اللغتين انها معربة واما كونه رافعا على الابتدا فقد درايد قوله

معربة

مطلب في تنوع الـ... ما يأتي على سبعة اوجه وهو قد لا غير

الاول ... قد

مرجح موجبه للاعراب ما عارض وجه تحتم البنا من ملازمتها للاضافة
قال الدماميني وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف
في تحتم البنا فلو وجد للاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت
لو صلح دافعا للبنا لوجب في قدر زيد درهم بالسكون وهي حالتها
الغالبة انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة
لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها **قوله** لشبهها بالحرفية لفظا
قال الدماميني وليس شبهها بقد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها
لا بد ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف
هنا بدليل ان الى المرادف للنعمة معرب مع مشابهته لها
في وضعها لكونها على حرفين والمشابهة للحرف في وضعه علة
تامة للبنا وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لا الى الحرفية هـ
مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منونة
بخلاف الى الحرفية ولو سلم فمشابهة الى الاسمية لا الى الحرفية
مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة احرف ومشابهة
قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها
على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبنا دون الاولى
وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع ان يكون
الاسم على حرف او حرفين انتهى **قوله** اسم فعل بمعنى يكفي عبارته
في المغني والمستعملة اسم فعل مرادف ليكفي انتهى قال الدماميني
اقول لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا ادري
لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وكون
الحاجب يا باه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفى انتهى **قوله** لكونها
تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها اي تدل على تحقق وقوع الفعل

بعدها قوله قيل وتدخل على المضارع الخ اعا اتى بصيغة التمريض وهي قيل لانه بجاز انها للتقليل اذا دخلت على المضارع كما سياتي في كلامه قوله حرف توقع اطلاق المصنف هنا وفي المغني يشعر بان التوقع يكون من المتكلم او من غيره وتمثيله في المغني مع تقريره يقتضي انه في المضارع من المتكلم وفي الماضي من غيره وكلامه الاتي يدل على انه في الماضي من غيره وكلام الرضي ظاهر في انه لا يكون في المضارع وصريح في انه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وعبارته اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه وافعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقعا ركوبه انتهى قوله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لانها كانت تتوقع سماع شكواها اي سماعا يترتب عليه مقصودها او سماع قبول للشكاية وازالة الضرر عنها والا فمطلق السماع حاصل قطعا بمجرد كلامها لانه تعالى لا يغيب عنه شيء وهي تعتقد ذلك لا فلا انتظار منها لمطلق السماع لانه يقتضي عدم وجود السماع لها وهو هنا محال قطعا مثل روي ان خولة بنت ثعلبة ظاهر منها زوجها اوس بن الصامت فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال ما حرمت

الرابع
وجه
قسـ

فاعتمت

فانفقت لصغر اولادها وشكت الى الله تعالى فنزلت هذه
الاية والايات الثلاث بعدها واعلم ان السمع يطلق على
اربعة معان احدها سمع ادراك ومتعلقه الاصوات ومنه
قد سمع الله قول الذين قالوا فهذا يتعدى بنفسه الثاني
سمع فهم وعقل ومتعلقه المعاني ومنه قوله لا تقولوا راعنا
وقولوا انظرنا واسمعوا ومنه سمعنا واطعنا وهو يتعدى
ايضا بنفسه الثالث سمع اجابة واعطا ما سيل ومنه سمع
الله لمن حمده ومنه الدعا الماثور اللهم اسمع اللهم اجب
واعط ما سالتك وهو يتعدى باللام لتضمنه معنى استجاب
له ولا حذف الرابع سمع قبول وانقياد ومنه سماعون للكذب
ومنه سماعون لهم على اصح التفسيرين فقال معناه عيون
وجواسيس وهذه الاية في المنافقين وهم كانوا مختلطين
بالصحابة فلم يكونوا محتاجين الى عيون وجواسيس وهو
يتعدى باللام تارة وبمن اخرى بحسب المعنى فاذا كان
السياق يقتضي القبول عدي بمن واذا كان يقتضي الانقياد
عدي باللام قوله وبهذا التقريب تلزم قد مع الماضي الواقع
حالا لصلاحيته اعترض بان قد انما تقيد المقارنة
بالبال لا المقارنة بالسون والمطلوب في الحال المعنى الثاني
لا الاول واجيب بان المقارنة تنزل منزلة المقارنة
واعترض بان المعتبر في الحال المقارنة الحقيقية وعبارة
الرضي ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي
نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا

قف
على معاني السمع
فانه مهم

استجاب

مختلطين

[illegible]

حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا اين كيف لفظ
يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان
التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة
بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التناقض همنا حقيقيا ولمثله التزموا
لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا
مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي
من حال التكلم فقط وذلك كان يستبشع في الظاهر ما
لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب
فالحق بلفظ قد همنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف
الاستقبال في المضارع لذلك قوله وذهب الكوفيون ما
والاخفش الخ يعني ما ذكره المص من لزوم قد مع الماضي هو
المذكور هو مذهب البصريين الا الاخفش قوله اذ ليس
بين الحال في الاصطلاح حينئذ والحال الزمانية ارتباط
معنوي يوضح ذلك ما اعترض به بعضهم على مذهب البصريين
من ان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم
وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
ولا تقربه من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى وحينئذ فكيف يجب في وقوع
الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال
بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال
وحصول مضمون عاملها بل ربما تبعد قد الماضي عن المقارنة
كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب واجاب

السيد

السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص
بالحدث الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها
بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في
معانيها الحقيقة وليس ذلك مستبعد فقد صرحوا في بحث
حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا
نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب
كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما
عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد
قربته من زمان المجي ونفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب
كان متقدما على المجي لكنه قارنه د وامًا انتهى قوله وقال ابن عصفور
اذا اجيب القسم بماض معنى مثبت لا منفي متصرف لا جامد
انما قيد جواب القسم بكونه ماضيا لانه اذا لم يكن ماضيا لم
يوت بقد المفيدة لذلك لعدم الحاجة اليها حينئذ لانه اذا
لم يكن متصرفا كليس وعسى ونعم وبئس فانها لا تدخل عليهن
لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب به ما هو حاصل ولذلك
علة اخرى وهي ان صيغهن لا يفدن الزمان ولا ينصرفن
فاشبهن الاسم هذا ما تلخص من كلام القوم قوله كقوله وهو امرؤ القيس
• حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما ان من حديث ولا صال •
في الصحاح فجر فجورا اي فسق وفجر اي كذب انتهى والفاجر
الكاذب قال الراغب في مفرداته وسمي الكاذب فاجرا لكون
الكذب بعض الفجور والعاهر ولناموا جواب حلفت لا جواب
قسم محذوف ومن حديث اما على حذف مضاف اي من ذي
حديث او على جعل الحديث بمعنى الحادث كالعشير بمعنى المعاشر

بالنسبة

والضال المصطلي وهو الذي يستدفي بالنار يقول
طرقت المحبوبة فاستشعرت الخوف من الرقبا فحلفت لها
ان القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام وقبل
هذا البيت
فقا/ سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي
قوله اذ المراد في الاية الخ قال الدماميني لا نسلم ان المراد
ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في ارضك وذلك
قريب من حال تكلمهم بذلك قال الشمني وا قول حلفهم دليل
على ما قال المص لان حلمه عليهم في ارضه ظاهر جلي لا فايدة
في الحلف عليه وما ذكره المص ماخوذ من الكشاف وعبارته
اي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو
مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا
يضيع اجر المحسنين وعن ابن عباس بالملك او بالصبر والعلم
قولان وقال ابو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح قوله
والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه قال الدماميني ه
واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه ه
لان في ذلك تنفيرا لها من قربه لها اذ نوم الرقبا بيني كان
في ابتدايه كان غير مستثقل فيشكون ان يذهب بادنى
تحرك وانما المراد ان النوم زمنه بحيث صار ثقيلا متمكنا
انتهى قال الشمني واقول العمدة تسليم انهم كانوا رقبا ان
النوم في ابتدايه يكون مستثقلا اذا كان بعد تعب ما
بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب قال الدماميني ما
وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا

لدعوى بن عصفور وغايتنا فيه ان يومهم قبل تحيته ه
بالقرب منه ولعل المص اراد قبل تحيته بالتصغير
فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه في شي من النسخ انتهى قال
السمين واقول اراد المص بقوله قبل تحيته اليها قبلية ه
بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا قوله فلا تدخل عليها وقد
قال في المغني واما قوله على لولا الحبا

لولا الحبا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم

فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة انتهى قوله وتقليل
متعلقه الى اخره قال في الكشاف ادخل قد ليوكد علمه بما
هو عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ومرجع توكيد
العلم الى توكيد الوعيد وذلك ان قد اذا دخلت على المضارع
كانت بمعنى ربما قوله فتعلق الفعل العلم بما هو عليه الصواب
حذف العلم والبا قوله السابع التكثير قاله سيبويه في
قوله قد اترك القرن مصفرا انامله الخ قال التفتازاني
اصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت هاهنا
للتكثير لمناسبة التضاد كربما او لوجه اخر يذكر في قوله
تعالى علمت نفس ما احضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت
بالفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليه من مججت الريق ه
انتهى والفرصاد التوت الاحمر في الصحاح التوت بمثناتين
في اوله ومثلثة في اخره وفي هامش النسخة يقال ان معا
قال بعض الاعراب من كرخ بغدادي الرمان والتوث انتهى
وقد ذكر اللغتين بن الاعرابي وقال بن قتيبة قال الاصمعي
العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة واعترض على المص

السادس من اوجه قد

السابع من اوجه قد

بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه ابو حيان عليه
معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك
الزمخشري واما نص سيبويه فهو وانما قد جواب لقوله لما
تفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما قوله قول الهذلي قال
ابن مالك اطلاقه بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما
في التقليل والصرف الى المجيء واعترضه ابو حيان فقال
لم يبين سيبويه الجهة التي هي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل
ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه
على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير
فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع ما
منه على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما يقع منه على
سبيل الكثرة فيما يكون فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير
واجيب بان اطلاق التسوية كاف في الدلالة على كونها كهي
في كل الاحكام وبان الانسان انما يفتخر بما يقع منه على سبيل
الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا واما ما لا يقع
الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك
القرن مصفرا لا انامل كان اتوابه يحث يفرصا وهما لا يقع
الا قليلا انتهى قوله وهي راسي الاصبع فيه نظر لان هذا
المعنى لم يثبت فليحرر قوله وقاله الزمخشري في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك في السما عبارة الزمخشري قد نرى ربما
نرى ومعناه كثرة الروية وانشد قد اترك الخ قال السمين
في اعرابه وشرحه هذا على التحقيق متضاد لانه قد شرح
قد نرى بربما نرى ورب على مذهب المحققين انما تكون

لتقليل

لتقليل الشيء في نفسه او تقليله في نظيره ثم قال ومعناه
كثرة الرؤية فهو مضاد له لانه قد شرح قد نري بربما نري هو
مدلول رب على مذهب الجمهور ثم هذا الذي ادعاه من كثرة
الرؤية لا يدل عليه اللفظ لانه لم يوضع قد للتكثير مع المضارع
سواء اريد به المضي ام لا وانما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية
وهو التقلب انتهى قوله والواو للاستيناف فليتدارك الواو في
الورود للاستيناف الفا كما ذكره السيد الرضي والمولى سعد
الدين وكذا ثم عند الاخفش قوله ونقر الخ قال الزمخشري
القراءة بالرفع اخبار بانه يقر في الارحام من يشا ان يقره من
ذلك والقراءة بالنصب تعليل معطوف على تعليل ومعناه
خلقناكم من هذا النوع لغرضين احدهما ان نبين قدرتنا
وحكمتنا والثانية ان نقر في الارحام من نقر حتى يولدوا وينشاوا
ويبلغوا حد التكليف فاكلفهم ويعضد هذه القراءة قوله ثم
لتبلغوا اشدكم قال السمين في اعرابه فلم يتسمية مثل هذه
الافعال المسندة الي الله تعالى غرضا لا يجوز وذكر ان الذي
قرا بنصب ونقر هو يعقوب وعاصم في رواية قوله
ويتمحض للابتدا ايضا اي لها صلاحية لان يقع بعدها
المبتدا قوله وسيبويه يقدرها باذ وعبارة المغني وتقدرها
سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعناها اذ لا
يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق
كما ان اذ كذلك قوله تمحض المراد بالنفي المحض غير الراجع
الي معنى الاثبات والمراد بالطلب المحض ما لا يكون بلفظ
الخبر او المصدر او اسم الفعل نحو حسبك فينام الناس

مطلب مجيء الجملة على ثمانية اوجه وهي الواو

وسقيا فيروبك وصبه فنكرمك فلا يجوز النصب بعد
نفي منها قوله واو الصرف الخ يعنون انه كان من حق هذا
الفعل ان يعرب باعراب ما قبله فلما جات الواو صرفته
الى وجه اخر من الاعراب قوله ولما يعلم الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين قال الفاضل في شرح السعد ورد المعنى
والله اعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون
ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع
مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك
واقعا منكم والواو من قوله تعالى ويعلم واو الحال والتقدير
بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى قوله
لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقبله
يا ايها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدوا لذي السقام وذي الضنا كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلقح بالرشاد عقولنا منها وانت عن الرشاد عقيم
ابدا بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع التعليم
والشاهد في وتاتي مثله وعار خبر مبتدا محذوف اي ذلك
عار عليك وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما اه
والخلق بضم اللام كما قاله الامام الرازي ملكة تصدر بها
الافعال عن النفس بسهولة قوله كقوله الخ يريد كقولك من
قال والا فكان ينبغي ان يقول كقولها اذ البيت لميسون
زوجة معاوية رضي الله تعالى عنه عنه قوله ولبس عباءة
وتقر عيني تقدم الكلام عليه قوله واو القسم ولا تدخل الا

على

لبس

تطمعون

عصـ

على مظهر بحسن الحلف به وإذ أثلتهما وأو أخوي حتى للعطف
وإلا لاحتاج كل من الاسمين لولا إسناد الى الجواب قوله وواو
رب أي واو يقع بعدها رب قوله فبلدة ليس بها أنيس الخ لا
يحتمل أن المراد بأنيس ما يؤنس به من انس أو جني فيكون
الاستثناء متصلا قوله واليعافير جمع يعفور قوله الظبا
البيض وقال غيره اليعافير ولد الغزال وقال بعضهم اليعا
جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية وإبدال اليعافير والعيس
من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى قوله والعيس بكسر العين
جمع عيسا كالبيض جمع بيضا قوله الابل وقال غيره هي الابل
البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة قوله لبيان أنها كانت
مفتحة قبل مجيئهم الى آخره قيل كي إنما فتحت لهم قبل مجيئهم
اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم وقد ورد في الحديث أن
النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له
وقضية ذلك أنها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا
التأويل إذ لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه
الصلاة والسلام أحق الخلق به وأولاهم بنيله وفي الكشاف
حكاية قول بأن أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها فيها
وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها لقوله جنات عدن مفتحة لهم
الابواب فكذلك جي بالواو كأنه قال حتى إذا جاؤوها وفتحت
أبوابها وقال اليمني أراد أن جهنم محبس لاهلها ومن عادة
المحبس أن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج منه ولهذا فارق
فتحها مجيئهم وأما الجنة فلأن من فيها من الحور والولدان
إن يشرفون الى أهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحوا لها

فبر

قبل مجيئهم استبشارًا بهم وتطلعًا اليهم كما هو العادة في
مجالس الانس والسرور هذا كلامه وقد يقال ان المراد
بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنة
والذي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما
كان في المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال
المتقدم والله اعلم **قوله** وقول جماعة انها واو الثمانية
قال بعضهم هو الذي تحصّل من كلام القوم ان هذه الواو
اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحملوا على ذلك
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى
وحينئذ يكون جواب اذا لو فتحت وانما جيء هنا بالواو دون
التي قبلها لان ابواب السجون مغلقة الى ان يأتي اصحاب الجرائم
فتفتح لهم ثم تغلق عليهم فناسب ذلك عدم الواو وفيها بخلاف
ابواب السرور فانها تفتح انتظار المن يدخلها وقيل هي
عاطفة والزائدة الواو وقال لهم خزنتها وحينئذ تكون
جواب اذا وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان ويكون
الجواب محذوفا تقديره كان كيت وكيت وقيل هي للحال
اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات
عدن مفتحة لهم الابواب قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم
اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم ويكون الجواب
حينئذ مقدرًا تقديره اطمأنوا وسعدوا قال الزمخشري
حقه ان يقدر بعدها لذين لانه انما يجي بعد متعلقات الشرط
وما عطف عليه وقيل تقديره حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
يعني ان الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال

صاحب الجرائم

فكذلك

فكذلك صح وقيل هي واو الثمانية لان ابواب الجنة ثمانية
وقد يحوا ان لغة قريش اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية
ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف
واستدلوا على ذلك بايات من جملتها وثامنهم كلبهم وممن
ذكر ذلك الحريري وابن خالويه والثعلبي وجماعة وهذا مما
عند المصنف ذكر في المغني وجه ذلك وقال لو كان لواو الثمانية
حقيقة لم يكن الاية منها لانه ليس فيها ذكر عدد البتة وانما
فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو وليست
داخلة عليه بل على جملة هو فيها واما الاية المقيس عليها فليست
نصا فيما ذكروه بل فيها اوجه لحر احدها انها عاطفة عطفت
هذه الجملة على جملة قوله هم سبعة فتكون قد اخبر واخبرين
احدهما انهم سبعة رجال على البت والثاني ان ثامنهم كلبهم
وهذا يوذن بان جملة قوله وثامنهم كلبهم من كلام المتنازعين
فيهم الى اخر ما ذكر في المغني قوله ان منها بكسر ان معطوف على
الاولى لكونها بعد القول وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله
وقولهم قوله لانه لا يتعلق به حكم اعرابي ولا معنوي الاحسن
في وجهه ان يقال لانه لا يرد عليه نقل ولا يقتضيه عقل
قوله العدد في بعض النسخ اقرب منه اي الى القبول فان
قلت هذا اثبات ما يقتضي قلت لا بل بيان التفاوت بين
القولين وان كان كل منهما غير مقبول قوله ظهر الفساد في
البر والبحر يعني ان القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول
فاسد يحتاج الى بيان فساد بوجه من الوجوه لكن القول به
ههنا قول ظاهر الفساد لا يحتاج الى بيانه اصلا ووجه ظهوره

ان البكار او قعت هنا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات
الواقعة هنا خبر اخبر المتكلم بمحذوفات ثم قيل في وجه التطهر
ان الواو في هذه المرتبة غير قابلة للسقوط وواو الثمانية
صالحة للسقوط ليس بشي لان هذا من احكام الواو الزايدة
لا من احكام واو الثمانية وذكر ايضا ان الواو ههنا لعطف
الابكار على ثيبات فان قلت فلم توسط العاطف بينهما
دون ما عداهما قلت لمناسبة مخصوصة بينهما دون ما عداهما
وذلك ان بينهما التضاد من جهة وجه وقد لقيضا لا من وجه
فهذا هو الواجب لمعنى العطف فلذا توسط بينهما وقدما الصفات
الباقية فبينهما اتصال تام فلا حاجة في ارتباط بعضها ببعض
الى اتيان عاطف وليست ابكارا صفة ثامنة وانما هي تاسعة
قال في المغني فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخبر المتكلم
فلهذا لم يعتد فيه بها قلنا وكذلك ثيبات تفصيل للصفات
السابقة   قوله ولا وجه لسبعة الخ هذا يودي الى قولك
اما تاتى على معرفة تامة الى اخر المسئلة الا ان يقدر محذوف
قوله اي وجه معرفة تامة وهكذا الى الاخر اي طريقته
قوله فلا يحتاج الي شي لتفسير لتامة   قوله وهو المخصوص بالمدح
قوله اى في الظاهر وفي الحقيقة ابداؤها   ابقاؤها يعنى
ان هي هو المخصوص بالمدح لكن على حذف المضاف ليحصل ارتباط
الجزا بالشرط يدل على هذا تذكير الضمير في فهو خير لكم اي
اخفاؤها   قوله ما عند الله خير اي ما عند الله من الثواب خير
قوله للمؤمنين من اللهو ومن التجارة   اي استقيموا الخ فيه نظر
لانه يقتضي ان ما معمول للخبر مع انه ليس معمولا له الا ان

يقال

يقال تفسير معنى لا تفسير اعراب كذا في المغني حيث قال ابن
ذلك اي الشرطية الزمانية الفارسي وابو البقا وابو شامة وابن
بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا
لهم استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم انتهى وقضيته ان ما له
معمولة للجزا وقد يستشكل عمل ما بعد فا الجزا فيما قبلها ثم رايت
الدماميني قال ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية وللمفعول
المطلق على حد سوا ويحتمل ان يكون التقدير اي زمن استقاموا اما
اي استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي
انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هذا
تفسير معنى لا تفسير اصناعيا انتهى قال الشمني لكان ظهوره لما
فاستقيموا لان المصدرية الزمانية لا تحتاج الى الفا انتهى فليتامل
وفي اعراب السمين ما نصه يجوز في ما ان تكون مصدرية ظرفية
وهي في محل نصب على الظرف الزماني والتقدير ان زمن ما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم والثاني انها في محل رفع بالا ابتدا
وفي الخبر الاقوال المشهورة وفاستقيموا جواب الشرط وهذا نحا
اليه الحوفي ويحتاج الى حذف عايد اي اي زمان استقاموا
لكم فيه فاستقيموا لهم وقد جوز الشيخ جمال الدين بن مالك
في ما المصدرية الزمانية ان تكون شرطية جازمة وانشد على ذلك
فما تحي لا تسام حياة وان تمت ❁ فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا ❁
ولا دليل فيه لان الظاهر الشرطية من غير تاويل بمصدرية
وزمان انتهى **قوله** وما تلك بيمينك ما مبتدا خبره تلك واللام
حرف دال على البعد وبيمينك حال من اسم الاشارة في هذه
المواضع باقية على اصلها رفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل

وما تفعلوا من خير يعلمه الله فان قيل ابدعا لهم بكل شيء
سواء كان خيرا او شرا فما الفائدة في تعلق العلم بالخير خاصة
قيل المراد فيه الحث عقيب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل
مكانه وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل
الاكتفاء لظهوره اي لشرفه فان قلت فما الفائدة في هذا التعليق مع
ان علم الله تعالى متعلق بكل شيء قلت قيل الترغيب في فعل
الحسنات والترهيب عن اكتساب السيئات على ان الشرط قد
يستعمل للدلالة على ان الجزاء المشروط ثابت مستقر في كل
حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد من
التعليق في امثال هذه هو مطلق الارتباط سواء كان على
سبيل التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب
المحل على انه مفعول تفعل مثل ايا ما تدعوا وقال السمين
في اعرابه كلما قلنا في اعراب ما ننسخ يا بني هنا والذي
قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو الظاهر انها مفعول
مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة له والتقدير اي شيء ننسخ
مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا والثاني انها شرطية ايضا جازمة
لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر و آية هو المفعول به
والتقدير اي نسخ ننسخ آية قال ابو البقاء وغيره وقالوا مجيء
ما مصدرا جائز انتهى ونقل عن ابي البقاء انه يراد في وما
تفعلوا وجه آخر وهو ان يكون من خير في محل نصب نعتا
لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كائنا من خير ويعلمه
جزم على جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما ان يكون
عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل يجازكم

واما

قوله واما ان تقول المجازاة عند العلما اي فينبه عليه
وتلك بيمينك ما مبتدا خبره تلك واللام حرف دال على البعد
وبيمينك حال من اسم الاشارة والعامل فيه ما في المبتدا
من معنى الفعل وجوز الكوفيون كون جميع اسما الاشارة في
هذه المواضع باقية على اصلها رفعا للاشتراك الذي هو خلاف
الاصل وحملوا على الحال وجوز ابن عصفور تعليق بيمينك
باعني ولا ينبغي ان يعول عليه لان اعني يتعدى بنفسه
لا بالبا والحال اولى كما قال البصريون ويكون ما خبرا مقدما
وتلك مبتدا مؤخرا فالحال فيه مثلها في فتلك بيوتهم خاوية
قوله بحرف كان الاولى ان يقول بحرف او مضاف او يترك
ذلك وعبارة الرضي وقد تحذف الف ما الاستفهامية في
الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف وذلك لان لها
صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها
فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة
للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل
حذف الالف دليل التركيب ولم اخر من وكم الاستفهاميتين
مجرورتين لكونه صحيحا ولا اخر اي لجريه مجرى الصحيح
في تحمل الحركات وقد جا الالف ثابتا على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في رماد نزلا عم يتسا لون قال الزمخشري ومعنى
هذا الاستفهام تفخيم الشان كانه قيل عن اي شي يتسا لون
قوله فناظرة بم يرجع المرسلون قال السمين في اعرابه وبم
يتعلق بيرجع وقد وهم الحوفي فجعلها متعلقة بناظرة وهذا
لا يستقيم لان اسم الاستفهام له صدر الكلام وبم يرجع معلق

لناظره قوله كقراءة عيسى وعكرمة المراد بعيسى هذا عيسى بن عمر
الأسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف ويعرف بالهمداني
وعيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي خرج له الترمذي والنسائي
وقال بن حنبل لا بأس به مات سنة ست وخمسين ومائة
وعكرمة بكسر العين والراء هو أبو عبد الله المفسر مولى بن
عباس رضي الله عنه روى عن مولاه وعائشة وأبي هريرة
رضي الله عنهم خرج له الجماعة ومات سنة ست ومائة هـ ا
والعكرمة الأنثى من الحمام كأن هذا منقول منها قوله حسان
الحاجرة يستمي يبنى ويكون في عيينة الضمر واللؤم واللئيم
خلاف الكريم والخنزير الحيوان المحرم الأكل المعروف ونونه
زائدة وخرع عنك ولا يمان قد حرم الشارح قوله بما غفر
لي ربي قال الزمخشري فإن قلت ما في قوله بما غفر لي ربي أي
الماءات هي قلت المصدرية أو الموصولة أي بالذي غفر
لي من الذنوب ويحتمل أن يكون استفهامية بمعنى بأي
شيء غفر لي ربي يريد به ما كان معهم من المصابرة على إعزاز
الدين حتى قتل إلا أن قولك بم غفر لي بطرح الألف أجود
وإن كان إثباتها جائزا انتهى قال في المغني والعجب
من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال
في بما أغويتني إن المعنى بأي شيء فإن إثبات الألف قليل
شاذ وأجاز هو وغيره أن يكون بمعنى الذي وهو بعيد
لأن الذي غفر له هو الذنوب ويبعد إرادة الاطلاع
عليها وإن غفرت انتهى واختار المصنف فيه أن يكون مصدرية
وذكر السمين في إعرابه أنه استضعف موصوليتها من حيث

عيسى بن عمر الأسدي خرج له الترمذي والنسائي هـ

عكرمة مولى ابن عباس خرج له الجماعة هـ

انه

الله يبقي الجني انه عني ان يعلم قوته بذنوبه المغفورة انتهى
وهذا يوضح ما رد به المصري الجني ثم قال السمين فالقائل
بكونها استفهامية هو الفرا وقد رده الكسائي بانه لا ينبغي حذف
الفها لكونها مجرورة ثم رد السمين على الزمخشري في قوله الاجود
طرح الالف بان المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف
الفها كقوله علام [illegible] تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا
لم اطعن اذا الخيل كرت الا في ضرورة كقوله على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد انتهى قوله وقد جاز لماذا ه
فعلى انك يوضح هذا ما ذكره السيد في شرح اللب ان ما
الاستفهامية اذا كانت مجرورة ووقع بعدها ذا لم
تحذف الفها لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا
الا مع ما صار مع ذا الكلمة واحدة وصارت الالف كالطرف
في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل انتهى وهذا ه
فصل عقدته لماذا اعلم انها تاتي في العربية على اوجه
احدها ان تكون ما استفهامية وذا اشارة نحو ماذا التواني
ماذا الوقوف الثاني ان تكون ما استفهاما وذا موصولة
كقول لبيد رضي الله عنه
الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فما مبتدا بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل
افتقاره للجملة بعده وهو ارجح الوجهين ويسالونك ما
ذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه
العفو اذ الاصل ان يجاب الاسمية بالاسمية والفعلية
بالفعلية الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب

كخنزير [illegible]

تقف
[illegible] اوجه ماذا
والتي [illegible] اخذه من
شرح نظم القواعد
للعلامة ابن [illegible]
[illegible] السيد

كقولك ماذا جئت وقوله يا خذر تغلب ماذا بال نسوتكم
وهو ارجح الوجهين في الاية في قراة غير ابي عمرو قل العفو
بالنصب اي ينفقون العفو الرابع ان يكون ماذا كله اسم
جنس بمعني شي او موصولا بمعني الذي على خلاف في تخريج قول
قول الشاعر

دعي ماذا علمت سانقيه ❊ ولكن بالمغيب نبيني

فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي
وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شي
قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقال
ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له
الصدر ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو
ولا لمحذوف يفسره سانقيه لان علمت حينئذ لا محل لها
بل ما استفهام مبتدا وذا موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي
عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ما بمعنى
الذي او بمعنى شي لم يمتنع كونها معمول دعي وقوله لم يرد
ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا جعل ماذا مبتدا
وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال
القلوب فان قال انما اردت انه قدر الوقف على دعي
فاستانف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فانها لا بد ان
تخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا هو دعي فالمعنى دعي
كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فلا يصح استيناف ما بعد دعي
لانه لا يقال من في الدار فانني اكرمه ولكن اخبريني عن كذا
الخامس ان يكون ما زايدة وذا للاشارة كقوله انورا

اشرع ماذا اما فوق الوقت اي الفا وقد شرع اصله شرع
نصم الراء لخفة فقالوا شرع ماذا خروجا اي اشرع هذا في الخروج
قال الفارسي يجوز كون ذا فاعلا شرع وما زائدة ويجوز كون
ماذا كلمة استفهاما في قوله دعي ماذا علمت السادس ان تكون
ما استفهاما وذا زائدة لجاره جماعة منهم ابن مالك في نحو
ماذا صنعت وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف
في نحو لم ذا جئت والتحقيق ان الاسما لا تزاد قوله كانه
مخلوق منها قال السمين في اعرابه جعل ذات الانسان كانها
خلقت من نفس العجلة دلالة على شدة اتصاف الانسان بها
فالعجلة مادته التي اخذ منها قوله التعجب قال الرضي واعلم ان
التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ه
ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب ه
منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه تعالى شيء انتهى
وقال بعضهم التعجب كيفية نفسانية تابعة لادراك الا
القليلة الوقوع المجهولة الاسباب والمراد بها الاسباب
العادية لا قدرة الله تعالى وقال نجم الدين سعيد في شرح
الحاجبية التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة
ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب
على الله تعالى لانه عالم لا يخفى عليه شيء وما ورد منه تعالى
نحو ما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان
يتعجب العباد منه قوله وهذا القول هو قول سيبويه ه
اي كون ما في احسن زيدا نكرة تامة وقال الرضي ومذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير ما

تعريف التعجب

مور

موصوفة بادر نحو شعر ما هي على قول ولم تسمع مع ذلك

مبتداه قال في المغني جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش

يجوزونه وجوزان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة

لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في محل

موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدا محذوف وجوبا

تقديره شي عظيم ونحوه انتهى وذهب الفرا وابن درستويه

الى انها استفهامية وضعف هذا من حيث اللفظ لانه من

النشا الى الانشا ولم يثبت ذلك واما من حيث المعنى فقوي

لانه كان يجهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من

الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وانما

صح وقوع ما مبتدا عند سيبويه مع كونها نكرة غير مخصوصة

لان التنكير مقصود ههنا باعتبار الابهام المناسب للتعجب

لان سببه مجهول لا يعرف وقال الرضي وذلك لان التعجب

كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى

التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شي من الاشيا

لا تعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشا التعجب وانمحى

عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شي يستحيل

كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر

من اللفظ على ثمرته وهو التعجب من الشي سوا كان مجعولا

وله سبب او لا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة

او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير

مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا

فما اضرب زيدا لعمرو وما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير

راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله انتهى **قوله**
والخبر محذوف وجوبا يرد بانه لا يجب حذف الخبر الا اذا علم
وسد غيره مسده وههنا لم يسد مسد الخبر شيء لانه ليس
بعد المبتدا الا صلته والصلة من تمام الاسم فليست في محل
خبر وانما هي في محل بقية حروف الاسم فلا تصلح للسد
مسد الخبر وكذا يقال في الصفة **قوله** يقدر لعظيم ونحوه
وقدر الرضي الخبر موجود وقال المص في المغني وغيره اي
شيء عظيم وظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ما
ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء اي شيء
موصوف بانه احسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني
باعتبار وصفه كالحال الموطئة **قوله** مثلا ما بعوضة لما
في الكشاف وما هذه ابهامية وهي التي اذا قرنت باسم
نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني شيئا
ما او صلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة
لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن
النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما
مفعولان لجري ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفا في
انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسمية
مثل هذا مفعولا ومثلا حالا بعيد جدا وقولهم هو حال
موطئة غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم
لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انزلناه قرآنا عربيا
والحاصل ان في نصب مثلا وبعوضة في الآية اقوالا احدها
للفرا ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها

في نصب مثلا وبعوضة في قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فيه اقوال سبعة

بل امن مثلا ان يكون صاحبته وصفت باسم الجنس المنكر
لابهامها وضعف بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقاس
الثاني ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان للمثل وضعف
بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث
ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه واختير الرابع ان بعوضة
مفعول ليضرب ومثلا حال منها لانه نكرة تقدم عليها الخامس
ان مثلا مفعول اول ليضرب وبعوضة الثاني وضعف بان
الصحيح تعدي ضرب الى مفعول واحد فقط السادس
ان بعوضة مفعول اول ليضرب ومثلا الثاني ورد بما تقدم
السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط
الخافض اي ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما
ناقة جملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي
للكوفيين وغيرهما للكسائي والفراء وانكره ابو العباس
قوله جدع قصير انفه الجدع القطع قوله صاحب جذيمة
الابرش جذيمة بجيم مفتوحة وذال معجمة اسم لملك الحبشة
وهو جذيمة الابرش بن مالك بن فهر وانما سمي جذيمة
الابرش لانه كان ابرص فهاب العرب ان تقول قوله وقصته
مشهورة مع الزباء لما احتالت على قتلها والزباء ممدودة قال
في المحكم وقد تقصر ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف
وكان من خبرها انها لما قتلت جذيمة قال قصير بن سعد
لعمرو بن اخت جذيمة الا تطلب بثار خالك قال وكيف اقدر
على الزباء فقال قصير عمدا الى انفي فاصطلمها واجدع انفي
واضرب ظهري ضربا موجعا ودعني وايها ففعل ذلك فسار

قصة الزباء

اليها واعلمها ان عمرا فعل ذلك به لما توهمه انه اشار على
جذيمة بالاقبال اليها حتى قتلته وطلب ان تامر له بما يصلحه فاقام
عندها فاحسن خدمتها واظهر النصيحة وتحلى عندها بالتجارة
وزينها لها فبعثت مالا والة الى العراق فحملا وبعث قصير الى
عمرو في سر فاخذ منه مالا وزاده على مالها فاشترى طرفا
من طرف العراق ورجع اليها فاراها الارباح فسرت به ثم جهزته
مرة اخرى فاضعف لها المال حتى عجبت من ذلك وازدادت
به سرورا وغبطة فلما كانت المرة الثالثة اعد لها جوالق
وادخل في الجوالق رجالا بسلاحهم وذلك عن امر
عمرو وقد سار معه فكانا يسيران الليل ويكمنان النهار
ولما بعد خبره عن الزباء سالت عنه فقيل لها اخذ
الغوير فقالت عسى الغوير ابؤسا فارسلتها مثلا ودخل — عيسى م
قصير الى الزباء والعير متاخرة عنه فقال لها قومي
فانظري الى العير فرقيت سطحها فجعلت تنظر اليها
وهي تمشي قليلا قليلا فانكرت مشيها وقالت

ما للجمال مشيها وئيدا ... اجندلا يحملن ام حديدا
ام صرفانا باردا شديدا ... ام الرجال جثما قعودا

قال صاحب الروض المعطار والصرفان الرصاص فانتهوا
الى الحصن الذي هي فيه وقد اظلم الليل وشغلت هي ولم
ترتب بقصير فلما دخلت العير المدينة تقدم قصير فوقف
على الباب وعليه بوابون من النبط وفيهم رجل بيده شفرة
وطعن جوالقا منها فاصاب رجلا وقال البواب الشر الشر فانتضى
قصير سيفه فضرب به البواب فقتله وجاء عمرو على فرسه

ل

يدخل الحصن وبركت الابل ودخلت الجوالق فيه الرجال
وقتلوا في المدينة بالسلاح وكانت الزبا قد اتخذت سربا
اجرت به الماء من قصرها الى قصر اختها فقصدها عمرو وقد
كان وصفه له قصير ووصفت له الزبا وكانت الزبا قد
وصف لها عمرو وتصورته على كل حالاته تريد بذلك ان تعرفه
لئلا تحذر منه فلما رات الزبا عمرا عرفته فولت هاربة
فلحقها عمرو فلما ايقنت بلحاقه لها مصت خاتما في يدها مسموما
وقالت بيدي لا بيدك يا عمرو فماتت مكانها وقيل انه
جللها بالسيف ثم استباح بلادها واستولى على ملكها ه
والوئيد بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية
فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وانشد قول الزبا وفي
القاموس الوئيد الرزانة والتأني والجندل الصخر
والصرفان بفتح الصاد والرا المهملتين بعدهما فاء فالف
فنون جنس من التمر قال ابو عبيد لم يكن لهذا للزبا شي
كان احب من انواع التمر الصرفان والشهد
ولما انتها الشيء قالت ابادرا من التمر ام هذا حديدا وجندلا
والجثم بضم الجيم وتشديد الثاء المثلثة جمع جاثم وهو
الذي تلبد بالارض والقعود جمع قاعد وزرقا اليمامة اه
عبرها قوله زائدة الى اخره عبارة الدماميني قال المص
والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لا يليق بالمحل وهو اولى
لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو اما
انت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان ونحو حيث
زادوها عوضا من الاضافة وليس في كلامهم نكرة جا

يجردها

قصير
الوئيد
الجندل
الصرفان
الجثم
القعود

لتجردها الا وهي مردفة بمعنى الموصوف نحو مررت برجل
اي رجل وطعمنا شاة كل شاة وهذا رجل ما جئت من رجل
فالحكم على ما المذكورة بالاسمية وانتفاء الوصفية بها لا نظير
فوجب انتفاؤه انتهى قوله فتعمل في دخولها على الجمل الاسمية
اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط
معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع
امهاتهم على التميمية ويندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا

لقوله

۰ ولا باس لو ردت علينا تحية ۰ قليل على من يعرف الحق عابها ۰
وان دخلت على الفعلية نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله
وابدى الدماميني في البيت المذكور ما يخرج به عن تركيب
ما فقال يمكن ان يقال ان باس فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة
تقول بئس فلان اذا اصابه بؤس اي شدة ثم خففت باسكانها
كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسرها وما مصدرية
وهي وصلتها فاعل بئس اي وما بئس ردها التحية علينا اي
ما اصابه بؤسا ولا مشقة والاسناد مجاز اذ المراد انها ما
بئست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملتبس بها
وهذا تخريج جار على القواعد لم ار احدا تعرض اليه وهو خير
من اثبات حكم لها لم يثبت لها قبلها مثله وعابها عيبها وهو
مبتدأ وقليل خبره وهو في معنى النفي اي عابها معدوم على
راي من يعرف الحق فثم مضاف محذوف قوله ظرفية زمانية
نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته
ما وصلتها ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان
بذاتها بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية انتهى قال

الدماميني ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابة
والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا
بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب
ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم لقرينة
وقال التميمي لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة الا
انه حذف منها زمان مضاف يدل عليه القرينة واقيمت
هي مقامه انتهى ثم قال في المغني وانما عدلت عن قولهم ظرفية
الى قولي زمانية ليشمل كلما اضافتهم مشغول فيه فان الزمان
المقدر هنا مخصوص اى كل وقت اضاءة والمخصوص لا يسمى ظرفا
انتهى قوله المرار بفتح الميم وتشديد الرا الكلبي وبن سعيد
الفقعسي وبن منقذ التميمي وبن سلامة العجلي وبن بشير
الشيباني وبن معاذ الحرمي شعرا كذا قال ولا ادري الا ان
من هو صاحب هذا البيت من هولا
صددت فاطولت الصدود وقلما ۞ وصال على طول الصدود يدوم
~~وقلما وصال على طول الصدود يدوم~~ قال في المغني فاما قول
المرار صددت الخ فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة
ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا
وان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل
وجهها انه قدم الفاعل ورده بن السيد بان البصريين
لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها
انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهل لا نفس
ليلا شفيعها وزعم المبرد ان ما زايدة ووصال فاعل لا مبتدا
وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة انتهى

قال

قال الدماميني اقول والذي قاله سيبويه في الكتاب ما لفظه
وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت فاطولت الصدود
وقلما وصال على طول الصدود يدوم فهذا اصرح بان وجه
الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه
للاختلاف في توجيه كلامه هل وجه الضرورة ايلاء قلما
الفعل مقدرًا او انابة الاسمية عن الفعلية فلم يبق وجه
لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفعل بان
الضرورة البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا
نثر قال المصنف في بعض تعاليقه والصواب في البيت ان
يقال وداد عوضا عن قوله وصال وان كان سيبويه وغيره
اوردوه كذلك يعني ان تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي
وجود اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود ه
طال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه
او حذف مضاف للقرينة فان المحب قد ييأس من الوصل
بطول استمرار الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجاه
منه وتوقعه له فيكون ذلك سببا لسلوه وعدم ارادته
للوصال وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس انتهى **قوله** عن
طلب الفاعل اي كما كفت رب الا ان ربما للماضي وقل لما يأتي
نص عليه ابن العلج كذا في الدماميني قال الشمني واقول
ان اراد به انه لا وصال مع الصدود في زمنه فمسلم لكن لا نسلم
ان ذلك مراد الشاعر وان اراد انه لا وصال مع الصدود
مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه
والظاهر ان مراد المص انه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال

وع

مع طول الصدود قليلا خل انتهى قوله وجوبا ماخوذ من قوله لتنزه الفعل المذكور اذ لا يجمع بين المفسر والمفسر قوله فلما يبرح اللبيب لمضي بيت وهو فلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد لعيا او يجيبا فلما في معنى النفي واللبيب العاقل والمجد الكرم اي لا يبرح العاقل على احدى هاتين الحالتين اما ان يدعو الى ما يورث المجد واما ان يجيب الى ذلك اذا دعي اليه والى متعلق بداعيا وحذف مثلها متعلقا بجيبا واعلم ان الرضي يجوز الشارع في المعمول المتقدم في نحو زيد ضربت واكرمت وبزيد قمت وقعدت وعليه يبنى في هذا البيت مثل ذلك وقد رده قوله ولم يكف ما من الافعال الا قل وطال وكثر قال في المغني وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن الا على جملة فعلية صرح بفعلها انتهى وذكر قطب الدين في حواشي الكشاف ان ما المتصلة بهذه الافعال يجوز ان تكون كافة ويظهر ثمرة ذلك في فصلها ووصلها خطا فعلى الاول تفصل وعلى الثاني توصل قوله يا ابن الزبير طال ما عصيتكا الكاف فيه بدل من التاء لا لضرورة لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن بن مالك فالكاف عنده في عصيتك نائبة عن التاء والاصل عصيت

بياض بالاصل

وذلك مع ان واخواتها قال في المغني وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت

وليتما

وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض
الكوفيين أن ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير
في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها
عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء ولا بدخول ناسخ غير ان
واخواتها ورده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع انما
زيد مع صحة تفسير ضمير الشان بالجمل غير الخبرية اللهم
الا مع ان المخففة من الثقيلة فانه قد يفسر بالدعاء نحو اما ان
جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله
عليها على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان
اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغائب في
الثاني وقد قال سيبويه في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد
صدقت الرؤيا ان التقدير انك قد صدقت واما انما توعدون
لآت وانما تدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم
ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في
الخيرات واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك
كله اسم باتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة فمن
نصب الميتة فما كافة ومن رفعها وهو ابو رجا العطاردي فما
اسم موصول والعائد محذوف وكذلك انما صنعوا كيد ساحر
من رفع كيد فان عامله وما موصولة لكنه محتمل للاسمية
والحرفية اي ان الذي صنعوه او ان صنعهم ومن نصب
وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم فما كافة وجزم النحويون
بان ما كافة في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان
تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى الله

(هامش: ٢ الاسمي — ن — يخشى)

واطلقت ما على جماعة العقلا كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النسا واما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا بنصب الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قايم فما زايدة غير كافة وهذا اسم وقلنا الخبر قال سيبويه فقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا وهو فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدا ويحتمل ان تكون موصولة وهذا خبر لمبتدا محذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه ابقا الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شي واحد لانه تناقض ولا ان يتوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجا الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قايم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقايم ومنه ان الله تعالى لا يظلم الناس شيا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات

ان

ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله
الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي نعد كقول الاخر
ما علمت سلمى ولا جاراتها ، ما قطر الفارس الا انا ، وقول ابي حيان
لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت
للضرورة واستشهاده له بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما
اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيامة وهم
لان الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل الا ترى ان المعنى ما اعظكم
الا بواحدة وكذا الباقي انتهى **قوله** وكافة عن عمل الجر اي عن عمل هو
ولو عبر به لكان اخصر واظهر قال في المغني وتتصل باحرف
وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ، لان التكثير
والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم
قال الدماميني في ربما يود انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى
كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا ونفخ في الصور وقيل
التقدير ربما كان يود وتكون كان هذه شانية وليس حذف
كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود
مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان ولا يمتنع
دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ولهذا قال في قول
ابي داود ، ربما الجامل المؤبل فيهم ، ما نكرة
موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اي رب شيء هو الجامل الثاني الكاف
نحو كن كما انت وقوله ، كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه ، قيل ومنه
اجعل لنا الها كما لهم آلهة وقيل ما موصولة والتقدير كالذي
هو آلهة لهم وقيل لا تكن لا تكفف الكاف بما وان ما في ذلك

مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث البا كقوله
فلان صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب
ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع البا معنى التقليل كما
احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم والظاهر
ان البا والكاف للسببية وان ما في ذلك مصدرية وقد سلم ان
كلا من الكاف والبا ياتي للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من
الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون وقال
المتقدمون اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير
لا التقليل الرابع من كقول ابي حية
وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله ابن الشجري والظاهر ان ما
مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله
وصنت علينا والضنين من البخل جعل الانسان والبخل مخلوقين
من العجل والبخل مبالغة واما الظروف فاحدها بعد كقوله
اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس
وقيل ما مصدرية وهو الحق لان فيه ابقا بعد على اصلها من
الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت والثاني بين كقوله
بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله قوله وقيل ما زائدة
وبين مضافة الى الجملة وقيل زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف
مضاف الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة
في بين مع الالف في نحو قوله
فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف
والثالث والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى ان الشرطية
فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض

في

في موضعين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت
والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص
وحذف الجار وكان للاختصار وجي بما للتعويض وادغمت النون
للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني ما
نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره
وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك
ثنتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابانين جا يخطبها دمل
ما انف خاطب بدم وقد مضى البحث في قوله انفا اسرع ما ذا يا فروق
وان التقدير انفا اسرع هذا وبعد الناصب الرافع ما
نحو ليتما زيدا قايم وبعد الجازم نحو واما ينزغنك ايا ما
تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى
متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقي من فواضله ندا
وبعد الخافض حرفا كان فبما رحمة مما قليل مما خطاياهم
وقوله ربما ضربت بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلا
وقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجزوم عليه وجارم
او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر
نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي وسادي
من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فوادي ما
قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل يوم
وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوم فالتقدير
ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بالصفة
يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وخبر لا محذوف وقال الاخفش
ما خبر للا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون

خبرٌ لا معرفة وجوابه انه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد خرج الى قول سيبويه في لا رجل قايمٌ ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وفي المقتصد للفارسي اذا قيل لا سيما زيد فما مهملة وسي حال اي قاموا مماثلين لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرارها وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصبه فهو تمييز وقيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جي بالتمييز وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا واذا قيل لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه انتهى قوله
اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
الماجد الكريم والاخزا الاهانة والاذلال والمشهد هنا مصدر ميمي كالشهود والحضور ومضرب السيف بكسر الراء نحو من شبر من طرفه فان قلت كيف جمع قلت هو مثل قولهم شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد
ومثل قول الشاعر
يصف ناقة بمد للمشي اوصالا واصلابا وانما لها صلب واحد
ولكنهم يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيقع الجمع موقع الواحد وسيف عمرو مبتدا ولم تخنه مضاربه الخبر فما كافة ولولا ذلك لجر يمدح اخاه بانه كريم لم يخذله في يوم يحضر فيه كما ان سيف عمرو لم يخنه في مشهد فالحيث لم تخنه مضاربه بانه ينبو عن القطع بل يمضي في الحال على حسب المراد قوله اعلافة نصب بفعل مقدر على المصدرية اي اعلق علاقة

قوله

وهو الغض هذا معناه في الاصل والظاهر ان المراد
بالها هنا هنا شعر الراس [illegible] وذليكه قال في المغني وزيدت
قبل الخافض كما في قولهم للبصرة ما خلا زيد وما عدا عمرو
بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت واما الخا فن
اينما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو اذا ما جاؤها
شهد عليهم سمعهم وابصارهم وبين المتبوع وتابعه في نحو
مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع
البصريين انتهى ويوجده سقوطها في قراءة ابن مسعود
وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا
او بدلا منه وبعوضة عطف بيان على ما وقرا رؤبة برفع بعوضة
وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم
طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين
واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدا وبعوضة
خبرها والمعنى اي شي البعوضة فما فوقها وزادها الاعشى
مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى
وننتعل وامية بن ابي الصلت قال لنا ثلاث
مرات في قوله
سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا وهذا
البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا
يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقا في سنة
الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع
بفتحتين والعشر بضمه ففتحه وهما ضربان من الشجر
ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا الجبال ورفعوا اصواتهم

بالسقا فان الجاعل انت بيقور مسلوقة ذرلعة لك العم بين
اسد والمطرا ومعنى عالت البيقور ان السنة اثقلت
البقر بما حملتها من السلع والعشر انتهى قوله
الرابع

في الاشارة الى عبارات جمع عبارة وهي اللفظ وسمي اللفظ
عبارة لانه يعبر به عن ما في الضمير والمراد من الاشارة هـ
الى العبارات هو ذكرها قوله مستوفاة كان الاولى مستوفية
للمقصود اسم فاعل لانه المناسب لما ذكره الشارح من قوله
المقصود اي اخذة له بكماله من قولك استوفى فلان حقه
اذا اخذه وافيا كاملا قوله موجزة قال في المطول بعد
كلام ذكره فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام
اقل من عبارته المتعارفة والثاني كونه اقل مما هو مقتضى
المقام وبينهما عموم من وجه الى ان قال وقد يتوهم من
كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان
الايجاز ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان
السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من
المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه
لانه لم يطلقه بالنسبة الى ما هو مقتضى المقام لم يبعد
عن الصواب انتهى قال الفنري قوله فعلم ان الايجاز
الى اخره هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه
لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو
يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما
سياتي قوله لو خيار الايجاز اخص الخ بيان لما مال اليه

الشارح

الشارح لينتهي فعلم انهما بمعنى او الاختصار اخص وعلى كلا
التقديرين لم يعتبر فيهما ما اعتبره الشارح فلعل ما ذكره
اصطلاح لبعض الناس وقف عليه [illegible] ينبغي لك ايها المعرب
اي يحسن منك قوله من ضرب لو قال من نحو ضرب لكان اولى
لان نحو ضرب لا يكون بعضا من قولك ضرب زيد فكان
ينبغي ان يقول من نحو قولك والجواب اما بان المراد من
قولك ضرب زيد ونحوه او مثلا فحذف قوله ونحوه او مثلا
لفهمه بواسطة ان نحو ضرب ليس بعض ضرب زيد واما بان
قوله من ضرب زيد متعلق بالمضاف اليه اي ضرب لا بالبعض
الا ان فيه انه يلزم ان ياتي بما يكون التمثيل بالذات لبعض
ضرب لا لضرب والظاهر العكس قوله لم يسم فاعله اي يذكر
بان ترك ولم يقصد قوله لتبين انه لم يبق على صيغته
الاصلية ليقتضي ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعول
وهذا هو الاصح وذهب قوم الى انه اصل براسه
اذ لنا افعال لم تبن قط لفاعل نحو جن وحم ولد ليل
على انه متغير عن اصله صحة الواو في بويع زيد وسوير مع
مع وجود المقتضي لانقلابه ياء وادغامه فانه انما صح
ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في اليا وهو الف بايع
وساير ومراعاة للاصل اذ المشتق مما صح صحيح قوله مبني
للمفعول اي للاسناد للمفعول قوله لو جاء ها تين العبارتين
يوخذ منه ان العبارة الثانية اولى لانها اوجز من الاولى
قوله لم يسم فاعله اضافة الفاعل الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به قوله لان هذا التعبير [illegible]

العبارة صحيح فان الاولى كما في المغني في قولك فاح بالزيد الظاهر
من عبارة المصنف الاتيان مما وقع عليه كما في قولك كتب
يحتمل المفعول او الحرف فيه انه فعل خاص بالفاعل يصدق
بشيء مع انه ليس مرادا اي من هذه العبارة قال المصنف
في شرح التسهيل وهو اي نائب الفاعل الذي يعبرون
عنه بمفعول ما لم يسم فاعله فالعبارة الاولى اولى
لوجهين احدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا
وغيره كما سياتي والثاني ان المنصوب في قولك اعطي
زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي لم
يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ولصدق العبارة ه
الثانية التي هي عبارتهم على مفعول المصدر المحذوف الفاعل
وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم
واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى
فهو من تخصيص اللفظ لقسم منه اصطلاحا قال الجوجري
وكلا الوجهين يعني اللذين ذكرهما المصنف في شرح الشذور
مما ينازع فيه وذلك لان المفعول الذي لم يسم فاعله
صار علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل
من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج
منه شيء ولا يدخل فيه شيء غيره انتهى وقال الحفيد
ويمكن ان يجاب عما ذكره المتقدمون من مفعول ما لم
يسم فاعله بانهم انما قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لا
لانهم يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسنا د
حقيقة اذا اسند الى المفعول به اما اذا اسند الى

غيره

غير معلا يكون حقيقة وهذا اصح اهل المعاني وعلى هذا
فعلنا لا يضر لقولهم انها لا تشمل غير المقصود ولما صدق
على المفعول الثاني من باب اعطى فقد وقع بان كلامهم في
المرفوعات لا في المنصوبات واما الاخصرية فموجودة في
كلامهم لانه لا عبارة اخصر مما ذكروا في الحاجبية ما حذف فاعله
واما الاوضحية فموجودة ايضا انتهى قوله واما المصنف فهو اولى
والجواب عن النظر الاول ان المقصود من هذه العبارة
تمييزه عن المعلوم من مادته فالمقصود من قولنا في ضرب
زيد مثلا انه فعل ماض لم يسم فاعله تمييزه عن ضرب
لا عن كل ما عداه فلا يضر هذا الصدق وعن الثاني ان
ذكر الفعل مع غير المفعول به قرينة على انه ليس المراد بل اعم
منه او نقول المقصود من العبارة الثانية تمييزه على
المعلوم فقط قوله المبني للمفعول وفي بعض النسخ المبني
للمجهول بدل المبني للمفعول ومعناه للمجهول فاعله وفيه
شيء لان فاعله قد لا يكون مجهولا وقد يقال المبني للمجهول
صار اسما في الاصطلاح للمبني للمفعول سواء كان الفاعل
معلوما او مجهولا قوله مفعول لما لم يسم فاعله اي مفعول
للعامل الذي لم يسم فاعله اي النحوي بان ترك ولم
يقصد فلا يصدق على نحو انبت الربيع البقل قوله
ويصدق الى اخره اي فيصدق ايضا على مفعول المصدر
المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل
نحو اضربوا واضربا القوم واضربي القوم وامثالهما
مما لا يحصى قوله خبر ما لم يسم فاعله اي من حيث المعنى باعتبار

المفعول ...

انه اذا الخبر لو ان كان بحيث لو جرد لم يصح الاخبار
لتقلب زمن الماضي اي حروف موضوع لاجل الدلالة
على قلب زمن الماضي وقربه من الحال وقس عليه ما بعد
حرف نفي اي حرف موضوع لانتفا حدث الفعل
الذي دخل عليه فالنفي بمعنى الانتفا لان المصدر يذكر
مطلق ويراد به الحاصل بالمصدر ويجوز ان يكون
بالمصدر نفي النفي بمعنى انه ينفي فيكون لازما قوله
ولا يقتضي تابيد النفي ولا تابيده على الاصح قال
الزمخشري في الكشاف معرفا فقولك لن اقيم مؤكد بخلاف
قولك لا اقيم كما في اني مقيم وانا مقيم وقولك في نفي
لن افعله مؤكد على وجه التابيد كقولك لا افعله ابدا
والمعنى ان فعله ينافي حال كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا
اي خلقه من الاصنام مستحيل مناف لحالهم انتهى وقال
في الانموذج فقولك لن افعله لقولك لا افعله ابدا
ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا قال ابن مالك وحمله
على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى وهو باطل
ورده غيره باطل لو كانت للتابيد لم يصح التوقيت
في نحو فلن اكلم اليوم انسيا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى اي والحمل على المجاز خلاف الاصل فلا يصح
الابدليل ولكان ذكر الابد في قوله ولن يتمنوه ابدا
تكرارا والاصل عدمه واستفادة التابيد في اية لن
يخلقوا ذبابا من خارج ولما ما انتصر به بعض المتاخرين
للزمخشري حيث قال واعلم ان قول النحويين لن للنفي

للتابيد

للتأبيد النفي مع إبطالها للنفي سيفعل متناقض وذلك لأن
سيفعل مطلقة ونقيضه لن يفعل الدائمة فلو لم تكن لن لتأبيد
النفي لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل لأنه على
ما قالوه من عدم التأبيد يجوز أن يكون للنفي على حالة وللإثبات
على أخرى فاحتمالها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري لاستعمال
ومدلولات الألفاظ ليست براجعة إلى اعتقاد أحد فهو
عدل وقد نقله انتهى فأقول هو في غاية السقوط كما يظهر
بأدنى تأمل وما استدل به لا يجديه شيئا لأنا نسلم الملازمة
التي ذكرها ولكن لا نسلم بطلان التالي ومن أين وجب أن
يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم أن تكون
لن لتأبيد النفي بل نقيضه لن يفعل أبدا فكأنه ظن أن
النقيض للموجبة سالبة مطلقا وليس كذلك فنقيضها السالبة بلح
على وجه مخصوص كما هو ظاهر من محله ولو صح ما ظنه كان قولنا
ليس بعض الإنسان جمادا نقيضا لقولنا بعض الإنسان جماد
وهو باطل قطعا فتعلم أن هذا أمر ما بنى عليه قوله فالحق الخ
وأما قوله وهو عدل إلى آخره فجوابه أنا لا نسلم ذلك لكنه
نقل بحسب ما فهمه من استعمال اللغة وغيره أيضا عدل
وقد نقل خلافه مع أن ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز
أن يكون استعمالهم لها في التأبيد لكونه من أفراد معناها
الذي هو النفي على الإطلاق فليتأمل نعم وافقه على التأبيد
جماعة بل قال بعضهم إن منعه مكابرة قوله لنفي المضارع
أي موضوع لانتفاء حدث المضارع فالنفي بمعنى الانتفاء
وقلبه ماضيا أي قلب زمانه ماضيا قوله حرف شرط وتفصيل

وتوكيده الخ تقدم الكلام على ذلك في الخطبة
وتخليصه للاستقبال اي تخلص زمانه للاستقبال
رابطة لجواب الشرط بالشرط الحكم بان ما بعد الفاء بقيه في
الاية جواب الشرط كلام ظاهري والتحقيق ان جواب الشرط
في مثل ذلك محذوف وما بعد الفاء دليله كما نبه على ذلك
المصنف في المغني قوله باسرها يعني بجميعها لان الاسر هو القيد
الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد
ذهب بجميعه قوله يعني الفاء مدخولها فيه نظر لان المص
لم يرد هذا قطعا قوله من اطلاق احد المتجاورين اي اسم
احدهما لان الذي اطلق اسم احدهما قوله مخفوض بالاضافة
اي على قول فانهم اختلفوا في الخافض للمضاف اليه على
ثلاثة اقوال فقيل هو الاضافة فيكون العامل معنويا
وقيل حرف الجر المقدر وقيل المضاف وهو الذي عليه
المص وطائفة من المحققين قوله او بالمضاف اي على احد
الاقوال وهو الصحيح كما تقدم قوله منع من ذلك البيانيون
وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح قوله واجازه الصفار قال
في المغني واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر
المؤمنين في سورة الصف ثم قال واقول اما اية البقرة
فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل
بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين
كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز

عطفه

عطفه على اتقوا وانه من كلامه في الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكره ويراد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثاني ففيه انه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القران ويجاب بانه قد علم ان لهم غير المومنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنان ومعنى هذا قبرها ولا المعاندين بان لا حظ لهم في الجنة وقال في اية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون المومنون وببشر النبي صلى الله عليه وسلم ولان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر في بحث الجملة المفردة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل كونه تفسيرا مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق الجزر والتجارة ما تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر ما قد يساق لافادة المعنى الذي يحصل من المفردة تقول هل ادلك على سبب نجاتك امن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التفسير في معنى التفسير انتهى ما اردناه منه   اجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين

في الخبر ولا بينهما وجاءني هذان زيد وعمرو قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون
العاقلان خبر المحذوف قال واما ما نقله ابو حيان عن
سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد
الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك
لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصفار لما منعها
سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فنزف
ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار
اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه
الذي اقتضاه المقام والله تعالى اعلم انتهى قوله لمجرد الجمع
بين المتعاطفين اي موضوع لمجرد الاجتماع بين المتعاطفين
في شيء من غير تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع
واحدا بل اعم من ان يكون بينهما مهلة وترتيب اولا
وهذا يصدق مع وجود التقييد فالمقصود انها لا تدل لا
على تقييد ولا على خلافه والمراد بالجمع مشاركة ما بعدها
لما قبلها في الثبوت ففي نحو جاء زيد وما قام عمرو تشارك
مضمون الاولى وهي ثبوت المجيء من زيد ومضمون
الثانية وهو نفي القيام من عمرو في ان كلا منهما ثابت حاصل
ولعل العدول عن الجمع المطلق لانه قد لا يتاتى مع التقييد
او عدمه كجاء زيد وعمرو ومعه وقبله قوله ولا نقول للجمع
المطلق قال في المغني لايهامه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض
نفي التقييد والحق ان مؤدى العبارتين واحد لان المطلق

هنا ليس لتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هي هي والماهية لا بشرط شي لا لم يقصد بترتيب ولا معية وسبب توهم الفرق فيهما العزل بين الما المطلق ومطلق الماء الغفلة عن ان الاصطلاح في بعض انواع المياه وما تحت اصطلاح لغوي للجمع والغاية والتدريج اي موضوع للاجتماع في شي ومعنى الغاية اخر الشي ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي شيا فشيا الى ان ما يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون المعطوف بها جزا من المعطوف عليه اما تحقيقا كقولك اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

فعطف نعله بحتى وليس جزا مما قبلها تحقيقا لكنه جز تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزا الاخر نحو

مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاووا معا ويكون خالد اما اضعفهم او اقواهم قوله للترتيب بين المتعاطفين والمهلة اي موضوعة لذلك فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب كون ما بعدها واقع وفي قوله

قوله المتناطقين تعقيب كما لا يخفى منه بعدها قبلها ومعنى
التراخي كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ
وعلى هذا قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امرأة
مروران لاجل ثم لتراخي احد المرورين عن الآخر انتهى
وايضا لا تكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب
التام وقد تجيء ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في
درج الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسواء كان
الثاني بعد الاول في الزمان او لا كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقدم سيادة الابن وان كانت متأخرة عن سيادة ابيه
لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى
سيادة الجد واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت
من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد
اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل
الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت
لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن
ذري حسب كما علا برسول الله عدنان وقد ردوا عليه
بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما بينا في هذا المعنى وذلك
لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق
على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب
وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد
الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا
من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني

فلانه

فلا يعتد بالفعل تقبل كما لك حالا من جنس موجب الى ان يتصف الجانب به بعلة وقعت العناية بالسيادة لانه مشتق من هيئة الفاعل لكونه فاعلا والجد لا يتصف بالعبادة لا اقبل ان يجامعه الا في الوجود اذ لو جامعه لزال التعدية الى المعية فتامل وقد توضع موضع الفا كقول الشاعر
كهز الرديني تحت العجاج ٭ جرى في الانابيب ثم اضطراب اجله
فاضطرب وكان الشارح احترز عن ذلك بقوله من نحو قام زيد ثم عمرو **قوله** للترتيب والتعليق لتعقيب اي موضوعة لذلك فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم ومعنى الترتيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعد الفا واقعا لعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح به قلت لبيان انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب ان يعتبر في الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعي للفا لانه لا يلزم بل ولا يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له ويجري نظير السوال والجواب في معنى ثم المتقدم ومقتضى اطلاقه الفا للتعقيب مع الترتيب معنويا كان او ذكريا وهو في عطف مفصل على مجمل نحو انا انشاهن انشا فجعلناهن ابكارا عربا اترابا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد يستعمل ذلك في الذكر اذ المفهوم من الترتيب الذكري ان المقصود ترتيب المذكور في الفا بان تذكر بعضه اولا وبعضه ثانيا وهذا التعدد لازم للذكر

مع اسقاط الفا اذ من لا ازم ذكر الشيئين فى وقت ان يتقدم
احدهما وان يتاخر الاخر اذ لا يتصور ذكرهما معا وان يكون
احدهما عقيب الاخر فلا فايدة في ذكر الفا وقد يجاب بان
المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد الترتيب في الذكر
بل ترتيب مراتب المذكور بان تبين ان المذكور اولا حقه
ان يتقدم المتقدم رتبته على رتبة المتاخر لعل معنى
التعقيب حينئذ بيان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة
المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتامل وفي الرضي الفا
تفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا
غير صفة فمقتضاها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل
بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات
المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها
لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد
الاكل فالنايم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير
واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما
في الجوامد نحو تقدم الاقرب فالاقرب فالاقدم هجرة فالاسن
وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها
عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد
عمرو وكان الشارح قيد لقوله من نحو قام زيد فعمرو حتى لا يرد
ما ثانيا به الفاعن ثم وفي الرضي اعلم ان افادة الفا الترتيب
بلا مهلة لا ينافي كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم
تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار

الارض

الارض تبتدي بعد نزول المطر لكن تتم في مدة ومهلة
تجي بالفاء لو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا
النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما نظرا الى ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا
الى تمام الطور الاخير او لاستبعاد المرتبة هذا الطور
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله
والتعقيب كل شي بحسبه يشير الى ما قاله ابن الحاجب من
ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول
الزمن والعادة تقضي في مثله بانتفا المهلة وقد يقصر
العادة تقضي بعكس ذلك فان الزمان الطويل قد يستقل
بالنسبة الى طول امر تقضي العادة حصوله في زمان اقل
منه قال الدماميني قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان
استعمال الفا فيما تراخي زمان وقوعه عن الاول سواه
اقصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام
المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا
وان طال الزمان استعمال حقيقي فتامله انتهى قوله
واذا انحصرت بينهن كما تقول جار ومجرور اي كقولك
اذا اردت الاختصار في التعبير عن البا وعن اسم من
قولك بشر فان قلت فعلى هذا تحقق في العبارات له
المذكورة تطويل والتطويل مردود قلت هذا تطويل مقبول
واما التطويل المردود فهو التطويل المتعرض لخلاف المراد

قوله وكذلك اذا اختصرت اي وتقول مثل ذلك القول اذا اردت الاختصار قوله على الاصح هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فالخبر مرفوع على ما كان عليه قوله ويرفع الخبر اي على الاصح وكذا يقال فيما بعده وانظر لم ترك ذلك في ذلك قوله واعلم من العلم الذي هو ادراكه الكلام الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات او البسائط اما العلم بمعنى حصول ~~صورة~~ صورة التي في العقل فعام للتصورات والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات
~~والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به~~
اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص بالتصديق اليقيني قبل الواو فيه للعطف وقد علم معطوف على مقدر كانه قال اعلم ان ما ذكر يتعلق بالمبتدي واعلم ان ما يذكر يتعلق بالمنتهي في الفن انتهى وفيه نظر يعلم بالوقوف على كلام المحشي قوله وهو العلم يصح ان يكون المراد بالعلم الادراك ففي الداخلة على صناعة في الحقيقة داخلة على محذوف تقديره اصطلاح اهل وان يكون بمعنى المدرك وهو القواعد والمسايل فلا حذف وقال مولانا حسين في حاشية شرح هداية الحكمة ما نصه الصناعة بالفتح ملكة نفسانية تصدر عنها افعال اختيارية ذوات الات موضوعة بلا روية وبالكسر اصطلاح كل فن وتفسيرها بانها ملكة تقتدر بها على استعمال موضوعات ما في تحصيل غرض من

تمامه الكافيجي

مطلب علم معنى الصناعة

الاغراض

لا عن الفعل استعمالا بالاختيار من غير روية لا يخلو عن الاستدراك
كما لا يخفى على العارف لذلك وقد يطلق على غيرها من العلوم
كما هو المراد ههنا سواء كانت متعلقة بكيفية الاعمال أم لا
وان كان اطلاقها على الاول اكثر واشهر انتهى فقول المصنف
في صناعة بالكسر اي في اصطلاح هذا الفن وهو في غاية
الوضوح والسلامة عن التكلف اللازم لما فسر به الشارح
قوله التمرن في العمل اي التكرر والتردد في العمل بتتبع
الجزئيات والمراد ان الصناعة بالكسر العلم الكلي او الكلي
المعلوم علما حاصلا من علم الجزئيات واحد بعد واحد قوله
الاعراب المصطلح عليه الى آخره الاوجه ان المراد بالاعراب
هنا علم النحو لا يبحث عن فاعله ان كان له فاعل احترز به
عن الفعل المحذوف عامله الفعل المؤكد فانه لا فاعل له قوله
او يذكر مبتدا ولا يفحص عن خبره قال في المغني ولا بد
للمتكلم عن الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتدا
خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف
او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشيا
لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا
القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث
فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به
او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل
مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل
دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق
الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على اسم ذلك المفعول

قوله

الا مقيدًا لتقييد الاطلاق وان عين المفعول فيه فليقل
ظرف زمان او ظرف مكان مختص ثم قال وان كان المفعول
به متعددًا عينت كل واحد فقلت مفعول اول او ثان او
ثالث وينبغي ان يعين المبتدي نوع الفعل فيقول فعل
ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل
مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر
مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يتربصن مبني على السكون
لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمبا
شرته نون التوكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله
محل الاسم او يقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم
بكذا او يبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل
ناقصًا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر وان كان المعرب حالًا في غير محله عين ذلك
فقيل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدمًا ليعلم
انه فارق موضعه الاصلي وليطلب مبتداه وفي نحو ولو
ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم
ليطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته
قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون وقوله
كفى بجسمي نحولا انني رجل ۞ لولا مخاطبتي اياك لم ترني
ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما
ومثله الحال الموطئة في انا انزلناه قرآنا عربيًا وان
كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا

فقال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع ويرفع الخبر
لن حرف توكيد ونصب واستقبال ان حرف مصدري ينصب
الفعل المضارع لم حرف نفي فيجزم المضارع ويقلبه ماضيا
ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل التي لها محل او لا انتهى
قوله ولا يذكر ما لها محل من الاعراب ام لا اي ولا تذكر خبر
ذلك وكذا يقال فيما بعده على ان يقول في الاول لتقدم في ما
كلام المغني ما يتعلق به **قوله** صح في المغني الاول لتقدم ما
نقلناه عنه **قوله** على ان ما يلحقه من الكاف حرف خطاب
وان كانت متصرفة تصرف الاسما اعلم ان في هذه الاسما
الكاف اللاحقة لاسم الاشارة ثلاث لغات الاولى ان تتصرف
في الكلام تصرف الكاف الاسمية يتبين بها احوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت
اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية
والجمع وهي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال
كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق
الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة
في التانيث فلها على هذه اللغة حالتان **قوله** نعت عند بن الحا
او عطف بيان عند بن مالك قال في المغني في حرف الهمزة ٥
تنبيه قال بن عصفور اجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون
الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان ان يكون
اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت
فكيف يكون الشي اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر
بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو ابعد للجنس بذاته

جب

والحضور بدخول ال و الاشارة انما تدل على الحضور دون
الجنس واذا قدر لعتنا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت
بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور
والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام
سيبويه انتهى وقوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون
اعرف من المبين لعترض بان لقايل ان يقول لا نسلم
اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيبويه
ذلك الجملة من قولهم يا هذا الجمة عطف بيان مع ان اسم
الاشارة اعرف من المضاف الى ذي الالف واللام
وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكر في المغني
في الجهة السادسة ما نصه قال بن مالك اكثر المتاخرين ما
يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان
عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك
فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون
المنعوت اخص من النعت وقد هدي بن السيد الى الحق في
المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا بن جنى انتهى قلت
وكذا الزجاج واما السهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه
له نعتا فتسامح كما يسمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم
ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان
ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت
دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف
يجمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا

اواخ

فاللام

فاللام فيه للعهد والاسم موصول بقولك الحاضر والمشار
اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوي الاشارة
بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال له
وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي
يقوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة
لنفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة
فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنا ما
قبله تفسيرا له الى هنا كلام المغني ونظر بعضهم في قوله ولتا
الى اخره بقوله في هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا
يكون النعت اعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطاري
على مدلول النعت من مرتبة ادنى من مرتبة التعريف الطاري
على مدلول المنعوت او من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف
بالاشارة اعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان
التعريف باللام تعريف حضور او عهد قوله فذهب بعضهم الى
انه نعت اي ظاهره انه نعت مطلقا قوله وبعضهم الى انه
عطف بيان عليها قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل انه
ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان
وهذا احسن وعليه البدر بن مالك ويشترط ان تكون
الذي تابع اي جنسه وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك
بعد اسم الاشارة واجاز الفراء والجرمي اتباع اي بمصحوب
ال التي للمح الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور
وينبغي ان يكون ذلك عطف بيان عند من اجازه قوله
وقيل بدل منها وذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع في

بعد اي خبر لمبتدى محذوف واى موصولة بالجملة ويرد
بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز
وصلها بالفعلية والظرف ومذهب الكوفيون ولن كيسان
الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا ايها الرجل
تريد يا اى هاذا الرجل ثم حذف ذا اكتفا بها ويجوز ان ما
توصف صفة اي ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت او مضافة
نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي قوله اذ لا يكون اسم هكذا
اي اسم ظاهر وانما قيد بذلك لان الضماير المتصلة اسما
ء منها ما هو على حرف واحد يعنى انه فى هذه الحالة يكون معبر
به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على
حرف واحد قاله فى المغنى عقب ذلك فاما الكاف الاسمية
فاطها ملازمته للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا
اذا تكلمت على اعرابها جيت باسمها فقلت فى نحو قوله وما
وماهدا ك الى ارض كعالمها قوله الكاف فاعل ولا تقول
فاعل لنو اد ما تعتمد عليه انتهى وهو جواب سوال يرد على
قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقريره الكاف الاسمية اسم ظاهر
على حرف واحد وقوله فاعتمدت على المضاف اليه اى فصارت
بمنزلة ما هو على صورة اكثر من حرف وقوله جيت باسمها اي ه
لانتفا الاعتماد حينئذ وقوله الكاف اى فى كعالمها وقوله
فاعل اى هذا اهـ قوله التا اى الضمير فاعل التا اسم خاص
ولا ينافى خصوصة عمومه لتا المتكلم وتا المخاطب وتا المخاطبة
وتا المفرد من ذلك وتا غيره لان المراد خصوصته بمطلق التا
والضمير اسم عام قوله فتقول فى زم مبتدا حذف خبره لانه

بعض

بعض قيس و فى ق من نحو قولك ق نفسك فعل امر لانه
من الوقاية فيه تامل لان كلا من م و ق حرف هجا اى فكيف
يكون مبتدا او فعلا اللهم الا ان يقال انه حذف نسيا
منسيا فصار مثل **قوله** فان كان موضوعا على حرفين ينطق
به فتقول فى من اسم استفهام وما اشبه ذلك وذلك
لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليه
وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الى التعبير
عنه فلو وضعوا لفظا اخر لكان الوضع له ضايعا اذ نفس
اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء
ان هذا اللفظ ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم وضع
حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ
ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل
ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف
ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح
والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الا
الاشتراك والا كان جميع مشتركة ولا قايل
به انتهى وظاهر كلام المصنف فى المغني ان اللفظ اذا ما
كان على حرفين نطق به من غير تغير وقال الرضي وغيره
ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما وقصد اعرابها تشدد
الحرف الثاني منها سوا كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو
الكم من الهم ومن اللم ومن اللو لتكون على اقل اوزان
المعربات ولما اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم يقصد اعرابها
فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاني كم ورايت منا بيك

الالفاظ

بإزاء التغيير في اللفظ والمعنى وقال الدماميني عقب قول المغني وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا انتهى ظاهره عدم التفصيل بين ان يكون ثاني الحرفين حرف لين او لا وقد عرفت انه ان كان حرف لين ضعف الخ وقد اشار بقوله وقد عرفت الخ الى قوله قبل ذلك مرحول بانه ان كان ثاني الثنائي ان كان حرف لين وقصد اعرابه ضعف سواء جعل علما للفظ او لغيره او حرفا صحيحا وقصد اعرابه ضعف ان جعل علما للفظ وحينئذ يطلق فاطلاق المصنف اذا لم تقصد الاعراب **قوله** ولا يحسن ان ينطق عن الكلمة بحروف هجائها فلا يقال الميم والنون اسم استفهام ولذلك كان قولهم ال في اداة التعريف اقيس من قولهم لا لف واللام الهجا تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف يقال هجت الحروف وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز هجو فلانا يعد دمعا بيه واذا عددت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا وعبارة المغني ولا يجوز ان ينطق عن الكلمة بحروف هجائها فلا يقال الميم والنون اسم استفهام ولذلك كان قولهم ال في اداة التعريف اقيس من قولهم باسم شيء من ذلك اي مما كان على حرفين وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبيرين الخليل وسيبويه انتهى قال الدماميني هذا اي قوله وعلى هذا فقولهم ال اقيس الى اخره مناف لقوله ولا

يجوز

يحتج ان ارتجا بدليل هذا فلنتامل ولعل الشارح
عدل عن قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شي من ذلك كراهية
الاطالة الى قوله ولا يحسن لما قاله الدماميني ثم رايت المرادي
قال فان قلت هل الاولى ان يعبر عن حرف التعريف بال او
بالالف قلت لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب احدها انه
ثناي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولا يحسن على
هذا المذهب الا التعبير بال وهو مذهب الخليل واختيار
الناظم قال بن جني وقد حكي عن الخليل انه كان يسميها ال
ولم يكن يسميها بالالف واللام والثاني انه ثنايي وهمزته همزة
وصل زايدة وهي مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة
استمع ونحوه حيث لا يعد رباعيا وهو مذهب سيبويه قاله
في التسهيل قوله وعلى هذا المذهب يجوز ان يعبر بال نظرا الى
ان الهمزة معتد بها في الوضع وهو قليل وان يعبر عنها بالالف
واللام نظرا الى ان الهمزة زايدة وقد استعمل سيبويه في
كتابه العبارتين والثالث انه اللام وحدها قوله ذهب اكثر
المتاخرين ونسبه بعضهم الى سيبويه ولا يحسن على هذا
المذهب الا التعبير باللام انتهى وفي المغني ايضا وان كان ما
اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل حرف سوف حرف استفهام
استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر
عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية بذلك على
ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل وضرب
هنا لا بد عن ذلك ومما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد
من ضرب زيد مرفوع بضرب او فاعل فتدخل الجار عليه ما

وقال بعضهم لا يشكل في ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فعلت
وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا
كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في
قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه
وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في انه لفظ ما
مسماه لفظ كاسما السور واسما حروف المعجم ومن هنا قلت حروف
التعريف ال فقطعت الهمزة وذلك لما نقلت اللفظ من الحرفية
الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسما كما انك اذا اسميت
باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي
يكون في الاسما والافعال والحروف وان الذي يختص به
الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف
يتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل
والحرف فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا
في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به
ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان انتهى وفي
الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كـ
كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول لغيره وهو منقول
لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف
ايضا في التركيب الذي ذكره المص اسم وكذا الخبر عنها بقوله
حرف استقبال وكان المص لم يذكرها لان الادلة الثلاثة
التي في قوله تدلك على ما ذكرناه الى اخره مختصة بضرب
وقوله انما فتحت على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما

على حرف لاستقبال ولا يجوز الاعراب قال الشارح
ليت وهل ينفع شيا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت
مطلقا وان اولت بمونث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية
ساكنة الوسط كسوف وليت فهي هكذا في الصرف وتركه وان
كانت رباعية اوثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة وقوله
هذا في انه لفظ الى اخره وذلك انها الفاظ مسماها الفاظ
فان ال عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المولفة
من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال
سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه كيف تقولون
اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف الذي في لك والبا التي في
ضرب فقيل تقول باكاف فقال انما جيتم بالاسم ولم
تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وفي الكشاف فان قلت
من اى قبيل هي من الاسما امعربة ام مبنية قلت بل هي
اسما معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من
الاسما حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضية وموجبة والدليل
على ان سكونها وقف وليس بنا انها لو بنيت لحذي بها
حذو كيف واين وهاولا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا
فيها بين الساكنين وقوله قياس همزات الاسما يعني الاسما في
الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق
والاهدار من المصادر التي همزاتها همزة وصل لانها ليست
باسما صرفة لهذا المعنى وقوله كما انك اذا سميت باضرب
قطعت همزته قال الدماميني لانه حينيذ اسم صرف ولا
وجود لهمزة الوصل في شي من الاسما الصرفة الا اذا كان من

الاسما العشرة فان قلت فيلزم اذا قطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسما العشرة قلت ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية لها بخلاف مثل ال واضرب وقوله فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين الى اخره لقايل ان يقول ثم ينقض كلام ابن مالك السابق لتغليط النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اى الاسناد الذى المسند اليه فيه لفظ سوا عبر عنه بلفظه وحده لضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظه ضرب ولفظة سوف او عبر عنه بلفظ اخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض في الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا اما اسم او فعل وعلى التقديرين كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه واما ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جايز في الكلمات كلها سوا ذكرت الفاظها وحدها او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والا مشترك كان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناهما بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به

ع
مهمه

مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين فانه
يمتنع ان يخبر عنه مخبرا بوجه ثالث فلا تناقض في ذلك
قوله وينبغي ان يجتنب المعرب يجتنب من قولك اجتنب
فلانا اذا ابعدت عنه وتركته فان قلت الاجتناب يعم
الكل فلم خصصه بالمعرب قلت لان الاحتراز عن شيء بعد
العلم بذلك الشيء ويكون مثل هذا القول صادرا من المعرب
غالبا كذا قاله الكافيجي قوله في حرف من كتاب الله والظاهر
ان المراد من الحرف هاهنا اعم فيتناول حروف المباني
وحروف المعاني والاسم والفعل وغيرها قوله لانه تعليل
للاجتناب اي لان الشان قوله وكلام الله منزه عن ذلك
اي الزائد قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى مثلا ما
بعوضة ما مزيدة للتاكيد ولا نعني بالمزيدة اللغو الضايع
فان القران كله هدى وبيان بل نعني بها ما لم توضع لمعنى
يراد منه وانما وضعت لان تذكر مع غيرها فتفيد له
وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه فظهر
من قوله امران الاول انه اذا قيل حرف مزيدة للتاكيد
او زيدت للتقوية ومثل هذا في كتاب التفاسير كثير
فلا باس به والثاني ان الحرف الذي ينبغي ان يجتنب عن
ان يقول انه زايد اذا اطلق كان يقال من زايدة بلا
تقييد بلا بعيد التاكيد والتقوية وغيرهما قوله هذا
الوهم اي المتوهم وهو الزايد الذي لا معنى له اصلا لكن
ذكر في قوله تعالى ما جعل الله من بحيرة الاية ان من زايدة
قوله اذا غلط الغلط ما يقع على سبيل الذهول قوله قلت

من امورين الى اخره لك ان تقول الادلة فى ذلك اما الامر
الاول فلا دلالة فيه لانه يجوز ان يكون اشارة الى الرد على
الحشوية القايلين بانه يجوز انما يقع فى الكتابة والسنة ما لا
معنى لها له لا دفع وقوع الزايد فى القران بناء على انه اكمل
واما الثاني فكذلك لانه يجوز ان يكون دفعا لما قد توهم
من ان هذا يدل لهم بناء على انه لا معنى ههنا فدفعه بما ذكره
ولا ينافى ذلك امكان جواب اخر بان يقال الفائدة
للتاكيد لان الجواب بشى لا ينافي الجواب بشى اخر فى من
الزايدة بالفائدة للتنصيص على العموم لقولك ما جاني من
رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق والفائض
فيه فقد اثبت للزايد معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان
لا فى قولك ما جاني زيد ولا عمرو زايدة مع ان الكلام
بدونها يحتمل لنفي المجي في حالتي الاجتماع والافتراق ونفيه
فى حالة الاجتماع ومع وجوده لا يتعين المعنى الاول واجيب
بانه ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد فان التنصيص على
العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص
على نفي المجي حالتي الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد
لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ورفع
الاحتمال عنه وفى شرح الرضى قيل فايدة الحروف الزايدة
فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما فى من الاستغراقية والبا فى خبر ما وليس فان قيل فيجب
ان تكون زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد

شيا

سببا لما لم تفد بفايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها
ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ
التوكيد اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد
يعمل كالبا ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما
الفايدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او
كون الكلمة او الكلام مهيا بسببها لاستقامة وزن شعر
او لحسن الشعر لسجع او لغير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز
خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحا وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد
احداهما عن الاخرى وفي بعض النسخ والزايد عند النحويين
معناه الذي لم يوت به الى اخره فان قلت فلم ذكر معناه مع
انه لو قال الزايد هو الذي الى اخره لتم التعريف وكان اظهر
واوشق قلت لما كان بصدد الرد عن من زعم ان الزايد
هو الذي الى اخره لا معنى له اصلا حقيقة وان كان صورة
في بيان التعريف ذكر معناه للرد تصريحا على الزاعم فلاجل
هذا قال للمهمل **قوله** كيف انت اصحيح ام سقيم انت مبتدا
خبره كيف وهو اسم استفهام وصحيح بدل منه مقترنا بهمزة
الاستفهام وام للعطف وسقيم معطوف على صحيح فان قلت
فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه قلت لاقتضا
المبدل منه صدر الكلام لتضمنه معنى الاستفهام **قوله**
لان كلمة ما لا توصف فان قلت فلم ادخل الكلمة على ما ولم
يقل لان ما لا توصف قلت تنصيصا على المراد ودفعا للالتباس
قوله اذا كانت شرطية ذكرها هنا على سبيل الاستطراد لاجل

لاجل تعميم الفايدة **قوله** وللامام الرازى ان يقول الى اخره
وله ايضا ان يقول ان رحمته بدل والا فتوان بهمزة الاستفهام
غالى لا كلى كما فى نظيره من الشرط فانه غالى كما ذكره الشارح
فى شرح التوضيح حيث قال وقد يتخلف اعادة الشرط ففى الكشاف
ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض
زلزالها وكذا قال ابو البقا وكذا اقتصر النظم على الاستفهام
وكذا التسهيل انتهى وان تقول ان الاستفهام مقدر فليتامل
قوله الزايد صلة قال الشيخ سعد الدين معنى كونها
صلة ومزيدة انها لا يتغير بها اصل المعنى وليتكل ببعض الحروف
المفيدة للتاكيد مثل ان واللام حيث لا تعد صلة وان
اشترط عدم العمل انتقض بلام حيث لم تعمل وزيادة
بعض الحروف الجارة حيث عملت وقد تكون حروف الصلة
لتزيين اللفظ وزيادة فصاحته وقال الشيخ اكمل الدين
ليس معنى الزيادة التى تكون لغوا فانه لا يصح فى الكلام
المعجز وانما المراد بها ان تكون موضوعة لمعنى هو جزء التركيب
وانما تفيد وثاقة وقوة للتركيب وقال بعضهم فى الفرق
بينها وبين الحروف الموضوعة للتاكيد الغير الزايدة كلام
القسم ولام التاكيد ونحوهما انما هى موضوعة لتاكيد هو
جزء معنى التركيب كالجص الذى يوضع بين اللبنين والحرف
الزايد وان كان موضوعا لمعنى التاكيد الا انه لا دخل
له فى التركيب بل خارج عنه كما اذا وصل خشبة بخشبة ووضع
على مفصلها ضبة فتلك الضبة ما صارت جزءا من ذلك المركب
بل لا تفيد الا توثيقا وزيادة متانة وكذلك القول فى ساير

الزيادات انتهى وهذا الكلام الاخير للقطب قوله في درك
الامور اي ادراكها اذ الدرك بفتح الدال وسكون الرا
بمعنى الادراك قوله فكذلك خص على التامل التخصص
على الشي الحث عليه وبعضهم يفسره بالطلب بحث وازعاج
ولينظر وجه التخصيص فيما ذكره في الختم والافتتاح قوله
والله الموفق اي خالق التوفيق قال الدواني قيل التوفيق
عند الاشعري واكثر اصحابه خلق القدرة على الطاعة وقال
امام الحرمين هو خلق الطاعة قلت والظاهر ما قاله الامام
فان القدرة على الطاعة تحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون
المراد القدرة المؤثرة القريبة في الطاعة التي هي مع الفعل
كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل وهو على ما عرفه
بعض المتاخرين جعل الاسباب متوافقة انتهى وحاصله
توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات ولا اعني الله
موفق والتوفيق عزيز ولعزته لم يذكر في القران الا
في قوله تعالى وما توفيقي الا بالله قال القاضي والمختص بالمتعلم
من التوفيق اربعة اشياء شدة العناية وذكا القريحة
ومعلم ذو نصيحة واستوا الطبيعة اي خلوها من الميل
لغير ما يلقى اليها وقال بعضهم اذا اجمع العالم ثلاثا
تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق
واذا اجمع المتعلم ثلاثا تمت النعمة على العالم العقل الادب
وحسن الفهم قوله والهادي اي خالق الهداية وانما قرناه
بذلك لتعريف الطرفين المفيد للحصر قوله وكرمه اي جوده

سال الله التوفيق والهداية اشارة به الى ان جملة
والله الموفق والسوال هنا بمعنى طلب الاعطا لا بمعنى الاستفهام
اى طلب منه ان يعطيه ذلك خالصًا وسال يتعدى تارة
بنفسه الى مفعولين كما فى قوله تعالى وان تومنوا وتتقوا
يوتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا
ومنه ما نحن فيه فالله مفعوله الاول قوله مفعوله الثاني
ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثانى بعن نحو يسالونك
عن الانفال او ما فى معناها نحو الرحمن فاسئل به خبيرا
وقال الطيبى اعلم ان الطلب والسوال والاستخبار والاستفهام
والاستعلام الفاظ متقاربة مترتب بعضها على بعض فالطلب
اعمها لانه يقال فيما تساله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك
والسوال لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سوال طلب
ولا ينعكس والسوال يقال فى الاستعطا فيقال سالته كذا
وفى الاستخبار فيقال سالته عن كذا والاستخبار استدعا

والهادي بجر ... لفظا الشارح يعني ح

الخبر

الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا ينعكس
والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله
تعالى ءانت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا ينعكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص
من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن فكل استعلام
استفهام ولا ينعكس والهادي خبرية لفظا انشائية **قوله**
الى طريق اشار به الى تفسير السبيل بالطريق والمراد به الاسلام
الذى هو سبب كل خير فختم كتابه بما ابتداه به اى بمثل
ما ابتداه به بداية عرفية **قوله** والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد المرسلين واله وصحبه اجمعين ختم الشارح
كتابه بما ابتداه به وعقب كتابه بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم شكرا لما اولاه من النعمة الجسيم لانه اتى باحكام
هذه الشريعة السمحة من عند ربه الحكيم المتضمنة للحث على
تاليف مثل هذا الكتاب القويم فقد قال بن عبد السلام
ليست صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم شفاعة له فمثلنا
لا يشفع لمثله بل صلاتنا عليه شكرا له على ما اولاه
بارشاده فقد اسدى الينا افضل الرغايب واسنى المطالب
كما قال عليه الصلاة والسلام من اسدي اليكم معروفا
فكافيوه فان لم تستطيعوا فادعوا له فدعانا بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم المشروعة مكافاة للعجز عن المكافاة
والى هذا يشير قول الحليمي المقصود بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم التقرب الى الله تعالى بامتثال امره وقضاء حق النبي
صلى الله عليه وسلم علينا انتهى وايضا لما افتتح كتابه بالصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ختمه بما ابتداه
به من الحمد والصلاة ليكون كتابته مكتنفا بين حمدين
وصلاتين فيكون اجدر لدوام النفع به وقد نعل الله
له ذلك من اطباق اهل العصر على الاشتغال بكتبه لاسيما
هذا الكتاب وعلم من قوله سيدنا انه صلى الله عليه وسلم
افضل الخلق مطلقا واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا
بين الانبيا وقوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على يونس
ونحوهما فاجيب عنها بانه نهي عن تفضيل يودي الى تنقيص
بعضهم فان ذلك كفر او عن تفضيل فى نفس النبوة التى
لا تتفاوت فى ذوات الانبيا عليهم افضل الصلاة والسلام
المتفاوتين بالخصايص وبانه نهى قبله قبل علمه بانه افضل
الخلق ولهذا لما علم قال انا سيد ولد ادم ولا فخر او بانه
نهى تادبا وتواضعا او لئلا يودي الى الخصومة والصحب
اسم جمع لصاحبه عند سيبويه وجمع له عند الاخفش
وبه جزم الجوهري وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام
الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد واجمعين تاكيدا
لصحبه حذف نظيره مما قبله اولا ووجه التخصيص
عليهما ان الصحب مظنة التوهم لعدم ورود الامر بالصلاة
عليهم وانما ثبت بالقياس على الال وفى هذا العذر كفاية
لما تامله بالدراية فان يكن صوابا فمن فضل ربنا الرحمن
وان يكن فيه خطا فمني ومن الشيطان وانا فيه بين
جاهل معذور وحاسد مغرور ، ولله در القدر
فل لمن لا يرى المعاصر شيا ، ويرى للاوايل التقديما

ان ذاكر

ان ذلك لمن يشاء كان جديرا ويسبغ منه المزيد من عليا
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اصحاب سيدنا محمد وعلى
ازواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد كلما
ذكره الذاكرون وسهى عن ذكره الغافلون عدد
معلوماتك ومداد كلماتك والسلام

